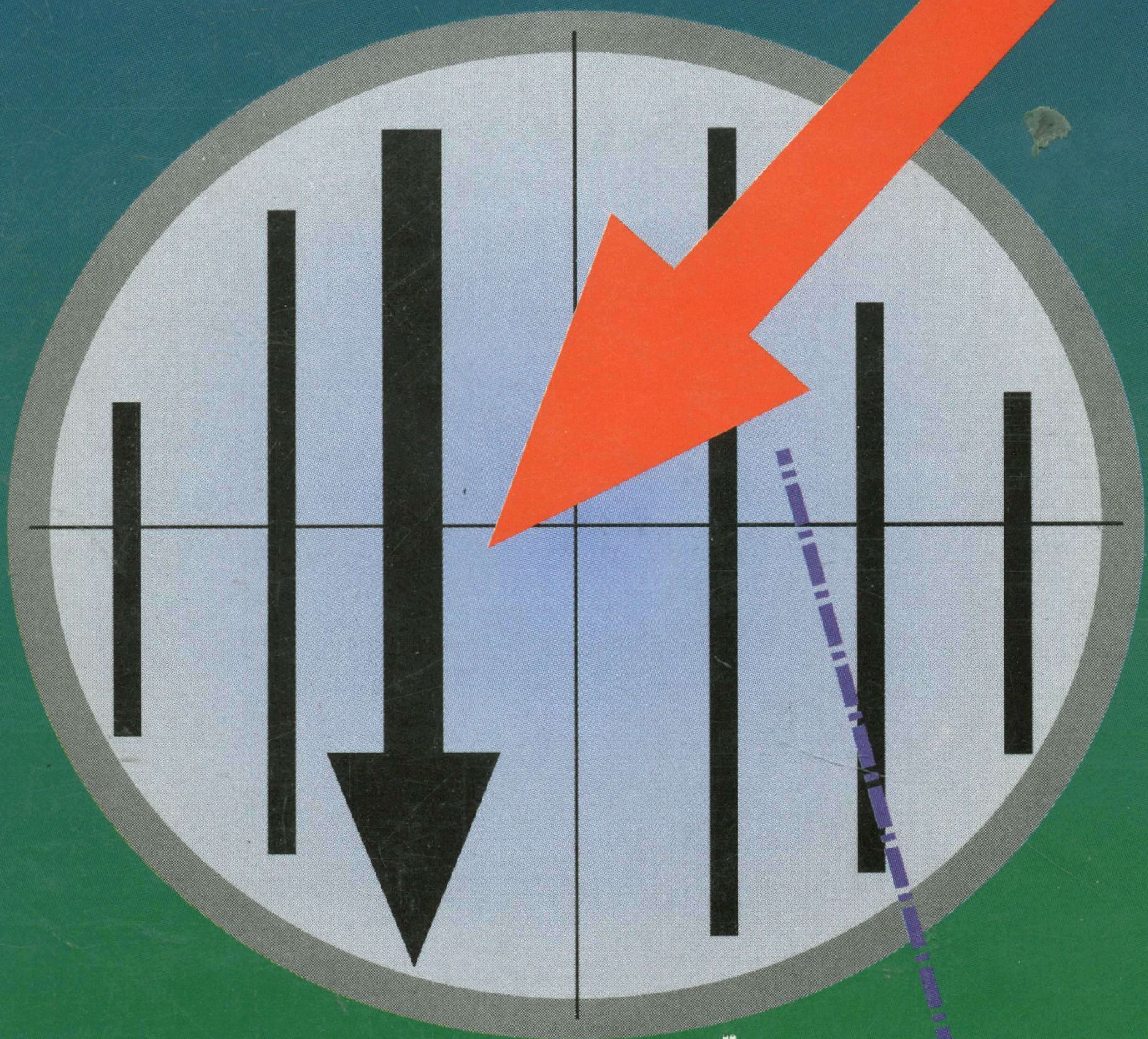
رينيه ديمون

نقد العالم المعاصر



ترجمة

جورج طرابيشي

المؤسسة العربية
للنشر والإبداع

نقد العالم المعاصر

نقد العالم المعاصر

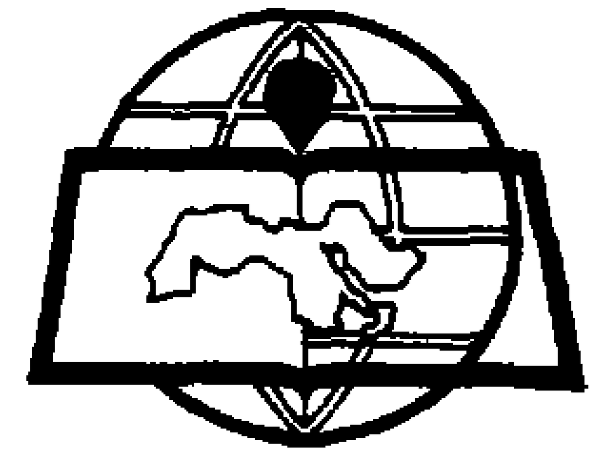
تأليف : رينيه ديمون
ترجمة : جورج طرابيشي

UN MONDE INTOLÉRABLE
(le libéralisme en question)
Par
René Dumont
Editions du Seuil
Paris 1988

المؤسسة العربية
للنشر والإبداع

الطبعة الأولى

1414 هـ - 1993 م



30، زنقة أفيسن - عمارة ب - الدار البيضاء (02) - المغرب

30, Rue d'AVESNE - Imm. B 2405 - CASABLANCA (02) - MAROC

الهاتف: Tél : 40 - 37 - 07 / 40 - 37 - 34

الفاكس: Fax : 40 - 37 - 20

تقـــدِيم

بهـذا الكتاب تستهـل «المؤسسة العـربيـة للنشـر والابـداع» سلسلتهـا المترجمة التي تتأمل من خلالها أن تفتح كوى جديدة في الثقافة العربية على مظاهر التقدم في الفكر العالمي .

وليس من قبيـل الصـدفـة أن يحمـل هـذا الكتـاب الأول في السلسلة المترجمة عنوان «**نقد العالم المعاصر**» . فالمنظور الذي تصدر عنه «المؤسسة العربية للنشر والابداع» في أنشطتها كافة ، ولا سيما منها النشرية ، هو منظور المشروع الحضاري العربي الذي تمسّ الحاجة إلى صياغته وبلورته بعد كل الإخفاقات التي مني بها المشروع العربي للنهضة والتقدم والتوحيد القومي كما صاغه الرواد النهضويون منذ مختتم القـرن التاسـع عشر . وبمـا أن مشروع النهضة العربية قد جاء هو نفسهِ استجابة لما سمِّي بصدمة اللقاء مع الغرب ، فإن أي استئناف للمشروع الحضاري العربي لا بد بالضرورة أن يضع نفسه عند نقـطة التمفصل الحـاسمة بين الثقـافة القـومية ، وريثـة الإنجـازات الكبـرى للحضـارة العربيـة الإسلاميـة في عصرهـا الذهبي ، وبين الثقـافـة العـالميـة الحديثة ، وريثة التراكم الحضاري الذي أتاح للغرب ، ابتداء من عصر نهضته في القرن السادس عشر ، أن يعيد توظيف فائض القيم الحضارية الموروث عن إنجازات الحضارات السابقة ، وفي مقـدمتها الحضـارة الإغريقيـة والحضارة العربية الإسلامية ، لصالح ما سيعرف في التاريخ باسم الحداثة الأوروبية .

وبمـا أن أي مشروع حضـاري قومي لا يمكن أن يصـاغ في عـالمنـا المعاصر ، الذي بات عـالماً واحـداً ، بمعزل عن الحـداثة العـالمية ، فـإن

«المؤسسة العربية للنشر والابداع» تتطلع من خلال سلسلتها المترجمة هذه إلى التأكيد على مبدئين اثنين تعتبرهما أساسيين في أية استراتيجية قومية للنهوض الحضاري :

أولاً : ضرورة الانفتاح بلا عقد على الحداثة العالمية .

وثانياً : ضرورة التعاطي مع منجزات هذه الحداثة من موضع نقدي .

فالحداثة تتنافى بماهيتها مع التقليد والمحاكاة الببغاوية . وما هي برسم الاستنساخ الأعمى ، بل على العكس برسم إعادة الإنتاج وإعادة الاختراع . وبقدر ما تبدو «التبعية الحضارية» فعلاً مضاداً لماهية الحداثة بالذات ، فإن المشروع الحضاري لا بد أن يرتكز ، من جهة أولى ، على استمرارية تاريخية وتراثية ذاتية ، ومن جهة ثانية على انفتاح نقدي على الحداثة العالمية .

ومن هذا المنظور تحديداً اختارت «المؤسسة العربية للنشر والابداع» أن يكون «**نقد العالم المعاصر**» هو أول عناوين سلسلتها المترجمة ، إذ أن التعاطي النقدي مع «العالم المعاصر» كما صنعته الحداثة ـ التي تحمل إلى حد بعيد بصمة المركزية الاثنية الغربية ـ هو وحده الذي يتيح إمكانية تحاشي موقفين كلاهما مرّ : موقف **الرفض** الذي ليس من شأنه إلا أن يقود إلى العقم الحضاري ، وموقف **التبعية** الذي لا يقود إلى امتلاك جوهر الحضارة وماهيتها ، بل فقط كاريكاتورها .

أما مؤلف هذا الكتاب ، رينيه ديمون ، فهو كاتب قضى خمسين سنة من عمره وكتب ما ينيف على ثلاثين مؤلَّفاً دفاعاً عن العالم الثالث وتوازن البيئة وقضية السلم في العالم وحق التنمية لشعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . وفضلاً عن كتبه العديدة التي كتبها بوصفه خبيراً عالمياً في شؤون الزراعة والغذاء والجوع ، فقد اتجه في السنوات الأخيرة نحو «التحقيقات الميدانية» فكتب عن «**افريقيا المخنوقة**» ، وعن «**سوء التنمية في أميركا اللاتينية**» ، وعن «**تايوان : ثمن النجاح**» وعن «**بنغلادش والنيبال : المعونة ضد التنمية**» . أما الكتاب الذي نفتتح به سلسلتنا المترجمة هذه فهو بمثابة بيان اتهام ضد كل الجرائم التي ارتكبتها الليبرالية الرأسمالية المنفلتة من عقالها بحق العالم المعاصر الذي يجد نفسه مهدداً اليوم على جبهات الاقتصاد والبيئة والتسلح

والديموغرافيا، تحدق به أخطار التلوث والتبذير والمجاعة والتصحر والعنف والحرمان الاجتماعي والانفجار السكاني والانقسام الحاد إلى أغنياء وفقراء على الصعيد العالمي كما على الصعيد المحلي . وميزة ديمون هنا ، كما سائر كتبه ، هي اعتماده التام ، في إدانته الأخلاقية الصارمة هذه لواقع عالمنا المعاصر ، على اللغة الإقناعية الوحيدة التي يتعامل بها هذا العالم : لغة الأرقام .

«الناشر»

مقـــدّمة

ما دام في الوقت متسع بعد. . .

عندما سيقرأ أحفادنا تاريخ نهاية القرن هـذه (هل سيكـون ثمة مجـال لكتابته؟)، فسيشق عليهم أن يفهموا لماذا تعذر على القادة السياسيين وعلى جميع «المسؤولين» في البلدان المتطورة أن يعـوا في حينه خطورة الوضـع الفائقة ـ وأن يتـصرفوا حسب المقتضى. هذا مع العلم أن التحذيرات لم تعدم من يطلقها. فبعد نادي روما[1] في عام 1972، نشرت الأمم المتحدة في عام 1987 «**مستقبلنا المشترك** Our common Future» الذي تضمن، مثله مثل «**حالة العالم** State of the World» الذي أصدره «معهد واشنطن لرصـد العالم[2]»، حصيلة أعمال الغالبية الكبرى من أعضاء الهيئة العلمية الدولية، تلك الأعمال التي انتهت إلى النتيجة التاليةِ التي لم تعد تقبل مماراة: **إن البشرية تسير إلى هلاكها** إذا ما تأكد عجزها عن تحويل اتجاه تطور مجتمعنا الاستهلاكي، أي بكلمة واحدة، إذا ما استمرت تسلك سلوكها اللامسؤول.

إن طبقة الأوزون التي تحمينا من الأشعة القاتلة مهددة، لكن الاقتصاد

---

(1) نادي روما: **وقفاً للنمو** Halte à la croissance، منشورات فايار، باريس 1972 والعنوان الإنكليزي أفضل The limits to growth.

(2) **مستقبلنا المشترك**، إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، منشورات جامعة أوكسفورد، نيويورك أوكسفورد 1987. أما التقرير عن «**حالة العالم**» فهو من منشورات و. و. نورتن وشركائه، واشنطن 1986.

الربحي لا يزال يصر - بالنظر إلى ما يجنيه من أرباح - على إنتاج مادة الكلوروفليور كاربون التي تقضي عليها. وتراكم غاز الفحم هو في سبيله إلى إفساد طبيعة مناخنا وإحداث سخونة عامة لا يمكن التكهن بعد بوخامة عواقبها؛ ومع ذلك فإننا لا نزال نضاعف من كميات الغازات التي تطلقها مداخننا، كما من كميات المشتقات المكبرتة. وعلى حين أن الأمطار الحامضة تدمر غاباتنا، فإن أعراض التلوث لا تني في انتشار. وبالرغم من ذلك كله فإننا لا نفتأ نزيد الطين بلة ونوسع من نطاق تلك الأضرار بتسريعنا لوتائر مجتمعنا الذي لا يعرف نهمه إلى الإنتاج حداً، والذي هو في سبيله إلى تدمير «كوكبنا الصغير» كما كان يقول صديقانا بربارا وارد ورينيه دوبو[3].

وتعاني البلدان الفقيرة، في غالبيتها الساحقة، أشد المعاناة من سلسلة من الإخفاقات الرهيبة التي هي من أفظع ما عرفه عصرنا. ويحتل هذا «العالم الآخر» في الاقتصاد/ العالم الرأسمالي موقعاً ذيلياً لايني تتأكد يوماً بعد يوم تبعيته. ومما يزيد في وخامة هذا الوضع، بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من تلك البلدان، كونها تعاني من انفجار سكاني رهيب يبلغ من هول أبعاده حداً يجبرها على تدمير أنظمتها الأيكولوجية. فالغابات المدارية في سبيلها إلى الزوال؛ وتُلحظ في عموم أفريقيا ظاهرة «إفلاس بيئوي» حقيقي[4] - هي قيد التوسع إلى حد يهدد المعمورة قاطبة. ومع ذلك فإننا نشجع زيادة نسبة الولادات في البلدان الغنية، وهي البلدان عينها التي تعرض للخطر مستقبل الإنسانية من جراء نزعتها الإنتاجية المفرطة وتبذيرها؛ ومن ثم، فلا فائدة البتة من تضاعف عدد سكانها؛ بل العكس هو الصحيح. وهي على كل حال لا تزال تبدد وتهدر بإسراف الإحتياطي النادر أو المحدود من الموارد غير القابلة للتجديد (الفلزات والوقود). فمن يفكر إذن بأجيال الغد، وبالمحرومين والمستبعدين من أبناء اليوم؟

---

(3) ب. وارد ور. دوبو: **ليس لنا إلا أرض واحدة** Nous n'avons qu'une terre، منشورات دنويل، باريس 1971. بالإنكليزية Our small planet.

(4) ل. تمبرلاك: **أفريقيا في أزمة: إفلاس البيئة** L'Afrique en crise, la Banqueroute de l'environnement.، منشورات هارماتان، باريس 1986.

إن الليبرالية تزعم أنها ستحل هذه المشكلات كافة، لكنها لا تفتأ تحفر الهوة التي تفصل بين بلداننا الغنية، «السيئة النمو» للغاية، وبين فقراء البلدان المحرومة التي لا تني، في غالبيتها العظمى، ومنذ نحو خمسة عشر عاماً، تغوص أكثر فأكثر في حمأة البؤس. ولا يفتأ البنك العالمي يرثي «لفقرها المطلق» بدون أن يرسم أي علامة استفهام حول مسؤوليته.

إن الشبيبة في بلداننا الغنية، حيث لا يني الإنتاج في ازدياد، تُستبعد بنسب متزايدة من حق العمل، وتحرم بالتالي من كل كرامة، وهذا حتى عندما تقدم لها أسباب المساعدة: وهو أمر غير معمم ولا تستطيع البلدان الفقيرة القيام بعبئه. إن حق العمل هذا تأبى الليبرالية أن تأخذه في حسبانها، مع أنه في نظرنا أول حقوق الإنسان، وإليه تعود إمرة بقيتها. ويتراءى لنا أنه من الضرورة المستعجلة إضافته إلى حقوق 1789، ما دمنا نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية. ومن المؤكد أنه يتعين تحسين، ثم توسيع، التربية على جميع المستويات (لا ننسَ أن الجامعات تتدهور)، وأن تزاد بصورة مطردة الاعتمادات المرصودة للتكوين والتأهيل. وحتى نتحاشى رحيل خيرة باحثينا إلى الولايات المتحدة، فلا بد من أن نوفر أسباب المساعدة المادية للبحث، وأن نوجهه أيضاً نحو برامج قمينة بتأمين البقاء المستديم لمجتمع هو اليوم عرضة للخطر على المدى المتوسط.

إن تمويل هذه التربية المعززة والمعممة لا سبيل إلى أن تتوفر بعد اليوم وسائله إلا بوضع حد للتبذير العسكري. فتقليص نفقات الموت هو وحده الذي سيفسح في المجال أمام مد العوالم الثالثة بمساعدة حقيقية، وتأمين حماية فعلية للبيئة أخيراً. وهذا ما يعطي لهذا التقليص أولوية مطلقة. ولكن على الرغم من أن اتفاق ريغان ـ غورباتشيف قد سهل قبول مثل هذه الفكرة، فإننا ما زلنا نخصص نسبة عالية من البحث العلمي والإنتاج الصناعي من أجل اختراع تلك الأسلحة وصنعها. ولئن زعمت الدول الكبرى أن السلاح النووي قد مكنها من تحاشي الاقتتال منذ عام 1945، فليس لنا أن ننسى أن هذا السلاح يعرِّض البشرية لخطر هو من أرهب ما عرفته قط.

ومن جهة أخرى فإن الحروب ما توقفت قط منذ عام 1945 بين الدول

الفقيرة التي تسلحها الأمم الغنية (محققة بذلك أرباحاً تتيح لها الاستمرار في تبذيرها) .

لقد كانت الإشتراكية في مطلع هذا القرن تعد العالم بالسلم. ولكن الشيوعية، التي تزعم نفسها وريثة لها، تسود الآن في الصين وفيتنام، بدون أن يمنعهما ذلك من الاقتتال فيما بينهما. والغالبية الساحقة من الشعوب ترزح اليوم تحت نير أنظمة قمعية تحرمها من الكثير من الحريات. وهذا وضع لا يصدق على جملة البلدان الشيوعية فحسب، بل كذلك على العديد من الأنظمة الاستبدادية التي تنظم، في كل مكان تقريباً من آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، مجتمعات إجرامية لا يتورع فيها رجال الشرطة عن المشاركة في مذابح الفقراء .

إن فشل الأنظمة الشيوعية لا يعيد إلى الليبيرالية اللامنضبطة مصداقيتها (ولا العكس بالعكس). ومن يقبل بالمحارجة الثنائية: الشيوعية ـ الليبرالية، فإنما يبرهن على انعدام تام في الخيال: فثمة إمكانيات أخرى عديدة.

لقد زعم الاقتصاد منذ زمن بعيد، ولا يزال يزعم إلى اليوم، أنه شيء والأخلاق شيء آخر، معتبراً نفسه في بعض الأحيان علماً شبه معصوم. ولكن ها هوذا اليوم وقد ضبط في جرم الفشل المشهود. ففيما عرفت بورصة المال في شتى عواصم الغرب الليبرالي شهرها الأسود في تشرين الأول/ أوكتوبر 1987، لم يعرف العالم الثالث، بعد ثلاثة عقود من «الاستقلالات»، سوى تقدم مطرد في التفاوت واللامساواة، ودوام لسوء التغذية والأمية. واليوم يخيم في كل مكان من العالم، بما فيه الغرب، شبح البطالة، لتجد الشبيبة نفسها معرّاة من الكرامة، مقصية، بل منفية.

لقد كنت، في «أسباب الغضب Les raisons de la colère»[5]، قد نوهت بضرورة خوض معركة مثلثة الأبعاد:

- في سبيل سلم منزوع السلاح، بلا قنابل ذرية.
- في سبيل العالم الثالث الغارق في الديون، المخنوق من قبلنا.

(5) بالمشاركة مع ش ـ باكيه، منشورات التفاهم، باريس 1986.

- في سبيل البيئة، وحماية جميع أشكال الحياة، وبالتالي مستقبل البشرية.

تلك أهداف ثلاثة متلازمة، لا يغني واحدها عن الآخر، مرسومة بدقة؛ وإن كانت تشكو من شيء فليس من قلة الأنصار، بل من انعدام التضافر فيما بينهم. فالثالثيون والإيكولوجيون والمسالمون لا يتوصلون إلى توحيد جهودهم، على الرغم من التلاقي في وجهات نظرهم. علماً بأن هذا التضافر، الذي من شأنه أن يكسبهم قوة سياسية قادرة على إسماع صوتها، قد أضحى شرطاً لبقائنا.

إن جوانب «التقدم» في اقتصادنا قد تخطتها من اليوم فصاعداً أضراره وأتلافه. ولئن كانت المحصلة الإجمالية لا تزال تعود بالربح على أصحاب الإمتيازات، فإنها تحكم بالإفلاس على المحرومين، وتهدد مستقبل الإنسان وأشكال الحياة الأخرى على الأرض. حَتْمٌ علينا إذن أن نضع في قفص الاتهام الانفجار الإنتاجوي للبلدان الغنية، والانفجار الديموغرافي للبلدان الفقيرة. فأولئك الذين يعلنون، بغير برهان وبغير تفكير، هزيمة مالتوس، ما هم إلا أناس عديمو المسؤولية وخطرون.

سوف نرى، من خلال بعض الأمثلة، أن الغالبية الكبرى من البلدان الفقيرة تغوص في حمأة بؤس مروع. ويكشف لنا موريس لوموان[6]، وهو يروي حياة عبيد هايتي ممن «يباعون» في جمهورية الدومينيكان، النقاب عما يمكن أن يكونه الجحيم. هذا البؤس، هذا الجوع إلى الغذاء والمعرفة، لا نفتأ نطيل في أمده بتمسكنا بالتبادل اللامتكافىء، وبمطالبتنا بسداد (ضروري لاستمرارنا في التبذير) ديون تشد على خناق سائر البلدان الفقيرة.

إننا ما زلنا، ونحن على أعتاب العقد الأخير من القرن العشرين، نتقبل أن تمنعنا أعباء التسلح من تكريس الموارد الضرورية للتربية المعممة، وللتأهيل المتصل، وللبحث عن اقتصاد يحمي أيضاً البيئة، وأخيراً لتحرير العوالم

(6) م. لوموان: السكر المر، العبيد في الكاريبي اليوم Sucre amer, esclaves aujourd'hui dans les CARAIBES، منشورات آنكر، باريس 1981.

الثالثة. ولسوف يشق على أحفادنا، في القرن القادم، أن يفهموا موقفنا الأناني، بل ـ وهذا أسوأ ـ عجزنا عن السيطرة على مشكلات المستقبل.

لقد جعلنا عنوان هذا الكتاب: **عالم لا يطاق**. ولكننا نأبى أن نرمى من جراء ذلك بتهمة التشاؤم. بل نحن نقترح، في كل شوط، دروباً للتقفي قد تقودنا إلى حلول جديرة بأن تُناقش، بل بأن تُجرَّب، فيما لو توفرت لدى بعض القادة الشجاعة السياسية. بيد أن هذه الشجاعة مرهونة، إلى حد كبير، في البلدان الديموقراطية بالرأي العام. ولسنا نشك في أن هذا الرأي العام سيدفع بالعجلة إلى الأمام فيما إذا أدرك أن الهدف:

ـ اليوم، بناء عالم قابل للحياة بالنسبة إلى جميع سكانه.

ـ غداً، تأمين البقاء المستديم للبشرية التي لن يكون أمامها مناص من التقدم باتجاه الموت البطيء فيما إذا تقبلت كل ما يسم عصرنا من مظاهر الظلم والعبث اللامعقول.

القسم الأول

عالم يهدده تفاوته
وتبذيره وانفجاره السكاني

«لقد كان ربع القرن الأخير مرحلة من التغير والتقدم منقطعة النظير في العالم «المتطور». ولكن على الرغم من هذه التجلية الباهرة، فثمة نحو 800 مليون إنسان ما زالوا عالقين في فخ ما سأسميه بـ «الفقر المطلق» لشروط الحياة الموسومة بسوء التغذية والأمية والمرض، وبوسط موبوء، وبنسبة مرتفعة في وفيات الأطفال، وبمعدل حياة قصيرة؛ وهذا ما يضعهم دون مستوى أي تعريف معقول لحياة إنسانية لائقة».

روبرت س. مكنمارا، مقدمة
«التقرير العالمي حول التنمية»
البنك العالمي، 1978:
«أكرر بهذا الصدد أن كل شيء يجري في البنك العالمي وكأنه أول من لم يسمع هذا الكلام».

«في عقد التنمية الثالث هذا نجد ملايين البشر في حالة مجاعة أو مهددين بها، وعشرات ملايين البشر بلا ماء صالح للشرب، ومئات ملايين البشر يعانون من سوء التغذية؛ والصحراء لا تني تمتد؛ والغابة، رئة أرضنا، لا تفتأ تتراجع؛ والحفرة تتسع وتتعمق بين زخم المنتجات والإنجازات عبر العالم، وبين الحرمان مما هو أساسي - الماء والملح والخبز - بالنسبة إلى بعض الجماعات البشرية؛ بين الصعود الباهر لقدراتنا التكنولوجية والانسحاق المميت لكثرة من البشر».

ميشيل بيو، في «الليبرالية ضد الحريات»،
لوموند دبلوماتيك، نيسان/ أبريل 1988.

مدخل
مجتمع التفاوتات المتنامية

1 ـ إلى يوم الاستعمار ـ تفاوتات معتدلة بعد:

مكث العالم لحقبة مديدة من الزمن مأهولاً بفلاحين ورعاة وحرفيين؛ وكانت الصنائع والسلطات تتركز في المدن الأولى. وبعد أن كانت التجارة محلية، أمكن لها أن تمتد وتتوسع عبر الأنهار والبحار، إذ كان المركب يومئذ هو واسطة النقل الاقتصادية الوحيدة.

وفي الحقبة الموازية للقرون الوسطى المسيحية كانت الصين، بمزارع أرزها المروية والمشتلة، تجني محصولاً أوفر من ذاك الذي كانت تجنيه المزارع الأوروبية في الفترة نفسها. وفي سلاسل الآند كانت المصاطب المقامة تحت سلطة الإنكا على منحدرات الجبال تنتج أكثر وتغذي العاملين فيها أفضل مما تفعله اليوم. .

ولما طورت أوروبا سفنها ومدافعها انطلقت لتغزو العالم. وقضت إسبانيا والبرتغال باكراً على حضارات أميركا الوسطى والجنوبية ـ من المكسيك إلى البيرو والبرازيل ـ وأبادتا غالبية سكانها الهنود، ثم أقامتا بيوتاتهما التجارية حول أفريقيا وآسيا وجزر جنوب شرقي آسيا، وحذت انكلترا وفرنسا حذوهما، من أميركا الشمالية إلى الهند وأفريقيا. . . وبعد نهب مناجم أميركا جاء دور المزارع الكبيرة لقصب السكر والقطن والنيلة، التي كانت تزرع بواسطة اليد العاملة المسترقة السوداء، مما اقتضى تطوير تجارة الرقيق الأسود التي حرمت القارة الأفريقية من القوى الحية التي كان يمكن أن تساعدها على التقدم.

ولا ريب في أن هذا الاستعمار قد زاد من حدة التفاوتات؛ بيد أنه في مطلع القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من المبادلات التي كانت منذ ذلك الحين غير متكافئة، بقيت فروق الثروة معتدلة للغاية بالمقارنة مع تلك التي تقوم اليوم. وينبئنا الصديق بول بيروخ، مؤرخ الاقتصاد في جنيف، أن فارق الدخل المتوسط (الناتج المحلي الخام للفرد الواحد كما بات يقال اليوم) ما كان يتعدى 2 إلى 1: فالقاطن في أغني بلد في العالم يومئذ ـ بريطانيا ـ كان يحوز على ضعفي ما يحوزه أفقر إفريقي من الموارد. ولقد لبث العالم على طابعه القروي؛ وكان كل شأن المدن أن تؤطر هؤلاء القرويين بـ «نخبها» السياسية والدينية والاقتصادية، التي كانت تعد تجاراً أكثر مما تعد صناعيين.

2 ـ الثورة الصناعية تصنع التخلف:

بعد أن اغتنت انكلترا بـ «ثورتها الزراعية» التي كانت سباقة إلى اجتراحها في أوروبا، اندفعت ابتداء من عام 1780 في دروب الثورة الصناعية التي ستكون أعظم حدث في الأزمنة الحديثة والتي ستكون لها انعكاسات أخطر بما لا يقاس من عواقب الحروب الأوروبية قاطبة. وابتداء من ذلك اليوم ستنحفر هوة لن تني في توسع وتعمق بين العالمين: عالم البلدان التي أنجزت ثورتها الصناعية، وعالم البلدان التي لم تتوصل إلى إنجازها أو لا تتقدم على طريقها إلا ببطء شديد (هذه الهوة أخطر شأناً من تلك التي تفصل ما بين البلدان الرأسمالية والبلدان التي تسمى بالاشتراكية). وبين هذين القطبين تقع البلدان التي بلغت طوراً هجيناً بعض الشيء، سنطلق عليه اسم «سوء النمو» (وهو يسود في أميركا اللاتينية بوجه خاص).

لقد احتفظت البلدات الغنية لردح طويل من الزمن باحتكار الأنشطة التي تدرّ أعظم الأرباح: الصناعة، ثم الخدمات. وقد أقيم التقسيم الدولي للعمل منذ العصر الكولونيالي، يوم كانت أوروبا تهيمن على معظم العالم. وكانت المستعمرات تمدنا بالمواد الأولية: الزراعية أولاً، ثم المنجمية. وبحكم هيمنتنا السياسية عليها كنا نشتريها منها بأبخس الأثمان ونبيعها منتجاتنا المحوَّلة بأغلى الأسعار. ولم يحدث استقلال المستعمرات تغييراً جوهرياً في الوضع: فـ «نحن» ما زلنا نتحكم بأسعار منتجاتها، بما فيها النفط.

وبشق الأنفس لحقت اليابان وروسيا بركب البلدان المتطورة؛ ومنذ عهد قريب شرعت التنانين الأربعة الصغيرة في الشرق الأقصى (تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونغ كونغ)، المنافسة لليابان، تلحق بنا، إن لم نقل أنها تتخطانا؛ وهذا ما كانت فعلته اليابان.

على هذا النحو قام المجتمع الأكثر تفاوتاً والأكثر جوراً والأكثر مدعاة للاستنكار الذي قيض لكوكبنا أن يعرفه قط. وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من البشر تسمي نفسها عن طواعية مسيحية أو مسلمة، ، بوذية أو براهمانية، بل إنسانية أو حتى إشتراكية، فإن الفاصل بين الأغنياء والفقراء ما فتىء، ولن يفتأ في المدى المنظور، يتعاظم.

3 ـ «قوانين السوق» تزيد التفاوتات:

لا ريب في أن إطلاق قوانين السوق لتعمل وفق منطقها أمر نافع للغاية. لكن «قانون السوق» لا يمكن أن يكون هو الحل الكوني: فدوره ليس إيجابياً إلا في اقتصاد قائم جوهرياً على مبدأ المزاحمة، ويحوز فيه جميع الفَعَلة على مستوى واحد من القوة والمعلومات. والحال أن التفاوتات بين البلدان الغنية والمدقعة لا تني تتعاظم. والديون لم تعد تسمح للبلدان الفقيرة بالاستفادة من «مزاياها المقارنة»: فمستويات التجهيز أمست مختلة التوازن إلى أقصى حد.

وقد يكون التفاوت أحياناً أشد بروزاً داخل تلك البلدان الفقيرة، ولا سيما في أميركا الجنوبية. فـ«العنف» في كولومبيا، والصراع المسلح في البيرو، يجدان ما يبررهما، رغم أنهما بحد ذاتهما قمينان بالإدانة، في تفاوت لا يطاق في المداخيل: فمظاهر الترف والفخفخة تتحاذى، عن مسافة أمتار أحياناً، مع البؤس المدقع. والنظام الاقتصادي السائد يحابي هذه الاختلالات. ولا مناص من البحث عن وسيلة للتخفيف من حدتها، بدون أن تتقوض من جراء ذلك وتائر الإنتاج. وهذا أمر ممكن، أولاً لأن مثل هذا الوضع لم يكن هو السائد دوماً، وثانياً لأنه ليس مجانباً للأخلاق فحسب، بل عديم النجع والفعالية في الغالب أيضاً.

إن التفاوتات تقود الأغنياء إلى تبذير يتسبب في اهتلاك سريع للموارد النادرة غير القابلة للتجدد، وعلى الأخص في ارتفاع مستوى التلوث بما من

شأنه أن يقود البشرية، على المدى الطويل، إلى هلاكها. وهناك من بات يعي خطورة الوضع؛ وعلى هذا النحو أضحت المواصلات العامة في إمارة لشتنشتاين ابتداء من 2 كانون الثاني/ يناير 1988 مجانية للتخفيف من حركة مرور السيارات الخاصة المسؤولة عن بلوغ معدلات التلوث حد الخطر: فثلث أشجار الصنوبر الجميلة في ذلك البلد كانت في طريقها إلى الموت.

إن الليبراليين يقترحون تعميم نموذج اقتصاد الأغنياء القابل للنقاش، نموذج مجتمعنا الاستهلاكي، على المستوى العالمي. ولو تمكنوا من ذلك لتضاءلت للغاية، كما سنرى، فرص البشرية في البقاء...

الفصل الأول

من تقدم الزراعة الفلاحية
إلى تدهور أنساق التوازنات البيئية

1 ـ التضحية بملايين من الأنواع الحية لصالح الزراعة:

كان الإنسان في الأصل حيواناً يعتاش على الموارد العفوية لبيئته التي كانت تربطه وإياها علاقة توازن. وبالإضافة إلى لقاط النباتات كان يمارس الصيد البري أو المائي. وقد أتاح العصر الحجري المصقول إمكانية الانتقال إلى مرحلة زراعة الحبوب القابلة للحفظ، ثم إلى مرحلة النباتات النسيجية والزيتية، ثم إلى مرحلة البستنة (الخضار، الفواكه) في الشرق الأوسط والصين، إلخ، وأخيراً إلى استثمار **الطاقة الحيوانية** والاختراع الثوري **للدولاب** وما استتبعه من تطوير للعجلات وعربات النقل وعربات اليد والطنابر، وأخيراً نقالات الأشخاص في الصين.

هذه التقنيات، التي انتشرت عبر آسيا وأوروبا وطرأت عليها تحسينات متواصلة، زادت من حجم الموارد. وفي العصر الوسيط تم التوسع في المساحات المزروعة بفضل استصلاح الأراضي. ولقد سبقتنا في هذا المضمار كل من الصين والهند، كما سبقتنا مصر وما بين النهرين: فخلافاً لما يعتقده الكثير من معاصرينا، لم تكن أوروبا الغربية أول مركز للتقدم، وإن نكن قد توصلنا في وقت لاحق، وبقوة السلاح، إلى السيطرة ـ إلى حين ـ على الكرة الأرضية. ولا يسعنا هنا أن نروي ثانية تاريخ الزراعة. ولكن حسبنا الإشارة إلى أنه ما أن اكتشف الإنسان استعمال النار حتى طفق يدمر بيئته: وعلى هذا النحو انقرضت أنواع حيوانية ونباتية بكاملها وباد معها النفع الذي كان يمكن أن تعود به على الإنسان. والواقع أننا غالباً ما نميل إلى أن ننسى أن الإنسان، قبل

اختراع الزراعة، كان يقتات من النباتات البرية التي كانت تنبت من تلقاء نفسها؛ وكنا يومئذ نستهلك نباتات أكثر تنوعاً، وتشكيلة أكثر تنوعاً أيضاً من الطرائد والأسماك. وعلى حين ندعي أننا «فَعَلة تقدم»، فلا نفتأ نبيد أنواعاً طبيعية، حيوانية ونباتية، بتمامها. ولن يتوانى أحفادنا عن توجيه اللائمة إلينا: لا بسبب نفع تلك الأنواع فحسب، بل كذلك باسم الاحترام الذي تستأهله كل حياة.

2 ـ «الثورة الزراعية» الأولى ـ «تقدم» نسبي:

انتقل الإنسان إذن، توفيراً لقوته، من اللقاط إلى الفلاحة وإلى الإنتاج الاصطناعي للغذاء. وكانت تغذية الحيوانات لا تزال مرهونة بالحشائش الفطرية وبالأوراق المتساقطة من أشجار الغابات، لكن مع توسع الأراضي المفلوحة ندرت الحشائش والأوراق، الأمر الذي استوجب زراعة الأعلاف. ولقد عرف البرسيم منذ عهد بعيد في حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن دور هذه المروج «الاصطناعية»، بقي ثانوياً. وفي الحقول كانت تتناوب زراعة الحبوب وفترات الإراحة: ففي الشمال كانت الأرض تراح سنة كل ثلاث سنوات، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث المناخ قليل الأمطار، سنة كل سنتين. وكانت الأرض، في فترة الإراحة، تتحول إلى مرعى للماشية.

لقد استبدلت «الثورة الزراعية الأولى» تدريجياً نظام الإراحة هذا بزراعة **النباتات المعزوقة** (البطاطا، اللفت، الملفوف، والشمندر العلفي)، وهي غذاء للإنسان والحيوان معاً. ويصف لنا آرثر يونغ في إرلندا، في أواخر القرن الثامن عشر، المرجل الكبير الذي كانت تُغلى فيه البطاطا للناس وللخنازير معاً. كما استبدلته **بمروج اصطناعية**: النَفَل في الشمال، والبرسيم في الجنوب. ومن إيطاليا الشمالية وفلاندرا، حيث كان النشاط الاقتصادي الأكثر تطوراً يشجع التقدم الزراعي، امتدت هذه الزراعات إلى إنكلترا في القرن الثامن عشر. وقد أتاحت بذلك إمكانية زيادة الموارد العلفية، وبالتالي كمّ الحيوانات ونوعها؛ ومن ثم إنتاج اللحم والحليب والصوف والجلد. وبفضل الطاقة الحيوانية باتت الأرض تفلح على نحو أفضل، ومن هنا كانت الزيادة الكبيرة في غلة الحبوب. وهذا بدون أن ننسى التقدم الكبير في تقنية الاستفادة من السماد الحيواني.

وكما يذكر بول بيروخ فقد أتاحت هذه الثورة الزراعية الأولى، من 1730 إلى 1780، إمكانية رفع إنتاجية العمل الزراعي الإنكليزي بنسبة 40٪. ومن ثم أمكن أن يُقتطع من القطاع الزراعي ما كانت تحتاجه الثورة الصناعية (التي بدأت نحو 1780) من بشر ومال بدون تقليص الإنتاج الزراعي. وهكذا توفر للصناعة الفتية لا اليد العاملة فحسب، بل كذلك منافذ تسويق متنامية في الأرياف التي اغتنت بثورتها الخاصة.

وقد عمم القرن التاسع عشر هذه الثورة في أوروبا الغربية، ثم في أميركا الشمالية. وما ونت هذه الزراعة القائمة على عمل الإنسان والحيوان، والمنفتحة في الوقت نفسه على التقدم التقني، تطور وتصقل إنجازات القرون السابقة. وقد توصلت إلى «تشييد» الأراضي من كثرة تسميدها بالدبال. وقد بيَّنا في غير هذا الموضع[1] أن مأساة المنطقة السواحلية الحالية في جنوب الصحراء الكبرى تتأتى من عجزها عن تحقيق هذه الثورة الفلاحية، نظراً إلى افتقادها الطاقة الحيوانية وحتى محض عربات النقل، ونظراً على الأخص إلى أن الطبقة الفلاحية كانت وما زالت في تلك المنطقة مستغلة استغلالاً بشعاً. فقد تعذر أن تتحقق فيها الدائرتان الفاضلتان للتقدم الحقيقي كما تتمثلان باستصلاح التربة وبازدهار الفلاحين. وقد جاء الانفجار السكاني ليستكمل الكارثة ويأخذ بناصر الصحراء.

3 ـ الأسمدة الكيماوية ـ من التقدم إلى سوء الاستعمال:

جرى تدريجياً في القرن التاسع عشر إدخال الفوسفات الطبيعي، وغوانو[2] البيرو، ونترات الصودا الطبيعية المجلوبة من التشيلي، إلى أوروبا. وقد جاء إدخالها آنئذ كمكمل للأسمدة العضوية وللنواتج الزراعية الفرعية (التبن، جذور النَفَل والبرسيم وبقايا الشمندر) إلخ، التي بقيت أساسية. وابتداء

---

(1) ر. ديمون وش. باكيه: «من أجل أفريقيا، إني أتهم Pour L'AFRIQUE J'ACCUSE»، منشورات بلون باريس 1986 .

(2) الغوانو: سماد من تراكم ذرق الحيوانات البحرية وجثثها، غني بالآزوت. «هامش المترجم».

من 1870 بدأ استعمال الأسمدة الكيمياوية، وفي المقام الأول الفوسفات المكثف، المستحصل من الفوسفات الطبيعي بعد معالجته بالحوامض. ثم جاء البوتاس (من الألزاس) وخَبَث الفوسفور المزال، وسلفات الأمونياك، إلخ. . . وفي ألمانيا بدأ في أثناء الحرب العالمية الأولى تركيب الأزوت، ثم عمَّ. ومنذئذ لم يعد ثمة من حدود لاستعمال الأسمدة الكيماوية. وقد أضحت الأسمدة الأزوتية تستخدم بكثرة إلى حد يهدد بالتلوث حقول المياه الجوفية، علماً بأنه كلما كثر استعمال هذه الأسمدة قلّ مردودها الإنتاجي، وهو ما يقود إلى حلقة مفرغة.

4 ـ المكننة ـ الطلاق بين الزراعة وتربية الحيوان:

إن المحرك الانفجاري، الذي استخدم ـ بعد الفحم المصدر الثاني للطاقة الاستحفارية ـ النفط، قد قلب، بالتضافر مع الأسمدة، رأساً على عقب وضع الزراعة في الاقطار المتطورة. فقد حلت الجرارات محل الطاقة الحيوانية من الثيران والخيول. وأدت هذه المكننة المغالى فيها، في الولايات المتحدة بعد 1940، وفي أوروبا الغربية ابتداء من 1950، إلى ضرب آخر من الاختلال: الانفصال المتزايد حدة بين الزراعة وتربية الحيوان.

إن غالبية مزارع فرنسا قد تخلت عن كل تربية للماشية، ومن ثم عن كل زراعة علفية. ولقد امتدت زراعة الذرة النغلة وصولاً إلى البلدان الواطئة، وباتت لا تفترق عن القمح والشعير والكولزا ـ وحتى عباد الشمس. ولئن أبقت بعض المزارع على البرسيم، فذلك لتبيع العلف في صورة طحين، لا لتغذي الحيوانات التي أقلعت عن تربيتها. لا حيوانات: فقد انتهت العبودية اليومية التي كانت تتمثل بحلب الأبقار؛ ولكن لا سماد حيواني أيضاً. وما همّ؟ فالسماد الكيماوي يقوم مقامه! ولكن ها هي ذي تتناقص ـ وإن على نحو أبطأ مما في المناطق المدارية لحسن الحظ ـ نسبة المادة العضوية في بنية تربتنا. وها قد بدأت تظهر هنا وهناك، كما ينبهنا المأسوف عليه كلود ربول[3]، جروف وأخاديد

(3) ك. ربول: **السيد الرأسمال والسيدة الأرض** Monsieur le capital et Madame la terre، نسخ المعهد القومي للبحث الهندسي الزراعي، 1986.

حفرها الحت: ذلك أن رصّ التربة المتضائل تركيبها من الدبال بوساطة آلات متعاظمة الوزن يقلص خصوبتهـا، ويقتل ديـدان الأرض التي تسهم في هذه الخصوبة.

مثل هذا التدهور يُلحظ بمـزيد من الحـدة في الولايـات المتحدة التي نسيت على ما يبدو أتلاف الحتّ الريحي في جنوب البلاد سنـة 1934، مما تسبب في خراب الفلاحين ونزوحهم إلى كاليفورنيا، على النحو الذي أبدع في وصفه جون شتاينبك في روايته «عناقيد الغضب». وصحيح أن إعانات يعتد بها قد قدمت من قبل الحكومة الأميركية، بمبادرة من روزفلت، لصون التربة؛ ولقد تسنى لي أن أشاهد بأم عيني نتائجها الجيدة في عام 1946 في وادي تنيسي[4]. ولكن لم تتوفر حماية كهذه لجميع الولايات الأميركية، بل بالعكس: فلستـر براون[5] يقدر أن خسائر التربة السطحية في ذلك البلد من جراء حت المـاء والريح تتجاوز سنوياً مليارين من الأطنان من تشكل تـربة جـديدة في الفتـرة نفسها. وعلى هذا النحو تكون قد تآكلت من الآن، وإلى حد غير قليل، قدرة هذا البلد على أن يبقى أهراء العالم، كما يطمح إلى ذلك حالياً. ومن حقنا أن نفترض أن هذه الخسائر تتجاوز على الصعيد العالمي 26 مليار طن.

من 1950 إلى 1976 اتسعت المساحة المزروعة بالحبوب في العالم من 590 مليون هكتار إلى 720 مليون هكتار، أي بمقدار 22 %، وهي نسبة ما أمكن الوصول إليها قط من قبل في مثل هذا العدد الضئيل من السنوات. ومرد ذلك أولاً إلى «الأراضي العذراء» في قازاخستان[6] حيث أتاحت الجرارات إمكانية زيادة المساحة المزروعة بالحبوب في الاتحاد السوفياتي بنسبة 20 %، وذلك من خلال فلاحة السهوب شبه القاحلة؛ لكن التربة سرعان ما تآكلت. ومن 1971

---

(4) ر. ديمـون: **دروس الـزراعـة الأميـركيـة** Les leçons de l'agricultue américaine، منشورات فلاماريون، باريس 1949.

(5) ل. براون: **حالـة العالم 1987**، State of the World 1987، منشـورات معهد رصـد العالم، واشنطن 1987.

(6) ر. ديمون: **السوفخوزات والكولخوزات أو إشكالية الشيوعية** Sovkhoz, Kolkhoz, ou la problématique du communisme، منشورات لوسوي، باريس 1964.

إلى 1975 دفعت الأسعار المرتفعة للحبوب الولايات المتحدة إلى زيادة حقول حبوبها بمقدار 8 ملايين هكتار. ولكن ليس لنا أن نعتمد في المستقبل على تقدم مرموق كهذا: فالاتحاد السوفياتي، الذي عزف عن فلاحة معظم «الأراضي العذراء»، قد قلص من الآن بنسبة 12 % مساحته المزروعة بالحبوب. كما أن الفلاحين الصينيين، الذين أعفوا من الأولوية الآمرة التي أعطتها السلطة للحبوب، قد قلصوا مساحتها من 98 مليون هكتار عام 1976 إلى 88 مليون هكتار عام 1986، لصالح زراعات أخرى، ولا سيما منها الزيتيات والقطن والخضار والفاكهة.

أما في الولايات المتحدةَ وإزاء خطورة الحت، الذي تسبب فيه أيضاً نقص الدبال، فإن التفكير يتجه من الآن فصاعداً إلى التخفيف من فلاحة الأراضي الأكثر عرضة للتهديد. وفي عام 1985 نصحت هيئة الأمن الغذائي المزارعين بالامتناع عن حرث الأراضي الطرفية القابلة للحت بسهولة، وحضّتهم على إنشاء مروج مكانها، أو إعادة التشجير على مساحة 18 مليون هكتار: وإذا ما احترمت هذه الخطة، فستتقلص المساحة المزروعة بالحبوب في هذا البلد بنحو العُشْر. وعلى هذا النحو يجري الحد من إمكانيات توسع الإنتاج العالمي من الحبوب مع أنه ضروري كل الضرورة لمواجهة حاجات السكان المتزايد تعدادهم، وبعد خراب وبوار العديد من الزراعات المدارية. وهكذا يحوم شبح الخطر حول ما يسمى اليوم بـ «فوائضنا»، وهذا حتى قبل العام 2000.

5 - زراعة مبذرة للطاقة الاستحفارية:

كانت الزراعة الفلاحية التقليدية، القائمة على عمل الإنسان والحيوان، تلبي بنفسها حاجاتها من الطاقة والأغذية والأعلفة. أما الزراعة «الحديثة» بالمقابل فقائمة على الاستخدام شبه الحصري للطاقة الاستحفارية (وعلى الأخص النفط، ولكن كذلك الفحم في الصناعات التابعة للزراعة). وهذه الطاقة تتيح إمكانية إنتاج الأسمدة الكيمياوية، ومبيدات الطفيليات، والمعادن للآلات الحديثة. وتحرك مشتقات النفط الجرارات والشاحنات والسيارات ومضخات الري، إلخ. وقد ازداد الاستهلاك العالمي للزراعة، محسوباً بملايين البراميل من مكافئات النفط، من 270 عام 1950 إلى 1903 عام 1985 (منها 646

للأسمدة، و 73 للجرارات؛ وقد كان عدد الجرارات 5,6 مليوناً في عام 1950 فأمسى 23 مليوناً في عام 1985). وقد ارتفعت أيضاً قوتها المتوسطة ارتفاعاً كبيراً. فلئن يكن عدد الجرارات في الولايات المتحدة، مثلاً، ما زاد في الفترة نفسها إلا من 3,4 إلى 4,7 مليوناً، فإن قوتها الإجمالية قد تضاعفت ثلاث مرات (فقد ارتفعت من 100 مليون إلى أكثر من 300 مليون من الأحصنة البخارية). وقد تضاعف استهلاك النفط في الزراعة العالمية خمس مرات، لكن الإنتاج لم يتضاعف حتى ثلاث مرات، ومن الخطر مواصلة الاندفاع في الاتجاه نفسه دونما اعتبار لأي شيء آخر، كما لو أن التقدم لا يمكن أن يتأتى إلا من الطاقة الاستحفارية التي يجري هدرها على هذا النحو مع أنها في الأساس محدودة. والحال أنه في مستطاع الزراعة «الحديثة»، فيما يتعلق بالأسمدة، أن تستغل الزبل العضوي المتأتي من تربية الخنازير والدواجن والأبقار «خارج الأرض». وقد ذكر لي أنه توجد في الولايات المتحدة منشآت عملاقة تعرف باسم - Feed Lots لتسمين الأبقار التي تُغذى فقط بأعلاف مكثفة، وترمى غوائطها في النهر المجاور، بحجة أن تصريفها بكيفية أخرى يكلف غالياً. وهكذا فإن الليبرالية واقتصاد الربح يدفعان باتجاه الفوضى والإخلال بكل التوازنات.

وتلافياً لمثل هذه الانحرافات يمكن تشجيع المزارعين على حماية التربة، وعلى مكافحة الحت، وعلى جمع الغوائط العضوية، من خلال تطبيق سياسة سعرية عادلة في الأسواق القومية. وسيكون في المستطاع في هذه الحالة منع الإفراط في استخدام الأسمدة الكيمياوية التي تلوث حقول المياه الجوفية. ومن شأن رفع الرسوم الردع عن الإسراف في استعمال الأسمدة الكيمياوية والمحروقات. وكانت اليابان، في أواخر القرن التاسع عشر، قد قرنت أسعار الأرز العالية (وهي لا تزال كذلك إلى اليوم) بضرائب عقارية باهظة ـ مما تأدى إلى إبعاد المزارعين الرديئين. ويتعين بالتالي إعادة النظر في السياسات الزراعية المألوفة، الخاضعة حتى الآن لجماعات ضغط تحامي عن مصالح خاصة، لا عن المصلحة القومية، ولا بالأحرى ـ وهذا تصور جديد ـ عن **المصلحة العالمية**.

ولنمتنع على كل حال عن حث البلدان الأقل تطوراً على الاحتذاء بمثال «النظام الغذائي» الأميركي الذي هو، بلا جدال، الأكثر تكلفة بالطاقة. فالنتاج

الذي يتم الحصول عليه في المزرعة تتولى الصناعة تحويله: فهو يُعلَّب أو يُجلَّد أو يوضّب وينقل ويعاد نقله... وآخر الأشواط، وأكثرها تكلفة بالوقود، هو ذاك الذي يقوم به المستهلك: فهو يذهب مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع إلى «السوبر ماركت»، الذي يبعد في الغالب عدة كيلو مترات، ولا سيما أن المراكز التجارية باتت تنزع إلى التمركز في الضواحي والأطراف. وعلى متن سيارة فردية قد تصل زنتها إلى أكثر من طن، ينقل إلى بيته في كل مرة ما لا يزيد عن 10 كيلو غرامات من الأغذية؛ وذلك هو نموذج مكتمل للتبذير!

إن هذا «التحديث» لا تقوم له قائمة إلا بالوسائل الاصطناعية والمعونات وضروب الحماية. والسياسة الزراعية الأووربية المشتركة تعود بالفائدة بوجه خاص على كبار المزارعين ولا تكبح إفلاس صغارهم. فمزارع الحبوب الكبير يصل دخله سنوياً إلى 000 200 فرنك فرنسي، بينما لا يزيد دخل مربي الماشية أو الدواجن الصغير في منطقة الليموزان على 11000 ف. ف. وهذه السياسة تكلف أوروبا أكثر بكثير مما تكلفها المساعدة الممنوحة للعالم الثالث؛ وهي تعيق تطور هذا الأخير لأنها تزاحمه بتصديرها السكر والحبوب والحليب بالاعتماد على سياسة الإعانة والإغراق. ولئنا وفرنا «الحماية» على هذا النحو لزراعاتنا، فهذا لأننا لا نعرف كيف نحل بطريقة أخرى مشكلة البطالة، ولا نفكر بمحاولة تقليص زمن العمل لنمنح الجميع «حق العمل». وهذه السياسة تسهم في خراب فلاحي العالم الثالث، وفي دفعهم في نهاية المطاف إلى مدن الصفيح. ولا يقولنّ أحد بعدَ اليوم أن الليبرالية ستحل هذه المشكلة... فهي تنفرد وحدها بالعمل فوق الساحة منذ زمن بعيد، ومع ذلك لا «تحلها»....

قد يقول قائل: «التقدم لا توقف عجلته». ولكن أين التقدم؟ إن البحث في مضمار الهندسة الزراعية قد تمكن، بالاستعانة بالهندسة التكوينية، من صنع بكتريات ذات جينات معدَّلة، مثله في ذلك مثل من يطلق العفاريت من قماقمها بدون أن تكون له القدرة على السيطرة على جميع العواقب. يقول لنا بنديكت هايرلن، وهو برلماني ألماني من أنصار حماية البيئة: «ليس من الثابت أن البكتريا المتحكم بها لن تتمكن من أن تنقل جيناتها المقاومة إلى بكتريات حاملة لجرثومة المرض بالنسبة إلى الإنسان... وهذا قد يتأدى بنا إلى كارثة

رهيبة لن يكون في مستطاع أحد أن يسيطر عليها»[7].

6 ـ فائدة الزراعة البيولوجية وحدودها[8]:

توجد في فرنسا عدة آلاف من تلك المزارع البيولوجية التي تسعى إلى الحد من دور الأسمدة الكيمياوية لصالح التزبيل العضوي والدمال والسماد الروثي والأسمدة الخضراء، بالإضافة إلى قطانيات[9] مثبِّتة لطبقة الأوزون في الجو، وإلى قدر ضئيل من الطاقة الآلية، وأقل قدر ممكن من المبيدات الكيمياوية التي تكافح الأعشاب الضارة والحشرات والأمراض التي تهاجم النباتات المزروعة. وتعطى الأولوية في هذه المزارع للأنواع المقاومة أو لطرائق المكافحة البيولوجية، وذلك ـ على سبيل المثال ـ بزراعة الفول بين أرتال الكرمة بحيث تتكاثر حشرة الدعسوقة، وهي آكلة طبيعية لديدان العنب التي تفترس العناقيد. كما تؤوي النباتات الاستوائية أنواعاً كثيرة من الحشرات النافعة، عدوة الحشرات المفترسة: الخنافس ضد أساريع الأرز، النمل الأحمر ضد الفاسياء السوداء، إلخ... وقد أمكن الحصول على نتائج مثيرة للاهتمام في هذا الإتجاه.

وفي فرنسا توجد أسواق بيولوجية تستطيع تصريف الفاكهة والخضار والعسل والبيض والدواجن المنتجة بتلك الطريقة، وإن بأسعار مرتفعة قليلاً. والواقع أن تلك المزارع البيولوجية تعاني، بالإجمال، مصاعب في الوصول إلى تكلفة إنتاج مكافئة لتكاليف إنتاج الزراعة «الحديثة» التي نؤثر أن نسميها بـ «المبذرة». والمستهلكون الأغنياء في البلدان المتطورة يقبلون بزيادة السعر تلك بدون تذمر، تقديراً منهم ـ وعن حق ـ بأن النتاج عالي النوعية. وقد التقينا في منطقة الفوكلوز وفي وادي الآسب في جبال البيرينة فلاحين «بيولوجيين»

---

(7) صحيفة «لوموند»، تموز/يوليو 1987.

(8) ج. فيي: **الزراعة البيولوجية** L'agriculture Biologique، منشورات التفاهم، باريس 1980.

(9) القطانيات: فصيلة نباتية من ذوات الفلقتين تشمل الفول والعدس والحمص، إلخ. «هـ. م».

يعيشون عيشة قتار، في وسط طبيعي فقير وهامشي. صحيح أنهم مبتمرون في العيش، ولكن في حرمان. ومن ثم فإن السؤال الذي غالباً ما يطرحه عليهم الصحفيون: «إذا كانوا يرتضون لأنفسهم مثل تلك الحياة الشظفة، فهل في نيتهم أن يفرضوها على أولادهم؟».

ومن جهة أخرى، فإن بعض الأنصار «الخلّص» للزراعة البيولوجية يرفضون رفضاً قاطعاً وبغير ما تمييز الأسمدة الكيمياوية وكل فتوحات «الثورة الخضراء» بدون أن يفهموا أنها هي التي تتيح، في آسيا، إمكانية إطعام عشرات الملايين من السكان الإضافيين! وربما كان الحل الأمثل هو حل الصينيين الذين يستخدمون إلى جانب الأسمدة ـ التي ترتفع معدلات استهلاكها لديهم بسرعة ـ جميع أنواع التسميد العضوي الممكنة. ويجب أن يكون واضحاً أننا لسنا من أنصار فرض «الحرم الكنسي» على الأسمدة الكيمياوية في كل مكان وزمان، وبالمطلق!

7 ـ نمو التفاوتات: هل ستدوم الفوائض؟

يطيب لأنصار التزايد اللا مشروط للسكان أن يرددوا القول بأن الإنتاج العالمي قمين بتغذية أعداد أكبر بكثير من سكان العالم الحاليين، بل إن بعضهم لا يتردد في أن يضيف القول: «أكثر حتى من المعدل المتوقع لنموهم» ـ مع أن هذا المعدل هو في رأينا أعلى مما يطاق. ونحن لا ننكر أن ثمة فوائض من الحبوب والحليب المجفف والزبدة، وحتى من اللحم، تتراكم وتتكدس بدون أن تُعرف لها طريقة للتصريف. وقد ذهب وزير الزراعة الفرنسي، فرانسوا غيوم، في آذار/مارس 1987 إلى روما ليأخذ بركة البابا على مشروعه الذي وصفه بأنه أشبه بـ«مشروع مارشال للمعونة الغذائية للعالم الثالث». وقد صرح بقوله: إننا بتقديم المزيد إليها نقلص الفوائض ونبيع بالتالي الباقي بأسعار أغلى للبلدان التي تمتلك الوسائل، مثل اليابان أو الإتحاد السوفياتي. والحال أن هذا غير صحيح، فليس ثمة أي وجه للمقارنة بين كمية الحبوب الفائضة التي تقدر بنحو 200 مليون طن وبين العشرة ملايين من الأطنان التي تمنح لبلدان العالم الثالث على شكل معونة غذائية، وبتوزيع غير مناسب أحياناً. صحيح أنه كان من الممكن أن تضاعف المعونات للبلدان «الملعونة» من قبل الكثيرين، والتي

تعاني أشد المعاناة (من ڤيتنام إلى أنغولا والموزامبيق، ومن مدغشقر إلى نيكاراغوا) لولا أن المعونة مسيَّسة أصلاً. ولكن ذلك ليس من شأنه حتى أن يضاعف حجم المعونة الغذائية ضعفاً واحداً!

إن البلدان الغنية تحكم على بيئاتها بالتردي والتدهور لتنتج بكميات أكبر ـ ولتأكل بكميات أكبر: فالسمنة المتنامية تصل في الولايات المتحدة إلى مستوى ينذر بالخطر بالنسبة إلى مستقبل هذا البلد بالذات. وإذا كانت أميركا الشمالية تستهلك كمعدل وسطي طناً من الحبوب للفرد الواحد في السنة الواحدة ـ ٦٠ كيلو غراماً منه بصورة مباشرة، والباقي بصورة غير مباشرة من قبل الماشية ـ فهذا معناه أن كمية الحبوب المنتجة اليوم في العالم والبالغة 1,8 مليار طن لن تستطيع أن تغذي إلا عدداً مماثلاً من البشر (1,8 مليار نسمة) فيما إذا اتبعوا النظام الغذائي الأميركي الشمالي. والحال أن تعدادنا كبشر على وجه الأرض يزيد اليوم على 5 مليارات نسمة!

ترى هل سيكون في مستطاع الولايات المتحدة أن تزيد على الدوام من صادراتها الغذائية بنفس إيقاع تزايد النقص في البلدان الفقيرة؟ إن لستر براون يشير، في **«حالة العالم 1987»**، إلى حدود أهم عاملين في زيادة الإنتاج الزراعي: الماء والسماد. فإذا كانت المساحة المروية في العالم قد أمكن لها أن تزيد من 147 مليون هكتار في عام 1950 إلى 271 مليوناً في عام 1985، فإن حجم النمو لم يتجاوز ثمانية ملايين هكتار من عام 1980 إلى عام 1985 ـ وهي الفترة عينها التي انخفضت فيها المساحة المروية في الولايات المتحدة بمقدار 11 مليون هكتار. أما في أفريقيا بالمقابل فقد أعلن عن زيادة المساحة المروية في فترة السنوات الخمس تلك بمقدار 13 مليون هكتار. ولكن هذا رقم كاذب، لأنه لا يأخذ في حسبانه المساحات التي تم هجرها في الوقت نفسه بسبب عدم صيانة الشبكات. والواقع أن مساحات شاسعة من الأراضي المروية تؤول سنوياً إلى بوار من جراء التملح والتقلّي وسوء تصريف المياه، إلخ، في أماكن شتى من العالم. وفي وادي الغانج في الهند، باتت المساحات المهجورة تعادل تقريباً المساحات المكتسبة.

أما استهلاك الأسمدة في العالم فقد ارتفع من 14 مليون طن عام 1950

إلى 131 مليون طن عام 1986. ولكن هذا الاستهلاك المتنامي في حالة ركود منذ 1985. ويقدر حجم الاستهلاك للفرد الـواحد منـذ 1980 بنحو 26 كلغ. ويلاحظ لستر براون أنه إذا كان كل كيلو من السماد يكافىء 46 كلغ من الحبوب المنتجـة في العالم عـام 1960، فقد هبـطنا منـذ عام 1980 إلى 13 كلغ من الحبـوب. فهل تكون البلدان الغنية، وقد تضاءلت على هذا النحو إنتاجيتها، على استعداد دوماً لتقديم معونة غذائية متعاظمة، ومهددة بأن تكون متـزايدة الكلفة؟ وهل تسمح حالة شبكات النقل والمواصلات، من طرق معبدة وسكك حديدية، ولا سيما في أفريقيا، بجلب كميات متعاظمة باستمرار من المعونات في جميع فصول السنة، وإلى أنأى البقاع؟ إن صعوبة ذلك تتضح من الآن في أثيوبيا.

وإزاء هذه العثرات، لا يمكن للمرء أن يبقى على لا أُباليته عندما يسمع الأرقام والتنبوءات عن التزايد الهائل في أعداد السكان المعـدمين. وهذا مـا يحتم أن تُدرس عن كثب مسألة الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان أن تغذي نفسها على نحو أفضل «بالاعتماد أولاً على قواها الذاتية».

8 ـ التردي المستمر في خصوبة الأراضي المدارية:

لندع جانباً مزارع الأرز المروية في آسيا، بل جملة الأراضي المزروعة في العالم الصيني حيث سمح التسميد العضوي الكثيف بممارسة «الـزراعة المتواصلة» للأرض منذ عهد بعيد بدون التقيد بنظام الإراحة، ومع المحافظة على خصوبتها. ولندع جانباً الزراعة الكثيرة في مصاطب الإنكا وفي الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط الذي عرف في زمن مبكر جداً التكامل بين الزراعة وتربية الماشية واستخدام الطاقة الحيوانية.

فإذا جئنا إلى باقي «قاراتنا الثلاث» المدقعة، بدءاً بهنود الغابات الأميركية وانتهـاء بجبليي الهند الصينية، مروراً بقبائل الهند وأفريقيا، وجدنا أن الهيمنة كانت، منذ أقدم الأزمنة، «للزراعة المتنقلة» التي تتسم بتناوب فترات قصيرة من الزراعة، تتراوح بين السنة والثلاث سنوات، مع فترات طويلة من الإراحة قد تصل إلى عشرين عـاماً. ولقـد كانت الميـزة الكبرى لهـذا النظام أنـه يحيي الخصوبة دونما عمل. وقد أتيح لي أن ألاحظ في عام 1966 أن هنود المسكيتو

على طول نهر ريو كوكو (الذي يفصل نيكاراغوا عن الهندوراس من الجانب الأطلسي)، إذ يناوبون سنة من القمح المطري مع عشرين سنة من الإراحة الغابية، كانوا يجنـون 18 قنطاراً من الأرز الخـام في الهكتار الـواحد مقـابل خمسين يوم عمل. بينما كان صينيو الجنوب يجنون في العام نفسه 36 قنطاراً في الهكتار مقابل مئتي يوم عمل. إذن فقد كانوا ينفقون ضعفي الطاقة من أجل كمية واحدة من الحبوب. لكن هذا النظام الزراعي لا يؤتي مردوده إلا بشـرط بالغ الندرة: سكان قليلو الكثافة إلى حد يمكنهم من الاكتفاء بزراعة $\frac{1}{20}$ فقط سنوياً من أراضيهم المتاحة.

وباستثناء بعض غابات أميركا وأفريقيا الوسطى، فإن هذا الشرط لم يعد بالإجمال متوفراً. وأضحت الزراعة المتنقلة بالتالي بحكم المستحيلة. فنظراً إلى الكثافة السكانية، يجد الفلاحون أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الأرض نفسها خلال أربع أو خمس سنوات، بل خلال سنتين أو ثلاث سنوات، أي قبل أن تستعيد خصوبتها. يصدق ذلك على قبائل البيهار والأوريسا في الهند وفي جبال جزر الفيليبين، والساحل الشرقي من مدغشقر، وغابات حوض الأمازون وسلاسل الأند في أميركا الوسطى، وغابات أفريقيا الغربية والشرقية.

وعلى أي حال فإن الغابة، في غير هذه المناطق، هي قيد «استصلاح» لتحل محلها زراعات حرجية دائمة: القهوة، الكاكاو، الشاي، جـوز الهند، النخيل الزيتي، شجر المطاط، إلخ... وعندما تمارس هذه الزراعـات وفق تقنيات محطات الأبحاث، أي مع تغطية بالقطانيات والتسميد، فإنه يكون في الإمكان الحفاظ على نسبة الخصوبة، بل رفعها. ويصدق هذا أيضاً على زراعة قصب السكر، وهي زراعة أحادية قد تدوم أحياناً قروناً إذا ما أغنيت بالأسمدة ولم تحرق الأوراق الجافة عند الحصاد. والحق أنه ليست الزراعات الأحادية، بل الزراعات الرديئة هي التي تتسبب في تدهور التربة.

ويختلف الوضع اختلافاً جذريـاً عندما تمارس الزراعات المطرية، ولا سيما منها السنوية، التي لا توفر الحماية من الشمس للأراضي التي لا يجري في العادة تخصيبها. ففي هذه الحالة يختفي احتياطي الدبال في أجل قصير من الزمن، إذ أن اختصار مدة الإراحة لا يسمح بإعادة تكوينه بما فيه الكفايـة.

وفضلاً عن ذلك، فإن نار الأدغال غالباً ما تحرق الأعشاب والأوراق والأغصان المتبقية من فترة الإراحة، والتي لو أتيح لها أن تتحلل لجددت الدبال. وعلى حين أن الزراعة التقليدية في البلدان المعتدلة تعيد تكوين الدبال بكميات أكبر مما يحترق منه، فإن العكس هو ما يحدث في المناخات المدارية. ومن هنا أيضاً كانت السرعة الأكبر في تدهور المادة العضوية في تربة هـذه المناطق، ناهيك عن أنها محدودة الكمية أصلاً.

هي ذي البلدان المدارية وقد اضطرها اقتصاد الربح إلى أن تهدر، في حفنة ضئيلة من السنوات، رأسمالها من الخصوبة الـذي راكمته على مـدى الأجيال في غاباتها. وهذا مع أنه كان في الإمكان الحفاظ على هذه الخصوبة، إما بالجمع بين الزراعة وتربية الحيوان، مما يوفر للتربة السماد الحيواني، وإما بتأمين تغطية، أو تناوب، بالقطانيات التي من شأنها تثبيت آزوت الهواء. والواقع أن الحاجة الأساسية للأراضي المدارية تبقى هي الحاجة إلى السماد الحيواني. فلماذا لم تنجح المنطقة السواحلية في تحقيق ضرب من ثورة زراعية أولى، هي ثورة العلف/ السماد الحيواني التي تقدم ذكرها؟ إن السبب الرئيسي يعود إلى فقدان الطاقة الحيوانية وعربات النقل! والحال أن المدن تغص بالسيارات!

9 ـ تربية الماشية البدوية، الرعي المفرط، تقدم الصحراء:

في المناطق القاحلة التي لا تصلح من حيث المبدأ للزراعة، ولكن التي تسمح فيها الأمطار النادرة واللامنتظمة بتطور معين للنجيليات[10] والأشجار العلفية (المرج الهوائي)، يهيمن العنصر البدوي. وعندما تمطر السماء كثيراً يميل الزراع السواحليون، الذين يقيمون إلى الجنوب في المنطقة الكلئية، إلى الضغط على مراعيهم. ومن شأن تزايد السكان ـ حتى ولو ضبط البدو على نحو أفضل تناسلهم ـ أن يحضّ على زيادة الماشية: فكل أسرة تحتفظ بعدد أكبر مما هو لازم من الرؤوس (وكثيراً ما تكون هرمة) خوفاً من كوارث الجفاف.

ولا يسوِّي التحديث وضع الأشياء. فبفضل الطبيب البيطري أمكن القضاء على بعض الأوبئة التي كانت تحد من كمية الماشية وتكاثرها. ومن جهة

(10) النجيليات: نباتات من وحيدات الفلقة تشمل الأنواع الحبية والعلفية. «هـ. م».

أخرى، فإن حفر آبار عميقة قد أتاح إمكانية تأمين السقاية والرعي للقطعان في مناطق كانت غير صالحة للاستعمال فيما أنف.

وهنا أيضاً، كان ثمة غلو في «التحديث». فالآبار التقليدية ترفع الماء بوساطة الطاقة الحيوانية، بله البشرية؛ ومن ثم كان المنسوب متضعاً، مما كان يحد من حجم القطعان، ويحفظ بالتالي المرعى المحيط. ومع تطور تقنية حفر الآبار المزودة بمضخات ضخمة، أمكن الحصول على منسوب من شأنه تأمين السقاية لقطعان هائلة، مما أدى إلى إسراف في وطء الأراضي المحيطة بالآبار، وبالتالي إلى بوار العشب فيها. وهكذا، وعلى امتداد دوائر يتراوح قطرها من ثمانية إلى عشرين كيلومتراً حول الآبار، اختفى كل أثر للنبات. وصارت الأبقار ـ ولها الغالبية ـ والأغنام والأعناز، ثم الجمال وحمير النقل، تموت لا من العطش، بل من الجوع!

واتجه مربو الماشية عندئذ نحو الرعي الهوائي، أي إلى النباتات الشوكية ذات الأوراق الكلئية التي باتت تُعَلَّم لوضع أغصانها في متناول الماشية، فراحت تقل وتقل إلى أن زالت من الوجود بدورها. وبعدئذ كانت الصحراء التي يقال إنها تقدمت في بعض الأماكن في مالي مسافة 350 كم في خلال عشرين عاماً. ويقدر أنها تتقدم 60 000 كم^{2}، أي ما يعادل ستة ملايين هكتار، في السنة الواحدة في العالم، مما يعادل أكثر من مساحة فرنسا في تسع سنوات. وبديهي أن وسائل المكافحة لا تنعدم، بل إن مؤتمر نيروبي لعام 1977 قد قدر كلفتها: 4,5 مليار دولار في السنة على مدى عشرين عاماً، أي 90 مليار دولار ـ عُشْر النفقات العسكرية السنوية. بيد أن البلدان الغنية التي طلب إليها أن تقدم المعونات لم تعط شيئاً يذكر، بل آثرت أن تستمر في سياسة الهدر والتبذير. وعلى مدى عشرين عاماً فإن التقدم «القابل لأن يقاوم» للصحراء سيكلف الزراعة وتربية الحيوان وغابات العالم من الإتلاف ما يعادل، حسب تقديرات مؤتمر نيروبي، أكثر من 500 مليار دولار.

ذانك إذن مساران زراعيان، معتدل ومداري، كلاهما «أساء التطور» وبات ينيخ بثقله على فرص الخصوبة في البقاء، وبالتالي على قدرة الإنتاج في المستقبل. صحيح أن الخطر أقل جسامة في البلدان المعتدلة التي تحوز مراكز

بحث كفوءة ووسائل تقنية واقتصادية لتصحيح الأخطاء. ولكن يبقى أن نعلم إذا ما كانت ستعترف بالضرورة العاجلة للتغييرات التي اقترحناها. وبالمقابل فإن الوضع يختلف اختلافاً جذرياً في البلدان الفقيرة، والمدارية عموماً. فحتى لو استهلكت بسرعة رأسمالها من الخصوبة الطبيعية، فإنها ستظل تجد نفسها في حالة عجز متزايد تحول بينها وبين توفير أسباب الغذاء بشكل كافٍ وصحيح لسكانها. والحال أن هؤلاء السكان يزدادون بإيقاع أسرع بكثير، ولا سيما في أفريقيا، من تقدم الزراعة. وهذا العجز الزراعي لا يني يتعاظم ويقضي على فرص «تطور» الاقتصاد العام... وإلى ذلك كله ينبغي أن نضيف الخطرين اللذين يحومان حول ثروتين أخريين في العالم: الغابات والمسامك.

الفصل الثاني

تراجع الغابات
وأخطار حول المسامك

1 ـ من الأمطار الحامضة إلى تبذير الورق:

عندما تكلمت في عام 1974، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، عن خطر الأمطار الحامضة (كان السويديون قد نبهوا في الستينات إلى تراجع الأسماك في بحيراتهم)، لم يحمل أحد كلامي على محمل الجد. ولكن ما عاد أحد أيضاً يجرؤ في عام 1988 على المماراة في خطورة الوضع. ففي أيلول/ سبتمبر 1987 كان أكثر من ثلاثين مليون هكتار من الغابات في أوروبا قد أصيب. وفي الجبال الخضراء في ولاية فرمونت في شمالي الولايات المتحدة ماتت جميع الأشجار البيسية épicéas على ارتفاع 900 متر، والسبب أن الضباب الحامض يكون أشد سمية على ذلك الارتفاع. كذلك فإن الغابات الأكثر علواً في جبال الألب هي التي تعاني من أشد الإصابات. وحسبنا الإشارة هنا إلى أن 60 % من أشجار مدينة جنيف هي اليوم مريضة، بل مريضة جداً إلى حد باتت معه السلطات البلدية تطلب من السائقين إيقاف محركاتهم في حال تطاول فترات الانتظار أمام الضوء الأحمر أو عند ازدحام السير. وما عاد أحد يماري في أن حركة السير وأوكسيدات الأزوت والفحم والهيدرو كربورات غير المحترقة هي أكبر مسؤول، بعد المحطات الحرارية والصناعات الأخرى، عن هذه الأخطار الجسيمة. وأما ما سيكونه «عالم بلا أشجار» فهذا ما يوضحه لنا كتاب إريك ايكولم[1].

لا شك أن مَنَافس السيارات التي تسمى بالحفزية، والوقود العادم

(1) را. إيكولم: **الأرض بلا أشجار**، مصدر آنف الذكر.

الرصاص، والمحركات القليلة الشراهة، والسرعة المخفوضة، من شأنها أن تحد من الأضرار. لكن إذا ما بقيت سرعة السيارات تزداد، ولم تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لكبح ثم لتخفيض عدد السيارات، فإن الأتلاف ستصل عما قريب إلى مستوى لا تطيقه غاباتنا.

وثمة شكل آخر من التبذير يهدد الغابات في المناطق المعتدلة: ففي شمال القارة الأميركية تقدم الغابات، ولا سيما منها الصمغية في مقاطعة الكيبك، «طواحين الورق»، وهي مصانع تنتج اللباب، ثم الورق. وبما أنه كان من المعتقد أن هذه الغابات غير قابلة للاستنفاد، فقد جرى استغلالها «بأحدث» التقنيات. وكانت النتيجة انخفاضاً كبيراً في معدل معاودة النبت. فما يقطع اليوم من أشجار غابات الكيبك الصمغية يقدر بنحو 31 مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن طاقة معاودة النبت لا تتعدى 18 مليون $م^3$.

لكن ما الداعي لإنتاج كل هذا الورق؟ عندما كنت أدرِّس في جامعة كورنل في ولاية نيويورك في نيسان أيار 1987، كنت أشتري صحيفة «نيويورك تايمز» ليوم الأحد. وقبل خمسة وعشرين عاماً كان كل عدد يزن نحو 1 كلغ، وكان ذلك بحد ذاته ينطوي على مظهر إسرافي بالغ. ولكن العدد الواحد يزن اليوم أكثر من 2 كلغ! وثلاثة أرباع صفحات العدد، إن لم نقل خمسة أسداسها، مخصصة للإعلان الذي بات هو المحور الأساسي، غير القابل للاستبدال على ما يقال لنا، لمجتمعنا الاستهلاكي، باعتباره هو الضامن لازدهاره! ولكن هل هذا الازدهار مرغوب فيه حقاً؟ وهل يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة؟ الحق أنه لو شرعت البلدان الفقيرة تبذر هي الأخرى الورق بقدر تبذيرنا، فإن جميع غابات الأرض ستختفي في أجل قصير!

إن هذا التراجع في الإنتاج الغابي يأخذ أبعاداً كارثية متى ما علمنا أن التخليق الضوئي Photo Synthèse يمتص كربون ثاني أوكسيد الفحم ويحفظه في الشجر إذا لم يحرق هذا الشجر أوينتن. ومن ثم فإن زرع مساحات أكبر من الغابات وصونها يمثل سلاحاً أساسياً ضد خطر تراكم ثاني أوكسيد الفحم. ولكن لا بد أولاً من الحد من سوء استعمال وقود الطاقة الاستحفارية، وبالتالي إعادة النظر في أسلوب حياتنا.

2 ـ الغابات المدارية في سبيلها إلى الزوال:

تقدر «خطة العمل الغابي المداري»، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة[2]، أن الغابات المدارية كانت لا تزال تغطي في عام 1980 نحو 1935 مليون هكتار، منها 1200 من الغابات الكثيفة و735 من التشكيلات القليلة الكثافة؛ وهذا بالإضافة إلى 410 ملايين هكتار من الإراحات الغابية التي سبق لنا التنويه بها في معرض كلامنا عن الزراعة المتنقلة. ومع أن هذه الغابات المدارية تمثل أكثر من نصف مساحة الغابات في العالم، فإنها لا تقدم سوى خمس إنتاج خشب البناء والصناعة: 200 مليون متر مكعب في السنة؛ ولكنها تقدم ستة أضعاف أكثر (1200 مليون م^3) من «الحطب».

إن هذا الشكل من استخدام الخشب قد زال من الوجود ـ أو كاد ـ في البلدان الغنية. بيد أن هذه المادة الأساسية تمثل 63 % من إجمالي استهلاك الطاقة في البلدان الأفريقية النامية. ومن الآن تسجل الغابات القليلة الكثافة والأشجار المتناثرة في البلدان السهلية تراجعاً سريعاً: 75000 هكتار أقل كل سنة في السنغال، وهو رقم ينزع منذ عام 1984 إلى الارتفاع. وحول عواصم المنطقة السواحلية نجد أن هذه الغابات القليلة الكثافة في طريقها إلى الزوال، وسعر الوقيد يتجاوز، في هذه المدن، ربع دخل الفقراء الذين ما عاد في مستطاعهم أن يطبخوا أكثر من وجبة ساخنة واحدة في اليوم.

إن أكثر من مليار نسمة (غالبيتهم في آسيا، ولكن كذلك في أفريقيا) يواجهون إذن نقصاً حاداً في مادة الحطب؛ إذ يعوزهم نحو 400 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر أن حالة العجز هذه ستصيب في العام 2000 مليارين وأربعمئة مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان العالم الثالث الذي لا تتوفر له إجمالاً الوسائل لشراء أنواع أخرى من المحروقات (النفط أو الفحم).

وفي هذه المناطق المدارية المأهولة من الآن بأكثر من 2,5 مليار نسمة، يصل معدل نموهم السنوي المتوسط إلى 2,6 % (3 % في أفريقيا)، يجد السكان الريفيون أنفسهم مضطرين إلى قلع أشجار الغابات ليزرعوا مكانها.

---

(2) منظمة الأغذية والزراعة، روما 1985.

ويقدر الاختصاصيون أن تغذية هؤلاء السكان المتزايدين بمعدلات أعلى وأسرع مما ينبغي تستوجب ما بين العام 1980 والعام 2000 زراعة 150 مليون هكتار إضافي. وأرجح الظن أن القسم الأكبر من هذه الحقول سيقتطع من الأراضي المشجرة اليوم. وفي أميركا اللاتينية تقلع أشجار مساحات شاسعة من الغابات لتقام مكانها مراعٍ رديئة للغاية.

إن 11,3 مليون هكتار من الغابات المدارية تختفي من الآن سنوياً؛ ولم تزرع بدائل عنها في عام 1980 إلا بمقدار 1,1 مليون هكتار، أي عشر ما يقتلع منها. وإذا استمر الإيقاع الحالي، فإن الغابات المدارية ستختفي في غضون مئة وستين سنة. بل إن بعض خبراء منظمة الأغذية والزراعة يتخوفون من ألا يبقى حتى نهاية القرن سوى 1,1 مليار هكتار من الغابات السليمة.

وغني عن البيان أن البلدان التي تصدر أخشابها الخاصة تستدر منها من الأرباح أقل بكثير مما تستدر البلدان الغنية التي تحولها إلى أثاث وورق، إلخ. ففي عام 1982 صدرت البلدان «النامية» (كما يقال في منظمة الأمم المتحدة) ما قيمته سبعة مليارات دولار من الخشب، ولكنها أنفقت عشرة مليارات لاستيراد المنتجات الليفية، ومنها 5,3 مليار قيمة ورق ومعجونات. وبديهي أن الصناعات الغابية من شأنها أن تعود بربح أكبر على البلدان الفقيرة من مجرد تصدير الخشب الخام. لكن إقامة مثل هذه الصناعات تصطدم بالنظام الاقتصادي السائد الذي ليس من مصلحته تشجيعها، والذي يؤكد على العكس أن صناعة الورق هذه لن تكون بمجزية إلا على أساس وحدات كبيرة للغاية، وبالتالي أعلى كلفة من أن تتحملها البلدان الفقيرة.

وفي أفريقيا الغربية تتراجع الغابات بسرعة أكبر بكثير: 5 % سنوياً، ومن هنا يتوقع الخبراء زوالها زوالاً تاماً في غضون عشرين عاماً، أو حتى أقل. وهكذا فإن ساحل العاج، الذي كان يحوز 30 مليون هكتار من الغابات في مطلع القرن، ما عاد يعدّ سوى أربعة ملايين في عام 1980، وأقل من مليونين في عام 1988. ولن تصمد لمدة أطول على ما يبدو إلا أكبر غابتين في العالم: الأمازونية والأفريقية الوسطى.

وفي أمازونيا يُقدر أن ما بين 15 إلى 17 مليون هكتار من هذه الغابة

الجميلة، أي أكثرر من مساحة إجمالي الغابات الفرنسية، قد حولت إلى الزراعة، وبادىء ذي بدء في قسمها البرازيلي. وقد تردت نسبة الخصوبة في نصف هذه المساحة من الآن إلى حد أوجب هجرها. وما يُهجر منها لا تعود الأشجار إلى النبت فيه إلا على نحو هزيل للغاية.

3 ـ تدمير التربة والتوازن البيئي، وبالتالي احتياطي الطاقة:

تقدم لنا النيبال نموذجاً للمنحدرات التي تتعرض بسرعة للحت حالما تقتلع أشجارها؛ فثمة رقع بكاملها من الأتربة والصخور تنجرف عندئذ من أعالي الجبال والتلال إلى الوديان؛ وتغص الأنهار بطميها، فتفيض عن سريرها لتتدفق مياهها في سهول الهند أو الصين. ونظراً إلى انعدام الدبال الذي من شأنه أن يحتبس جزءاً من مياه الأمطار، التي غالباً ما تتخذ شكل سيول، تتفاقم الفيضانات، وتجري الأنهار في مستوى الطوابق الأولى أو الثانية من المنازل المحاذية. ولا يندر أن تغرق السدود نفسها تحت الطمي، كما حدث لسد (صُمم في الإتحاد السوفياتي!) وأقيم على النهر الأصفر ولم يطل به العمر أكثر من ثلاث سنوات قبل أن يغوص تحت الطمي. والواقع أنه في كل مرة يُصمم فيها مشروع سد لغاية الكهربة أو الري، فإن التكلفة الأولى، في مرحلة الدراسة بالذات، لا بد أن تتمثل بإعادة تشجير حواف الحوض، وإلا فإن الطمي سيتراكم فيه ويلغي كل فاعلية له كما حدث في وادي الدامودار[3]، وهو من روافد نهر الغانج الذي يمر بكالكوتا. وبالفعل، إن الحت في التربة العادية أو المفلوحة يكون أعلى بعشرين مرة منه في الغابات.

ولا داعي للفصل فصلاً تعسفياً بين الشجرة والزراعة على نحو ما نلاحظه في حقولنا الواسعة المفتوحة التي تمخرها الجرارات. فمصدّات الريح من صفوف الأشجار قد أثبتت فاعليتها ـ ومردوديتها من الخشب ـ في وادي الماجيا في النيجر. والواقع أن تراجع الغابات يهدد المناخ بالذات (كان كلود ربول يتحدث عن «قرصنة مناخية»)، وكثيرون منا يعتقدون بأن أحد أسباب انخفاض كمية الهواطل في المنطقة السواحلية، ابتداء من عام 1964، يعود إلى تقلص

---

(3) ر. ديمون: أراضٍ حية Terres vivantes، منشورات بلون، باريس 1961.

الغابة الشاطئية في أفريقيا الغربية بعد اقتلاع أكثر من نصف أشجارها. ومن هنا اختفاء أعداد كبيرة من «السكان» الطبيعيين الذين يقدر إدوارد ولف[4] أنه كان في عدادهم 30 مليوناً من أنواع الحشرات غير المحصيَّة (على حين أن المعروف منها لا يتعدى مليوناً واحداً)، وما لا يقل عن 10 إلى 15 % من أنواع النباتات البرية، و 10 % من أنواع الأسماك. وبقضائنا على الأنواع، حتى قبل أن نتعرف على هويتها، حرمنا أنفسنا من ثروة ومن معرفة بالحياة لا تقدر بثمن. وإزاء هذا الضرر الذي لا يعوض يجد المرء نفسه مسوقاً إلى أن يردد مع رونسار[5]: «أوقف ذراعك قليلاً، أيها الحطاب»!!.

إن الخطر يحوم الآن حول التوازن البيئي المداري في مجموع أنساقه. والتهديد لا يأتي من الزراع والحطابين وحدهم، بل كذلك من النتائج البيولوجية التي تترتب على العزل والتجزئة في حال كون المساحات المحفوظة من الغابات أصغر مما ينبغي. ويبدو أن تدخلاتنا قد ألحقت من الآن ضرراً بالغاً بتطور النباتات والحيوانات الذي ما فتىء يخلق أنواعاً جديدة.

إن حماية التعايش السلمي بين الإنسان وملايين الأنواع التي نتقاسم وإياها الكرة الأرضية يجب أن تعتبر، كما يخلص إدوارد ولف إلى الاستنتاج، بمثابة مشروع ثقافي. ويجب أن يكون بعث مهد الحياة هو المعيار القيمي للحضارة. وقد كان لولف من الشجاعة ما جعله يوضح أن حكومة الولايات المتحدة تنفق على قوات الكونتراس في الهوندوراس، وهو واحد من البلدان التي تسجل رقماً قياسياً في سرعة موت الغابات، أكثر مما تنفق على تصنيف وتسيير التنوع البيولوجي على المستوى العالمي.

4 ـ النساء الهنديات وحركة «شيبكو»:

في شمال أوتار براديش، الولاية المأهولة بالسكان أكثر من أي ولاية أخرى في الاتحاد الهندي، تطورت حركة نشطة تعرف باسم حركة مناضلات سارفا دويا، غرضها إعادة منح الأرض لجميع فلاحي الهند الفقراء عن طريق

---

(4) **حالة العام 1988**، منشورات معهد رصد العالم، واشنطن 1988.

(5) بيير دي رونسار: شاعر فرنسي من القرن السادس عشر (1524 - 1585). «هـ. م».

نوع من إصلاح زراعي إرادوي لم يحقق نتائج تذكر. وقد شكل عمال البناء في مدينة شامولي في تلك الولاية تعاونية عمالية وحصلوا منذ عام 1960 على بعض الحقوق في قطع أشجار من الغابة ـ وهي غابة جميلة وكثيفة ـ ليصنعوا منها أدوات زراعية. لكن مقاولين غابيين أغنى منهم حظوا بعطف السلطات، وأفلحوا في إبعادهم[6]. وفي عام 1971 لم تتردد الإدارة الغابية، التي كانت منعت تلك التعاونية من قطع عشر شجرات مُرَّان لصنع محاريث لهم، في منح شركة «سايمون كومباني» الحق في قطع 300 شجرة مُرَّان لصنع مضارب لكرة التنس. وعندما قدم وكلاء «سايمون» لتعليم الأشجار، في 27 أيار/مايو 1973، قرر السكان منعهم من التنفيذ. ومما سهل تضافر الفلاحين والفلاحات أن أمطار الإعصار الموسمي في عام 1970 كانت تسببت في فيضانات جرفت مئات المنازل. وما كان أحد يجهل أن قطع المقاولين الغابيين للأشجار من أروماتها مسؤول جزئياً عن الكارثة.

وبعد أن تراجعت الإدارة الغابية، أمام هذه التظاهرة، عن قرارها، منحت بعد وقت وجيز إذناً لشركة أخرى بقطع 2500 شجرة في غابة ريني، المطلة على نهر ألاكناندا الذي كان تسبب في الفيضان. وإذ تذكرت النساء أنهن فقدن في هذا الفيضان منازلهن ومزروعاتهن وماشيتهن، فقد هرعن، رغم تهديد بنادق الحطابين، إلى الأشجار المراد قطعها وعانقنها. وذلك كان مولد حركة «شيبكو» التي تعني «معانقة» واضطر الحطابون إلى التراجع.

واصطدمت محاولات أخرى لقطع الأشجار بمقاومة النساء اللائي أبدين تصميماً أقوى من الرجال. وقد أنشأن تعاونياتهن الخاصة، مع حارسات دائمات يتقاضين تعويضاً ويوجهن عملية استخراج المنتجات الغابية بما يلبي حاجات القرية ولا يضر بالأشجار. ولولا عمل هؤلاء النساء، اللائي كنَّ أكثر وعياً من السلطات لدور الغابة بالنسبة إلى مستقبلهن، ما كان لهذه الحركة أن تنتصر.

وبالمقابل، وفي جنوب ولاية البيهار، رأينا سكاناً قبليين، فاض تعدادهم

---

(6) ج. بارتليمي: شيكو، أو إنقاذ غابات الهيملايا Chipko, Sauver Les forêts de L'Himalaya، منشورات لارماتان، باريس 1982.

عن طاقة الزراعة المتنقلة على تأمين القوت لهم، يضطرون بحكم ضرورات البقاء إلى تدمير الغابات التي كانت تمدهم مع ذلك بفاكهة وأزهار سكرية وأوراق مأكولة وعلف ونباتات طبية... والواقع أن الغابة لا تستطيع أن تصمد إلا إذا كانت ضواحيها المباشرة تتوفر على مصادر طبيعية أخرى أو على فرص عمل من شأنها تأمين أسباب المعاش للسكان. وبما أن النمو الزراعي لا يتسم بصفة اللامحدودية، فلا بد من ضبط نمو السكان، تحت طائلة موت البيئة. ونُذُر مثل هذا الموت تلوح في الأفق، على امتداد شبه القارة الهندية.

5 ـ الهندسة الزراعية الغابية:

عندما أقيمت في المناطق المدارية غابات أميرية على أراضٍ «أخذت» من الفلاحين، وحُرِّم عليهم أن يدخلوا إليها أو يستعملوها، لم يتأخر هؤلاء، بدلاً من حمايتها، عن إضرام النار فيها. وعليه، فقد اتجه الاختيار منذ ذاك فصاعداً إلى استزراع أحراج قروية، بله أشجار «عائلية». وهكذا رأى النور نظام «الزراعة الغابية» التي تجمع في حقل واحد بين الأشجار والزراعات.

وهذه الطريقة ترتبط أصلاً بالتقاليد: فقد اعتاد الفلاح المداري على المناوبة، في ظل نظام الزراعة المتنقلة بين الغابة والإراحة والزراعة. وعندما كان الضغط السكاني يضطره إلى اختصار مدة الإراحة (مما لا يترك الوقت الكافي للأشجار كيما تعاود النبت)، كان يستبقي من الأشجار تلك التي تمده بالحبوب والعلف. ومن مزايا الهندسة الزراعية الغابية أنها تتيح إمكانية الحفاظ على البساتين، لا في صورة زراعات أحادية، بل بالتضافر مع الزراعات السنوية، وذلك ما كان يُفعل في الواحات منذ أيام الرومان. والشجرة تحمي التربة من الحت الريحي والمائي؛ فهي تستنهض العناصر المخصبة من باطن الأرض، وتدر تشكيلة واسعة من الثروات بجهد أقل مما تقتضيه الزراعة: الأغذية أولاً بفضل ثمارها وحبوبها وبراعمها وأزارها وحتى أوراقها؛ والتوابل ثانياً؛ والعقاقير ثالثاً: فمعظم منتجات الصيدلة التقليدية، أصينية كانت أم إفريقية، تأتي من اللحاء والأوراق والثمار والحبوب التي تعطيها الأشجار المزروعة أو العفوية. ولا ننسَ أيضاً أن المختبرات الغربية تستخلص منها هي الأخرى مادة أولية رخيصة قبل أن تحولها وتعيد بيعها بأثمان باهظة إلى بلدان الأصل.

لقد دفع إدخال المحراث إلى اقتلاع الأشجار المتناثرة في الحقل؛ وحلت الزراعات الأحادية محل الزراعات المتعددة، وسهلت بالتالي الحت. وقد آن الأوان اليوم لمعاودة غرس الحقول بصفوف الأشجار، إما على شكل مصدات للريح حول المزارع، أو على شكل صفوف متناوبة تتعامد مع اتجاه الرياح السائدة.

وقد أنشىء في نيروبي منذ نحو عشر سنوات مجلس دولي للبحث في مضمار الهندسة الزراعية الغابية غايته أن يدلل، وفق أسس علمية، على أن هذا النسق العلمي الجديد، الذي يقرن بين الشجرة والزراعة السنوية، يتيح أشكالاً من التنمية الزراعية عالية المردود إنتاجياً، مع تأمين أسباب الحماية للبيئة. ولكن الغابات ليست هي وحدها المهددة.

6 ـ نمو المسامك البحرية ثم ركودها:

في عام 1947، في كوبنهاغن، رسمت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً لتنمية الصيد البحري وصولاً إلى العام 2000. وقد توقع البرنامج الانتقال من أقل من 20 مليون طن في السنة في نهاية الحرب إلى 70 مليوناً في العام 1970، ثم إلى نحو 140 مليوناً في نهاية القرن. وقد تحقق التوقع بدقة في الفترة الأولى: 69 مليون طن في عام 1969. وهذا، بوجه خاص، بفضل استعمال النايلون في شباك الصيد وبناء قوارب كبيرة مزودة بأنظمة جرّ آلي ناجعة. ولكن بذلك أعطيت الغلبة للأساطيل القوية (وعلى رأسها أساطيل اليابان والإتحاد السوفياتي): فالبلدان التسعة الأحسن تجهيزاً تحتكر اليوم 58 % من مصائد الأسماك في العالم، على حساب صغار الصيادين.

لكن الإيقاع أخذ منذ عام 1970 يتباطأ ليقتصر معدله على 1 % سنوياً: ففي عام 1987 لم يتعد نتاج الصيد 85 مليون طن. وليس من المتوقع أن يتجاوز 90 مليوناً، أو 100 مليون على أحسن تقدير، في العام 2000. ومن المؤكد أنه سيكون من المتعذر الوصول إلى الهدف المحدد بـ 140 مليون طن. لماذا؟ لأن الصيد المؤلّل قد استنفذ لا الزيادة السنوية فحسب، بل الرأسمال أيضاً. وهذه الظاهرة هي عينها التي تلحظ في الغابات عندما يتجاوز القطع طاقة معاودة النبت. فاحتياطي العديد من أنواع السمك قد تراجع إلى حد أن صيد سمك

الغادس الأسمر في المحيط الأطلسي الشمالي قد تدني من 000 250 طن في عام 1965 إلى 000 20 في عام 1975. ويصدق ذلك أيضاً على سردين كاليفورنيا ورنكة بحر الشمال. وكان صيد أنشوفة البيرو قد ارتفع بمنتهى التهور من 4 ملايين طن عام 1960 إلى 8 ملايين عام 1965، بل إلى 13 مليوناً عام 1970، مما تعدى معدل التكاثر؛ ولذا انهار إلى أقل من 2 مليون طن ابتداء من عام 1972؛ فقد ذبحت الدجاجة التي تبيض ذهباً!

ويعود السبب أيضاً إلى أن المحيطات أضحت مزبلة العالم، أكبر مستودع للنفايات السامة على الأرض، بدءاً بـ «الد. د. ت» (الذي وجدت آثاره حتى في المحيط المتجمد) وانتهاء بالزئبق (الذي قتل يابانيي ميناماتا) وبالبلوتونيوم (الذي عثر على آثاره على الساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة). ويفيدنا تقرير «تنمية البيئة لعام 1986» أنه مقابل كل ألف طن من النفط المستخرج من البحر يُكبّ طن واحد في المحيطات، أي نحو 3,5 مليون طن سنوياً! وكم من سفينة تفرغ زيتها المحروق في البحر تهرباً من دفع رسوم في الموانىء!

ومع ذلك فإن الصيد المفرط هو الذي يمثل الخطر الأكبر؛ وكذلك القدر الأكبر من الظلم: فبلدان العالم الثالث تُجرَّد بالفعل من ثروتها الكامنة في البحار التي تحف بها. فالأساطيل الوطنية لا تفوز إلا بأقل من نصف الصيد، بينما يذهب كل الباقي إلى الأجانب الذين تجوب أساطيلهم الصناعية عرض البحار وشواطئها لتقتطع منها أكثر من خمسة ملايين طن. ولا تتورع الأساطيل السوفياتية، الراسية قبالة الشواطىء الغانية، عن صيد أسماك تن تقل زينة الواحدة منها عن كيلو غرام واحد، مع أن ثمة إتفاقية دولية تحدد الوزن الأدنى بثلاثة كيلو غرامات (علماً بأن سمكة التن قد يصل وزنها إلى 60 أو 80 كلغ).

7 ـ سلسلة من التبذيرات:

إن التبذير الأول لهذه المصادر يتمثل إذن بالتلوث. ونحن لا نقصد بالتلوث هنا ما تكبه السفن من زيوت محروقة فحسب. فأغلب المدن الكبرى تقع عند مصاب الأنهار أو الوديان المنخفضة للأنهار الكبيرة. وفي هذه المصابّ والوديان تكب، لا المياه المستعملة فحسب، بل كذلك جميع النفايات

الصناعية، وبخاصة منها الكيمياوية التي هي أشدها سمية للأسماك. ولنضف إلى التلوث الحضري التلوث القروي الناجم عن رشح المياه الملوثة بفائض الأسمدة والمبيدات. وهذا بدون أن نتحدث عن النفايات المشعة التي سيكون لنا عودة إلى الكلام عنها.

ويتأتى مصدر ثانٍ للتبذير من قوارب الصيد العملاقة التي تأسر شباكها المرصوصة الزردات ملايين الأسماك الصغيرة التي تلقى ثانية في البحر ميتة أو محتضرة. ومن هنا انخفاض حصة الصيادين الصغار الذي لا يملكون مثل تلك الوسائل التقنية، على نحو ما لاحظنا شخصياً في السنغال والفيليبين وتايلاند.

ويتأتى مصدر ثالث للتبذير من التسويق. فثمة أنواع من الأسماك يعاد إلقاؤها إلى البحر بعد اصطيادها لأنها ليست «مطلوبة» في السوق، رغم قيمتها الغذائية ـ وحتى الذوقية ـ الأكيدة.

بيد أن المصدر الأكبر للتبذير يبقى تخصيص أكثر من ثلث الصيد العالمي لاستخراج الزيت، وبخاصة للتغذية الحيوانية (في صورة طحين سمكي). فلتغذية دواجن البلدان الغنية وماشيتها يحرم فقراء جميع بلدان العالم الثالث من غذاء متاح ورفيع القيمة الغذائية معاً. ففي سلاسل الآند في أميركا الجنوبية، ولا سيما في المرتفعات العالية، تمثل البطاطا الوجبة الأساسية، مع أنها لا تحتوي على البروتيين، ومن ثم فإن في وسع الأسماك أن تتدارك هذا النقص الغذائي الخطير. لكن من الواضح للعيان أن لماشية البلدان الغنية الأولوية على سكان البلدان الفقيرة.

8 ـ الصيد الساحلي والفلاحون «البحريون»:

تقدم الأسماك من 40 إلى 50 % من البروتينيات الحيوانية المستهلكة في جنوب شرقي آسيا. والحال أن هذه النسبة آخذة من الآن بالتراجع، فيما السكان في ازدياد. وهي تتراجع لأن نسبة متعاظمة من صيد المراكب الكبيرة توجه لا إلى الأسواق المحلية، بل نحو مصانع التعليب الضخمة التي تمون البلدان الغنية، وفي مقدمتها اليابان والإتحاد السوفياتي (لا تتوفر في هذا الأخير بغزارة سوى سلعة واحدة: معلبات الأسماك)، وذلك على حساب صغار الصيادين الذين يتولون، هم، تموين السكان المحليين.

إن هذه الطبقة من صغار الصيادين الساحليين قمينة بأن تسمى طبقة «الفلاحين البحريين» ومثلها مثل «البريين»، فإنها بحاجة إلى المساعدة مالياً، سواء من قبل السلطات العامة الوطنية أو من قبل الهيئات الدولية. أولاً لأنها لا تسرف في استغلال الوسط المحيط، ولا تدمر من جراء سوء الاستعمال مخزونات الأنواع السمكية. وبقدر ما أنها معنية بمستقبلها الذاتي، فإنها تسعى إلى «حماية البيئة» البحرية (اللهم إلا عندما يلجأ بعضهم إلى استخدام الديناميت لتفجير أرصفة المرجان، على نحو ما تسنى لنا أن نلحظه في جزيرة موريشيوس).

إن طبقة الصيادين هذه تتيح فرصاً للعمل أكثر بكثير من تلك التي يتيحها الصيد المؤلل. ثم إنها تزود المدن الساحلية بأسماك طازجة ورخيصة الثمن.

9 ـ الزراعة المائية أمل كبير:

إن الصيد البحري والنهري كما تمارسه البشرية أشبه ما يكون بـ «قطاف» الموارد الطبيعية، كما عرفته البشرية منذ بداياتها الأولى. ولكن منذ زمن بعيد أيضاً تطورت تربية للأسماك في المستنقعات وفي أحواض الماء العذب، ولا سيما في آسيا. ولنلحظ بالمناسبة أن سمك الشبوط الآكل للعشب في جنوب الصين يمثل مُعاملاً لتحويل العلف الأخضر إلى لحم أعلى بكثير من معامل الأبقار التي تبقى، بلا جدال، محولة رديئة للنبات إلى لحم بالمقارنة مع الأسماك والدواجن والخنازير.

وعلى هذا الأساس نفسه فإن تربية الأسماك في مزارع الأرز المروية ـ وهذا أيضاً تقليد قديم ـ جديرة بالتشجيع. بيد أن عقبات كثيرة باتت تعترضها بسبب استعمال المبيدات السمية، من نوع الد. د. ت، التي تقتل الأسماك. وهذه التربية الحوضية في مزارع الأرز يمكن أن تدر أكثر بكثيرمن الأرز فيما إذا استبدل السمك بالقريدس، كما يفعلون الآن في المزارع القريبة من كالكوتا.

وقد كنا أوضحنا، في دراستنا عن تايوان(7)، كيف يمكن تحسين أساليب

---

(7) ر. ديمون وش. باكيه: **تايوان، ثمن النجاح** Taiwan, le prix de la réussite، منشورات لا ديكفورت، باريس 1987.

الزراعة المائية. وقد أعطيت الأولوية في البداية للأنواع الترفية، وفي مقدمتها القريدس الذي يتزايد طلب البلدان الغنية عليه، وبعدئذ السرطان والأسماك العالية الثمين. وهذا ما تفعله فرنسا وكندا (التي تنتج بوجه خاص سمك الصمون والمحار).

ومن الممكن طبعاً أن تتطور الزراعة المائية في مياه البحر، على مقربة من الشواطىء حيث يسهل «تسييج» الأحواض. لكن معظم سواحل البلدان المتطورة هي المهددة أكثر من سواها بالتلوث. ونظراً إلى الإمكانيات الضخمة التي تنطوي عليها الزراعة المائية، فلا مجال للشك في أن من مصلحتنا احترام ألسنتنا الرملية التي هي عرضة للاعتداء من قبل جميع أشكال سوء الاستعمال في مجتمعنا الاستهلاكي، بما فيها طبعاً بعض أشكال السياحة. ومن واجب البلدان المدارية أن تسهر على شواطئها بمنتهى الغيرة، لأن تربية الأسماك هي من أقل الأنشطة كلفة.

10 ـ الطحالب والفلزات والبحر الذي لا بديل عنه:

فضلاً عن الأسماك والحيوانات البحرية الأخيرة، يقدم لنا المحيط أيضاً نباتات غذائية، مثل الطحالب التي تضطلع منذ قديم الأزمان بدور أساسي في المطبخ الياباني. وتنمو بعض أنواع الطحالب بسرعة كبيرة إلى حد أمكن معه التفكير باستخدامها كمصدر للطاقة. كما أن الأشنة المعروفة باسم الغمون goémon والأنواع الأخرى من الضريع Varech[8] تلعب دوراً مرموقاً في إخصاب حقول المناطق الساحلية، ولا سيما في مقاطعة بريتانيا، ناهيك عن أنها من المخثرات المطبخية الممتازة.

وبدون أن يكون في مستطاعنا إطالة التوقف عند موضوع لا خبرة لنا به، فإننا لا نستطيع أن ننسى كل ما تنطوي عليه المحيطات من ثروات نفطية ومعدنية. ويوم ستتنادر الفلزات البرية، فلا ريب في أن الفلزات البحرية ستستأثر بالاهتمام، وإن تكن كلفة استخراجها عالية بسبب تواجدها في

(8) الضريع أو الفوقس: نبات أخضر خفيف يقذفه البحر وينكشف للنظر عند الجزر. «هـ. م».

الأعماق. وهي غنية للغاية بالنيكل والمنغنيز والكوبالت، وحتى النحاس.

لنضف إلى ذلك أن البحر مصدر لطاقة غير ملوِّثة بفضل حركة المد والجزر واستخدام فروق الحرارة، بانتظار استغلال قوة الأمواج. وفضلاً عن أنه يلطف من برودة مناخاتنا، فإنه يقدم المجال لأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية لا حصر لها. والحق أنه أمسى من المتعذر أن نحيا بدونه.

والحال أن البحار، التي تغطي 70 % من سطح الكرة الأرضية، لا يصيبها منا سوى التلويث والاعتداء. والواقع أنه أمسى من المستحيل توفير الحماية الناجحة لبيئة المعمورة، من أراضٍ وبحار وأجواء، بالتوقف عند الحدود وبالاحتماء بعباءة «السيادة القومية». فهذا المفهوم لا بد اليوم من تخطيه، كما جرى بالأمس تخطي مفهوم القبيلة أو الدوقية. وثمة مفهوم جديد هو قيد الظهور: فالبشرية لا غد لها إلا إذا عرفت كيف تفرض الاعتراف بنفسها بصفتها صاحبة السيادة الوحيدة فوق الكرة الأرضية. وما منظمة الأمم المتحدة إلا خطوة أولى في هذا الإتجاه، ولكنها خطوة خجولة أكثر بكثير مما ينبغي. والحال أن الوقت يدهمنا، والموت يطرق أبوابنا، وقد آن الأوان لنسمع ضرباته الرهيبة.

الفصل الثالث

الانفجار الإنتاجي: التلوث والتبذير

1 ـ غاز الفحم: إفساد المناخ:

«إن غاز الفحم سيفسد مناخاتنا». إن هذا التهديد، الذي كان لأمد طويل من الزمن موضع أخذ ورد، قد حظي أخيراً باعتراف رسمي من خلال الاجتماع العلمي العالمي الذي انعقد في بلدة فيلاخ في النمسا في تشرين الأول/أوكتوبر 1985 ودعت إليه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد كانت النتيجة التي خلصوا إليها جازمة: فالتطور الصناعي وسوء استعمال المحروقات الاستحفارية وتدمير الغابات يحدث تغييراً في تركيب جو الأرض. فغاز الفحم قد ازداد من 316 إلى 346 مليون طن من عام 1960 إلى عام 1985. ويضاف إليه أوكسيد الأزوت، والميتان، والأوزون، وجميع هذه الغازات تسمح بمرور الأشعة الشمسية القصيرة الموجات، لكنها تمتص الأشعة المنعكسة للموجات الطويلة؛ ومن هنا في أرجح الظن السخونة الطارئة على المناخ العالمي. فخلال الثمانين سنة الأخيرة سجل ارتفاع في الحرارة يتراوح ما بين 0,3 و 1,1 درجة.

وإذا ما تواصل التبذير حتى عام 2030 (وهي فترة سيعيشها أولادنا)، فإن معدل غاز الفحم سيتضاعف بالمقارنة مع عصر ما قبل الصناعة (لنقل نحو العام 1830). ومن المتوقع أن ترتفع الحرارة في هذه الحال بمقدار يتراوح ما بين 1,5 و 4,5 درجة. وعندئذ سيذوب الجليد القطبي بإيقاع سيرفع مستوى البحار بما يتراوح ما بين 20 سم و 1,40 متراً[1]. ومعلوم لنا من الآن أنه بدءاً من ارتفاع

---

(1) **المناخ في تحول**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العدد الأول، نيروبي.

50 سم، فإن أخصب الأراضي في الساحل الواطىء من بنغلادش ستغمرها مياه البحر على مساحة عشرات الآلاف من الهكتارات. وستتطلب حمايتها إنشاء سدود وأقنية ومضخات باهظة الكلفة لتصريف مياه الأمطار الشديدة الغزارة هناك. وتنفق البلدان الواطئة (هولاندا)، لتحمي نفسها من مياه البحر، 6 % من دخلها القومي السنوي، وهي نسبة تعادل ما تنفقه الولايات المتحدة على جيشها. وفي عام 1986 كلفها بناء حاجز لصد المياه على امتداد 4 كلم مبلغ 3,2 مليار دولار. وعلى الصعيد العالمي، لو ارتفع مستوى مياه البحر متراً واحداً، فإن حماية المدن والموانىء والسهول ستحتاج إلى مبالغ هائلة تقدر بملايين المليارات من الدولارات. ومن الأوفر لنا بكثير لو قلصنا من الآن تبذيرنا للطاقة.

فيضان هنا، وتصحر هناك. إذ من المفهوم أن يؤدي تسخين الأرض إلى تفاقم الجفاف في المناطق المدارية شبه القاحلة، مع تسارع الحت.

إن البلدان الغنية، التي لا يكفيها أن تهدر موارد الأرض النادرة، تتسبب إذن أيضاً في تدهور المناخ. ومنذ عام 1982 لاحظ إريك إيكولم أن «بعض البلدان أسهمت حتى الآن بقسط أكبر بكثير من غيرها في زيادة ثاني أوكسيد الفحم في الجو. ولكن التغيرات المناخية التي ستنجم عن ذلك لن تتوزع وفق تصور أرضي للعدالة. وما من بلد يستطيع بمفرده أن يشطب على تركز ثاني أوكسيد الفحم في الجو».

لا بد لنا إذن من اتخاذ تدابير لوضع حد للانحرافات التي هي في أساس مجتمعنا الاستهلاكي. ويفيدنا برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الهدف الأول للبقاء على المدى الطويل هو «تخفيض إيقاع استهلاك المحروقات الاستحفارية وإيقاع صناعة الغازات الأخرى ذات المفعول التسخيني، مثل أول غاز الأزوت والميتان». وهذا يعني أولاً السعي إلى الحد من الاستهلاك الإجمالي للطاقة الاستحفارية، والسعي ثانياً إلى استعمال مصادر أخرى للطاقة، مثل الطاقة الشمسية (إذ من يضمن القدرة على التحكم بالطاقة النووية؟).

2 ـ الأوزون، تهديد في الأجل القصير:

يتواجد الأوزون بصورة طبيعية في الجو والسكاك[2]، وعلى الأخص على ارتفاع 20 أو 25 كم، حيث يمكن تقدير قيمته بما يكافيء طبقة رقيقة للغاية لا تتعدى 3 مم. وهذه الطبقة ضرورية مطلق الضرورة لنا لأنها تحمينا من الأشعة فوق البنفسجية التي يتسبب فرط التعرض لها في أمراض سرطانية في الجلد، وفي إعاقة نمو النباتات البرية والبحرية.

وبقياس نسبة الأوزون فوق المحيط المتجمد الجنوبي لوحظ، في عام 1984، أنه قد انخفض بمقدار 40 % بالنسبة إلى عام 1957. وما يني قوامه في تضاؤل فوق هذا المحيط: فقد كان يعادل 1,5 مم من الكثافة عام 1985، فانخفض إلى 1 مم فقط في عام 1987. وبين الولايات المتحدة وسويسرا قُدر تراجعه بنحو 9 %. وإذا ما استمر حجم الأوزون في التضاؤل، فإن أخطار السرطان قد تغدو أشد هولاً حتى من السيدا (الأيدز).

وقد بات من الثابت أن أهم الغازات التي تقتل الأوزون هي أول أوكسيد الأزوت والكلورفليور كاربون الذي يستخدم في الرذاذات للتبريد، وفي الصناعة البلاستيكية. وقد منع استعمال الكلورفليور كاربون في الرذاذات منذ عام 1978 في الولايات المتحدة، ثم في بلجيكا والبلدان الشمالية. ومرة أخرى نجد أنفسنا في فرنسا في تأخر. فثمة مفاضلة فيها بين مصلحة المنتجين وصحة الأجيال القادمة التي لا غنى لها عن حماية الأوزون. وهذه الاعتداءات على البيئة هي نتيجة مباشرة لمجتمعنا الليبرالي التبذيري الذي ما زال يكيل له المديح العديد من الاقتصاديين والساسة الذين يعتبرون الاستهلاك الجماهيري تقدماً وتعميماً للرفاه. علماً بأن هذه التبذيرات ليست ممكنة إلا لأن جماهير العالم الثالث لا تزال، في الوقت نفسه، محرومة مما هو أساسي. إذ لو أن نمطنا الاستهلاكي، إذا لم نشأ أن نقول نمطنا «الحضاري»، انتشر على امتداد الكرة الأرضية، لحومت أخطار أكثر جسامة بكثير حول مستقبل الإنسانية. وحسبنا هنا الإشارة

---

(2) السكاك Statosphère: الهواء بين السماء والأرض في الجزء الأعلى من الغلاف الجوي. «هـ م».

إلى النتيجة التي انتهى إليها مؤتمر «السلم المناخي للكرة الأرضية» الذي انعقد في مدينة تورونتو في كندا في نهاية حزيران/يونيو 1988: إذا لم يخفض حجم الغازات المسخنة بمقدار 50 % خلال جيل واحد، فإن كارثة حقيقية تترصدنا ولا تقل خطورتها عن كارثة حرب نووية.

ولقد كنت قلت ذلك منذ عام 1973 في كتابي **«اليوطوبيا أو الموت»**.

3 ـ النفط الرخيص الثمن: نهب العالم الثالث:

لنعد أدراجنا إلى عام 1920، غداة الحرب العالمية الأولى. فشبه الجزيرة العربية نالت استقلالها، وحصلت فيها الشركات النفطية مقابل بقشيش ـ متواضع للغاية بالقياس إلى الأرباح ـ على حق استثمار أضخم حقول للنفط في باطن «كوكبنا الصغير». وبالفعل، وعلى إثر عمليات الحفر، تدفق الذهب الأسود بغزارة كبيرة، وبكلفة زهيدة: فحتى عام 1973 سيباع بأقل من دولارين للبرميل الواحد. وقد زاد الإنتاج اليومي في العالم من 10 ملايين برميل من النفط عام 1950 إلى 60 مليون برميل عام 1973، وبلغ حده الأعلى عام 1979 ليصل إلى 66 مليون برميل قبل أن يعود إلى الانخفاض إلى نحو 58 مليون برميل.

وقد كان من شأن هذا الرخص في الأسعار الحضّ على هدر مادة تدين بتكوينها لصدفة حادث جيولوجي لا يقل ندرة عن الماس. ولقد أحرقناها في محركاتنا، غير مبالين لا بزيادة التلوث ولا بتناقص الإحتياطي على نحو يهدد بحرمان الأجيال القادمة من مادة لا يمكن الاستغناء عنها بغيرها إلا بصعوبة فائقة.

لكن لتحديد قيمة تأخذ بعين الإعتبار الندرة المكانية والزمانية لهذا الناتج الثمين، الذي تتأذى مناخاتنا من سوء استعماله، فلا بد أن تقوم منظمة عالمية للإقتصاد (ولا أقول حكومة عالمية) تحوز القدرة على تقنينه وفرض الرسوم على استعماله. ولننوه هنا بدور منظمة البلدان المنتجة للنفط (الأوبيب) التي أرغمتنا لردح من الزمن على الاقتصاد فيه (على الرغم من أن الموارد النقدية المتزايدة التي استخلصتها البلدان المنتجة من هذا الرفع للأسعار قد جرى تبذيرها، هي الأخرى، على نطاق واسع).

وبمفردات مشابهة نستطيع أن نحلل مشكلة تلك الموارد النادرة الأخرى وغير القابلة للتجدد التي هي الفلزات الكبيرة. فالأسعار البخسة التي تدفع لجامايكا وغينيا وغويانا مقابل البوكسيت[3] تشجع على تبذير هائل لمادة الألمنيوم، حتى في مطابخنا. والنظام الاقتصادي السائد يتحكم بحصص استثمار المواد الأولية العالمية، المعدنية والنباتية على حد سواء. وهكذا قررت فرنسا إغلاق مناجم حديدها في مقاطعة اللورين (حيث لا يزال هناك، حسب التقديرات، أكثر من مليار طن من الفلزات): فاليد العاملة مرتفعة الكلفة، والفلز ضعيف القوامية، وسعر العائد بالتالي أعلى من سعر استيراد الفلزات من موريتانيا أو البرازيل. وما همَّ إذا أغلقنا مناجمنا وحكمنا على عمالنا فيها بالبطالة: فالبلدان الفقيرة ستتخلى لنا عن فلزاتها بأرخص الأسعار، كما تفعل شبه الجزيرة العربية بنفطها. وذلك يصدق أيضاً على نحاس زامبيا وزائير والتشيلي، إلخ . . .

«نهب العالم الثالث»[4]: لقد كان الصديق ألفريد سوفي يجادلني في هذا التعبير؛ ففي رأيه أننا نشتري منه لا أكثر ولا أقل. ولكن التبادل في الواقع غير متكافىء، تحدده علاقة قوى غير متوازنة. فسنة بعد سنة تتعمق الهوة بين مداخيل البلدان المتطورة ومداخيل البلدان المدقعة. وإلى أن «يراكم» الأفريقيون ما فيه الكفاية من الرساميل لإنشاء صناعاتهم المعدنية الخاصة، فإن خير فلزاتهم ستكون قد نفدت: فقد «سرقنا» منهم زبدتها، ولم نترك لهم غير خبثها.

نفدت لأنها بُذِّرت من قبلنا. وهو تبذير يتيح إمكانيته تنامي التفاوت. فالأغنياء يغتنون، والفقراء يفتقرون، واختلال توازن القوس يتعاظم. ويتأتى هذا الموقف من كون العديد من الأقطار لم تتهيأ لها القدرة على إنجاز «ثوراتها» الزراعية والصناعية. فبموجب معاهدة ميتوين (1709) تعهدت إنكلترا بشراء كل نبيذ البورتو الذي تنتجه البرتغال، وبالمقابل وعد هذا البلد بألا ينشىء صناعات

---

(3) البوكسيت: فلزات يستخلص منها معدن الألمنيوم. «هـ. م».

(4) بيير جاليه: **نهب العالم الثالث** Pillage du tiers monde، منشورات ماسبيرو، باريس 1968.

تزاحم صناعات إنكلترا! وفي المستعمرات فإن المتروبولات هي التي سدت جميع المنافذ إلى التطور. وتقترن هذه الظاهرة بتفاوتات في داخل العديد من الأقطار المدقعة (مثال البرازيل كما سنرى).

4 ـ جنون السيارات في المجتمع الاستهلاكي:

ها نحنذا ـ وأقصد البلدان الغنية ـ قد ضمنًا لأنفسنا منذ القرن التاسع عشر «أسعارَ رخصةٍ» بالنسبة إلى غالبية موارد الأرض النادرة. وأمكن لثورة وسائل المواصلات بالتالي أن تنطلق في شروط موائمة. فقد طور تقنيونا الآلات البخارية، ثم المحركات الانفجارية. ونحو العام 1920 جاء هنري فورد وصنع نموذجاً واحداً من السيارات بأعداد هائلة وسعر رخيص. ومنح عماله أجوراً تمكنهم، هم أيضاً، من اقتناء تلك الماكنات المدهشة التي جاءتنا بـ «الحرية» كما يقول إعلان حديث العهد.

لكن إلام يحيل ضمير الجمع المتكلم هنا؟ إلى أصحاب الامتيازات: الكتلة الكبرى في البلدان الغنية، والنخبة في البلدان الفقيرة. ومنذ عام 1972 حَسَب إرليخ المساحة التي تتطلبها «حضارة السيارة الخاصة في كاليفورنيا»: المرائب الخاصة، مخازن قطع الغيار، ورشات التصليح، مواقف السيارات الكبيرة المساحة في المراكز التجارية، شبكات الطرق والمحولات الواصلة بينها، إلخ. فكلما زاد تعداد سكان كاليفورنيا 1000 نسمة، توجب تخصيص كيلومتر مربع إضافي لتلك التجهيزات. فلنتخيل أن الحضارة «الكاليفورنية» قد انتشرت في الصين: فالصينيون البالغ تعدادهم 1,1 مليار نسمة سيحتاجون إلى 1,1 مليون كم^2، أي عملياً إلى جملة الأراضي المزروعة التي ستغطى على هذا النحو بالإسمنت والأسفلت. ولو أن جميع سكان المعمورة الحاليين، والبالغ تعدادهم نحو 5 مليارات نسمة، أخذوا بـ «طريقة الحياة الأميركية» المغرية، فإن الإحتياطي المعروف حالياً من النفط (70 مليار برميل؟) سيختفي خلال خمس سنوات، كما ستتنادر في الوقت نفسه الفلزات وسيصل مستوى التلوث الجوي إلى عتبة لا تطاق، تجاوز مستوى التلوث في سماء مكسيكو.

وإلى الفضيحة، تنضاف العبثية: فبفضل السيارة أمكن للمدن العملاقة أن تتوسع وتمتد إلى حد ـ وتلك هي الحلقة المفرغة ـ باتت تستلزم معه على

نحو لا مناص منه استعمال تلك الواسطة من وسائط النقل التي تلوثها وتسد منافذ السير على السيارات النافعة حقاً للحياة المشتركة وتجعل الحياة صعبة بالنسبة إلى أولئك الذين يملكون سيارة و «مستحيلة» بالنسبة إلى أولئك الذين لا يملكون سيارة. وهناك من لا يزال يصر على شراء السيارات الضخمة «الفارهة» التي تبذر المعدن والوقود والهواء النقي، بينما السيارات الصغيرة الخفيفة، التي تزن ما بين 600 و 800 كلغ ولا تحرق أكثر من 4 ليترات في المئة كيلومتر (والمحددة السرعة أصلاً بـ 130 كم في الساعة)، تكفي على سعة لإشباع حاجاتنا وكبريائنا!

إن تفاقم خطورة ثاني أوكسيد الفحم من شأنه وحده أن يحثنا على إدانة سباق السيارات الذي يجعل من السرعة بحد ذاتها قيمة، مع أن هذه السرعة هي التي تقتل، ولا سيما إذا ما اقترنت بالكحول، أكثر من 10000 إنسان في فرنسا، مقابل 6000 في إنكلترا.

هذا بالضبط ما يجعلنا نعطي الأولوية لوسائل المواصلات المأمونة والقليلة الاستهلاك للطاقة: القطارات السريعة (أي سكة الحديد بدلاً من الأوتوستراد)، والمراكب النهرية بدلاً من الشاحنات الثقيلة التي تتسبب في حوادث قاتلة وفي تردي حالة الطرق.

5 ـ التبذير أو الاقتصاد في الطاقة:

بعد وسائط النقل فإن التدفئة والتكييف هما اللذان يمتصان أكبر قدر من الطاقة. وعليه، لا بد من أن تعاد دراسة تصميم الأبنية الحديثة، بل حتى أحجام المدن التي تتسبب في رأي بول بيروخ، عندما يتعدى تعداد سكانها 600 000 نسمة، في اختلال اقتصادي كبير. من الواجب خفض ارتفاع المباني في أوروبا، وفي كل مكان آخر من العالم أصلاً: فناطحات السحاب تغزو اليوم عواصم البلدان الفقيرة التي تستمد منها كبرياء غالية الكلفة.

لكن حتى المنازل الفردية يمكن أن تتسبب في تبذير الطاقة: فالمرجات التي تحيط بمساكن المدن الصغيرة في أميركا الشمالية تحتاج بصورة مستديمة إلى جز أعشابها، وإلا فقد سكانها اعتبارهم في نظر «الجيران». لكن على حين كانت تستعمل في الماضي مجزّات يدوية ـ مما كان يتيح للبيروقراطي فرصة

طبية لتحريك عضلاته ـ فقد حلت محلها اليوم مجزات آلية تدار محركاتها بالوقود. والحال أنه لو كان الوقود غالياً لكان اتجه التفكير منذ زمن بعيد إلى زرع المرجات بأعشاب لا تتطلب جزاً متواتراً.

ويصدق ذلك أيضاً على التكييف. فلو أن المنازل في المناطق المعتدلة جرى تصميمها وفق تقنية العزل الحراري لحافظت في الصيف في أثناء النهار على رطوبة الليل، ولاستهلكت في الشتاء قدراً من الطاقة أقل بضعفين.

لقد تضاعف عدد سكان العالم بين 1950 و 1985، فانتقل من 2,5 مليار إلى 5 مليارات نسمة. وبذلك تكون البشرية قد خلقت في مدى ستة وثلاثين عاماً من الكائنات البشرية بقدر ما خلقته منذ بداياتها إلى عام 1950! وفي الفترة نفسها تضاعف أيضاً الدخل العالمي المتوسط للفرد ـ وإن بنسبة أكبر في البلدان الغنية، وبنسبة أقل بكثير في البلدان الفقيرة. وبذلك يكون النتاج العالمي الخام، أو قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات، قد تضاعف، لأول مرة في تاريخ البشرية، أربع مرات خلال جيل واحد، فانتقل من 2,9 إلى 13,1 ترليون (مليون مليار) دولار بقيمة عام 1960. وفي الفترة نفسها تضاعف استهلاك الطاقة الاستحفارية أربع مرات أيضاً: فانتقل من 3 إلى 13 مليار طن من مكافىء الفحم. وكان قد تضاعف ثلاث مرات في فترة نصف القرن السابق لعام 1950، إذ كان بلغ في عام 1900 مليار طن لمليار وستثمة مليون نسمة من البشر، كانت قيمة ناتجهم الخام قد بلغت 0,6 ترليون دولار. لكن النشاط الاقتصادي يقترب، كما لاحظ لستر براون[5]، من مستوى سيكلف فيه النمو اللاحق لهذا الناتج العالمي الخام أكثر مما سيدر. كلا، إن العالم لا يستطيع، بدون أخطار جسام، أن يستمر في طريقه الحالي، الطريق الذي تهيمن عليه بلا منازع الليبرالية اللامنضبطة.

6 ـ الطاقات الأخرى: الطاقة الشمسية المهملة:

إن الطاقة الأكثر وفرة، والمنتشرة مجاناً على امتداد سطح الكرة الأرضية (وإن بكميات متفاوتة، تبعاً للمناطق والفصول)، هي الطاقة الشمسية. وهي

(5) حالة العالم لعامي 1987, 1988.

على كل حال مصدر كل حياة على الأرض، بفضل تلك المعجزة غير المعروفة بما فيه الكفاية: معجزة التخليق الضوئي للنباتات البرية والبحرية، التي هي بدورها في أصل كل حياة حيوانيـة لآكلات الأعشـاب أولاً، ولآكلات اللحم ثانياً. والماء المسخن بالشمس يغذي من الآن ثلثي منازل فلسطين المحتلة، و 90 % من منازل قبرص، و 4 ملايين منزل ونيفاً في اليابان، ولا يقال عن هذا النظام إنه مكلف إلا بقدر أن شروط المزاحمـة فاسدة من الأصل بحكم شراء الطاقة الاستحفارية بما دون سعرها الحقيقي. ولو قدر هذا السعر بحق قدره، بحكم نـدرته، لأضحت الـطاقة الشمسيـة أكثر اقتصـادية، ولا سيمـا عندمـا ستنخفض أسعار لاقطات الأشعة الشمسية، نتيجة لصنعها بكميات كبيرة.

تبقى مشكلة تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية قادرة على تشغيل محركاتنا. صحيح أن إقامة وصيانة المضخات الشمسية في أفريقيا قد استلزمتا إنفاقاً كبيراً. لكن السبب في ارتفاع التكلفة هذا يعود إلى تأخر الأبحاث المكرسة لها. ففي عام 1945 أعطت فرنسا الأولوية للطاقة الذرية، بإنشائها المفوضية المعروفة بالاسم نفسه: وعلى الأخص لأنها كانت تمنحنا إمكانية التحول إلى قوة عسكرية مزودة بالسلاح الذري. ولو أن اعتمادات مماثلة خصصت للبحث في مضمار الطاقة الشمسية، لكنا حققنا تقدماً مرموقاً، مما كان سيسمح لنا أيضاً بتوفير موارد نادرة من الطاقة الاستحفارية وبتلويث أقل.

ونحن نهمل أيضاً طاقة الـرياح، مـع أن 000 15 محرك هـوائي منتجة للكهرباء قد أقيمت في الصين، مثلما أقيم عدد مماثل في أنحاء أخـرى من العالـم. لكن هذه الحركة توقفت في عام 1985 عندما أمسكت الولايات المتحدة عن دعمهـا وعندمـا انخفض سعر النفط. ممـا يثبت أن فرض الـرسوم على استعمال النفط من شأنه أن يحمي جونا على المدى الطويل ـ وهو ما يهمـل السياسيون أخذه بعين الاعتبار.

وفي كل مكان من العالم توجـد إمكانيـات لموارد ضخمـة من الطـاقة المائية الكهربائيـة غير مستخـدمة. وقـد أهملت فرنسـا جميع مسـاقط المياه الصغيرة لتصرف اهتمامها كله إلى الطاقة النووية. وعلى الـرغم من محاذيـر السدود فإنها تبقى، بعد اتخاذ جميع إجـراءات الحيطة، مفضلة على تبـذير

الطاقة الاستحفارية. وإن 90 % من الطاقة المائية الكهربائية للبلدان المسماة بالناقصة التطور ليست مستغلة، على حين أن نصفها يسد 75 % من حاجته إلى الطاقة التجارية من النفط المستورد. وفي عام 1986 أنفقت الولايات المتحدة 10 % من ناتجها الخام على طاقتها؛ ولولا تبذير قسط كبير من هذه الطاقة، التي تكلفها 200 مليار دولار، لكان أمكنها تحاشي الوقوع في المديونية. والواقع أن الحرارة الملفوظة من النوافذ المفتوحة تعادل وحدها طاقة كمية النفط الذي تنتجه الألاسكا، أكبر حقولها! أما اليابان فلا تخصص سوى 4 % من ناتجها الخام للإنفاق على الطاقة.

7 ـ أكاذيب الطاقة النووية الاقتصادية والعديمة الخطر:

لقد أضحت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين بلدان العالم في نسبة استخدام الطاقة ذات الأصل النووي، وظلت حتى 1986 تشنف آذاننا بترداد القول بأنها تنتج، بدون أي خطر، أرخص طاقة في العالم. والحال أنه إذا كان صحيحاً أن الطاقة الذرية لا تلوث قدر تلويث حرق الطاقة الاستحفارية، فإنها تنطوي بالمقابل على أخطار أدهى بكثير، ورهيبة هذه المرة على المدى القصير.

وبالفعل، كانت شركة كهرباء فرنسا قد اختارت الطاقة النووية بدون أن تلقى معارضة فعالة من جانب الرأي العام كما حدث في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. وهكذا أمست فرنسا هي البلد الوحيد الذي نفذ برنامجه النووي بتمامه منذ مطلع السبعينات (بينما عدلت سائر الدول عن ذلك بقدر أو بآخر). وهذا البرنامج يوفر لنا الآن ثلثي كهربائنا، وإنتاجه يتعدى إنتاج ألمانيا وإنكلترا وبلجيكا مجتمعة. لكن الوجه الآخر لهذه الميدالية يتمثل في كون شركة كهرباء فرنسا مديونة اليوم بنحو 32 مليار دولار، وهو رقم يتعدى الدين الخارجي لغالبية البلدان النامية، فيما خلا البرازيل والمكسيك!

إن الكلفة الاستثمارية للكيلوواط النووي الواحد كانت تتراوح حول 200 دولار في مطلع السبعينات، ولكنها ارتفعت إلى نحو 1900 دولار عام 1980. وستصل إلى 3500 دولار بالنسبة إلى المفاعلات الأربعة عشر التي بنيت عام 1987. ومرد هذا الارتفاع المذهل إلى قواعد السلامة. وقد كان

الاشتراكيون وعدوا في برنامجهم الانتخابي لعام 1981 بإعادة النظر في المشروع النووي، لكنهم سرعان ما صرفوا النظر عن الموضوع. والأخطر من ذلك، وضداً على كل الوعود، ما زال يتتابع صنع القنبلة الذرية.

لقد قيل لنا مراراً وتكراراً إن المحطات النووية الكهربائية لا تنطوي على أي خطر. ولكن هذه الدعوى لم تعد ذات مصداقية منذ حادثتي تري مايل إسلند في الولايات المتحدة وتشرنوبيل في الإتحاد السوفياتي. ولئن قيل إن في الأمر خطأً بشرياً، فمن الممكن الرد أن حساب الاحتمالات يشير، على المدى الطويل، إلى حتمية حدوث خطأ ما، وإن يكن من المتعذر تحديد زمانه.

وينبئنا كرستوفر فلافن(6) أن الإجماع على فائدة الطاقة النووية قد شرع، بعد تشرنوبيل، ينهار بلداً بعد بلد. فانفجار تشرنوبيل قد تسبب مباشرة في ما لا يقل عن 31 حادثة وفاة، وألف جريح، وإجلاء 000 35 من سكان المنطقة، وإتلاف بمقدار 3 مليارات دولار. وصحة السكان والبيئة في أوكرانيا يمكن أن تتأذيا لعشرات قادمة من السنين. وتتراوح تقديرات حالات السرطان التي قد تنجم عن الحادثة بين ألف وخمسمئة ألف! وقد تسرب إلى 20 بلداً أوروبياً ما يكفي من النشاط الإشعاعي لمنع العديد من الأغذية فيها.

وقد أوقفت هولاندا وسويسرا كل مشروع جديد للمحطات النووية، وتباطأ في العالم إيقاع إنشائها إلى حد قدر معه فلافن أن إنتاج الكهرباء النووية في العالم قد يقل في العالم 2000 عنه في العالم 1987. ولكن فرنسا وحدها لا تزال تصم أذنيها. ولقد أظهر استقصاء للرأي في الولايات المتحدة أن نسبة الموافقين على استخدام الطاقة النووية قد انخفضت من 65 % عام 1975 إلى 20 % عام 1987.

إن عدد المحطات النووية «الطاعنة في السن» ما زال في ازدياد في العالم. وفي عام 1990 سيكون لخمس وثلاثين محطة أكثر من 25 عاماً من العمر، وفي العام 2000 سيرتفع عددها إلى 150. والحال أنها عديدة القرائن التي تبرز من الآن على تردي حالتها، ولا سيما من جراء قصف النوترونات

(6) حالة العالم 1987.

للفولاذ، كذلك فإن الأنابيب تتآكل. وتتفاقم خطورة هذه المشكلات في بلدان العالم الثالث بالنظر إلى قلة كفاءة الجهاز العامل، وعدم الاستقرار السياسي، هذا إن لم نتحدث عن قابلية المفتشين للرشوة.

وكما في كل مجال آخر، فإنه لا وجود لمعجزة نووية. كما لا وجود لمعجزة شمسية، ولكن هذا القطاع الأخير لم يستغل بعد استغلالاً أمثل رغم ضخامة إمكانياته، مثله في ذلك مثل الطاقات الأخرى الأقل تلويثاً، والمؤسسة على الأنهار والرياح وحركة المد والجزر. ولكن لا بد أولاً من حسن الاختيار لموارد الطاقة البديلة. فاستبدالاً للنفط تخيلت البرازيل أنها تستطيع، عن طريق التخمير والتقطير، استخلاص الإثانول من قصب السكر؛ ولكنها مضطرة الآن إلى تخفيض إنتاجها. فعندما تكون حقول قصب السكر بعيدة عن معامل التقطير، فإن هذا الوقود يحرق من الطاقة بقدر ما ينتج منها تقريباً. وكيما يغذي البرازيلي سيارته بالإثانول، فإن عليه أن يستثمر 1,1 هكتار من قصب السكر، في حين أنه يكفيه، لمأكله، ربع هذه المساحة. وفي فرنسا ثبت أن تحويل حبوبنا الغذائية الفائضة إلى اثانول يقتضي تخصيص معونات مالية هائلة، نظراً إلى أن مردودها من الطاقة الكحولية منخفض للغاية. وربما كان من الأفضل، في المناطق المدارية، تشجيع استخلاص الميثانول من الزراعة الحرجية المكثفة.

والواقع أن الحل الحقيقي يتمثل بمجهود مستديم للاقتصاد في الطاقة. وقد خطيت بعض خطوات في هذا الاتجاه، ولكنها لا تزال غير كافية على الإطلاق. وإذا لم تقبل البلدان الغنية بحد أدنى من المجهود لتقليص التفاوتات، فإن سوء استعمال الطاقة الاستحفارية والصناعات الكيمياوية لن يني يسمم وجودنا. فهل سنبذل مثل ذلك المجهود؟

8 ـ التلويث المتعاظم باستمرار:

حادثة فوبال في الهند، التي قتلت بصورة مباشرة أكثر من 2000 نسمة، وحادثة تشرنوبيل، وحادثة سيفيزو، وأخيراً حريق مصانع ساندوز في مدينة بال، قد ضربت مخيلات الناس. وقد اعترف رئيس شركة ساندوز في صحيفة لوموند، بتاريخ 12 - 13 تموز/ يوليو 1987، بأن مثل تلك الحوادث فريدة في

نوعها، ولا يمكن توقعها، ولكن مثل هذه الصناعات ليست البتة في مأمن من حادث كيمياوي. . . هذا صحيح، ولكن السبب هو أن هذه الصناعات الشرهة إلى الربح تأبى أن تخصص شطراً كافياً منه للإنفاق على شؤون السلامة. والواقع أن شركة ساندوز تضيف، إلى التلويث الجغرافي، شكلاً آخر من المضرّة: فهي تنتج أدوية تسرف إسرافاً مجاوزاً الحد في استعمالها. فالفرد في فرنسا يستهلك من العقاقير ضعف ما يستهلكه الفرد في السويد، مع أن وضع الصحة في هذا البلد أحسن منه في فرنسا.

إن الأنهار في كل مكان من العالم ملوثة، وبحيرات أميركا الشمالية واسكندنافيا محرومة من الحياة، ومدننا تغدو أكثر فأكثر غير قابلة للتنفس، اللهم إلا عندما تتخذ، كما في لندن أو طوكيو، إجراءات شديدة لمنع التلوث. والمنتجات الكيماوية الزراعية تسفح صنوفاً شتى من السموم، في الحياة وفي الأجواء، حتى وإن يكن قد حُدّ من استعمال الد. د. ت ـ الذي لا يزال يباع في العالم الثالث ـ منذ أن هددتنا راشل كارسن بـ «ربيع صامت»[7].

وفي يومنا هذا، فإن جملة الملوِّثات التي تصدر عن رحبة السيارات الفرنسية (أوكسيدات الأزوت والفحم، والهدروكاربورات غير المحترقة، وشذرات الرصاص) تتجاوز مليون طن سنوياً، وتؤذي من الآن أذى شديداً الغابات وصحة السكان في المدن المكتظة. والتدابير التي اتخذت في عام 1987، من أجل «سيارة نظيفة»، قمينة بتخفيف التلوث، ولكن فقط بعد أربعة عشر عاماً كما ينبئنا مارك امبرواز راندو[8]. ويشتكي صانعو السيارات سلفاً مما سيتأدى إليه ذلك من رفع للأسعار. ولسوف تضطر فرنسا أخيراً ـ بعد طول تأخير ـ إلى توزيع الوقود الخالي من الرصاص على جميع المحطات. ولكن جميع هذه التدابير ستبقى غير كافية ما لم تمنع السيارات الخاصة من الدخول إلى قلب المدن الكبيرة، وما لم يحد عدد السيارات وسرعتها؛ وكلها حلول يرفضها لوبي صانعي السيارات الكلي القدرة. فهل ينتظر مسؤولونا أن تصل

---

(7) ر. كارسن: **الربيع الصامت** Le printemps silencieux، منشورات بلون، باريس 1963.

(8) انظر مقالة في صحيفة «لوموند»، عدد 23 تموز/يوليو 1987.

بعض مدننا إلى مستوى التسمم الذي تعرفه اليوم مكسيكو ولوس أنجلوس وكالكوتا ومانيلا حتى يتحركوا؟.

ولنذكِّر مرة أخرى بأن تلوث المياه والأجواء يجهل الحدود. فالإسكندنافيون تهاجمهم تلوثات آتية من بريطانيا. وما من مشكلة من مشكلات البيئة بقابلة لأن تعالج في الإطار الضيق للحدود القومية. وقد فهمت بعض البلدان ذلك: فالولايات المتحدة وكندا تسعيان من الآن للاتفاق على مكافحة الأمطار الحامضة.

9 ـ من جبال القاذورات إلى صناعة إعادة التدوير:

من مانيلا إلى بوغوتا وداكار والعديد من الأماكن الأخرى يكاد يكون واحد من أكثر المشاهد إثارة للحزن في النفس مشهد الفقراء والكادحين وأطفالهم وهم ينقبون في أكوام النفايات بحثاً عما يسد رمقهم. ولو جرى فرزها من قبل، كما كانت تفعل ألمانيا قبل الحرب، ليعاد تدوير كل صنف قابل للاستعمال، لقيل لي إنه لن يعود في مستطاع أولئك البائسين البقاء على قيد الحياة. مع أنه من الممكن اقتراح أشكال أخرى من الاسترجاع ـ ومن العمل (ولا سيما بإرسال الأطفال إلى المدرسة).

إن الرقم القياسي في حجم القاذورات تضربه البلدان المتقدمة: فنيويورك تنتج 1,8 كلغ للفرد في اليوم، وهو ما من شأنه تغطية حديقتها العامة (سنترال بارك) بطبقة يبلغ سمكها أربعة أمتار من النفايات يومياً.

وقد بات من المحير أمر تصريف هذه النفايات. ففي 22 آذار/مارس 1987 غادر مركب شحن محمل بـ 3200 طن من القاذورات النيويوركية مرفأ المدينة بحثاً عنن مكان يقبل بدفنها فيه. وقد جاب عرض الأطلسي، محاذياً الساحل الشرقي من الولايات المتحدة حيث صدته ست ولايات، وفي الغالب بعد تظاهرات نظمها الإيكولوجيون. ثم صدته بعد ذلك المكسيك وبيليزيا والباهاماس. وآب إلى نيويورك بعد أن قطع مسافة 10 000 كم. وفي نهاية المطاف أقلع باتجاه هايتي التي أجبرها البؤس على استقباله.

وفي 20 تموز/يوليو 1987 أوقفت الجمارك الفرنسية على قناة الإسكو

إثني عشـر قاربـاً قادمـاً من ألمانيـا، عن طريق بلجيكـا وهولانـدا، ومحمـلاً بـ 10000 طن من الأتربة الملوثة بالهدروكربـورات وببواقي محـطات التصفية الآتية من شتوتغارت. وكان هذا التهريب للنفايات مستمراً منذ نحو عام بدون أن يلقى معارضة من السلطات.

صحيح أن حرق القاذورات غير المفروزة ينتج طاقة، لكنه ينتج أيضـاً غازات خطرة، ولا سيما إذا ما شمل الحرق مواد بلاستيكية أو أشياء تحـوي معادن ثقيلة مثل البطاريات الكهربائية.

إن بلدية طوكيو تطالب سكان كل بيت وكل بناية بأن يوزعوا نفاياتهم إلى صنوف متمايزة. ففي يوم بعينه من أيام الأسبوع يجمع الورق والكرتون، وفي يوم آخر الزجاج. أما النفايات العضوية فتعالج على حدة. ومن يـرفض فرز قاذوراته تترك له. ولنأمل أن تتوفر لدى حكوماتنا الشجاعة السياسية في أجل قريب لفرض هذا النظام. إذن فحماية المـوارد النادرة والـطاقة ليس سبيلهـا الوحيد رفع أسعارها بما يكبح هدرها، بل كذلك إعادة استعمال النفايات التي من المحتم أن تتبقى منها. وينبغي أيضاً تصحيح نظامنا الاقتصادي بحيث تغدو إعادة التدوير هذه مجزية. ولهذا اقترحنا فرض الرسوم على المحروقات السائلة والخشبية والمعدنية ـ إلا ما كان منها متأتياً من إعادة التدوير.

10 ـ كيما يتوقف «نهب العالم الثالث»:

كتبتُ هذه الدراسة عن الأخطار التي تحوم حول مستقبلنا وبيئتنا بدون أن تغيب عن ناظريّ لحظة واحدة المأساة الأشد هولاً، مأساة البلدان المدقعة. وإنما لأن التفاوتات في المداخيل ـ وبالتالي في القدرات والسلطات ـ ما تفتأ تتعاظم يسعنا نحن الأغنياء أن نشتري منها كل شيء بشـروطنا ـ في الغـالب لنبذره. وإنما لأننا نطيل فيها على هذا النحو أمد البؤس يعسر عليها أشد العسر وقف انفجارها السكـاني. إننا نستنفـد مواردهـا؛ ونلوث أكثر فـأكثر أجـواءنا ومياهنا؛ وندمر أماكن المعيشة الطبيعية مع أنها تمثل تراث الإنسانية قاطبة. وكل شيء يجري كما لـو أن هذا التلوث يعـود إلى الأغنياء والأقـوياء والمـالكين والسياسيين وحدهم.

إن ما نقترحه من فرض للرسوم على الموارد غير القابلة للتجدد، بهدف

إرغام مستهلكيها على توفيرها، يمكنه أن يمثل الشكل الأول لإعادة توزيع المداخيل على الصعيد العالمي، ولصالح البلدان الأشد إملاقاً. والمنظمة العالمية التي يمكن أن تنشأ لهذا الغرض هي التي سيقع على عاتقها تنظيم إعادة التوزيع تلك، مع الحرص على فعاليتها الاقتصادية. وهي تستطيع أن تفعل ذلك خيراً من ذلك الثنائي الشيطاني المسمى بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وهي ستبدأ بإعطاء الأولوية للفعالية الاجتماعية، وبالتالي لمسائل التربية والصحة، وبإعادة الإعتبار لأهم بند في حقوق الإنسان: **حق العمل**.

ومن جانب البلدان الغنية فإن اقتصاداً قائماً على إعادة التدوير وعلى البساطة الإرادية من شأنه أن يضمن المزيد من الاحترام للموارد النادرة، وأن يلجم الاندفاع إلى نهب العالم الثالث، وأن يحد من التلوث، وأن يولي اهتماماً أكبر لحماية التوازن البيئي العالمي في جملته. وبذلك سنقترب من «اقتصاد جيد» يسعى تدريجياً إلى الجمع بين الفعالية واحترام الطبيعة والبشر، وينزع إلى ضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

إن «تطورنا» سيكون أقدر في هذه الحال على تبرير اسمه. فنحن لم نقترح حتى الآن على البلدان الفقيرة سوى «نموذجنا التاريخي» الذي أجرينا عليه مبضع النقد. وبقدر ما سنأخذ في اعتبارنا احتمالات حلول من هذا القبيل، فسنكون أقدر على الدخول في حوار مع البلدان المدقعة حول النماذج التي ترى هي نفسها أنها مناسبة لها ـ وسنساعدها على تحقيقها.

الفصل الرابع

الانفجار السكاني
يشل تطور العالم الثالث

في 1930 - 1934 كنت الناطق الوحيد بالفرنسية الذي حذر من خطر انفجار سكاني ـ كان لا يزال مع ذلك خجولاً ـ في منطقة التونكين[1]. وما كانت الكرة الأرضية تأوي يومئذ سوى مليارين من البشر. ونحن اليوم خمسة مليارات نسمة، ويقال لنا أننا قد نستطيع أن «نتحاشى» الوصول إلى عشرة مليارات، عند عتبة «استقرار» افتراضي لسكان العالم. وهو أمر ليس مؤكداً، إذ ليس في مستطاع أحد أن يتنبأ بـ «الحالة» التي سيكون عليها أغلب سكان (أين سيسكنون؟) كرتنا الأرضية الصغيرة: ففي عام 1988 أمكن إحصاء ما لا يقل عن مليارين من الكائنات البشرية (بقدر إجمالي سكان العالم في عام 1930) يعيشون في شروط «ما دون إنسانية»، حسب تعبير دون هلدر كامارا. وهذا البؤس لا يمس فقط سكان كوكب مدن الصفيح[2]، الذين يتزايد تعدادهم بأسرع بثلاث أو أربع مرات من إجمالي السكان، بل كذلك الفلاحين الذين لا أرض لهم وصغار المزارعين الذين آل حالهم إلى شبه إفلاس في القارات الثلاث المهيمن عليها؛ وهذا بدون أن ننسى العاطلين عن العمل والمستبعدين في جميع البلدان. . .

(1) ر. ديمون: **زراعة الأرز في دلتا التونكين** La culture du riz dans le delta du tonkin، المنشورات الجغرافية البحرية والكولونيالية، 1934.

(2) ب. غرانوتييه: **كوكب مدن الصفيح** La planète des bidonvilles، منشورات لوسوي، باريس 1980.

1 ـ لِمَ هذا «الانفجار»؟

يذكّرنا جاك فالان في كتابه سكان العالم[3] بأننا عرفنا، في البلدان المتطورة، تحولاً سكانياً بانتقالنا من ديموغرافيا «بدائية»، تتسم بمعدلات مرتفعة للولادات والوفيات، إلى وضع يتسم بصفة «الحداثة»، انخفضت فيه النسبتان كلتاهما. وفي أثناء هذا التحول انخفضت الخصوبة أولاً بأسرع من انخفاض الوفيات، ومن هنا كان التزايد السريع في تعداد سكان أوروبا في القرن الثامن عشر وعلى الأخص في القرن التاسع عشر. ولقد عرفنا حتى ذلك الحين مجاعات؛ ولكنا باستثناء المجاعة التي ضربت إرلندا عام 1847، فقد أمكن احتواؤها جميعاً بفضل تقدم الثورة الزراعية الأولى (زراعة العلف وتكاثر السماد الحيواني). كما حدثت أيضاً حركة هجرة من قبل محبي المغامرة والفلاحين المفقرين والعاطلين عن العمل نحو «الأراضي الجديدة» في الأميركيتين، ثم في أوقيانوسيا.

وسرعان ما آل هذا التحول الديموغراقي إلى الاستقرار في أوروبا، ثم إلى انخفاض الخصوبة، وهي حركة بدأت في فرنسا، البلد الرائد في هذا المجال، منذ نهاية القرن الثامن عشر. وانتشر بالتدريج تقدم الطب في أوروبا ـ وكان قد بدأ في القرن الثامن عشر ـ ومن هنا كان الانخفاض، البطيء بما فيه الكفاية، في معدل الوفيات. وعلى العكس من ذلك، ومنذ مطلع القرن العشرين في بعض المستعمرات، مثل مصر، ولكن على الأخص غداة الحرب العالمية الثانية، أدخلنا بصورة مكثفة إلى البلدان الفقيرة وسائل ناجحة للغاية لتخفيض الوفيات: التطعيم، مكافحة الملاريا، تقدم أصول الصحة العامة، المضادات الحيوية. وعليه فقد انخفض معدل الوفيات انخفاضاً حاداً، بينما بقيت الخصوبة على ما هي عليه إجمالاً، أو انخفضت بسرعة أدنى بكثير. وهكذا، وبفضل إدخال الد. د. ت المبيد للبعوض الناقل للملاريا، ارتفع معدل الحياة عند الولادة خلال عامين فقط بين 1946 و 1948، من 42 سنة إلى 54 سنة. والحال أننا استغرقنا في فرنسا خمسة وأربعين عاماً، من 1880 إلى

---

(3) جاك فالان: سكان العالم La population mondiale، منشورات لاديكوفيرت، باريس 1986.

1925، لنحقق الإرتفاع نفسه في معدل الحياة. لكن على حين أن أوروبا لم تتجاوز قط 1 ٪ من نمو سكانها سنوياً، فإن مجموع العالم الثالث قد تقدم، في فترة 1960 - 1970، بمعدل 2,6 % سنوياً، بل بمعدل زاد على 3 % في أميركا الوسطى وأفريقيا.

في مواجهة هذا الانفجار السكاني الرهيب انعقد في بخارست في عام 1974 أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة حول السكان. وقد أبدت فيه غالبية دول العالم الثالث تحفظاً شديداً ورفضت «نصائح» الأميركيين الذين كان يترأس وفدهم واحد من أسرة روكفلر راح يحضهم على أن يعمموا بسرعة تقنية تحديد النسل. وبعد ذلك بعشرة أعوام، وفي أثناء مؤتمر مماثل انعقد في مكسيكو، عارض الوفد الأميركي (الريغاني) كل إجهاض، محتجاً بأن العالم قادر على أن ينتج كل الأغذية اللازمة، ومتناسياً بالتالي أنه إذا كانت تتوفر للأغنياء كميات وأنواع من الغذاء أكبر بكثير مما ينبغي، فإن أعداد الفقراء المحرومين من كل غذاء ما تني في تزايد. ولكن غالبية البلدان الفقيرة اعترفت هذه المرة، بالمقابل، بخطورة المشكلة. فلو أن معدل تكاثر السكان بقي على ما هو عليه في أفريقيا، أي 3 % سنوياً، فإن تعداد سكان هذه القارة سيتضاعف خلال قرن واحد تسع عشرة مرة. وفي مستطاع المهندس الزراعي أن يؤكد أن الزراعة لن تتطور بالإيقاع نفسه. فمنذ أكثر من عشرين عاماً لا يزيد الإنتاج الغذائي في المنطقة السواحلية في جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من 1 % سنوياً. وقد يركد أحياناً، إن لم يتراجع. وعليه فإن الإنتاج محسوباً إلى الفرد الواحد هو قيد تراجع سريع.

2 ـ عالمنا «المنقسم ديموغرافياً»:

ذلك هو عنوان كراسة حررها لستر براون وجودي جاكوبسن وصدرت في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر 1986[4]. ويحذرنا المؤلفان من أن البلدان الوحيدة التي ستنجو بنفسها هي تلك التي خفضت أو التي ستخفض عما قريب

(4) ل. براون وج. جاكوبسن: **عالمنا المنقسم ديموغرافياً** Our Demographically divided world، منشورات معهد رصد العالم، واشنطن 1986.

معدل نموها الديموغرافي إلى ما دون 1 % سنوياً. وتضم هذه الفئة، إضافة إلى جملة البلدان المتطورة (أوروبا مع الإتحاد السوفياتي، أميركا الشمالية، أوستراليا، اليابان)، الصين والتنانين الأربعة الصغيرة في الشرق الأقصى (تايوان، كورية الجنوبية، هونغ كونغ وسنغافورة). وهذه الدول الأربع الأخيرة تنتقل الآن إلى احتلال مكانها في مصاف الدول المتطورة، بفضل ضبطها لديموغرافيتها بوجه خاص. وقد بلغ تعداد جملة تلك البلدان 2,3 مليار نسمة في عام 1986، بزيادة سكانية قدرها 18,6 مليون نسمة سنوياً. وبالمقابل فإن البلدان التي يتعدى معدل نموها السكاني 2 % سنوياً (آسيا الجنوبية، أميركا اللاتينية، أفريقيا والشرق الأوسط) قد أحصت أكثر من 2,6 مليار نسمة بقليل، ولكن بزيادة سكانية قدرها 64,5 مليون نسمة سنوياً: أي أكثر بثلاث مرات ونصف مرة من الفئة الأخرى شبه المعادلة لها في حجم السكان. على أنه ثمة درجات في هذا «الجحيم»، إذ أن أميركا اللاتينية قد تراجع معدل نموها السنوي من 2,9 % إلى 2,4 %، وآسيا من 2,5 % إلى 2,1 % في الفترة ما بين 1960 و 1985؛ وهذا المعدل الأخير هو معدل الهند. ولكن أفريقيا لا تزال هي وحدها التي تهبط إلى سابع درجات الجحيم لأن معدل نموها لا يني في ارتفاع: 2,8 % قبل عشر سنوات، و 3,1 % في 1986 (ونحو 4 % في كينيا).

ويؤكد مؤلفا الكراسة أن جميع سكان الجحيم هؤلاء، بحكم وضعهم الإقتصادي والسياسي والثقافي، وعلى أساس فرضية استمرار النظام الاقتصادي الحالي (وهي فرضية راجحة الاحتمال)، لا أمل لهم على الإطلاق في تطور حقيقي ما داموا يواصلون «الانفجار». وأولئك الذين حققوا قدراً ما من التقدم الاقتصادي، مثل ساحل العاج والهند، يسلمون بذلك بطواعية أكبر، لأنه غدا من الواضح أن النمو المفرط السرعة لسكانهم «يلتهم» القسم الأكبر من هذا التقدم. وقد بدأت معظم البلدان الأفريقية تدرك، من خلال العرق والدموع، أنه لا أمل لها بالخروج من الوضع الجهنمي الذي هي فيه ما لم تحد من نسلها. وكما يوضح براون وجاكوبسن، فإنها المرة الأولى في التاريخ الحديث التي ينخفض فيها مستوى الحياة في قارة بكاملها في زمن السلم، على نحو ما يحدث لأفريقيا منذ 1967.

3 ـ الخصوبة المفرطة، مقترنة بالبؤس، تعيق كل تقدم:

يؤكد وليم مردوخ[5] أن معدل الولادات المرتفع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر. وكان جوزيه دي كاسترو يقول: «إن فراش البؤس خصب». ومعلوم للجميع أن الأولاد في البلدان الفقيرة يمكن أن يأتوا بكسب ـ قليل للغاية ولكنه مبكر ـ وأن يسندوا (أو كانوا يسندون بالأحرى) أهاليهم الذين طعنوا في السن. أما في البلدان الغنية بالمقابل فإن تربيتهم تكلف أغلى فأغلى. وقد كان من المأمول أن يؤدي رفع مستوى الحياة في البلدان المدقعة إلى خفض معدل الولادات، على نحو ما حدث في البلدان المتطورة. ولكن لا مناص لنا من الاعتراف من الآن فصاعداً بأن غالبية سكان العالم الثالث، باستثناء بعض «البلدان الصناعية الجديدة»، تبدو محكوماً عليها بفقر لا تستبان له من نهاية، من قبل النظام الاقتصادي السائد، بكل تأكيد، ولكن كذلك من قبل معدل خصوبتها المفرط. فها هي ذي وقد علقت في فخ حلقة مفرغة رهيبة!

لقد كانت الصين تقول للعالم الثالث في عام 1974 على لسان مندوبها إلى مؤتمر بخارست: «افعلوا مثلنا، ادفعوا أولاً بالتنمية، ثم تستطيعون بعد ذلك أن تتصدوا للمشاكل الديموغرافية». ولقد كانت هذه نصيحة رديئة، وكان الصينيون يعرفون ذلك لأنهم كانوا بدأوا منذ ذلك الحين باتخاذ إجراءات سلطوية لتحديد النسل. ومنذ 1974 أضحى كل أمل، لا في تطور حقيقي، بل حتى في مجرد تخفيض معدلات الفقر، محصوراً بأولئك الذين يحدون من خصوبتهم.

كتبت مجلة «**بريد الأسرة الأوروبية المرتبطة ببلدان أفريقيا والكاريبي والهادىء**» في عددها لأيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1987 تقول: «يُقدر أن التوظيفات التي من شأنها أن تتيح إمكانية الاستجابة لحاجات السكان الجدد وتزويدهم بأدوات العمل، للحفاظ على مستوى معيشة سكان يتزايدون بمعدل 1 %، تمثل 4 % من الدخل القومي. وإذا كان السكان يتزايدون بمعدل 3 % سنوياً، فلا بد من توظيف 12 % من هذا الدخل، لمجرد **الحفاظ على مستوى الحياة**». والحال أن الغالبية العظمى من البلدان الفقيرة لا تتوصل إلى ذلك، ولا فرص لها في التوصل إلى ذلك، ما لم ينقلب رأساً على عقب موقف

(5) و. مردوخ: **الجوع في العالم** La faim dans le monde، منشورات دونو، باريس 1985.

البلدان الغنية، وهو احتمال غير وارد، في المستقبل المنظور على الأقل.

لا بديل إذن عن تحديد النسل؛ والوقت يضغط. فحتى إذا كان معدل النمو السنوي لسكان العالم قد انخفض، بعامل البلدان الغنية، من 2 % عام 1970 إلى 1,7 % عام 1985، فإن الزيادة السنوية لهؤلاء السكان قد ارتفعت من 40 مليون نسمة عام 1950 إلى 83 مليون نسمة عام 1987: إنها قد تضاعفت مرة ونيفاً.

4 ـ الصين، الهند، كيرالا، سريلانكا:

الجميع يعرف قسوة، بل في بعض الحالات وحشية إجراءات تحديد النسل المفروضة في الصين. فعدد الأطفال لكل زوجين تحدده السلطات: والإجهاض، حتى في الشهور الأخيرة من الحمل، كثيراً ما يكون إجبارياً. وترمي السياسة الرسمية إلى تشجيع الأسرة ذات الطفل الوحيد. وبما أن الذكور يُفضلون على الإناث، فقد انبعثت عملياً عادة قتل الرضيعات من البنات. ولما كانت الصين قد دفعت غالياً ثمن تأخرها في الاعتراف بالمشكلة الديموغرافية، ولما كان القادة يعلمون أن هذه مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى البلاد من الآن فصاعداً، فإن تلك الإجراءات غالباً ما تقرن بمكافآت اقتصادية حتى تكون مقبولة بنوع ما.

ولقد كانت الهند أول دولة في العالم تدرك خطورة العامل الديموغرافي. فمنذ عام 1930 أنشئت في بعض الولايات المراكز الأولى لتحديد النسل بتمويل من الحكومة. ومنذ عام 1952، أي بعد خمس سنوات من الاستقلال، كانت الهند بأسرها قد تبنت سياسة مضادة لكثرة النسل؛ ومع ذلك منيت بالفشل إلى حد كبير. فلماذا؟

لقد انتهزت انديرا غاندي فترة إعلان الطوارىء في عام 1976 - 1977 لتفرض بقوة السلطة تعقيماً جماعياً، وأحياناً جبرياً، على 11 مليون شخص، غالبيتهم من الرجال. وقد جاءت ردة الفعل في منتهى العنف إلى حد جعلها تخسر الانتخابات، ولحين من الزمن السلطة.

ولقد كان بود ابنها لو ينخفض معدل نمو السكان من 2,1 % إلى 1,9 % عن طريق تخفيض معدل الولادات بسرعة أكبر. وقد استقر هذا المعدل منذ عام

1975 عى رقم وسطي يبلغ 4,3 ولداً لكل امرأة. وسوف نرى أن الثورة الخضراء تترك جيوب فقر واسعة قائمة هنا وهناك.

ولقد كان حرياً بنيودلهي أن تستلهم النتائج التي أمكن تحقيقها في ولاية كيرالا، في جنوب غربي شبه الجزيرة الهندية، حيث الدخل المتوسط أكثر تدنياً بكثير منه في سائر أنحاء الهند. ومع ذلك، فإن عدد الأطفال لكل امرأة قد سقط من 5,9 في 1970 - 1976 إلى 3,7 في 1975 - 1980. ويعزى هذا النجاح إلى بعض التراجع في الفقر المطلق (بفضل تطبيق الإصلاح الزراعي ورفع الأجور)، ولكن على الأخص إلى زيادة تمدرس البنات الذي بلغ 64 % وأخر بالتالي سن الزواج. ويضاف إلى ذلك تحسين الخدمات الصحية، مما جعل نسبة وفيات الأطفال تنخفض إلى 5,5 % (مقابل 18 % في ولاية أوتار براديش). ومع أن هذه الولاية الأخيرة أغنى بمرتين من ولاية كيرالا، فإن معدل الخصوبة فيها أعلى من المعدل الوسطي للهند، نظراً إلى محدوية تمدرس البنات: فهو لا يجاوز 14 %.

من الممكن أن تساق أرقام مماثلة من سريلانكا حيث أتاح تعميم تربية البنات ـ باستثناء البنات التاموليات في مزارع الشاي ـ إمكانية خفض معدل النمو السكاني إلى 1,7 % بعد أن كان يتعدى 3 % في عام 1950؛ وهذا بدون رفع محسوس لمستوى المعيشة.

5 ـ مسؤولية البلدان الغنية في هذا الانفجار السكاني:

عندما يشدد صندوق النقد الدولي النبرة على عجز الميزانية وميزان المدفوعات، فإنه يقترح التخفيض الإجمالي للنفقات العامة بدون تمييز ملحوظ بين النفقات القابلة للوصف بأنها ترفية أو حتى ضارة (التسلح) وبين تلك التي يرتهن بها كل مستقبل تلك البلدان وكل أملها. وها هي ذي تجد نفسها مضطرة إلى أن تحد حداً صارماً من اعتمادات الصحة والتربية مع أنها محدودة أصلاً. وصحيح أنه من الممكن، بصورة مشروعة، التفكير في توجهات مباينة في هذه الميادين: فقدر أقل من المستشفيات الفخمة وقدر أكبر من العناية الصحية الأولية؛ قدر أقل من التعليم الثانوي والعالي غير المتكيف، وقدر أقل من كليات القانون والآداب؛ ولكن قدر أكبر من محو الأمية والتعليم الإبتدائي

والتقني. على أنه حتى في حال توفر شرط المعقولية للاختيارات، يبقى متعذراً إحراز تقدم ملحوظ ما دام العالم الغني يواصل استغلال البلدان الفقيرة.

وفي هذه الشروط فإن التخفيض السريع والكثيف للتفاوتات الاقتصادية بين الشمال والجنوب يبدو لنا، من العديد من زوايا النظر، ضرورياً ضرورة مطلقة. وما لم يضبط النسل، فإن غالبية البلدان العالية النمو الديموغرافي ستواصل لا محالة تدمير بيئتها، ومن هنا حتمية تعاظم البؤس.

6 ـ توقعات نمو غير مقبولة:

إن التوقعات البعيدة المدى لـ «خبراء» الأمم المتحدة تحسب المستوى السكاني الذي ابتداء منه يستقر بلد من البلدان ديموغرافياً. ولكن ما الداعي لانتظار استقرار بلد من البلدان عند عتبة بعينها ولردح طويل من الزمن؟ ولماذا لا نفكر، ما دام الخطر داهماً على التوازن البيئي، بتخفيض تدريجي ومحسوب للسكان على نحو ما بينته في «الطوباوية أو الموت»؟ لقد دخلت البلدان الأوروبية في طور هبوط في معدل نموها. ولا شيء يثبت أن هذا الاتجاه غير قابل للانعكاس، وأنه سيفضي إلى موت هذه البلدان.

تفيدنا تلك التوقعات أن الولايات المتحدة ستستقر عند عتبة 289 مليون نسمة، أي أكثر بنحو 20 % من اليوم؛ وأن ألمانيا ستواصل هبوطها على المنحدر السكاني بخطى ثابتة. وبالمقابل، فإن نيجيريا (التي يقدر تعداد سكانها بـ 103 ملايين نسمة، وهو رقم أكثر اعتدالاً من الواقع) لن تستقر إلا في أواسط القرن القادم، وعند عتبة 532 مليون نسمة، أي بعد أن يكون تعداد سكانها قد تضاعف أكثر من خمس مرات! أما كينيا فستنتقل من 20 إلى 111 مليون نسمة، أي بتضاعف مقداره خمس مرات ونصف مرة! وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التوازن البيئي مختل من الآن في ذينك البلدين، فإن هذه الأرقام تبدو مرعبة.

إن أولئك «الخبراء» أنفسهم يحددون بأن كل منطقة طبيعية (غابات، مروج، أراضي زراعية، مصائد أسماك، إلخ) لها «حمولة محدودة». وقد رأينا، بالفعل، في المنطقة الساحلية كيف تأدت كثافة السكان الحالية ـ على اعتدالها ـ إلى دمار تدريجي حقيقي لنظام توازن البيئة: زوال الغابات، تردي

المراعي الكلئية والهوائية، فرط الرعي، تردي بنية التربة نتيجة لتراجع المادة العضوية. . . باختصار، إن سرعة نمو السكان، مقترنة بجمود بعض أشكال التقدم الزراعي، هي التي تأدت أكثر من أي عامل آخر إلى اختلال نظام التوازن البيئي.

دمار التوازن البيئي وتعاظم البؤس: تانك هما أبرز نتيجتين للانفجار السكاني الرهيب، في أفريقيا بصورة خاصة، ولكن في أماكن أخرى أيضاً. وعليه، فإن تلك التوقعات لا يجوز اعتبارها مجرد احتمالات ـ وإن محتومة في نظر بعضهم ـ بل يجب أن نرى فيها «إمكانيات» رهيبة. ومن ثم ينبغي عمل كل شيء ممكن لتحاشي تحققها.

7 ـ احترام النساء:

«الحضارة تبدأ باحترام النساء»: هذا ما كنا قلناه في مستهل محاضرة ألقيناها في معهد التنمية الريفية في أواغادوغو في منتصف كانون الثاني/يناير 1987. وإزاء الدهشة التي أبداها الطلاب، ذكرتهم شارلوت باكيه ببعض وقائع الحياة: فالنساء والبنات الصغيرات اللائي يحملن في القرية فوق رؤوسهن أحمالاً تتراوح زنتها بين 20 و30 كلغ إنما يقمن بعمل لا يفترض أن يقوم به سوى الدواب. وقد ساقت لهم أيضاً بهذا الصدد مقتطفات من أقوال رئيسهم المأسوف عليه توماس سنكرا الذي كان ندد بالدور الذي يقع على عاتقهن كحيوانات تناسل، لا شأن لهن غير أن يحملن المرة تلو الأخرى وينجبن «عيالاً» على فترات متقاربة تؤذي صحتهن.

توضح لنا عالمة الإجتماع المغربية فاطمة المرنيسي، في كتابها الشجاع: **الحريم السياسي ـ النبي والنساء** **Le Harem Politique - Le Prophéte et les Femmes**[(6)]، كيف نجح الرجال في أن يحرفوا لصالحهم تعاليم النبي الذي كان شديد الحرص على احترام النساء. فسرعان ما خانت السلطات الدينية، المتحالفة مع السلطات السياسية، رسالته: وخير شاهد على

(6) منشورات غراسيه، باريس 1987.

ذلك وضع النساء اللائي تساء معاملتهن ويتخذن موضوعاً للازدراء في منطقة تمتد ما بين بنغلادش والساحل الأفريقي. ومن جانبها ترفض الديانة الكاثوليكية مساواة الجنسين، وتدين جميع الأشكال الناجعة لتحديد النسل. والبابا بتكراره هذه الإدانة في رسالته الموجهة في كانون الأول/ديسمبر 1987 بعنوان «المسألة الاجتماعية»، ينزع الكثير من القيمة عن موقفه الشجاع في الأخذ بناصر العالم الثالث وفي إدانته الصارمة للنظام الاقتصادي الحالي. فـ«التنمية» لا يمكن أن تقوم قائمة لها حقاً بدون تحديد للنسل

8 ـ هل ينبغي على البلدان الغنية أن تشجع ولادات الأغنياء؟

إذا كانت البلدان الفقيرة تشكو من الاكتظاظ، فإن أوروبا وسائر البلدان الغنية تعاني من خوف آخر يبدو لي قابلاً جداً للنقاش. ففي بعض البلدان، لم يعد معدل الولادات يسمح بتجدد الأجيال: فسكان ألمانيا الغربية آخذون من الآن بالتناقص؛ وفي فرنسا، كما في غالبية البلدان الغنية، تقدم المعونات المالية للأسر ذات الأولاد، بما فيها الأسر الثرية. والعديد من المسؤولين يشيرون إلى «مستقبل قاتم» بالنسبة إلى المسنين في البلدان التي ما عادت «تفبرك» أعداداً كافية من الشبان: فمن سيدفع تقاعدياتهم؟ ولكن من المباح لنا أن نطرح المشكلة بمفردات أخرى غير هموم التقاعد. فغالبية السلع الغذائية في فرنسا فائضة عن الحاجة، ومستودعاتنا تغص بالفوائض الصناعية، ولا نفتأ نغلق مناجمنا ومصانع فولاذنا، ونطرد مهاجرينا... بل الأدهى من ذلك أننا نحكم على ربع شبابنا بالبطالة (وهذا بدون أن نحسب حساب الأعداد الكثيرة من الراشدين الذين تعضهم البطالة هم أيضاً بنابها أو يحالون إلى التقاعد قبل الأوان). وفي ظل النظام الاقتصادي الحالي، فإن إنجاب المزيد من الأطفال لن يكون من شأنه إلا زيادة احتمالات حرمانهم من أي فرص للعمل المنتج مستقبلاً. اللهم إلا في مجال التسلح. وبالمقابل، فإننا نستطيع أن ننتج ما نشبع به حاجات الجميع الأساسية (لكن كيف السبيل إلى تعيينها؟) حتى ولو تزايدت نسبة الأشخاص المسنين لتصل، فرضاً، إلى 30 % ممن هم فوق الخامسة والستين (كما هو متوقع ذات يوم بالنسبة إلى اليابان).

وقبل السعي إلى تشجيع الولادات بأي ثمن، حري بنا أن نبدأ بعدم

حرمان من هم فوق الخامسة والستين من حق العمل. فالتجهيزات الحديثة ما عادت تحتاج إلى المجهود البدني الذي كانت تتطلبه في القرن الماضي، وهو ما يسهل تمديد سن التقاعد، ولا سيما بعد تحسن حالة الصحة.

أما على الصعيد العالمي فلا بد لنا أن نلاحظ أن الأغنياء هم من يبذرون ويلوثون. والغالبية الكبرى منهم تأبى التقيد بأي حد أدنى من التقشف من شأنه تخفيض مستوى التلوث. ويمكننا الاستنتاج من ذلك أن زيادة عدد الأغنياء لا توائم بقاء البشرية على المدى الطويل. وحسبنا على كل حال، كما يلاحظ ألفريد سوفي، أن نفتح أبوابنا أمام الهجرة، كيما نرفع معدل الولادات عندنا.

9 ـ هل حرية التناسل متاحة للجميع؟:

لقد بات معلوماً اليوم أنه لم يعد من الممكن مع الأسف أن تترك حرية التناسل للنساء والرجال والأسر، من الصين إلى كينيا، بدون تعريض البلد للخطر. وقد رأينا أن الصين، التي لم تعترف إلا بعد فوات الأوان بالخطر الديموغرافي، بعد أن أبت الاستماع منذ عام 1955 لتحذيرات عميد جامعة بكين الأستاذ ماين شو، قد اضطرت، كيما تبقى على قيد الحياة في شروط لائقة بالنسبة إلى الجميع، إلى أن تتخذ إجراءات بالغة الصرامة.

وبالمقابل، فقد تنبهت تايوان إلى خطورة المشكلة الديموغرافية منذ عام 1950. وبفضل التقدم المرموق في مجال الصحة والتربية، وتخفيف التفاوتات الاقتصادية، تحقق ارتفاع عام في مستوى الحياة، هبط معه هبوطاً سريعاً معدل الولادات: 19,6 لكل ألف نسنة عام 1984، و 18 عام 1985، و 15,9 عام 1986! وقد انخفض معدل نمو السكان من 3,5% عام 1950 إلى 1,1 % اليوم.

وإزاء جسامة هذا الخطر يتعين على كل زوج من أنثى وذكر أن يأخذا في اعتبارهما حالة المجتمع الذي يعيشان بين ظهرانيه وأن يتذكرا أن موارد الكوكب الأرضي محدودة. والدولة، المسؤولة عن المجتمع، هي التي يقع على عاتقها أن تقدر مواردها من الأراضي والمياه والغابات والفلزات وحظوظها في التقدم الواقعي، وأن تحدد، بدالة هذه المعايير، المعدلات المعقولة لنموها

الديموغرافي بما يكفل حياة لائقة للجميع، بدلاً من أن تضطر ذات يوم إلى اتخاذ تدابير قمعية.

والمهم بعد ذلك أن توفر للجميع ـ ذكوراً وإناثاً ـ وسائل الاستفادة من حرية التناسل، وفي المقام الأول إمكانية تحديدها حسب ما يلائمهم. فنساء البلدان الغنية يجدن في متناولهن تشكيلة بكاملها من وسائل منع الحمل التي أثبتت فعاليتها، وبالمقابل، فإن وسائل ضبط النسل في البلدان الفقيرة لا تزال مجهولة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النساء، أو غير متاحة لهن، إما لغلائها أو لعدم مواءمتها. وتقدر الاستقصاءات أن حوالي نصف النساء المتزوجات البالغ تعدادهن 463 مليون امرأة في البلدان المسماة بـ «النامية» ـ باستثناء الصين ـ يرغبن في التوقف عن إنجاب الأطفال، وأن مئات الملايين منهن يرغبن في تأخير حملهن القادم. ومع ذلك فإنهن لا يستطعن تحقيق هذه الرغبات التي من شأنها أصلاً أن تخدم بلدهن. فانعدام أو عدم كفاية السياسة الأسرية والبنى الاجتماعية لا يوفر لهن الوسائل التي من شأنها تعديل جملة الشروط التي تتأدى إلى ارتفاع مفرط في معدل الولادات. وضعية النساء الدونية، الأمية، وبالتالي سوء الصحة وانخفاض الأجور: إذا لم تتغير هذه العوامل فلا أمل يذكر في تخفيف الانفجار السكاني الذي سيبقى ينيخ ـ لنكرر ذلك ـ على مصير البلدان الفقيرة ويهدد، على المدى الطويل، مستقبل البشرية.

10 ـ الهجرات الدولية، على ضرورتها، تتزايد صعوبة:

إن الأوروبيين هم الذين نظموا الهجرات الجماعية عندما مارسوا، من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، تجارة الرقيق الأسود. ثم استقدموا بعد ذلك عمالاً هنوداً للعمل في مزارع قصب السكر الإنكليزية، من الأنتيل إلى جزيرة موريشيوس، ومن غويانا إلى جزر فيجي. واستقدموا أخيراً عمالاً صينيين إلى مدغشقر، بله إلى فرنسا عام 1918.

ومنذ عام 1850 باتت فرنسا مركز استقطاب للمهاجرين. فقد استقبلت على التوالي الإيطاليين والبلجيكيين والبولونيين واليوغوسلافيين والإسبانيين والبرتغاليين إلخ. وبعدهم، ومنذ مطلع القرن، وبأعداد أكبر منذ 1950، مغاربة أفريقيا الشمالية. وأخيراً، وبعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص، زنوج أفريقيا المدارية، المتحدرين في غالبيتهم من وادي السنغال.

ولم تشيد الولايات المتحدة وكند إلا على ظهور المهاجرين. بعضهم رغماً عنهم، شأن العبيد السود؛ وبعضهم الآخر بملء خاطره شأن الفلاحين الفقراء أو «المستبعدين» الأوروبيين؛ وأخيراً الآسيويين، ولا سيما في الساحل الغربي. واليوم تستقبل الولايات المتحدة من المكسيك وأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية أعداداً من «الشيكانو» أكبر بكثير مما تريد. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تزال تحوز، بالقياس إلى الفرد من السكان، مساحات تفيض بكثير عن حاجتها. والواقع أن جميع البلدان الغنية في أوروبا وأميركا، وكذلك اليابان (المكتظ أصلاً بالسكان)، واوستراليا (القليلة السكان للغاية بالنسبة إلى مساحتها)، لا تفتأ تتخذ إجراءات مشددة لتقييد الهجرة. أما في فرنسا فإن حزب لوبن (الجبهة الوطنية) ينتزع لنفسه قدراً من النجاح السياسي بشحذه مشاعر العنصرية وكراهية الأجنبي التي لا تلطخ سمعة فرنسا فحسب، بل تناقض مصالحها أيضاً نظراً إلى أن الهجرة أضحت ضرورية لنا لرفع نسبة خصوبتنا.

الفصل الخامس

من المدينة المجدِّدة
إلى مدن الصفيح ما دون الإنسانية

1 ـ المدينة، أساس الحضارة:

رأت الزراعة النور قبل نحو 000 12 سنة، متواكبة مع التربية الحيوانية المنزلية. ومنذ أن فكر الزراع في استغلال الطاقة الحيوانية، تحسن قوتهم وصاروا ينتجون فوائض. وكانت هذه الفوائض تشكل احتياطياً لسنوات البقرات العجاف؛ وكانت موفورة بوجه خاص في وادي النيل وما بين النهرين حيث رأت النور الزراعة المروية. وأمكن عندئذ لقسم من البشر أن يتفرغوا لأنشطة أخرى غير إنتاج الأغذية، ولم تكن أوروبا قد شادت كاتدرائياتها عندما كانت مصر قد بنت منذ وقت بعيد الأقصر والأهرامات. وإلى الكهنة انضاف الكَتَبة والشعراء والأطباء و «البُحَّاث». وهنا، كما في الصين واليونان، ازدهر تقدم العلوم والفنون في داخل المدن حيث كان يتوفر وقت الفراغ (والعبيد) لتعاطي الفكر. ومنذ ذلك الحين وجد، ضمن أسوار المدن، فلاسفة ليتحدثوا عن الديموقراطية، وعلماء من أمثال فيثاغورس ليدفعوا بالرياضيات إلى الأمام...

كانت المدن مقر السلطة، وكانت أسوارها تحميها من الغزوات. وما ونى حرفيو العصور الوسطى يجددون، ولا سيما في مضمار الزراعة: وهكذا فإن إكليل الحصان[1]، المعروف من قبل في آسيا، قد حسَّن إمكانيات النقل والعمل في الأرض. وجاء اكتشاف أدوات بعينها ليجعل الملاحة في عرض

---

(1) حلقة توضع على عنق الحصان وترتكز على كتفيه وتتصل بالمجرور بحبلين أو بسيرين من الجلد. «هـ. م».

البحار ممكنة، فاندفعت أوروبا إلى فتح العالم، فاغتنت بنهبه مدنها ـ من نانت إلى ليڤربول. وباشر القرن الثامن عشر، من إيطاليا الشمالية وفلاندرا إلى انكلترا، ثورة زراعية سهلت بدورها الثورة الصناعية. وتوطدت الصناعة أولاً في وسط قروي، ثم ارتبط نمو المدن الأوروبية ابتداء من القرن الثامن عشر ارتباطاً وثيقاً بتقدم الصناعة.

يروي لنا ديكنز وزولا في قصصهما تفاصيل البؤس المرعب الذي كانت تعيش في أسره بروليتاريا المدن، والذي كان يتسبب في نسبة وفيات أعلى بكثير مما في الأرياف. بيد أن هجرة ريفية منتظمة، متواكبة مع نمو ديموغرافي معتدل، سمحت بتوسع مديني معقول حافظ في غالب من الأحيان على التوازن بين العرض والطلب في وظائف العمل المنتجة. ولئن أجبرت الصناعة الآلية الصناعة اليدوية على التراجع، فقد أرغمتها أيضاً على التطور حتى لا تزول من الوجود. وصحيح أن مدن العالم المتطور هذه قد عرفت البطالة، بيد أن هذه الأخيرة لم تتخذ قط عندنا حتى عام 1975 ذلك الطابع الدائم الذي تلبسته منذ نحو ثلاثة عقود من الزمن في مدن البلدان الضعيفة التطور.

لقد بقي نمو المدينة في أوروبا محدوداً. فقد استغرقت مدينة لندن الكبرى قرناً ونيفاً، 1800 إلى 1910، ليتضاعف تعداد سكانها سبعة أضعاف ولينتقل من 1,1 إلى 7,3 مليون نسمة، وهو انفجار عرفته مدن العالم الثالث في جيل واحد بدون أن يعرف أحد ما النتائج التي ستترتب عليه... صحيح أن مدن القارات الأخرى كانت سبقتنا في توسعها، ولا سيما في آسيا: ففي عام 1500 كانت تؤوي ثلاثة أرباع سكان العالم الحضريين. ولكن نتيجة للتطور الصناعي للبلدان الغنية عدنا فسبقناها بحيث ما عادت تؤوي في عام 1930 سوى الربع. ومنذئذٍ بدأت في البلدان الفقيرة سيرورة توسع وتضخم هائلة في المدن لا تمت بصلة إلى تلك التي عرفتها البلدان المتطورة. وربما كانت هذه واحدة من أخطر ظاهرات القرن العشرين وأبعثها على القلق. لكن مسؤولي الاقتصاد العالمي والقادة السياسيين للعالم الثالث يبدو عليهم وكأنهم يستهينون بخطورتها؛ وهم لا يتوصلون، بل لا يسعون أصلاً، إلى كبحها...

2 ـ تضخم مذهل في مدن العالم الثالث:

مظهر أول للجنون: سرعة نمو حضري منقطعة النظير في تاريخ البشرية: فمن 1946 إلى 1985 تضاعف تعداد سكان مدن العالم الثالث أربع مرات، فارتفع من 250 مليون نسمة إلى مليار ونيف، بينما ارتفع في العالم المتطور في الفترة نفسها، على ما يقدر بيروخ، من 448 إلى 836 مليون نسمة[2]. ومن المتوقع من الآن أن يتضاعف خلال ثمانية وعشرين سنة تعداد سكان العالم الحضريين؛ وستكون تسعة أعشار هذا «الانفجار» من نصيب مدن العالم الثالث، وذلك بمعدل نمو سنوي مقداره 4 %.

ويتركز من الآن في أميركا اللاتينية، وهي مع الأسف رائدة هذه الحركة، زهاء ثلثي التعداد الإجمالي لسكانها في المدن، ويُقدر أن هذه النسبة ستبلغ في العام 2000 نحو 77 %، أي 563 مليون نسمة. وبالمقابل فإن إفريقيا هي القارة الأقل «تمديناً»، إذ بلغ عدد سكان المدن فيها 175 مليون نسمة في عام 1987، أي بنسبة 30 %. ومع ذلك فإن هذه القارة هي الأكثر مدعاة للقلق من حيث معدل النمو السكاني الحضري: فبوتيرة 5 % سنوياً فإن مدنها ستضم 368 مليون نسمة في العام 2000. وهذا التزايد بمعدل عشرة أضعاف خلال نصف قرن فقط من الزمن لم يسبق له مثيل في التاريخ، وهو يدعو إلى مزيد من القلق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تلك المدن ليست مهيأة على الإطلاق لمثل تلك الصدمة، لمثل تلك «الثورة».

أما حالة آسيا فهي موضع أخذ ورد: فاليابان «متمدينة» للغاية، وهونغ كونغ وسنغافورة مدينتان ـ دولتان، بينما لا تزال آسيا الجنوبية في غالبيتها ريفية؛ فالهند لا تؤوي مدنها سوى 24 % من سكانها البالغ تعدادهم 800 مليون نسمة. (ولكن هذه المدن عينها تتضخم بمقدار 000 600 نسمة شهرياً). وقد عرفت الصين كيف تسيطر في آن معاً على نموها الديموغرافي وتوسعها الحضري بصورة جزئية بفضل سياستها الزراعية الجديدة التي رفعت بدءاً من 1978 مستوى حياة الفلاحين الذي كان منذ حقب بعيدة دون مستوى حياة أهل المدن.

---

(2) ب. بيروخ: **من أريحا إلى مكسيكو De Jéricho à Mexico**، منشورات غاليمار، باريس 1985.

ومن العواقب الوخيمة لحركة التمدين المشتطة السرعة هيمنة مدينة واحدة بعينها ـ العاصمة تحديداً ـ على البلاد بأسرها، وحصر كل التجارة الداخلية والخارجية بها. ويعيد لستر براون وجولي جاكوبسن[3] إلى الأذهان أن 60 % من المنشآت الصناعية في الفيليبين كانت متمركزة في عام 1979 في مانيلا الكبرى التي كانت تؤوي، مع ذلك، 16 % من إجمالي العاطلين عن العمل في البلاد و 43 % من الحضريين المعانين من نقص العمل. كما أن مكسيكو، سرطان المكسيك الحقيقي (مثلها مثل داكار بالنسبة إلى السنغال)، تضم 22 % من سكان البلاد، لكنها تحقق أكثر من نصف الإنتاج الصناعي (52 %) والخدمات (54 %)، أي 44 % من الناتج القومي الخام للبلاد!

3 ـ بوار الفلاحين:

في أوروبا كان تطور المدينة يتبع بصورة متناغمة التوسع الاقتصادي للصناعات ثم للخدمات. وبالمقابل فإن مدن «القارات الثلاث» قد «انفجرت» منذ عام 1950 بمعزل عن التطور الصناعي، وحتى الزراعي. وعلى حين أن الهجرة الريفية في القرنين التاسع عشر والعشرين الأوروبيين كانت مرتبطة في البداية بإغراءات المدن وبفرص الارتقاء الاجتماعي، فإن الظاهرة عينها في البلدان المدقعة تبدو وكأنها على الأخص عاقبة الإفقار الريفي وبوار الطبقات الفلاحية.

ومرد ذلك أولاً إلى الانفجار الديموغرافي الذي ما جاءت أية ثورة زراعية لتوازن كفته. وعلى هذا النحو ارتفع في بنغلادش عدد الفلاحين المعدمين أو الذين لا يملكون أرضاً من نحو 5 ملايين فلاح عام 1947 إلى 50 مليوناً عام 1987 من جراء عدم تطبيق أي إصلاح زراعي، وبذلك يكون عددهم قد تضاعف عشرة أضعاف خلال أربعين سنة[4]!

إن الإفقار الريفي هو عاقبة لسياسة الأسعار الزراعية المتدنية، المقترنة

---

(3) **عالمنا المنقسم ديموغرافيا**، مصدر آنف الذكر.

(4) م. لبتون: **لماذا يبقى فقراء الناس فقراء؟** ?Why Poor peuple stay poor، منشورات تمبل سميث، لندن 1977.

بندرة، إن لم نقل بانعدام الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة) في الأرياف. فالعديد من البلدان الفقيرة لا تكرس حتى 20 % من ميزانيتها للأرياف على الرغم من أنه لا يزال يعيش فيها، في أفريقيا وآسيا، نحو 70 % من سكانها.

4 ـ الامتيازات الحضرية المسرفة ومدن الصفيح:

إن القسم الأعظم من «المعونات» الخارجية يُنفق ـ أو يبذر بالأحرى ـ في تلك المدن الكبيرة: فالمنتجات المستوردة هي فيها أقل غلاء، والماء والكهرباء مدعومان من حيث السعر حكومياً، والطرق المعبدة تسمح باستعمال وبإساءة استعمال السيارات الخاصة. والتفاوت بين المدن/ الأرياف لا يفتأ يتعاظم إلى حد أباح لميكايل لبتون أن يقول: «إن أخطر صراع طبقي في بلدان عالمنا الفقيرة ليس هو ذاك الذي يدور بين العمل والرأسمال، ولا بين المصالح الوطنية والمصالح الأجنبية. وإنما هو ذاك الذين يدور بين الطبقات الريفية والطبقات الحضرية. فالقطاع الريفي يؤوي القسم الاعظم من الفقر ومعظم إمكانيات التقدم المتواضعة الكلفة. وبالمقابل، فإن المدينة تضم القسم الأعظم من السلطات والقدرات. . . وقد كان في متاح المدن أن تكسب غالبية معاركها ضد الأرياف، وبذلك قضت على سيرورة التنمية بأن تكون بطيئة وظالمة على نحو لا جدوى منه»(5)،

وطرداً مع توسع المدينة، يتعين شق طرق ومضاعفة شبكات توزيع الماء والكهرباء، وكل ذلك يستغرق أمداً أطول ويستوجب كلفة أكبر متى كانت فيلات الأغنياء (كما في كورنيش داكار الغربي) محاطة بالحدائق الواسعة. والواقع أن المدن المركزة أقل خضرة من سواها، ولكن نقلياتها المحلية أكثر اقتصادية. والحال أن مدن الصفيح تُطرد تدريجياً وقهرياً بعيداً عن المراكز، بعيداً عن أنظار السلطة والسياح والخبراء. وهذا ما يضطر سكانها إلى أن ينفقوا على مواصلاتهم المزيد من الوقت (إلى حد أربع أو خمس ساعات في مكسيكو) والمزيد من المال (إلى حد ربع أجورهم في ريو دي جانيرو: ومن هنا ثورة حزيران/يونيو 1987 احتجاجاً على رفع أسعار تذاكر الباصات). وعندما يشق نفق للمترو في كالكوتا، فإن الميزانية البلدية تنوء تحت حمل ثقيل، ومع ذلك

(5) المصدر نفسه.

فإن غالبية السكان تجد نفسها محرومة من استعمـاله لعجـزها عن دفـع ثمن التذكرة، على الرغم من أنه في الأصل متضع.

إن هذه العواصم، وإن تكن ممولة عن طريق معونة خارجية تفضيلية، ومدعومة باستغلال الطبقـات الفلاحيـة، لا تستطيـع إشباع الحـاجات الـدنيا للأعداد الغفيرة من القادمين إليها. فغالباً ما يكون هؤلاء النازحـون من الفقر بحيث يقدمون إليها بدون أي شيء ـ اللهم إلا مع كثرة من الأطفال اليافعين. وغالباً أيضـاً ما يتعـذر، بسبب محـدودية المـوارد، تأمين مسكن لائق لهم؛ فمانيلا، مثلاً، تعترف بأن ثلثي المساكن التي أقيمت فيها حديثاً «لا مشروعة، ولا تخضع للرقابة». والحق أن 60 % من سكانها يعيشون تحت «خط الفقر» الذي جرى تحديده في مستوى متدنٍ أصلاً.

وحين تسلقنا «الجبل المدخِّن» لمدينة مانيلا الحزينة تلك ـ سمّي كذلك بسبب أبخـرة التخمر المتصـاعدة من القمـامة المكـدسـة ـ كـان يقـدر عـدد المتعيشين عليه، ولا سيما من الأطفال المراهقين والمراهقات، بحوالي ثمانية آلاف، عملهم هو فرز القمامة وبيع حصيلة الفرز. وقد اقتربت شارلوت[6] من فتاة صغيرة لا تجاوز الثانية عشرة من العمر وراحت تسائلهـا بمحاذاة الـرجل الذي يشتري حصيلة الفرز. ولم يفهم هذا أن يكـون هناك من يهتم لمصيـر هؤلاء الفقراء بين الفقراء، وقال موضحاً: «إنها بنت حرام»، وكان يقصد أنها لا تساوي شروى نقير، حتى وإن كانت تدر له مالاً. وإنما على مقربة من هـذا المكان أقام البابا قداساً كرر فيه، مرة أخرى، إدانة تحديد النسل، وهو ما من شأنه أن يزيد من تعداد «بنات الحرام» البائسات أولئك، والمحتقرات فضلاً عن ذلك، كما لو أنه يراد تجريدهن من كل كرامة.

إن ذكرياتنا في هذا الصدد فظيعة؛ وقد روت مجلة «نمو الأمم الفتية»، في عدد حزيران/يونيو 1987، قصة امرأة برازيلية كانت تجمع من علب القمامة الخضار واللحوم الفاسدة لـ «تغذي» بها أطفالها. وفي الباص الذي كان يقلّنا إلى مطار سان لويز في مارانهوم، قالت ممرضة: «إن الناس في مدن الصفيح هذه

---

(6) المقصود شارلوت باكيه، شريكة رينيه ديمون في تأليف العديد من الكتب. «هـ. م».

ليس عنـدهم ماء، ولا مجـارير، ولا طبيب، ولا أي شيء على الإطـلاق»، فأجابها الطبيب الـذي كانت تخـاطبه: «ليس على مثـل هؤلاء الناس إلا أن يفطسوا». وبما أن الماء كان قد قطع عن «هؤلاء الناس» لأنهم يعجزون عن دفع الفواتير، فقد كتبوا على يافطة كبيرة: «لا مانع من أن نموت جوعاً، ولكن لا نريد أن نموت عطشاً». وعلى الجانب الآخر من الطريق كانت لوحة إعلانية عظيمة تعلن: «كوكاكولا تعطي الفرح للحياة». وما كان أحد قد حاول نزعها. والواقع أننا معتادون في أوروبا على الإعلانات الجدارية الكبيرة التي تـروج لأنواع «شهية» من المعجنات للكلاب والقطط التي تكلف تغذيتها (260 دولاراً سنوياً) وتتلقى من البروتينيات الحيوانية أكثر مما هو متاح للمليار فقير من أولئك «البشر» الذين يكتفون بأقل من 260 دولاراً كمدخول سنوي في أفقر خمسة عشر بلداً فوق سطح الكرة.

وقد وصف لنا برنار غرانوتييه بؤس «**كوكب مدن الصفيح**»[7]. فإذا كان السكان الريفيون في البلدان المدقعة لا يزدادون إلا بنحو 1 % سنوياً، بسبب الهجرات، فإن سكان مدن العالم الثالث يزدادون بمعدل 3 إلى 6 % سنوياً، بينما يزداد سكان مدن الصفيح بمعدل يتراوح بين 9٪ و 12٪ سنوياً. وإذا استمر هذا الإيقاع، فإن ربع سكان العالم الثالث سيكونون في مطلع القرن القادم من نزلاء مدن الصفيح.

5 ـ المدينة المكيَّفة والسيارة القاتلة:

في المباني الحديثة من المدن العملاقة ما عادت تفتح النوافذ، إذ أن أجهزة تكييف الهواء تعمل فيها على مـدار السنة، حتى عنـدما تكـون درجة الحرارة الخارجية لطيفة للغاية. وكلما تعاظمت المدينة، وقلت قدرة التموين المحلي على سد الحاجات، تحتم اللجوء إلى استيراد الأغذية؛ من الحقل والمسلخ والمرفأ إلى منازلنا. والحال أن الفواكه والخضار والأسماك واللحوم تتطلب سلسلة من أجهزة التبريد. والحال أيضاً أن وسائط النقل المبردة تتطلب المزيد من الوقود. وفي «النظام الغذائي» للولايات المتحدة يُنفق ثلث الطاقة

(7) مصدر آنف الذكر.

الضرورية في إنتاج الأغذية، وثلث ثانٍ في تحويلها الصناعي، والثلث الأخير في النقل والتوزيع.

ولقد كان آخر مولود شائه للمدينة الحديثة هو «الضاحية»: فالأغنياء يتركون قلب المدينة الذي يزداد تلوثاً وتردياً ـ انظر مكسيكو ـ ويتحول إلى شبه مدينة صفيح داخل الأسوار. وقد كان في المستطاع تأمين النقل المحلي للمدن الصناعية الأولى المعقولة الحجم بوساطة الحافلات الكهربائية وقطارات الضواحي، ولكن ابتداء من هذا القرن راحت السيارات الخاصة تحل أكثر فأكثر محل تلك المواصلات العامة. وقد غيرت هذه السيارات وجه مدننا وحياتنا معاً بتشجيعها الانتقال إلى الضاحية. ومن هنا كان التلوث وهدر الوقود اللذان سبق لنا التنديد بهما. وحسب باحثي جامعة مردوخ (أوستراليا)، فقد كان استهلاك الفرد الواحد من سكان المدن، عام 1985، 416 غالوناً (سعة 3,7 ليتراً) في الولايات المتحدة، و248 غالوناً في تورونتو، و218 غالوناً في خمس مدن أوسترالية، و97 غالوناً في اثنتي عشرة مدينة أوروبية، و40 غالوناً فقط في طوكيو وهونغ كونغ وسنغافورة (أي حوالي 150 ليتراً مقابل 1540 ليتراً في الولايات المتحدة، أي أقل عشرة أضعاف منها).

إن المدن ذات الضواحي الكبيرة، مثل هيوستن أو فونيكس في الولايات المتحدة، تستهلك من الوقود ضعف ما تستهلكه مدينة مثل نيويورك، مع أن تعداد سكان هذه الأخيرة يزيد بمقدار الضعف. وفي الولايات المتحدة، كما في العديد من البلدان الأخرى، يعتبر الحق في السيارة الخاصة حقاً غير قابل لأن يمس كما يلاحظ براون وجاكوبسن؛ ونحن نضيف بأنه يتقدم حتى على حق العمل، أي على الحق في الحصول على دخل لائق وعلى عمل نافع يكون بمثابة ضمانة لكرامة كل فرد. وكيف لا نؤيد استخدام الدراجة من قبل الجميع وإعطاءها الأولوية على السيارات الخاصة، على نحو ما هو متبع في الصين أو ألبانيا[8]، عندما نكون شهوداً في بلدان الساحل الأفريقي على التعايش الصارخ التناقض بين العصر الحجري (الحمل على الرأس في القرية)

---

(8) رينيه ديمون: وداعاً للغد المشرق، المجلد الأول: ألبانيا، بولونيا، نيكاراغوا، منشورات لوسوي، باريس 1983.

وبين القرن العشرين (السيارة في المدينة)؟.

6 ـ البطالة، القطاع غير المرخص، و «البناء الذاتي»:

في البلدان الفقيرة يعسر قياس معدل البطالة كمياً بالنظر إلى عدم إحصاء العاطلين عن العمل أو دفع تعويضات لهم. والحق أننا نستطيع هنا أن نتحدث عن نقص عمالة أكثر مما عن بطالة شاملة؛ فخارج إطار التضامن العائلي ـ الذي يضطلع بدور هام في أفريقيا ـ يجد الفرد نفسه مضطراً إلى تدبير أمره بصورة أو بأخرى ليكسب أسباب معاشه، ولو ضمن حدود الكفاف، وإلا كتب عليه الهلاك. وقد قيل لي إن نصف سكان كنشاسا يعتاشون من البغاء أو الجنوح أو الرشوة. وقد لاحظت، بين أبيجان ودكار، ظهور من لا مأوى لهم، ممن يفترشون الطرقات، وهي ظاهرة ما كانت تشاهد في الستينات.

إن أعداد الفلاحين لا تزال تتدفق على المدن في الوقت الذي انعدمت فيه الحاجة إليهم أكثر من أي زمن سبق: فالإدارة مكتظة، والصناعة راكدة، والتجارة لا متسع فيها لأذرع جديدة. يبقى هناك «القطاع غير المرخص»، ذلك القطاع المشهور الذي أحسن وصفه مؤلفا «**الحياة والصراع في سبيل الحياة في المدن الأفريقية**»(9). وكما تلاحظ إيزابيل دبله فإن «الواقعة السائدة هي أن المدينة التي لا وجود فيها لأكواخ الصفيح لا وجود لها في البلدان المتخلفة، والحال أن أكواخ الصفيح ما ظهرت إلا حديثاً». وتضيف القول: «إذا كان معدل نمو جميع العواصم الأفريقية، منذ عام 1941، قد بلغ ما بين 6-7 % سنوياً، فقد بلغ في الأطراف (أي ما سنسميه بمدن الصفيح) نحو 12 %».

إن فرط «التمدين» هذا Sururbanisation قد انقلب إلى كارثة؛ ولا بد من عمل كل شيء لكبحه، ثم لإيقافه، ولكن ذلك يتطلب وقتاً. على أنه إذا ما استمر لفترة أطول مما ينبغي، فإنه قد يؤدي إلى «انفجارات» رهيبة. فمكسيكو قد بلغ تعداد سكانها 19 مليون نسمة في عام 1988، وهي تزداد بمعدل مليون نسمة على الأقل سنوياً. والهواء غير صالح للتنفس في الأحياء الواطئة منها، أولاً لأن الوقود أرخص فيها من السعر العالمي ـ وهذا ما يشجع

---

(9) إ. دبله وف. هوغون: Vivre et Survivre dans le villes africaines، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس 1982.

على استعمال السيارة الخاصة ـ وثانياً لأن الوقود سيء الاحتراق في المرتفعات (يقطن الأغنياء، من جانبهم، في التلال). وقد كان سرب من الطيور المهاجرة يحلق فوق مكسيكو، فأصيب بالتلوث، فسقط جميع أفراده دفعة واحدة وقد فارقوا الحياة. . .

كيف يمكن، بموارد محدودة بالضرورة، السعي إلى تحسين الموقف؟ عن طريق مساعدة القطاع غير المرخص Informel بكل الوسائل (القروض، التأهيل، منافذ العمل، إلخ)، وبدون إثقال كاهله بالضرائب. ومن الممكن أن يمتد هذا القطاع إلى الميدان الزراعي: فقد رأيت في مدينة إبادان في نيجيريا العديد من الفرجات الصغيرة ما بين المنازل وقد زرعت. وفي مدن تايوان تزرع أشجار الجوافة في الأراضي البور إذا لم يكن هناك تفكير بالبناء عليها قبل خمس سنوات.

وربما كان أهم ما يمكن فعله في هذا المجال السماح لكل فرد بأن يبني بنفسه مسكنه من خلال الإقرار له بحق الانتفاع ـ لنقل خلال ثلاثين عاماً ـ بقطعة الأرض اللازمة للبناء بشرط أن تكون واقعة في منطقة غير موبوءة. ومن الممكن التفكير بإبقاء بعض قطع الأراضي مخصصة للبستنة. ومن الضروري، بعد ذلك، مساعدة العاملين في القطاع غير المرخص عن طريق تدريبهم على مهنة البناء، وتقديم مخططات مبسطة لهم، ومنحهم قروضاً لشراء المعدات. وفي أثناء الأشغال يمكن مدهم **بقوت للعمل** ـ Food for Work ـ حسب تعبير المنظمات الدولية. ولكن تنفيذ مثل هذه البرامج يقتضي أولاً التغلب على المعارضة المحتملة للبيروقراطية السياسية والاقتصادية وعلى ممانعة شركات الاحتكار العقاري.

إن نظام «القوت للعمل» ـ وهو ضرب من مكافأة عينية ـ يمكن أن يكون بمثابة تعويض جزئي عن الأشغال ذات المنفعة العامة (مثل تمديد المياه والمجارير)، التي تبقى الحياة مستحيلة بدونها في مدن الصفيح. ولا شك أن الاعتمادات غير متوفرة، ولكن مشكلات بمثل هذه السعة لا يمكن أبداً حلها عن طريق تمويل خارجي. وهو على كل حال أمر لا معنى له، إذ ليس عن مثل هذا الطريق يمكن إيجاد حلول حقيقية للبطالة. وفضلاً عن ذلك، فإن أسرة تبني بنفسها مسكنها تسهم في تحسين البيئة الجماعية وتستعيد كرامة لا بديل

عنها. ثم إن إطعام المعنيين في أثناء الشغل الذي يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة يفتح مجالاً لتصريف منتج لفوائضنا الغذائية. ومن شأن خطة كهذه أن تضاعف بخمسة أو بعشرة أضعاف حجم المساكن المنفذة بواسطة تمويل تقليدي. فهل ينبغي أن ننتظر، كيما يتم تبني هذه التدابير، حدوث أعمال شغب ووقوع جرحى وقتلى وأتلاف بملايين الدولارات؟ إن المدن البرازيلية تعرف من الآن جنوحاً ـ يشبه إلى حد بعيد جنوح جان فالجان[10] سارق الخبز ـ تصعب إدانته متى ما علمنا أن الغاية منه هي البقاء على قيد الحياة.

7 ـ احترام الفلاحين بهدف رفض التمدين المفرط:

ينزح الفلاحون إلى المدينة عندما تنعدم أسباب الارتقاء الجماعي في إطار القرى المهجورة من قبل الشباب. ففي الساحل الأفريقي لا تزال الغالبية العظمى من القرى بلا مدارس ولا أدوية، ولا تزال النساء يقمن فيها بأشغال الدواب. ولقد اعترض كثير من الطلاب الأفارقة عندما اقترحنا أن تعطى الأولوية للدراجات وللطنابر على السيارات: «أنتم تريدون إرجاعنا إلى العصور الوسطى!». آية ذلك أنهم لم يفهموا أن قراهم لا تزال تعيش في العصر الحجري، ولا تعرف حتى استخدام الطاقة الحيوانية، الطور الأول من التقدم الزراعي الذي من شأنه أن يمكّن الفلاحين والفلاحات من أن يحيوا حياة كريمة في قرى متوفرة على أسباب الحياة، ولا سيما إذا ما ربطت، بفضل الدراجات، بسلسلة من القرى/المراكز يجري إنشاؤها بحيث تكون مقراً لخدمات اجتماعية محسَّنة ومركزاً في الوقت نفسه للأنشطة الاقتصادية. فعلى هذا النحو سيكون للقرى منافذ لتصريف منتجاتها: الحبوب والألياف، الجلد والصوف، الخضار والفواكه. وبالمقابل فإن المدينة ستمدها بما ينقصها: أدوات يدوية وآلات تستخدم الطاقة الحيوانية كبداية أولى.

إن شق الخطوات الأولى في مجال كهذا تكرر فيه الفشل مرة تلو الأخرى يقتضي أيضاً إنشاء شبكة من نسيج شبه مدني، تتوفر فيها الموسيقى والسينما والإذاعة وجميع أشكال ملء أوقات الفراغ الضرورية لإبقاء الشباب في الوسط

---

(10) بطل رواية فكتور هيغو: البؤساء. «هـ م».

القروي. ولا معنى أصلاً لإصدار أوامر بيروقراطية تقضي بإرجاع الشباب القادمين إلى المدينة إلى قراهم الفقيرة (فهم سيعودون أدراجهم بسرعة إلى المدينة الكبيرة، كما لاحظت في دار السلام)، وإنما المطلوب توفير أسباب التربية والتنظيم لهم ليبقوا في الوسط القروي. وبالفعل، إن أبناء الفلاحين الصينيين ما أن وطئوا عتبة المدرسة حتى شعروا أنهم محترمون وجديرون بالاحترام؛ فكم بالأحرى إذا ما أتيحت لهم الفرصة ليكسبوا المزيد من المال وليمونوا المدن! إن غالبية قرى تايوان قد أضحت مدناً صغيرة بدون أن يتوقف سكانها عن فلاحة حقولهم. وبسرعة انتقلوا من الصناعة اليدوية إلى الورشة، ثم إلى الصناعة الصغيرة فالمتوسطة. والجدير بالذكر أن الفلاح التقليدي في الصين ينظر إليه من الأصل على أنه أعلى مقاماً من الجندي الذي يعتبر من فئة اللصوص. وبالمقابل، فإن زعيم الخيمة الكبيرة في الساحل الأفريقي، حيث تتحاذى الزراعة والبداوة، لا يدني نفسه لمزاولة الفلاحة: فهذا عمل موقوف على العبيد...

لا بد إذن من إعادة تقييم الأولويات الحيوية ومن التوزيع الذكي والمتنوع للتمويلات، وبخاصة المعونة الخارجية. فمد الأرياف والفلاحين والزراعة بالمزيد من أسباب الدعم من شأنه أن يلجم حركة التكالب على المدينة والتكدس فيها. وكما أننا رفضنا أن نعتبر توقعات الأمم المتحدة بخصوص التطور الديموغرافي قدراً لا راد له، كذلك فإننا نرفض أن نقبل، بدون أن نحاربها، بتوقعات فرط التمدين الهذياني التي لن تعني إلا إصدار حكم لا استئناف فيه بالبؤس على الغالبية الساحقة ممن يعيشون في تلك المدن. كان منديس فرانس[11] يقول: «أن نحكم فهذا معناه أن نتوقع». وإذا كانت التوقعات تفضي إلى الكوارث، فإن من دور المسؤولين السياسيين ألا يحترموها، وأن يفعلوا كل ما هو ممكن كيلا تتحقق.

---

(11) بيير منديس فرانس: سياسي فرنسي (1907-1982)، شغل منصب رئيس الوزارة في عامي 1954 - 1955. «هـ. م».

القسم الثاني

أفريقيا، آسيا
أميركا (المسماة) اللاتينية

بلدان معدمة ومهيمن عليها
من قبل نظام الأقوياء

«إن الهجوم على العالمثالثية، يعني تحطيم التضامنات الإنسانية التي ترتهن بها حيوية أي مجتمع من المجتمعات، وإتباع كل شيء لأمر القوانين الاقتصادية المزعومة، ونفض اليد من كل مثـل أعلى يتجزأ على معارضة المادية والرأسمالية.

كلود جوليان: «الريغانية»
في «لوموند دبلوماتيـك»
آذار/مارس 1985

الفصل السادس

إفريقيا: قارة «هالكة»؟

1 ـ لِمَ مثل هذا الوضع؟:

إن أفريقيا، من بين سائر القارات، هي التي تتخبط اليوم في الموقف الأصعب: فهي أشدها فقراً وسوء تغذية وتبعية للخارج في غذائها. وبعد الفشل المتطاول أمداً للسياسات الوطنية ـ «للمعونات» الخارجية معاً، فإن السمة الغالبة على إنتاجها الزراعي هي الركود، بله التراجع، وعلى اقتصادها هي **المديونية** التي أمست لا تطاق. وقد تضاعف تعداد سكانها بين 1960 و 1985، وهي تزداد الآن بمقدار 17 مليون نسمة سنوياً. وبالمقابل، فإن الإنتاج الزراعي للفرد الواحد، بعد فترة من الثبات، أو الركود بالأحرى، امتدت ما بين 1950 و 1970، قد تدهور منذئذٍ بنحو 20 %.

أما المدن، التي كانت تضم في عام 1985 نحو 28 % من السكان الأفريقيين، فهي تستورد ثلاثة أرباع الحبوب التي تستهلكها. وقد كان معدل الزيادة السنوية لهذه المستوردات نحو 10 % خلال السنوات العشر السابقة. وقد بلغت في عام 1984 نحو 17 مليون طن لإفريقيا في شمالي الصحراء، وهي الأقل مأهولية بالسكان؛ بينما بلغت 11 مليون طن للقسم الجنوبي من تلك الصحراء الشاسعة؛ أي ما يعادل 5 مليارات دولار من المشتريات التجارية، يضاف إليها مليار دولار من المعونة الغذائية (وقد بلغت حصة أفريقيا جنوب الصحراء ـ وهي وحدها التي ندرسها هنا ـ 2 مليار دولار من المشتريات و 0,5 مليار دولار من المعونة).

كيف نفسر مثل هذا الفشل الضخم والمنقطع النظير على صعيد قارة بأسرها؟ لا شك أن الطبيعة لم تدلل أفريقيا: تربة فقيرة، مناخ قاحل في الغالب أو غابات رطبة، غير صحية، وعصية المنفذ، ومحظورة على الماشية، وبالتالي على الطاقة الحيوانية. وقد كانت هي الأنكد حظاً في التاريخ: فالفاتحون، الآسيويون قديماً والأوروبيون حديثاً، كانوا أشد اهتماماً بالعثور على الذهب والعاج والصمغ (بداية التبادل اللامتكافىء) والعبيد منهم بتشجيع الزراعة أولاً، واقتصادها العام ثانياً.

ومنذ استقلالها ـ الذي لا يزال اسمياً للغاية ـ اقترحنا عليها، نحن الغربيين، «نماذج» للتنمية غير متكيفة مع وضعيتها، فأدت في خاتمة المطاف، وبحكم النظام الاقتصادي السائد ـ وفي مقدمته التبادل اللامتكافىء ـ إلى تكبيلها بالديون وإفقارها. وهذا بدون تقديم أي مساعدة ناجعة لها لمواجهة الانفجار السكاني الذي يستهلك في كل مرحلة (وإلى ما بعدها) حصيلة الجهود غير الكافية لتمكين الزراعة من اللحاق بنمو السكان. وهو وضع يتأدى إلى بوار بيئتها وإفلاس اقتصادها.

وإذا كان شطر واسع من المسؤولية في هذا الفشل يقع على عاتق البلدان الغنية، فإن شطراً آخر من المسؤولية يتحمله القادة السياسيون والاقتصاديون والإداريون الأفارقة؛ وشخصياً ما ونيت أكرر ذلك عبثاً منذ عام 1962[1]: فقد أهملوا الزراعة، وعلى الأخص الزراعة الغذائية، في الوقت الذي غالوا فيه في تشجيع المدن ومحاباتها بما قدموه لها من دعم للاستهلاك. كما اقتطعوا رسوم خروج مسرفة على الزراعات التصديرية. فحالوا بالتالي دون الادخار والتوظيف الريفيين ودون خلق سوق داخلية قوية، مما سد أفق التطور الصناعي.

لقد سيّرت البيروقراطيات الأفريقية الاقتصاد لصالح الأقليات صاحبة

---

(1) د. ديمون **أفريقيا السوداء اساءت الإنطلاق** L'Afrique noire est mal partie، منشورات لوسوي، باريس 1966. وكذلك: **أفريقيا المخنوقة** L'Afrique étranglée، منشورات لوسوي، باريس 1982. وأخيراً: **من أجل أفريقيا إني أتهم**، مصدر آنف الذكر.

الامتيازات، والجماعات المستأثرة بالسلطة (الساسة، كبار الموظفين، كبار التجار، المهن الحرة)، لا للصالح العام. وقد حابت سكان المدن لتفوز بعطفهم وتأييدهم، ولا سيما أن البيروقراطية الحاكمة، الفاسدة وغير الناجعة في الغالب، تعتبر أن هذه الفئة من السكان خطرة، ومطلوب بالتالي مراضاتها.

وأخيراً، كانت أفريقيا مسرحاً لحروب أهلية وقفنا منها في غالب الأحيان موقف اللامبالاة: 000 800 قتيل في أوغاندا، وليس فقط من جراء ما اقترفه عيدي أمين دادا، إذ أن أوبوتو وخلفاءه قد سمحوا على ما تشير الدلائل بقتل أعداد أكبر من البشر. وفي بيافرا بين 1967 و 1970، تراوح عدد القتلى بين المليون والمليونين ـ تعذر إحصاؤهم ـ وغالبيتهم من المدنيين الذين ماتوا جوعاً. ويخوض مقاتلو اريتريا منذ أكثر من ربع قرن حرباً وطنية ضد الارتباط بأثيوبيا، الامبراطورية ثم الشيوعية. وهذا البلد عينه خاض حرباً ضد الصومال التي انتقلت، مثلها مثل مصر، من المعسكر السوفياتي إلى التحالف الأميركي . . . وفي جنوب السودان تستعر، قبل النميري وبعده، نار حرب أهلية تشل طاقة ذلك البلد الذي علقت البلدان العربية آمالاً عراضاً على طاقته الزراعية. وتخوض أفريقيا الجنوبية، بصورة مباشرة أو بوساطة رجال العصابات المدعومين من قبلها، حرباً متتالية فصولاً في أنغولا والموزامبيق. وبعد حرب الجزائر تورطت فرنسا بصورة مباشرة في التشاد منذ عام 1969. والنزاع حول البوليسارو يمنع المغرب والجزائر من تحقيق وحدة المغرب الكبير وتطوره. وقد تأخرت مصر كثيراً بسبب «حرب اليمن» وحرب فلسطين المحتلة التي تعرف في الغرب أكثر باسم «إسرائيل». ولنضف إلى ذلك كله الانقلابات العسكرية التي لا يكاد يجهلها أي قطر أفريقي، مع ما يترتب عليها من عمليات نفي وإبعاد «للغرباء» ـ الذين هم في واقع الأمر من الأفارقة ـ ومن تقلبات متواترة في نظام الحكم تترتب عليها أوخم العواقب بالنسبة إلى التنمية.

2 ـ ديموغرافيا جامحة لا تطاق:

إن هذه القارة لفي خطر كبير: هذا ما اعترفت به الأمم المتحدة أخيراً في *أيار/مايو 1986*، في *أثناء* اجتماع خصوصي عقد في نيويورك؛ وتلك كانت المرة الأولى التي يتم فيها التركيز، في إطار المنظمة الأممية، على قارة بعينها. وقد دار في ذلك الاجتماع «كلام» كثير حول الديون ـ بدون اقتراح علاج في

مستوى خطورة الخطر ـ ولكن لم يشر أحد إلى الديموغرافيا، مع أنها وجه رئيسي للخطر.

إن أفريقيا تتميز عن سائر قارات العالم بسمتين مأساويتين، كما يوضح جاك فالان في كتابه عن «سكان العالم». فأجل الحياة في جنوب الصحراء (وباستثناء أفريقيا الجنوبية) يقل عن 49 عاماً، بل عن 45 عاماً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجموع الساحل الأفريقي وأنغولا والحبشة والصومال؛ وفي مقابل أجل الحياة هذا، الذي هو أقصر أجل للحياة في العالم، فإن النسبة الأفريقية للولادات (باستثناء أفريقيا الجنوبية أيضاً ومصر) هي أعلى نسبة في العالم، إذ أن عدد ما تنجبه كل امرأة من الأولاد يتجاوز أحياناً الستة، بل السبعة، وفي كينيا الثمانية.

وعلى حين أن سائر القارات شرعت تضبط بطريقة أو بأخرى تكاثر سكانها، فإن خبراء الأمم المتحدة يتوقعون أن يتجاوز تعداد سكان القارة الأفريقية في العام 2030 (وهو الغد بالنسبة إلى أطفالنا) تعداد سكان آسيا الجنوبية (الصين واليابان والشرق الأقصى)، ولكن بدون أن تكون مساوية لها في أي صورة من الصور في طاقاتها الطبيعية والاقتصادية والتقنية. بل إن هؤلاء الخبراء يتوقعون أن يبلغ تعداد السكان الأفريقيين 2,6 مليار نسمة في العام 2100 مقابل 550 مليوناً في عام 1985!.

ونظراً إلى محدودية طاقات الإنتاج في قارة منهكة وإلى انعدام التضامن العالمي، فإن تلك التوقعات تبدو مرعبة. وقد خلصت دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة حول الزراعة الأفريقية إلى القول: «إن سكان إفريقيا سيتضاعفون من الآن إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، وهذا أمر شبه محتوم... ومن الضرورة الملحة التدخل للحؤول دون تسارع نموها... وإذا لم نبادر إلى العمل بلا تأخير، فإن التدابير التي سيتوجب اتخاذها آجلاً ستكون فائقة الصرامة». والصين تعطينا مثالاً حياً على ما يمكن أن تعنيه «تدابير فائقة الصرامة». والحال أن «ثمانية بلدان أفريقية فقط (ومن بينها جزيرتان) أدرجت في خططها تقليص نمو سكانها».

إن مسؤولية القادة الأفريقيين، والعديد من المثقفين والطلاب الأفريقيين في البلدان المتطورة، الذين كثيراً ما يرفضون أن يستوعبوا خطورة المشكلات،

لضحمـة. وذلك يصدق أيضاً على الكثيرين من المستشارين الأجانب، الذين يحيطون أنفسهم بصفة «خبراء»، ولكنهم لا يعرفـون دوماً كيف يقيِّمـون حق التقييم عواقب موقفهم إزاء هذا الوضع المأساوي.

إذن، إذا تعذر الوصول سريعاً إلى ضبط النسل، فإن الموت هو الذي سيأخذ على عاتقه «حل» المشكلة. وقد كنا بيّنّا في الفصل الرابـع مسؤولية النظام الاقتصادي السائد. وحسبنا الإشارة هنا إلى أن «المشايـخ» في بلدان الساحل الأفريقي ـ وهم هناك من أصحاب السلطان المطلق ـ يرغبون في أن تنجب النساء أعداداً أكبر فأكبر من أولئك الأطفال ـ الأرقاء الذين يعرفون بإسم «الطليبة».

لقد نشر مركز الإندا في دكار ـ مركز البحث حول البيئة والتنمية في العالم الثالث ـ تقريراً تحت إشراف فيليب انغلهارد عن «**رهانات ما بعد السد**»[2] دافع فيه واضعوه، عن حق، عن فكرة استثمار «فلاحي» للمناطق التي سترويها تلك السدود في وادي نهر السنغال، بدلاً من المجـازفة بتـرك الرأسمـال الزراعي العالمي يهيمن على تلك الأراضي ويحول فـلاحيها إلى بـروليتاريين. ولكن واضعي التقرير، إذ يتنبؤون بأن يبلغ تعداد سكان السنغال ما بين 11 أو 12 مليون نسمة في العام 2001، فإنهم يخلصون إلى الاستنتاج بأن «السكـان الريفيين العاملين في منطقة النهر سيسجلون عجزاً بمقدار 000 600 شخـص بالمقارنة مع حاجات اليد العاملة الضرورية للاستثمار». ولكن ما يتناساه هؤلاء الباحثون هو أن الخصوبة، حتى لو بقيت على معدلها المذهل الحالي، لن تسد الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية، وذلك بكل بساطة لأن الفائض السكاني سيكون متمركزاً في غالبيته في المدن، وتحديداً في مدن الصفيح.

وعندما يزعم ميشيل أورياك[3] أن «التاريخ قد خطّأ مالتوس»، لأن الاغتناء قد سبق في البلدان المتطورة انخفاض معدل الولادات، فإنه لا يكون قد فهم

---

(2) Les Enjeux de L'Après - Barrage، منشورات الإندا والجمهورية الفـرنسيـة، وزارة التعاون، دكار 1986.

(3) ميشيل أورياك: **إفريقيا المناط** L'Afrique à Cæue، منشورات برجيه ـ لافروا، باريس 1987.

أن «القطيعة» الديموغرافية في أفريقيا هي واقعة منقطعة النظير في العالم. وهو، على أي حال لا يدرك أن نمو السكان يحسب على أساس متوالية هندسية عندما يكتب قائلاً: «بإيقاع 4 % للنمو السنوي فإن السكان لن يتضاعفوا إلا في مدى خمس وعشرين سنة». والحال أن إيقاعاً كهذا سيؤدي إلى تضاعف السكان خلال 18 سنة، وينبغي أن يضرب عدد السكان بـ 32 خلال قرن واحد من الزمن. والحال أن أفريقيا تنمو سكانياً بمعدل 3,1 % سنوياً، بل إن كينيا تقترب من 4 %.

والزراعة الأفريقية «لم تعد تتبع» تزايد السكان، ومستوى الحياة لا يني في انخفاض منذ عام 1967. وتخلص دراسة منظمة الأغذية والزراعة الآنفة الذكر إلى الاستنتاج: «إنها لنادرة للغاية البلدان التي زاد فيها الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة بإيقاع مماثل في سرعته للإيقاع المتوقع لنموها الديموغرافي». وإذا كان هناك من لا يزال يتحدث عن القارة الأفريقية «القليلة المأهولية» بالسكان، فإن مثل هذا الكلام لا يصح إلا على نطاق محلي. ويجب أن نعلم أن إمكانيات النمو الزراعي قد أثبتت على امتداد السنوات الخمس والعشرين الأخيرة أنها أدنى من إمكانيات الديموغرافيا. ثم إنها ما تحققت إلا من خلال إيذاء وتدمير نظام توازن البيئة بدرجة أو بأخرى من العمق. بيد أن هذه المشكلات الزراعية تبدو لنا أشد فداحة عندما نعاين سرعة نمو المدن في تلك القارة، وذلك في المقام الأول كنتيجة للإفقار المستديم والبؤس المتزايد لغالبية السكان الريفيين.

3 ـ نواكشوط: عاصمة برسم الإسعاف العام الدولي:

حتى الاستقلال كانت سانت لويس، عند مصب نهر السنغال، هي عاصمة ما سيعرف بعدئذ باسم موريتانيا. وقطعاً للحبل السري مع العهد الاستعماري، قررت هذه الدولة الفتية أن تنشىء لنفسها عاصمة جديدة. وكانت منطقة وحيدة تقدم بعض الإمكانيات الزراعية: وادي نهر السنغال الذي أخذ يعرف بداية ري. ومن روسو إلى بوغيه إلى قايدي كانت تقوم في هذا الوادي بعض التجمعات السكنية: فقد كان بحكم الثابت أن هذه المنطقة لن تفتقد الماء أبداً. ولكنها كانت مأهولة بالزنوج الذين كانوا إلى عهد قريب أرقاء لشيوخ الخيم الكبيرة.

ولقد كانت موريتانيا آخر بلد يلغي الرق في عام 1981، ولكن آثاره لا تزال قائمة عملياً، تماماً كما في البرازيل. وكان الموريتانيون، الذين آلت إليهم السلطة اليوم، لا يزالون يعيشون في ما أمسى منذ ذلك الحين هو الصحراء. وعلى حين أن خمس البلاد كان لا يزال حتى عام 1960 موشى بشريط ضيق من النبات، ولا سيما من الشجر، وقادراً بالتالي على تأمين كمية متواضعة من القوت للجمال والحمير والماعز، فإن هذا الإنتاج الهزيل للغاية ما عاد يتوفر إلا في 5 % من تلك الرقعة. ومع ذلك فقد قرر الموريتانيون أن يشيدوا عاصمتهم في شبه الصحراء تلك، على بعد بضعة كيلومترات من بحر وفير السمك، حول قرية صغيرة: هكذا رأت نواكشوط النور.

وقد أضحت تؤوي، منذ عام 1987، نحو 600 000 نسمة، أي ثلث مجموع سكان البلاد. وهذا بدون أي نشاط إنتاجي ملحوظ: بيروقراطية كبيرة التعداد، وكثير من التجارة، وقليل من الصناعة اليدوية. وبضعة عشرات الهكتارات من البساتين المروية بمياه مجارير المدينة. وقد أمكن، بقليل من الماء، الحفاظ على فيء حزام أخضر من الأشجار. ويتواجد في أرباض المدينة بعض مربي النوق الحلوب، ممن يبيعون غالياً لبنها، ولكن شيخ خيمة قريبة من بوتيليميت، على مسافة 130 كم من شرق العاصمة، قال لنا إنه ما كان ليستطيع الحفاظ على قطيعه الوفير من البعير لولا «المساعدة» التي يقدمها له إبناه الموظفان والتي تمكنه من شراء الأعلاف المستوردة. وقد تعاقبت على البلاد عشرون عاماً شبه متصلة من المحل والجفاف، فرحل القسم الأعظم من القطعان إلى الجنوب، ولا سيما إلى السنغال، بقيادة بعض الرعيان. وتكدس بدو الأمس في محيط العاصمة، في مدن صفيح تمتاز مع ذلك هنا بتنظيمها.

وكان عام 1984 عام جفاف كبير، وبات 63 % من سكان البلاد يعيشون في حالة إدقاع تام. وتحتاج البلاد إلى 300 000 طن من الحبوب سنوياً، في حين لا يتوفر لها من الموارد لشراء أكثر من 40 000 طن. ويتراوح الإنتاج المحلي من الحبوب ما بين 15 000 طن في عام 1984 (عام الجفاف) و 100 000 في عام 1986 (عام الهواطل الغزيرة نسبياً). ولكن عام 1987 لم يسمح بتجويد إنتاج العام السابق له، وعلى الأخص بسبب الجراد.

إن هذا البلد وعاصمته يبدوان لنا مرشحين لسنوات مديدة، وأكثر حتى

من بقية المنطقة السواحلية، للتسجيل على جداول الإسعاف العام الدولي. وقد كنا أحصينا في عام 1984 على امتداد الشريط الوارف المحيط بنواكشوط أشباح سبعة مصانع أقيمت بفضل المساعدة الخارجية، وقد أغلقت جميعها حتى قبل أن تشرع بالعمل. لا بد إذن من التسليم بالأمر الواقع: فالميناء الكبير الذي يبنيه الآن الصينيون في المياه العميقة لن يكون له من دور غير السماح بتموين مدينة ما عاد لديها شيء يذكر لتصدِّره.

صحيح أن نواكشوط تمثل حالة قصوى، لكن كما أوضحنا في الفصل الخامس فإن مأساة فرط التمدين تأخذ أحدّ أبعادها في أفريقيا. فإن تكن المدن فيها أحدث عهداً مما في سائر القارات، فإنها تنمو بالمقابل بسرعة أكبر، إذ يقدر أنها ستتضاعف عشر مرات بين عام 1950 وعام 2000. ومرة أخرى أردد القول بأن اللامبالاة إزاء منظور كارثة رهيبة تبدو لي إجرامية. وقد نوهت في غير هذا المكان[4] بخطل التوقعات «الضائعة البوصلة» التي تضمنتها دراسة أجراها فريق من «الخبراء» بقيادة جان ماري كور وانتهى فيها إلى القول: «إن التمدين عامل مساعد على الاكتفاء الغذائي الذاتي». والحق أنهم لم يفهموا أن هذا التمدين يجري هنا على نحو مغاير لما حدث في أوروبا.

إن السلطات السياسية والاقتصادية والبيروقراطية تتركز في أفريقيا، أكثر منها في أي مكان آخر بعد، في العواصم. والعواصم تبذر المعونة الخارجية لتحقق فيها، لصالح الأقوياء والأغنياء، نوعا من التقليد الكاريكاتوري لمجتمعنا الاستهلاكي: سيارات، فيلات، أسفار إلى الخارج. ولهذا الغرض طفقت المدن تستغل طبقاتها الفلاحية بجميع الوسائل التي في متناولها: أرباح تجارية مفرطة، ضرائب ورسوم عند التصدير، رشاوى متعددة، أسعار متدنية للسلع الغذائية المنتجة، ولا سيما منها الحبوب. وإنما في عام 1980 فحسب، ومع مشروع لاغوس الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية، فهم قسم من القادة أنهم في سبيلهم إلى نشر الغصن الذي استطابوا الإقامة عليه. وكان لا بد من انتظار عام 1984، وانعقاد اجتماع جديد لمنظمة الدول الأفريقية في أديس أبابا، كيما تتعهد تلك البلدان بتخصيص ربع ميزانيتها للزراعة. وبانتظار أن تؤتي هذه

---

(4) **من أجل أفريقيا إني أتهم**، مصدر آنف الذكر.

التدابير مفاعيلها، فإن الفلاحين المفلسين يواصلون الانضمام، في مدن الصفيح، إلى كتلة أشباه العاطلين عن العمل والعاملين بأبخس الأجور في القطاع غير المرخص. ولا يكفي هنا أن نتحدث عن بؤس الناس، بل يجب أن نتحدث أيضاً عن فقر بيئتهم الطبيعية: فحول جميع عواصم المنطقة الساحلية تؤذن الغابات القليلة الكثافة أصلاً في تلك السهوب شبه القاحلة بالزوال، بعد كل ما لاقته من إنهاك وفرط استغلال على أيدي المحتطبين الذين لا يهمهم في كثير أو قليل إعادة تشجيرها. والخطر الذي يتهدد نظام توازن البيئة يمتد بعيداً فيما وراء حزام المدن.

4 ـ «إفلاس» البيئة وتقدم الصحراء:

هذا «الإفلاس» هو العنوان الفرعي لكتاب لويد تمبرلاك: **أفريقيا في أزمة**[5]. وقد تسنى لنا، ويا للأسف، أن نتحقق مرة أخرى من صحة الواقعة في أثناء دراسة قمنا بها بناء على طلب توماس سنكرا في عام 1984 وكان عنوانها: **فولتا العليا ليست بلداً في طريق النمو، بل بلد في طريق الدمار**. وهذا يصدق، مع الأسف، على الغالبية الكبرى من بلدان أفريقيا. وقد سبق لنا التنويه بخطورة عملية اقتلاع الغابات، وهي ظاهرة أسرع إيقاعاً وأشد فداحة في أفريقيا الغربية، حيث يتم قطع أكثر من نصف مجموع الأشجار التي تقطع في كل أفريقيا. فالغابة الشاطئية تتراجع بمعدل 5 % سنوياً، وهي ستختفي في مطلع القرن القادم إذا ما استمر إيقاع الاحتطاب الحالي. ولا يقل الموقف مأساوية في رواندا وبوروندي (المأهولتين فوق طاقتهما بالسكان) ومدغشقر وزائير السفلى، إلخ...

إن كل هذا يشير إلى تردٍ مستديم في الموارد الغابية اللازمة كل اللزوم للتنمية الحقيقية للاقتصاد الأفريقي. وهو ناجم عن اقتطاعات غير متزنة لحطب الحرق، وعن زراعة أراضٍ جديدة تحت ضغط سرعة نمو السكان. ومن هنا كانت في أفريقيا الغربية والشرقية ظاهرة **الحت المائي** التي يزيدها تفاقماً الاستزراع والرعي المفرط اللذان يقضيان على الغطاء الحامي المتمثل بالنبات الطبيعي الذي ما عاد بعد الآن يمسك الماء. ولقد كانت الضرورة تقضي بإقامة

(5) ل. تمبرلاك: **إفريقيا في أزمة، إفلاس البيئة**، منشورات هارماتان/إرثكان، 1985.

مصاطب أو ببناء سدود صغيرة في موازاة المنحدرات تكون مغطاة بالأعشاب أو بالشجيرات. ولكن هذا عمل ضخم لا يستطيع الاضطلاع بتكاليفه الفلاحون الذين أفقرهم التطور الاقتصادي. وبما أن الخيار الوحيد المتاح أمامهم هو ممارسة الزراعة المتنقلة، فإنهم يجدون أنفسهم عاجزين عن منع تردي التربة بمدها بحاجتها من الدبال. وعندئذ يسهل على الرياح الرملية اقتلاع العناصر الناعمة من التربة لتذروها في فرنسا أو حتى في الأنتيل في شكل غبار ناعم أحمر: فالتحليل يكشف عن أصله السواحلي.

يضاف إلى ذلك تردي حالة المراعي العشبية أو «الهوائية» (أي الرعي من أوراق أغصان الأشجار والجنبات[6]) نتيجة لتكاثر القطعان (5 ملايين رأس إضافية كل سنة) بدون تزايد الموارد العلفية. فالكلأ ينبت بصورة طبيعية، ولا دور للإنسان غير «قطافه». والحال أن التقاليد الأفريقية تنص على أن كل ما ينبت بلا عمل، مثل الحشائش والأشجار، هو ملك للجميع، وبالتالي لا يهتم أحد بتأمين حماية ناجعة للمراعي لتجديد نفسها، ومثل هذه المهمة الحيوية لا يمكن أن تضطلع بها إلا جماعات ريفية منظمة تتضافر فيها جهود الفلاحين ومربي الماشية والإداريين.

هذا مع أن ما هو واجب فعله مغروف: فيكفي أن يمنع الرعي في قطعة أرض ما عن طريق تسييجها حتى يعاود العشب نبته بسرعة، وذلك حتى في المناطق شبه القاحلة، وهذا بشرط ألا يسمح إلا برعي الأعشاب المدروسة كيلا يساء إلى عملية إعادة النبت. ومما يسهل مثل هذه العملية ربط الزراعة بنظام الرعي على نحو يتيح تطوير الزراعات العلفية. وتلك ستكون «ثورة» حقيقية. وبانتظار أن يتوفر الأفارقة على بعض الوسائل الضرورية لتحقيق هذا التقدم الأساسي، فإن الصحراء هي التي لا تفتأ تتقدم: 200 إلى 300 كلم إلى الجنوب في الثلاثين سنة الأخيرة، وبمعدل 6 ملايين هكتار سنوياً. وقد كان مؤتمر نيروبي لعام 1977 وضع خريطة بالمناطق المهددة بخطر التصحر، ولكن ما يخيف في الأمر أنه لا تبذل أية جهود جادة لتقليص هذه الأخطار. والحال أنه من شبه المؤكد أن المناخ سيواصل ترديه بسبب احتطاب الغابات الشاطئية وزوال الغطاء النباتي في المنطقة السواحلية.

---

(6) الجنبة: الشجرة القصيرة. «هـ. م».

إن المأساة الأثيوبية، التي تتكرر دورياً (1973, 1984, 1987) لها علتان أساسيتان: واحدة قديمة (تردي البيئة) وثانية حديثة (سياسة زراعية مغلوطة). ولقد كان لهذا البلد 40 % من الغابات في عام 1900، و 18 % في عام 1960، وبالكاد 4 % في عام 1988. وبعد أن تم القضاء على غابات الهضاب العليا في الشمال من جراء الاحتطاب من قبل سكان متزايدين تعداداً، اتخذ الحت (الذي طالما أمدّ مصر بالطمي الذي ينقله النيل) أبعاداً كارثية. وقد لاحظ تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في عام 1979 أن الأمطار السيلية لعام 1978 ـ وهي تتناوب مع الجفاف ـ قد جرفت مليار طن من التربة السطحية. وقد كان من الواضح بعدئذ أن أول جفاف ستتعرض له التربة المنهكة على هذا النحو سيؤدي إلى مجاعة جديدة. وقد تكررت الظاهرة عينها في عام 1987 - 1988 بدون أن تكون المجاعتان السابقتان قد أفادتا كدرس.

وتكمن العلة الأساسية الثانية لمأساة هذا البلد المنكود في سياسة التجميع الزراعية القسرية. وهذا مع أن فشل سياسة التجميع التانزانية، الذي نوهت به منذ عام 1980، كان حرياً بالتنبيه إلى خطل هذه الأساليب. ولا ننسَ أن الفلاحين المعنيين يجدون أنفسهم شبه مضطرين، في سبيل البقاء على قيد الوجود، إلى الاحتطاب وقلع الأشجار للزراعة محلها، وذلك نظراً إلى انعدام الوسائل والتربية والتوعية بصدد الحماية الضرورية للبيئة. أضف إلى ذلك أن استراتيجيات التنمية وأشكال المساعدات المقدمة غير متكيفة. وعلى هذا النحو يستمر «نهب العالم الثالث» من قبل النظام الاقتصادي السائد الذي أخذنا على عاتقنا التنديد به في هذا الكتاب؛ واستمرار هذا النهب يُلْزِم مسؤوليتنا.

5 ـ نماذج مغلوطة: مساعدات غير متكيفة:

إن العهد الاستعماري، الذي يود بعضهم إعادة الاعتبار إليه، قد وضع أفريقيا هذه في منأى عن التطور الصناعي الذي كانت تأذن به مع ذلك ثرواتها المنجمية. وقد شجع العهد الاستعماري الزراعات التصديرية التي من شأنها تأمين القطع النادر. ولكن هذا القطع النادر لم يستخدم للصالح العام، وإني لأذكر كم كانت دهشة زملائي الكولونياليين كبيرة عندما تلفظت أمامهم بعبارة «الصالح العام» هذه في الهند الصينية عام 1930.

إننا لم نقترح على أفريقيا المستقلة سوى نموذج واحد للتنمية، هو نموذجنا! وقد قدمه روستو[7] إلى مجموع البلدان المعدمة وكأنه سيتأدى بها لا محالة - فيما إذا صبرت - إلى مجتمع الاستهلاك الجماهيري، مجتمع الثروة الكبيرة. كان يقول: ما عليها إلا أن تفعل مثلنا: أن تزيد التوظيفات لتتمكن من «الإقلاع». ولكنه نسي أن تاريخ أفريقيا ووضعها عام 1960 لا يمتان بصلة إلى تاريخ البلدان الغربية ووضعها: فإنكلترا كانت، منذ القرن الثامن عشر، قد تجاوزت الاكتفاء الذاتي الغذائي بفضل ثورتها الزراعية (وهي مرحلة لم تدركها أفريقيا بعد) عندما «أقلعت» صناعتها؛ وقد فعلت ذلك بدون مزاحمين؛ وتسنى لها أن تراكم رؤوس أموال، لا بفضل تجليتها الزراعية فحسب، بل كذلك بفضل نهب كنوز الهند، وعلى الأخص في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبجنيها أرباحاً طائلة من التجارة «المثلثية» عبر الأطلسي، تلك التجارة التي قام أساسها لردح طويل من الزمن على النخاسة السوداء.

ولقد عرفت آسيا ما قبل المستعمرة منذ سحيق الأزمان الكتابة والسلطة المركزية والعملة، وبلغت صناعتها اليدوية في القرن الثامن عشر مستوى من النوعية يقبل المقارنة مع الصناعة اليدوية الأوروبية. وبالمقابل، فإن فلاحي أفريقيا الغربية الداخلية لم يبدأوا بتعلم مبادىء القراءة والكتابة إلا منذ عام 1980؛ وقد ساهمت حملات صيد العبيد، لا في إذكاء نار الحروب الأهلية فحسب، بل في دمار الإمبراطوريات الأفريقية القديمة من أساسها. وأخيراً، فإن الدول الاستعمارية عندما منحت تلك الدول الأفريقية «قدراً» من الاستقلال فإنها لم تورثها لا شبكة الهند الحديدية ولا مزارع الشاي وجوز الهند والمطاط الحديثة الكبرى في آسيا.

وعندما قدم البنك العالمي إلى تنغانيكا في عام 1961 اقترح عليها أن يساعدها في إنشاء قرى حديثة تماماً، وفق نموذج الولايات المتحدة الأميركية. ولم تتأخر هذه النماذج الجاهزة في إثبات فشلها. وقد كان من الممكن توقع ذلك على ضوء سوابق أخرى، مثل الزراعة الممكننة كلياً لفستق العبيد، أو

---

(7) و. و. روستو: مراحل النمو الأربع، الترجمة الفرنسية، منشورات ماسبيرو، باريس 1970.

المشاريع الفرنسية الفاشلة هي الأخرى لإقامة زراعات زيتية وقطنية. لتغطية حاجات الصناعة الفرنسية. ومن هذا القبيل أيضاً المشروع الكبير والمكلف لإنشاء مزارع للأرز مروية بشبكة متفرعة من النيجر. وقد قيل في حينه إن هذه المزارع ستكون بمثابة هري لأفريقيا الغربية بأسرها ـ وقد كانت حينئذ فرنسية. ولكن لم يؤدِ هذا المشروع إلا إلى استثمار 38000 هكتار، على حين أن الأراضي التي جرى استصلاحها بلغت مساحتها 60000 هكتار. وقد جاء المردود غاية في الاتضاع إلى حد ما كفى لتغطية الحاجات الغذائية لمالي وحدها. وبدلاً من أن يدر أرباحاً، فإنه ما ونى يحدث عجزاً في الميزانية متعاظماً باستمرار. فالأرز، وإن يكن عظيم الربحية في مناطق الطمي الخصب والمياه الغزيرة والرخيصة كما في آسيا، فإن زراعته لا تبدو على الإطلاق متكيفة في أفريقيا حيث الماء نادر وغالٍ للغاية.

كذلك فإن المعونة الخارجية غالباً ما أعطت الأولوية للتصنيع، مكتفية بكل بساطة بإقامة نسخ «طبق الأصل» من المصانع الأوروبية، دونما تفكير بما تتطلبه من رساميل عالية وتقنية متقدمة (وهما عاملان نادران في أفريقيا)، وبما لا توفره من عمل لليد العاملة غير المختصة، وهي اليد العاملة الوحيدة التي تتوفر بكثرة في المدن التي أغرقها موج الهجرة الريفية. ولو أقيمت، بدل هذه المصانع المنسوخة عن النماذج الغربية، ورشات ومحارف للصناعة اليدوية أو مصانع صغيرة تتطلب عملاً أكثر مما تتطلب رأسمالاً، لكانت أكثر تكيفاً مع السياق المحلي، كما أثبت ذلك القطاع غير المرخص. وما كان لها على كل حال أن تتطور إلا في ظل حد أدنى من التدابير الحمائية ـ والحال أن هذا أمر محظور على البلدان الفقيرة من قبل صندوق النقد الدولي الذي يهيمن عليها. . .

إن الزراعة لم تتلقَ شيئاً يذكر من الاعتمادات الأولى التي منحتها فرنسا للدول الفتية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية غداة حصولها على الاستقلال. وإنما لهذا السبب بالذات استقلتُ في عام 1961 من لجنة إدارة صندوق المساعدة والتعاون المعروف باسم F A C. وعلى هذا النحو تعذر على الزراعة الأفريقية، غير المتوفرة لها أسباب الدعم، أن تتبع الإيقاع «الانفجاري» للسكان. وعندما تأدت عمليات احتطاب الغابات، المتناوبة مع الجفاف، إلى المجاعات التي

حصلت في المنطقة الساحلية والحبشة في 1972 - 1973، ثم في 1983 - 1984، وأخيراً في 1987 - 1988، فإن المعونة الغذائية المقدمة غالباً ما كانت تصل بعد فوات الأوان وبكميات غير كافية، وهذا في الوقت الذي كانت تمس فيه الحاجة إليها. ثم كانت تستمر بعد ذلك إلى ما بعد زوال الحالة الطارئة. وعلى هذا النحو فإنها لا تمسي عديمة النفع فحسب، بل ضارة أيضاً. فقد تواصل وصول الحبوب إلى المنطقة الساحلية في عام 1985، وحتى في عام 1986، وهما عامان هطلت فيهما أخيراً على المنطقة أمطار غزيرة. وعليه، فإن تلك المعونات الفائت أوانها قد ملأت صوامع مكاتب الحبوب، فلم يعد في هذه الأخيرة متسع للمحاصيل المحلية. وأدت بالتالي إلى تدهور الأسعار: ففي أيار/ مايو 1986 بيع كيلو الذرة البيضاء في جنوب بوركينا فاسو بما يعادل 0,2 فرنكاً فرنسياً. وهذا يعني أنه لا بد من البحث عن أشكال أخرى للمساعدة أكثر ذكاء وأحسن تكيفاً مع السياق.

بيد أن جميع هذه الضروب من المعونات لن تكون ناجحة ما دام النظام الاقتصادي الدولي القديم يواصل استغلاله بلا حياء لعمل الأفريقيين ولمواردهم الطبيعية، وما دام الشغيلة الأساسيون، أي الفلاحون، لا يُشركون إشراكاً وثيقاً في ما يتخذ من قرارات بخصوص تجهيز قراهم وتحديثها وتثميرها. فهم المعنيون بصورة مباشرة، ولا أحد سواهم يستطيع أن يضع حداً لتردي نظام توازن البيئة، وأن يكبح بالتالي تقدم الصحراء.

6 ـ نهب أفريقيا:

لقد فضح بيير جاليه «نهب العالم الثالث»، وهو مفهوم ينطبق بوجه خاص على أفريقيا. فالفوسفات مهدد بالزوال من باطن الأرض خلال قرنين أو ثلاثة؛ ومن ثم كان في مستطاع المغرب أن يأمل في أن تدر عليه مبيعات الفوسفات ما يكفي لتجهيز البلاد؛ لكن الأسعار العالية لهذه المادة، وهي وحدها التي يمكن أن تحثنا على توفير هذه الثروة ـ تماماً كما بالنسبة إلى النفط ـ لم تدم طويلاً. والأمر نفسه يصدق على موريتانيا التي تجد نفسها مضطرة إلى التخلي بأرخص الأسعار عن مواردها من الحديد والنحاس. وذلك هو أيضاً وضع البرازيل التي

بلغت بها مديونيتها حداً أجبرها على أن تبيع بـ «المزاد العلني» إن جاز التعبير ثرواتها المنجمية الطائلة في منطقة كاراجاس عند تخوم الغابة الأمازونية. وذلك هو أيضـاً وأيضاً شأن نحاس زائير الذي لم تحافظ أسعاره على ارتفاعها إلا ما دامت حرب فيتنام مستمرة. والواقع أن أفريقيا الجنوبية هي وحدها التي تغتني حقاً بمواردها من الذهب والماس اللذين تحتل في سوقهما موقعاً احتكارياً.

وعلى هذا النحو، إذا ما قيض للبلدان الأفريقية في القرن القادم (في أرجح الظن) أن تراكم ما فيه الكفاية من رؤوس الأموال لتطوير صناعاتها الثقيلة الخاصة، فإنه لن يكون قد تبقى لديها، باستثناء زائير وغينيا، إلا الفلز الفقير بالمعدن، وبخاصة منه الحديد والنحاس. فماذا ستصهر في أفرانها العالية في هذه الحال؟

إن هذا النهب لا يقتصر على الثروات المعدنية، بل يمتد على سعة إلى تصدير الثروات الغابية، ولا سيما الأخشاب الثمينة. والحال أن تصديـر هذه الأخشاب يعود على المشترين ـ الذين يحولونها ـ بعشرة أضعاف ما يعود على الذين يبيعونها خاماً، ممن يصدق عليهم القول إنهم يأكلون رأسمالهم، وذلك بقدر ما أن معاودة النبت غير مضمونة، ولا سيما بالنسبة إلى الأنواع الخشبية الثمينة.

إن أفريقيا، من بين سائر مناطق العالم الثـالث، هي التي عانت أشـد المعاناة من تدهور أسعار المنتجات الأسـاسية، كمـا تفيدنـا منظمـة الأغذيـة والزراعة. ومما يزيد الأمر خطورة أن نسبة المنتجات الأولية التي هي بـرسم التصدير أعلى في أفريقيا منها في أي مكان آخر بسبب انعدام وجود الصناعات. وحسبنا أن نأخذ مثالاً واحداً: ففي أثناء دراستي في عام 1980 لوضع منطقة زراعة أشجار الكاكاو في إلهوس بالبرازيل عرض عليّ مشروع للتوسع في هذه الزراعة بدا لي طموحاً للغاية. فجاءني الجواب: «إننا نريد أن نتجاوز إنتاج ساحل العاج». وفي ربيع 1981 تباهى الساحليون العاجيون باستمرارهم في تسجيل الرقم القيـاسي في الإنتاج العـالمي من الكاكـاو، سابقين في ذلـك البرازيل. وقد حذرت عندئذ الطرفين المتنافسين من أن هذا السباق على إنتاج سلعة غذائية يسجل استهلاكها ركوداً (ولا سيما في أوروبا الشرقيـة الضعيفة

الموارد بالقطع النادر) لن يكون من شأنه إلا أن يتأدى إلى تدهور الأسعار. وهذا ما حدث فعلاً!

هذان هما إذن بلدان، البرازيل وساحل العاج، كلاهما مغلول العنق بالديون (والثاني أكثر من الأول رغم كل المظاهر)، وكلاهما مضطر إلى زيادة حجم صادراته، رغم تدهور الأسعار، وعلى حساب الزراعات الغذائية الأساسية بحكم مديونيته. وقد امتنع ساحل العاج في عام 1987 - 1988 عن بيع نتاجه من الكاكاو، ولكن لم يكن ذلك كافياً لرفع الأسعار من جديد.

ثمة ظاهرتان مترابطتان، تعزز كل منهما الأخرى في حلقة مفرغة. من جهة أولى التبادل اللامتكافىء وتدهور حدود التبادل: فمنظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن «الانخفاض الأكثر ديمومة وقوة في أسعار المنتجات الأساسية منذ ثلاثين عاماً قد بدأ عام 1980. وفي عام 1982 تردت هذه الأسعار، من حيث قيمتها الفعلية، إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1954». وقد عادت الأسعار لتتحسن قليلاً في عامي 1983 و1984، ولكن الأمر لم يدم طويلاً، ولم يمس أصلاً أسعار الكاكاو والقهوة. وعندما تتفنن منشورات «الحرية بلا حدود» (لتحررنا نحن الأوروبيين من شعورنا بالذنب!) في نفي تدهور حدود التبادل، فإنها تضع نفسها إلى «يمين» الفاتيكان، بل إلى يمين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اللذين يعترفان بذلك التدهور.

ومن الجهة الثانية تنجم مديونية أفريقيا جزئياً عن تبذير الأقليات الحضرية، وربما كان هذا السبب يتقدم في الأهمية على تدهور حدود التبادل. وهذه المديونية ترغم البلدان الأفريقية على زيادة إنتاجها، مما يتأدى بدوره إلى تدني الأسعار. وتسعى لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ عام 1964 إلى حماية أسعار المنتجات الأساسية عن طريق إنشاء صندوق مشترك. وقد منيت حتى الآن بفشل ذريع. وليس انضمام الاتحاد السوفياتي إلى تمويل هذا الصندوق كما تقرر في اجتماع اللجنة في بلغراد في تموز/ يوليو 1987 هو ما سيشل «يد الربح اللامنظورة» تلك، أو هو ما سيتغلب على «قوى السوق» التي تعمل دوماً لصالح الأغنياء ضد الفقراء. أصيص من الحديد في مواجهة أصيص من الفخار: إنها القصة الخالدة.

7 ـ الزراعة المساء معاملتها، والصناعات والمدن المحتكرة للامتيازات:

ألح العديد من الاقتصاديين، فيما يتعلق باختيار استراتيجية اقتصادية للدول الأفريقية المستقلة الجديدة، على واقع أن الصناعة هي سمة مميزة للبلدان المتطورة التي يتطلع الجميع إلى محاكاة «تطورها» المعجز؛ ولا سيما أن إنتاجية العمل يمكن أن تكون في الصناعة ـ وهذا صحيح ولكن ببعض الشروط ـ أكثر ربحية منها في الزراعة. وفي تموز/ يوليو 1959 قال لي سيكوتوري في كوناكري إنه بالنسبة إلى بلده غينيا، فإن «الزراعة لا أهمية كبيرة لها». وأشد فداحة بعد ـ لأنها ارتكبت بعد كل الخيبات التي مني بها الآخرون ـ أخطاء الجزائر. فقد أنكرت أولاً، وحتى عام 1980، الخطر الديموغرافي؛ ثم إنها أغدقت الامتيازات، لا على الصناعة فحسب، بل في المقام الأول على «الصناعات التصنيعية»، وهي الأكثر كلفة من حيث التجهيز والمعدات، نزولاً عند نصائح السوفييت والبروفسور دستان دي برنيس.

وعلى مدى نحو عشرين سنة، بين 1960 و 1980، رفضت غالبية الدول الأفريقية الفتية أن تعطي الإنتاج الزراعي، ولا سيما الغذائي، الأولوية التي كنت أطالب له بها منذ عام 1960. ومن هنا كان من جهة أولى العجز الغذائي والفقر وسوء التغذية، وبخاصة في الريف، ومن الجهة الثانية الركود العام في الاقتصاد، مما استتبع البطالة والمديونية وبوار الفلاحين والحرفيين، وجمّد بالتالي، وفي نهاية المطاف، كل إمكانية لتطوير شبكة من الأنشطة الاقتصادية القروية. وفي عام 1984 رأيت في القرى حرفيين ريفيين يعجزون عن تدبير مسامير وبراغي وحزقات. ويتجه التفكير في منظمة الأغذية والزراعة إلى مدهم بوفرة من أدوات العمل، وهو بكل تأكيد أمر مفضل على المعونة الغذائية التي تأتي دوماً في غير موعدها. بيد أنه يخيل إلينا أنه من الضروري مدهم في الوقت نفسه بجميع المواد الأولية اللازمة للصنع المحلي للأدوات: إطارات مطاطية، قضبان حديدية مجنّبة، إلخ، كيما يتمكنوا من أن يصنعوا في المقام الأول عربات نقل بالخشب المتوفر محلياً.

إن غالبية المشاريع الصناعية الكبيرة قد فشلت بقدر ما فشلت البرامج الزراعية. فمن أصل 100 مصنع أقيمت في أفريقيا منذ الاستقلال، قيل لي إن 20 - 25 % منها تعمل جيداً وتدر أرباحاً. وبالمقابل فإن 50 % منها مدينة ولا

تعمل إلا بنصف طاقتها، ولا تستمر في البقاء إلا بفضل تدابير الإعانة والحماية. أما الباقي منها، ونسبته 20٪، فلم تعمل قط، مثل مصانع الآجر الممكننة في زامبيا، ومجمّع كوميرة الكبير لقشر كل نتاج غينيا ـ بيساو من الأرز والفول السوداني ـ علماً بأن هذا البلد لا وجود فيه إلا لطريق معبد كبير واحد. على حين أن المئة والأربعين ألف الكيلومتر من الطرق التي تركها البلجيكيون في زائير لم يبقَ منها صالحاً للاستعمال، على ما ذكر لي سوى 14000. ومثل هذه النسبة تلحظ في جمهورية وسط أفريقيا.

ولقد كان لا بد من انتظار خطة العمل التي وضعت في لاغوس عام 1980، والاجتماعات التي أعقبتها، للإقرار بالأولوية الواجب إعطاؤها للتنمية الزراعية. ولكن مثل هذا الإعلان لا يكفي، بل لا بد من أن تتوفر الوسائل لتحقيقه. والحال أن الكتلة الكبرى من الموارد اللازمة لمثل هذه المهمة لا تني تتناقص وتنكمش: أسعار متدنية أكثر مما ينبغي للمنتجات الزراعية، تدهور في حدود التبادل، أحكام مسبقة تحابي المدن التي لا تزال تتركز فيها السلطة. . .

في أيار/ مايو 1986 قدر «البرنامج الأولوي للإنهاض الاقتصادي»، الذي قدمته الحكومات الأفريقية إلى الأمم المتحدة، حاجات هذا الإنهاض، ذي الطابع العاجل والملح، بنحو 128 مليار دولارر ـ 45 % منها للزراعة بحصر المعنى، و47 % لبرامج دعم الزراعة (وعلى الأخص شبكة الطرق). لكن البلدان المتطورة لزمت في تلك الدورة «الصمت» حول التمويل. . . كما انتهى التقرير إلى القول. فهي لم تشأ أن تعترف بأن مديونية أفريقيا، التي كانت تقدر يومئذ بنحو 175 مليار دولار، تمثل عقبة كأداء لا يمكن الالتفاف من حولها أمام بقاء تلك القارة على قيد الوجود.

ووحدها كندا وهولاندا والبلدان الاسكندنافية (ممثلة بثلاث نساء!) وافقت على تأجيل تسديد الديون (وليس إلغاؤها) لمدة خمسة عشر عاماً. ولم يتعدَ مبلغ هذه الديون المرجأة ربع مليار دولار. والحال أن سدود نهر السنغال وحدها ـ وبدون حساب كلفة التجهيزات الإضافية التي فاقت بكثير كلفة بناء السدود ـ قد ابتلعت حتى الآن نحواً من مليار دولار، علماً بأن المستفيد الرئيسي حتى الآن من هذه السدود هو شركات المقاولة الكبيرة التي بنت تلك المسوخ.

8 ـ زراعات تصديرية أو غذائية؟

لا شك أن حاجة هذه الدول الفتية ماسة إلى العملة الصعبة، وتحديداً إلى الدولار. ومن هنا الأولوية التي تعطى منذ سنوات عديدة للزراعات التصديرية على حساب الزراعة الغذائية. ولا جدال أيضاً في أنه ما دامت الصناعة منعدمة الوجود فإن النفط والفلزات المعدنية وتلك الزراعات التصديرية الشهيرة هي وحدها التي يمكنها أن تدر قطعاً نادراً. ومن الطبيعي من ثم أن تستفيد المنطقة الغابية في أفريقيا الغربية من «مزاياها المقارنة» لتتخصص في إنتاج القهوة والكاكاو والموز والأناناس والمطاط وزيت النخيل. لكن جميع هذه السلع ما زالت رخيصة الأسعار في السوق العالمية. وفضلاً عن ذلك فإن رسوم التصدير، بدلاً من أن توظف في تجهيز الريف، تعود بالفائدة في المقام الأول على النخب الحضرية: فهي التي أتاحت بناء تلك الأحياء الجميلة التي تمتد من كوكودي إلى أبيجان أو الكورنيش الغربي في دكار، ومن لاغوس إلى نيروبي، ومن دار السلام إلى هراري؛ ومن حصيلتها أيضاً تدفع أثمان تلك السيارات الفاخرة والأسفار إلى الخارج التي نادراً ما تكون مفيدة للصالح القومي.

إن هذه الزراعات التصديرية إذ تنافس الزراعات الغذائية وتأخذ محلها لا تتأدى إلا إلى تفاقم العجز الغذائي وسوء التغذية. وما دامت الهيمنة في الإنتاج الزراعي للفول السوداني أو للقطن أو للكاكاو، وغير ذلك من المنتجات التي هي برسم التصدير إلى الخارج والتي لا يعود عائدها إلى الفلاحين، فإنه لن يكون في مقدور أفريقيا أن تأمل في الاقتراب يوماً من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

9 ـ الإنصات لصوت الفلاحين والوثوق بخبرتهم:

ليس ثمة من فرصة لتحسين وضع زراعة متردية كما في المنطقة السواحلية، أو آيلة إلى البوار النهائي كما في شمالي الحبشة، بدون مؤازرة الريفيين. ولهذا ينبغي قبل كل شيء رد الكرامة إليهم والوثوق بخبرتهم، وعلى الأخص إحصاء جملة المعارف والابتكارات التي يحققها ويطورها يومياً الفلاحون والحرفيون وعمال البناء والصناعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، كل في ركنه وزاويته، بدون أن يكون في مستطاع الآخرين الإفادة منها.

وحتى يكون في مستطاع الفلاحين التواصل فيما بينهم وتبادل خبراتهم، فلا بد أن يتاح لهم منفذ إلى حد أدنى من المعارف. والحال أن الريفيين السواحليين، الأقل محاباة من سكان المدن والشاطىء، قد حرموا حتى الآن من كل شكل من أشكال التربية: فنسبة 9 % من الذكور و 2 إلى 3 % من الإناث قد ترددوا على المدرسة الابتدائية حيث درسوا بالفرنسية (وهي لغة غريبة بالنسبة إليهم)، وقد انتهزوا فرصة هذه الدراسة ليرحلوا إلى المدينة، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن المدرسة تشجع الهجرة الريفية.

إن الفلاحين يعرفون جيداً خصائص أراضيهم وقدرة تربتها. وعندما وضعت خرائط بأنظمة الزراعات المختارة من قبل الفلاحين في مزارع الأرز في منطقة باغري في بوركينا فاسو، تبين فيما بعد أنها تتطابق تماماً مع الخرائط النموذجية التي وضعها الاختصاصيون بعلم التربة.

إن جميع الزراع الأفريقيين يحوزون معرفة؛ وغالباً ما ينسى مرشدوهم من الخبراء الزراعيين أنه يتعين عليهم أن يتعلموا أشياء كثيرة من القدامى قبل أن يصير في إمكانهم أن «يعلموهم» بعض المعطيات الحديثة.

وهم يحوزون أيضاً على تقاليد ومعتقدات وبقية باقية (وإن تحت طلاء من الإسلام أو المسيحية) من الديانة الإحيائية التي تقيم صلة مباشرة مع الأرض ومع قوى الطبيعة؛ ومن الواجب احترام هذه التقاليد والإبقاء على الزعامة التقليدية ـ ما دامت لا تستغل سلطتها ـ التي تضطلع بهذا الدور وتصون داخل المجتمعات القروية تلك الروح. . .

وهؤلاء الفلاحون بحاجة أيضاً إلى موارد ليقوموا بالتوظيف؛ ومن ثم فهم بحاجة إلى دعم أسعار منتجاتهم، وإلى إنشاء نظام للتوفير والادخار، إما عيناً (بالحبوب) وإما نقداً (ولكن على شرط أن يعاد توظيف المال المدخر في القرية لا في المدينة). وعلى هذا النحو يستعيد الفلاحون كرامتهم، مع أنه لم يكن من شأن للسلطة القائمة، منذ الاستعمار إلى الاستقلال، غير أن تذلهم وتمتهنهم، ولا سيما في أثناء مسخرة الانتخابات الموصوفة بأنها «ديموقراطية».

ولنذكّر كينيث كاوندا[8] بأن احترام المبادرة الفلاحية لا يعني معاودة

(8) رجل دولة زامبي من مواليد 1924. ترأس الوزارة في روديسيا الشمالية عام 1964، ثم=

السقوط في الخطأ الدوغمائي المتمثل بمزارع الدولة التي سرعان ما يفترسها أخطبوط البيروقراطية ويقضي عليها بالفشل المسبق. وإن خدمات معونة الفلاحين، من الإعلام إلى القروض الزراعية إلى التموين بالبذور والأسمدة، وحتى التسويق، ينبغي أن تتولاها أكثر فأكثر، وطرداً مع تقدم محو الأمية، المجموعات التي يشكلها الفلاحون أنفسهم بالتعاون مع الإدارة.

10 ـ الفلاحات السواحليات والقيم الثقافية الأفريقية[9]:

إن يكن ثمة من قارة يعود فيها الدور الأول في جميع مظاهر التنمية إلى الفلاحات، فهي القارة الأفريقية، وتحديداً في المنطقة السواحلية. وكثيراً ما استهين بنصيب النساء في العمل الزراعي. ولكن يُقر لهن الآن بأنهن يضطلعن بنحو 50 - 60 % من الإنتاج الغذائي في السهوب، بل بكامل هذا الإنتاج تقريباً في المناطق الغابية التي يتعاطى فيها الرجال الزراعات الريعية التي تدر عليهم مالاً. ومن ثم يحسن أن تتيح لهن السياسات الزراعية منفذاً أوسع إلى الأرض، وكذلك إلى القروض والإرشاد التقني المكيّف.

إن جميع منظمات إعانة أفريقيا تدرك الآن ـ بعد طول تجاهل ـ ضرورة شمل النساء في استراتيجياتها التدخلية. وهكذا يعلن البنك العالمي، في تقريره لعام 1987، أنه «يتخذ الآن المبادرة إلى بذل جهود عملانية طموحة لمساعدة النساء في الزراعة والعمالة والصحة والتربية والتخطيط العائلي».

ولن يكن لهذه «البرامج الطموحة» من أثر دائم ما لم تحسِّن المهام اليومية الأساسية التي تتحكم بسائر المهام الأخرى، وفي مقدمتها نقل الأحمال (من ماء وحطب ومحاصيل) وهرس الحبوب اللذان يقعان على عاتق (يجب أن نقول على رأس) النساء والبنات الصغيرات. ونحن نقدر أن تخفيف هذه الأعباء هو المحطة الأولى التي منها يكون المنطلق إلى أي تقدم لاحق في شروط الحياة والصحة والتربية في القرى. وبالفعل، كيف لنا أن نأمل في أن تتمكن البنات الصغيرات من المواظبة على المدرسة إذا لم يعتقن من سخرة حمل الأحمال

= أضحى رئيساً لجمهورية زامبيا منذ استقلالها في ذلك العام نفسه. «هـ. م».

(9) حررت هذه الفقرة شارلوت باكيه.

التي يتولينها بالمشاركة مع أمهاتهن؟ وكيف لنا أن نأمل في أن تستفيد الأمهات من النصائح الصحية المتعلقة بهن وبأطفالهن وبالتخطيط العائلي إذا كن على الدوام على حافة الإعياء؟ إن لسان حالهن يقول: «إن البئر هي التي تقتلنا»!

ليس ثمة من مجال، في الوضع الاقتصادي الراهن، لـ «مكننة» جميع هذه الأنشطة، التي من شأنها أن ترهق بتكلفتها ميزانية النساء الشديدات الحرص، كما أثبت العديد من الدراسات، على استقلالهن الذاتي المالي. ومهما تكن أرباحهن زهيدة، فإنها تضمن لهن حيزاً من الأمان في إطار تقاليد تعدد الزوجات وتحفظ لهن دورهن الإجتماعي. ومن الممكن، عند الاقتضاء، اللجوء إلى الطاقة الحيوانية، التي هي من بعيد الأقل كلفة، ولكن التي يقال عنها بأنها متأخرة ـ أو «قروسطية» بالأحرى ـ مع أن أصحاب هذا القول يتناسون أن المشهد المألوف للغاية، مشهد النساء وهن يقمن بدور «الدواب»، يندرج بالأحرى في العصر الحجري.

كثيرون هم الأفارقة والغربيون الذين لم يدركوا جيداً أن انعدام وسائل النقل، نتيجة لعدم استخدام الطاقة الحيوانية، ولا سيما في المنطقة السواحلية، كان كابحاً بعيد الشأو لسلسلة بكاملها من الابتكارات التي كان من شأنها تدريجياً، والتي لا يزال من شأنها، بقليل من التكاليف، أن تغير مجرى الحياة في الأرياف، ولا سيما حياة الفلاحات.

لقد اقترحت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً ـ بعد أن لم تعد مشكلة العجز في الحبوب قائمة ـ استبدال المعونة الغذائية بمعونة «وسائلية» (أسمدة، مبيدات حشرات، أدوات يدوية أو وسائل جرّ حيواني). ولو أخذ رأي القرويات، ولو قدمت لهن عربات يد وبكرات تعلق على ارتفاع مناسب فوق الآبار إلخ... لكان من شأن ذلك أن «يحرر رأس النساء» ـ والبنات الصغيرات. وقد صارحتني بعض السنغاليات بالقول وهن يضحكن (تلك هي طريقتهن في غالب الأحيان في قول الحقائق الكبيرة): «يستطيع رأسنا أن يفيد في شيء آخر غير حمل الأثقال». ولقد كنا، في كتاب «**من أجل أفريقيا، إني أتهم**»، نشرنا صورة فوتوغرافية دالة تمثل ست نساء وخمس بنات صغيرات ينقلن مقداراً من الحطب يكفي لملء طنبر بكامله. ومن ثم رحن يحلمن: فبطنبر كهذا

يمكن للبنات الخمس أن يذهبن إلى المدرسة، وللنساء الست أن يسرن بخفة، محررات الرأس. وقد يقول بعضهم إن أعمال الحمل والنقل هذه إلى السوق يمكن أن يقوم بها أيضاً باعة متجولون. ولكن هذا الاستئجار للخدمات ليس أولاً في متناول المعدمين، ثم إن ذلك الخروج إلى السوق يمثل في الغالب لحظة الحرية الوحيدة بالنسبة إلى أولئك النساء، وحيِّزاً للتواصل فيما بينهن، وهن عليه حريصات. والحال أن طنبراً تستغله عدة نساء معاً لن يثقل أكثر من اللازم على ميزانيتهن وسيحفظ عاداتهن في العمل والحياة الاجتماعية في القرية.

بيد أن المصاعب الأكثر إثارة لقلق الفلاحات هي تلك التي تتصل بدورهن كأمهات وبوظيفتهن الإنجابية. فالسيطرة على هذا الجانب الصميمي والأساسي من حياة كل امرأة تفلت منهن تماماً. وكم من منشطات قرويات أفريقيات صارحنني بحيرتهن. «إن النساء كافة يسألننا كيف السبيل إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال. ولا يندر ليلاً، في القرى، أن نسمع نساء يصرخن ويبكين حتى لا يستقبلن زوجهن، خشية من أن يحملن مرة أخرى. ونحن لا نستطيع التدخل. ولو فعلنا لطردنا».

إن العديد من العوامل تسهم في تجميد الموقف. فمقام النساء في الأسرة مرهون (وعلى الأخص في نظر الرجال) بقدرتهن على إنجاب كثرة من الأولاد. وهذه، بلا شك، نتيجة تقاليد ثقافية لن تتطور ما لم تطرأ انقلابات اجتماعية طويلة الأمد. ولكن لو كان في مستطاع النساء أن يتدخلن ويؤثرن فعلاً في مجتمعهن، فلربما جرت الأمور في غير هذا المجرى. فالنساء نادراً ماتؤخذ مشورتهن، وإن أخذت مشورتهن فنادراً ما يعمل بها. وهذا مع أنهن على أتم استعداد (وبأعداد أكبر بكثير مما يعتقد) لإعادة النظر في المظاهر الأشد قهراً من التقاليد، وهذا بدون خيانة القيم والثقافة الأفريقية.

إن بعضهم في الغرب، وكذلك بين النخب المدنية الأفريقية، يتناقلون عن القرى الأفريقية صورة شبه مثالية. وفي رأيهم أن الفلاحين والفلاحات قد اختاروا الغنى «الحقيقي» (كثرة من الأولاد ممن يؤمِّنون فرح المجتمع وتضامنه وتكافله)، بعكس الغربيين الذين يؤثرون مراكمة الثروات المادية وأنانية «كل

واحد لنفسه». ولكن هل هذا هو الاختيار المحتوم؟ وهل بهذه المفردات ينبغي طرح المشكلة؟

لا جدال في أن الفلاحات الأفريقيات قد اخترن الحياة (فامرأة بلا أولاد ليست امرأة). ولكن أية حياة؟

أعداد غفيرة من الأولاد يقفون باستمرار عند عتبة سوء التغـذية وتكفي الحصبة لتحصد أرواحهم؟ النساء تتدهور صحتهن بسرعة من كثرة الولادات المتقاربة والأشغال المنهكة؟ وأولئك الأولاد الذين يصنعون فرح القرية، أين سيكونون بعد عشر من السنين؟ أفوق قطعة أرض تتيح لهم حياة لائقة؟ أم في مدينة الصفيح حيث سيتعين عليهم أن يتدبروا أمر أنفسهم كيما اتفق، بما في ذلك سلوك طريق الجنوح، ليستمروا في البقاء؟ وأولئك البنات البهيات اللائي يجعلن، وهن في الخامسة عشرة، الكثير من رؤوس الرجال تدور، ماذا سيكون شأنهن عندما يبلغن الخامسة والثلاثين وتتهدل أجسامهن «كالخرق البالية» على حد تعبير توماس سنكرا؟

أما بعض أولئك الطلبة الأفارقة في الغرب (من قادة الغد في الغالب)، ممن ينساقون وراء الحجج التي يتعلل بها «ليبراليونا» ليهونوا من شأن المشكلة الديموغرافية، فإنهم ينسون أن يفكروا في نتائج ذلك التطور. والحق أنهم لن يقدموا أي عون للقرويين ليعوا الفارق الرهيب بين الموارد وإمكانيات الإنتاج وبين تعداد السكان الذين يتكاثرون بسرعة تبعث على القلق (وقد أوضحنا ذلك في الفصل الرابع). وبسبب هذا التعامي ستواصل الفلاحات «تدبير» أمرهن لتأمين القوت لأطفالهن، ودوماً عند عتبة سوء التغذيـة. وليس للمرء إلا أن يعجب باستماتتهن للتوصل في الأيام الصعبة (أي في ثلاثة أرباع الوقت) إلى ابتكـار مـا سمـاه بعض المؤلفين بـ «استـراتيجيــات البقـاء». ولكن أن تكن شجاعتهن تبعث على الإعجاب، فإن تلك الإستراتيجيات لا تعدو في غالب الأحيان أن تكون حلولاً يائسة. أما عن قيم المشاركة والتضامن، التي لا مماراة في وجودها في القرية، فهل من المحتم أن تذوي إذا لم تعد شروط البؤس قائمة؟ وهل لدى نساء أفريقيا ما يتقاسمنه اليوم سوى الجوع؟

إن هؤلاء النساء سيقتدرن بسهولة أكبر على الاستمرار في البقاء وعلى

تغيير شروط حياتهن فيما لو قدمت لهن المساعدة لتحويل سخرة الحمل والهرس إلى عمل أكثر إنسانية، وفيما لو عمم التعليم. . . لقد قالت فتاة صغيرة تعلمت القراءة والكتابة على يد معلم مصري: «إني أعرف الآن أني أحسن من الجاموسة». فلماذا نضنّ على الفلاحين والفلاحات بالمنفذ إلى الكتب والصحف وموجزات التبسيط التقني وكراسات التخطيط العائلي التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم ومن تطوير معارفهم؟ إنهم أهل لأن يختاروا بأنفسهم ما قد يقر عزمهم على استبقائه وتطبيقه على حياتهم. ولا جدوى من أن نقوم بالفرز والاختيار بالنيابة عنهم مهما حسنت نياتنا.

أجل، إن في وسع أفريقيا أن تتطور حسب قيمها، وحسب عبقرية رجالها ونسائها، ولكن حذار من الاستهانة بأهمية المعوِّقات.

11 ـ النضالات الثلاثة في سبيل البيئة:

بعد تحذيراتنا المتكررة في عام 1984 من الأخطار التي تحدق بالبيئة في بوركينا فاسو، أمكن لنا أن نلاحظ في شتاء 1986 - 1987 أن جهودنا لن تذهب سدى. فقد شنت وزارة البيئة، بالاعتماد على الصحافة والإذاعة، حملة في سبيل «النضالات الثلاثة» (و«النضال» كلمة محببة إلى كل نظام عسكري).

لقد انصب «النضال الأول» على النهي عن **الإفراط في قطع الأخشاب**، ولا سيما عندما يكون الهدف ليس استعمالها المنزلي في القرى بل معاودة بيعها في المدينة. وقد اقترن هذا النضال بإجراء عملي: إلزامية إعادة التشجير بنسبة القطع.

ونهى «النضال الثاني» عن **إشعال النيران في السهوب الحرجية**، مما يتسبب في دمار كتل ثمينة من المادة النباتية، سواء منها ما يصلح علفاً أو مصدراً للدبال. وبالفعل، إن إزاحة الأرض لا تعيد إليها خصوبتها إذا ما أحرق بصورة نظامية نبتها. ولئن احترم هذا المنع على نطاق واسع في الهضبة الشمالية، فإنه بالمقابل لم يلقَ آذاناً صاغية في النصف الجنوبي من البلاد. وآية ذلك أن الزراع في هذه المناطق ينظرون بعين السخط إلى البدو الرعاة الذين طردهم الجفاف من مراعيهم المعتادة في الشمال فارتحلوا مع مواشيهم جنوباً، متسببين في أتلاف كثيرة في الزراعات، ولا سيما منها ما كان في غير موسمه، وفي

نقص كميات العلف المتاحة للماشية المحلية. وسعياً إلى طرد هؤلاء الرعاة يضرم الزراع النار في السهوب الحرجية، مما يتسبب في تلف ذلك العلف الطبيعي. وللنار أيضاً طابع طقسي: فليس يجوز لأحد أن يضرمها قبل أن يكون شيخ القرية هو أول من يشعلها. واليوم يكتفي بعضهم بأن يشعل في ساحة القرية ناراً رمزية ولسان حاله يقول: «هكذا ترضى الآلهة، ولا يعود من حق أي إنسان بعد اليوم أن يشعل ناراً».

ويمنع «النضال الثالث» شرود الماشية الذي يحول دون أي تقدم حقيقي للزراعة. فلو أبى الرعاة الانضباط، لاستحال كل تقدم. وبديهي أن منع شرود الماشية ليس من الأمور التي يتم قبولها بسهولة في أفريقيا. وقد يرى بعضهم الحل في التسوير، ولكن التسوير أكثر كلفة حتى من إعادة التشجير. وهنا أيضاً لا بد أن يترك للفلاحين المجال ليبتكروا بأنفسهم الحلول المناسبة.

إن هذه النضالات لم تحل بطبيعة الحال جميع المشكلات، لكنها تمثل خطوة هامة إلى الأمام يمكن أن يستلهمها العديد من دول أفريقيا المدارية، في الشرق كما في الغرب، بشرط أن يطبق القانون بذكاء. وبالفعل، إن الشبان في لجان الدفاع عن الثورة ـ وهو اسم مستوحى من كوبا ـ ممن كلفوا في بوركينا فاسو بالقيام بعبء «النضال الثالث» أظهروا في البداية قدراً من الفظاظة. ولم يتورعوا أحياناً عن إطلاق النار على الحيوانات الشاردة، مما استتبع رداً مماثلاً من جانب الرعاة!

12 ـ المنظمات غير الحكومية والعمل على مستوى الأرض:

لقد اتجهت المنظمات غير الحكومية في نشاطها في بداية الأمر توجهاً «إنسانياً، أو إحسانياً» بتعبير أدق. وقد شاركت أنا نفسي مع منظمة «إخوة البشر» في عام 1972 في توزيع الأغذية في الهند أو وجبات الطعام على تلامذة المدارس في عاصمة بوركينا، أواغادوغو. ثم لما تبين للمنظمات غير الحكومية أن هذه البلدان يجب أن «تعتمد على قواها الذاتية» في المقام الأول، راحت تسعى إلى مؤازرة الزراعة.

ففي موكتيدو، شرقي أواغادوغو، استحدثت زراعات بقلية في أراضٍ يرويها سد صغير. وفي أماكن أخرى ساعدت الحرفيين الريفيين في صنع

المحاريث وتصليحها، وطورت بالعملية نفسها استخدام الطاقة الحيوانية، إلخ. وتمارس المنظمات غير الحكومية أكثر فأكثر نظام **الشراكة**. فبدلاً من أن تعهد بإدارة تلك المشاريع إلى متطوعين أوروبيين، فإنها تسعى إلى تقديم دعم مالي، إن لم يكن تقنياً، إلى المنظمات غير الحكومية الأفريقية التي تنوب منابها.

لقد كان الغرض الأساسي من المعونة الغذائية لردح طويل من الزمن تصريف فوائض الحبوب لدى البلدان الغنية. والحال أن في أفريقيا، ولا سيما في المواسم الجيدة، مناطق فائضية لا تتوصل إلى تصريف حبوبها كافة، بينما تعاني مناطق أخرى، مثل كايا، من محل شديد. ومن ثم فقد نظمت ثلاث منظمات غير حكومية (إخوة البشر، أرض البشر، شعوب متضامنة) عملية **أفريقيا الخضراء** لتمويل نقل الحبوب من المناطق المحبوة بها إلى المناطق المفتقدة إليها. وتشارك جمعية التنمية لمنطقة كايا في هذه العملية من خلال بناء الأهرام. وفي أماكن شتى من أفريقيا المدارية ساهمت المنظمات غير الحكومية أيضاً في إنجاح مصارف الحبوب التي يستطيع الفلاحون أن يبيعوها جزءاً من محصولهم لدى الحصاد ليعودوا فيشتروه منها في زمن اشتداد الحاجة. وعلى هذا النحو يتجنبون المرور بشبكات التجار الذين يمارسون المضاربة ويعاودون بيعهم محاصيلهم من الحبوب بعد رفع أسعارها ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

وتسهم المنظمات غير الحكومية أيضاً في التنقيب عن المياه الجوفية وحفر الآبار وإقامة أنظمة الري ومصدات الريح والسدود الصغيرة وغير ذلك من الأشغال المضادة للحت، تشجيعاً للبستنة والزراعة البقلية وإعادة التشجير. وهذا كله يمكن أن يكون له تأثير حاسم على صون التربة والمياه، وحماية أنظمة توازن البيئة، وتحسين الحياة الريفية.

وثمة أفعال كثيرة أخرى ممكنة، مثل إنشاء الطواحين والصيدليات القروية وأكواخ الصحة الأولية والأمومة وإرشادات ضبط النسل، ثم مراكز محو الأمية باللغات الأفريقية إلخ... ومتى ما أدركت جملة المنظمات الأفريقية غير الحكومية، بمساعدة زميلاتها من البلدان المتطورة، طبيعة مصالحها الخاصة، فإنها تستطيع أن تواجه السلطات الحضرية بسلطات ريفية مضادة، وأن تقيم مجتمعاً مدنياً للقرى في مواجهة امتيازات المدن. وإذا ما اضطلعت بمعظم

مشكلاتها، فإنها ستسمع صوتها للإدارات، فاتحة الطريق أمام ما تمكن تسميته ـ لنأمل ذلك ـ بديموقراطية أفريقية يحددها الأفارقة بأنفسهم.

بيد أن مصير أفريقيا لا يزال يتحدد إلى حد كبير في البلدان المتطورة التي لا تزال تحوز أهم السلطات الاقتصادية في العالم. وإن على المنظمات غير الحكومية في البلدان الغنية، التي لم يكن لها من مهمة لردح طويل من الزمن سوى جمع الأموال للمساعدة، أن تباشر حملة إعلامية واسعة النطاق لدى الرأي العام في البلدان الغنية لمحاولة التأثير على عمل حكوماتنا. وهي تملك الآن ما فيه الكفاية من وسائل الضغط للتأثير على الهيئات الصانعة للقرار في أوروبا.

13 ـ مشروع كيتا على النيجر ومساندة المنظمات غير الحكومية:

لقد استطاع ماركو بانيلا، النائب الراديكالي الإيطالي، بإضرابه عن الطعام أن ينتزع قراراً بتخطيط اعتمادات ذات شأن ذهب القسم الأكبر منها لمساعدة المنطقة السواحلية. وقد كنت واحداً من الذين ساندوه في البرلمان الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 1981. وصحيح أن بانيلا يبالغ حينما يصرح أن كذا دولاراً يمكن أن تنقذ من الجوع كذا حياة إنسانية، وهذا استدلال لا يصدق إلا على تموين مخيمات اللاجئين. فـ«التنمية»، كما يلاحظ على امتداد صفحات كتابنا هذا، ظاهرة أكثر تعقيداً. لكن يعود إلى بانيلا، بعد جوزيه دي كاسترو[10]، الفضل في لفت الانتباه العالمي إلى مأساة الجوع في العالم، وفي الحصول بالتالي على اعتمادات مهمة من إيطاليا، ولا سيما من بلجيكا. وبما أن إيطاليا لا تتوفر على هيئة من المعاونين الخبيرين بمشكلات أفريقيا المدارية وحاجاتها، فقد عهدت بتنفيذ المشاريع التي تمولها إلى منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

إن هذا المشروع يخص منطقة كيتا في وسط غربي النيجر، وهي منطقة شبه قاحلة لا يهطل فيها سوى 400 مم من الأمطار غير المنتظمة، والمساحة

---

(10) جوزيه دي كاسترو: اقتصادي برازيلي (1908 - 1973) تناول في دراساته مشكلة الجوع في العالم، ومنها جغرافية الجوع (1950)، جغراسية الجوع (1952)، رجال وعقارب (1966). «هـ. م».

المزروعة فيها قيد التراجع بسبب الحت وتدهور التربة. وهذه المنطقة مأهولة بالسكان فوق طاقتها: 000 156 نسمة مقابل 000 80 هكتار تدر 000 19 طن من الحبوب سنوياً في حال هطول كميات كافية من الأمطار، مما يعني 120 كلغ للفرد الواحد، أو حتى 100 كلغ فقط إذا ما احتسبت الأتلاف. وتقول الدراسة التمهيدية للمشروع أن 70 % من الأسر الفلاحية البالغ تعدادها 000 17 أسرة تفتقر على هذا النحو إلى ما يقيم أودها. وفضلاً عن أن طاقة الإنتاج منخفضة بالأساس، فإنها لا تني تتدهور باستمرار نتيجة الحت والرعي الهوائي والتصحر.

وقد تصدى مشروع كيتا للحت كمهمة أولى: فأقيمت مصاطب وحواجز من الخضير، وحفرت آبار، وأعيد التشجير، وتم في عام 1986 زرع مليون شتلة، وفي عام 1987 مليون وثمانمئة ألف شتلة، وافتتحت في الوقت نفسه مراكز لمحو الأمية في 26 قرية. لكن هذه المراكز لم تستقبل في عام 1986 سوى 580 تلميذاً. لم يكن بينهم سوى 20 امرأة، أي بمعدل امرأة واحدة مقابل 28 رجلاً!

وقد قدرت تكاليف هذا المشروع في البدء بنحو 29 مليون دولار: أي ما يعادل، مقابل 000 80 هكتار و 000 156 نسمة، 326 دولاراً للهكتار و 185 للفرد. ولنفترض أن مثل هذا المشروع قد عمم على جملة الريفيين الذين تضمهم أفريقيا والذين بلغ تعدادهم في عام 1985 نحو 350 مليون نسمة. فهذا يعني إنفاق 65 مليار دولار سنوياً على مدى سبعة أعوام. وحسبنا هنا الإشارة ـ بغية المقارنة ـ إلى أن 1000 مليار دولار تهدر سنوياً، وعلى نحو خطر، على التسلح في العالم.

صحيح أن تكليف منظمة الأغذية والزراعة بالمشروع يكلف غالياً: فالخبير العامل لديها يتقاضى 000 109 دولار سنوياً (وهذا أقل بالنصف مما يتقاضاه الخبير في البنك العالمي)! بيد أن مشروع كيتا مشروع رائد، وله صفة الضرورة العاجلة، وقابل للتعميم على كل أفريقيا المدارية. ولكن من الممكن مع ذلك تخفيض التكاليف فيما لو تولت تنفيذ المشاريع المماثلة له المنظمات الأفريقية غير الحكومية بمساندة من المنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة.

14 ـ مساوىء البيروقراطية المستبدة في تنزانيا: التجميع القسري:

منذ ظهور الترجمة الإنكليزية لكتابي **«أفريقيا السوداء أساءت الانطلاق»** دعيت من قبل كينيث كاوندا إلى زامبيا ومن قبل يوليوس نيريري إلى تنزانيا في عام 1967 «لنقد سياستهما الزراعية». إذ أن التربية الأنجلو ـ ساكسونية قد علمتهما فائدة النقد وطابعه الضروري. وعندما عاودت مع نيريري قراءة تصريحه في مدينة العروشة، أشدت بالمقطع الذي يقول فيه أن العملة الصعبة التي تكتسب بعرق الفلاحين تهدر في المدن. وقد خضنا في مناقشات مطولة تركت لديّ بصيصاً من الأمل في إثمار هذه المحاولة الاشتراكية المبنية على التقاليد المشاعية الأفريقية. ولكن عندما رجعت، في عام 1979، إلى تنزانيا وجدتني، ويا للأسف، مضطراً إلى أن ألاحظ أن هذه المحاولة قد منيت بفشل شبه تام. صحيح أنه تم إحراز نتائج جيدة فيما يتعلق بتعليم الفلاحين وبمضمار الصحة. لكن هؤلاء الفلاحين أنفسهم رفضوا القرى شبه الجماعية التي أنشئت عام 1969 والتي غالباً ما اقترنت بإلزامية الزراعات التصديرية، المثقلة بالرسوم من قبل الدولة، وبالتالي لصالح الموظفين والمدن.

وفي عام 1973، وبعد سنوات أربع من دعم مالي ضخم خص به فقط أولئك الذين قبلوا بذلك التجميع شبه القسري، أقرت الحكومة بفشله. ولكنها عادت بعد سنتين فقررت، دوماً بدون أن تستشير الفلاحين، أن تجمِّع في قرى كبيرة مزارعهم المتفرقة تقليدياً وسط حقولهم. وقد احتجت السلطات بوجوب تقريب المزارع من مركز تتوفر فيه المدرسة والمستوصف ومخزن التموين ومكتب شراء الزراعات التصديرية، وأحياناً الهاتف. وهذه **التقرية** Villagisation نظمت بموجب مرسوم وطبقت عسفاً، إن لم نقل بالقوة العسكرية ـ إذ شوهد الجيش وهو يحرق منازل «المشاكسين». علماً بأن المزارع المهجورة على هذا النحو كانت بساتين وحدائق وزريعات صغيرة: وجميع هذه التوظيفات كان مصيرها عملياً إلى بوار. . .

أضف إلى ذلك أن الاختيار وقع على فكرة إقامة قرى كبيرة أكثر من اللزوم: فعلى الأقل 250 أسرة، بل 600 أسرة، أي ما يعادل 3600 نسمة لكل قرية. وقد رويت في **«أفريقيا المخنوقة»** قصة فلاحة اضطرت إلى أن تقطع

640 كلم على قدميها لتنقل على أربعين دفعة، وما زنته 30 كلغ على رأسها في كل دفعة، محصول حقولها من الذرة (1200 كلغ من العرانيس الخضر)، الواقع على مسافة 8 كلم من قريتها! أما من قبل فكان حقلها أمام بابها.

إن تنزانيا هذه تديرها ثلاث بيروقراطيات تتولى تسيير دفة هذا البلد لصالح الأقليات الحضرية المحتكرة للسلطة. البيروقراطية الأولى هي الإدارة التقليدية، وهي في الغالب أقل الثلاث رداءة: فهي تفعل ما في وسعها في شروط صعبة. والثانية هي بيروقراطية الحزب حيث يترقى العضو الحزبي بسرعة، حتى ولو كان قليل المؤهلات، إذا كان «ذا حضور» وذا ذهن وصولي. والثالثة «تسيِّر» المشاريع المؤممة الكبيرة. وفي سياق كهذا، فإن الحديث عن «الاشتراكية»، وبالتالي عن المساواة الاجتماعية والحرية للجميع، يغدو ضرباً من اللغو. والبلاد سائرة إلى بوار.

15 ـ من أفريقيا الجنوبية إلى الحبشة وزائير وساحل العاج:

لقد دعيت في عام 1973 من قبل جامعة الكاب التي تطلب كل سنة من أجنبي أن يلقي فيها محاضرة يكون موضوعها من اختياره، بشرط أن يحامي أيضاً عن الاستقلال الذاتي للجامعة وأن يحتج على إلزامها من قبل السلطات بعدم استقبال طلاب ملونين فيها. إن من مطلق حق أفريقيا السوداء أن تحتج على نظام الأبارتيد للتمييز العنصري، لكن صراخها كان سيجد آذاناً أكثر إصغاء فيما لو أن حكومات هذه البلدان شعرت بأنها هي الأخرى ملزمة باحترام حقوق الإنسان، سواء أكان على رأسها موبوتو أو منغستو.

لقد أزاح إضراب عمال المناجم في جنوبي أفريقيا، في آب/أوغسطس 1987، النقاب عن قوة حركتهم النقابية. وكفاح السود والخلاسيين في سبيل المساواة في الحقوق جدير بأن نمحه مطلق تأييدنا. ولنشر هنا إلى ثقل القوة الاقتصادية لجنوبي أفريقيا على جيرانها المباشرين الذين تسعى بكل السبل إلى شل جهودهم في سبيل التقدم. وصحيح أن الموزامبيق المستقل قد تراءى له أنه محقق هذا التقدم إذا ما أقام عسفاً واستبداداً مزارع دولة، ثم تعاونيات من النمط الكولخوزي (وقد كان الفشل ذريعاً)، ولكن أكثر ما ينهكه هو الكفاح الذي يضطر إلى أن يخوضه ضد رجال العصابات الذين يحظون بدعم نشط من

قبل أفريقيا الجنوبية والمعمرين البرتغاليين القدامى (ولكن إذا كانت حرب العصابات هذه تحظى أحياناً بدعم من الفلاحين المحليين، فذلك لأن هؤلاء لم يقبلوا بملء خاطرهم أن يجردوا من ملك أراضيهم وأراضي أجدادهم لصالح المشاريع الجماعية). وقد تعهدت أفريقيا الجنوبية، بموجب معاهدة مع الموزامبيق، بأن تمتنع عن دعم رجال العصابات، ولكن الوعد الذي يقطع للسود ليس بالنسبة إليها وعداً ملزماً. . .

وتشهد أنغولا حرباً أهلية أشد ضراوة بعد، تخوضها المعارضة بقيادة منظمة اليونيتا ضد حكومة لواندا (المدعومة من قبل الكوبيين). وتحظى اليونيتا بدورها بدعم أفريقيا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية معاً، مما يثبت ضعف إرادة مقاومة الأبارتيد لدى الولايات المتحدة. وبدون أن نمحض مطلق تأييدنا لكل سياسة لواندا، فإننا نرى أنه من الضروري التنويه بأنه إذا كانت الحكومة تبدو عاجزة عن النهوض باقتصاد البلاد الزراعي، فليست هي وحدها المسؤولة عن هذا الفشل. وقد بدأت في عام 1988 مفاوضات صلح تحمل بعض الأمل.

لقد تنبهنا في فرنسا، بعد فوات الأوان، في عامي 1984 و 1987 إلى مأساة إثيوبيا. فعلاوة على «التقرية» القسرية وتهجير السكان من الهضاب الشمالية إلى الجنوب، وهي على ما يرى الدكتور برومان «العلة الأولى لارتفاع معدل الوفيات في أثيوبيا» كما كتب في مجلة «أطباء بلا حدود»، فإن الحبشة، كما أوضحت كلير بريسيه في ردها عليه في مجلة «لوموند دبلوماتيك»، عدد تموز/يوليو 1987، لا تتلقى من مساعدة عامة للتنمية سوى 9 دولارات للفرد الواحد، مقابل 34 دولاراً للسودان، و 51 دولاراً للصومال، و 150 دولاراً لبولطوانا. ومن المؤكد أن تلك البلاد التي «تسمي نفسها اشتراكية قابلة للنقد من أكثر من ناحية، ولقد قمنا فعلاً بانتقادها، ولا سيما على سياستها الزراعية. ولكنها ليست وحدها التي تستأهل اللوم، سواء من حيث تسييرها الاقتصادي أو انتهاكها لحقوق الإنسان. بيد أن «ليبراليينا» يغفرون بسهولة للأمم التي «تسمي نفسها» حرة، وإن انتهجت في الواقع سياسة ما هي بنصيرة للحرية. و «أبدع» مثال من وجهة النظر هذه إنما تقدمه زائير.

لقد شاركنا في ندوة نظمت على مقربة من روما في صيف 1987، بمبادرة

من منظمة إيطالية غير حكومية هي «جامعة السلم». وقد أبدى أثناء الندوة البروفسور كاليله كابيلا، أستاذ كرسي علم الاجتماع في جامعة لوبومباشي، أسفه من كون الاعتمادات العامة في بلاده تعتبر من قبل المسيِّرين ملكاً شخصياً: فمن أصل 43 مليون زائيرة رصدت لمشروع طريق، ذهب 42 مليوناً مباشرة إلى جيوب المسؤولين. وعندما يُعين موظف في منصب ما، فإن أول ما يتم التأكد منه هو أنه «يعرف ألا يأكل وحده»، مما يعني أنه سيرد جزءاً من مكاسبه إلى من عيَّنه في منصبه. ولنشر بالمناسبة إلى أن ما من وجيه أو مسؤول يدفع رسوماً جمركية على الهدايا الكثيرة التي يحملها معه في كل سفرة من أسفاره المتعددة، كما لا يدفع أية ضريبة عن بيوته التي لا تني تتكاثر عدداً.

لقد كانت جامعة لوبومباشي تملك 120 بيتاً في عام 1968، فما عادت تملك إلا نحو خمسة عشر بيتاً في عام 1987. فقد بيع الباقي منها من قبل كثرة العمداء الذين توالوا على رئاسة الجامعة، وذلك لصالحهم الخاص. ولا يتردد الكاثوليكي المؤمن كاليله في إبداء سخطه واستنكاره من كون أحد الأساقفة قد استخدم مال «الصندوق الأوروبي للتنمية» ليجدد بناء منزله. ولا يستطيع المواطن أن يودع ماله بأمان في أحد المصارف، لأن المسؤولين عنها قد يسرقونه بدون أن يسائلهم أحد. وإذا ما أصر الموظف على البقاء مستقيماً قيل عنه إنه «لم يبلغ بعد سن الرشد». ومن لا يختلس، لا يعد من أسوياء الناس. وحتى المؤهلات العلمية تشترى أو تؤخذ بالمحاباة، والقبلية تلعب هنا الدور الأول: فالأستاذ الذي يتجرأ على أن يسقط في الامتحان الطالب الذي له علاقات «قوية» قد يفقد منصبه عندما يقدم عم الطالب الجنرال بالطائرة إلى كنشاسا «ليساعد» ابن أخيه الشاب!

إن المنظمات التي تمنح قروضاً واعتمادات لزائير، مثل البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن تجهل هذه الوقائع، لكنها تقبل بها: فموبوتو قد انحاز إلى المعسكر الغربي، ومن «حقه» بالتالي أن يغتني ولو أفلست بلاده. وتشكو جمهورية وسط أفريقيا من الأدواء عينها، ولكن ما يضاعفها في حالتها أن البلاد أشد فقراً بكثير.

إنه لم يكن بودنا أن نضع الرئيس هوفوئت بوانيي في هذا المستوى. لكنه صرح يوماً أمام عدسة تلفزيون ساحل العاج أن «لديه مليارات في

سويسرا». ومن ثم راح جميع سكان أبيجان يتساءلون: «أمليارات بالفرنكات الأفريقية أم بالفرنكات السويسرية؟». والفارق طبعاً كبير: 1 إلى 200. ومهما يكن من أمر، فإن عملية البناء الجنونية لياموسوكرو، العاصمة الشبحية التي بنيت في القرية التي ليس لها من ميزة سوى أنها مسقط رأس الرئيس، قد كلفت البلاد غالياً جداً: وحسبنا هنا الإشارة إلى الكنيسة التي شيدت فيها كنسخة طبق الأصل عن كنيسة القديس بطرس في روما، والتي عندما عجزت الخزينة العامة عن تحمل تكاليفها قرر الرئيس أن يستكمل بناءها من خزينته الشخصية. ولكن هل ثمة من تمايز أصلاً بين الخزينتين؟

صحيح أن ساحل العاج عرف فيما سبق ازدهاراً، ولكن ازدهاره هذا كان مرهوناً بالأسعار العالمية للمواد الأولية: ولقد تحقق على كل حال على حساب غاباته التي آلت اليوم إلى زوال. وهو ما يزال يتواصل (بصورة سيئة) على حساب يد عاملة قادمة من المنطقة السواحلية وتتقاضى، بعد سبعة وعشرين عاماً، أقل بكثير مما كانت تتقاضاه في لحظة الاستقلال.

ومن يطالع تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1987 يستطيع أن يلاحظ أن أسوأ العلامات كانت، بعد أفريقيا الجنوبية، من نصيب إثيوبيا وزائير وطوغو.

ولئن يكن الرئيس توماس سنكرا قد وجه إلينا دعوة شخصية عام 1984، فهذا لم يمنعنا من انتقاد بعض توجهاته، وهو الذي لم يصل إلى السلطة أصلاً إلا عن طريق انقلاب عسكري: فسد سورو وسكة الحديد الشمالية ما كانا إلا من مشاريع الهيبة والحظوة؛ كما لم تكن لجان الدفاع عن الثورة كلها نماذج للفضيلة. ولكن لا ينكر أيضاً أن المهمة التي واجهها توماس سنكرا، رئيس الدولة الشاب والغرّ، كانت شديدة الوعورة؛ وأن جملة أعماله قد أثارت حماسة شطر واسع من الشبيبة الأفريقية. فقد خاض المعركة ضد الفساد، وأعطى المعدمين حقاً في الكلام، ولا سيما منهم الفلاحين والنساء، ليستردوا كرامتهم، وقلص امتيازات المدن. وهو لم يلقَ بطبيعة الحال قبولاً حسناً لدى الضحايا، أي نقابات الموظفين. والأهم من ذلك كله أنه أقلق زعماء الدول المجاورة، وفي مقدمتها ساحل العاج، «الحامي» التقليدي لفولتا العليا التي أضحت تعرف باسم بوركينا فاسو. فهل تشكل مصادرة ساحل العاج لعدد

«جون أفريك» (نهاية تشرين الأول/أوكتوبر 1987)، المخصص لمقتل سنكرا، بداية اعتراف؟ ولقد كان في مستطاع المتآمرين بقيادة كومباوري (الذي تزوج واحدة من بنات هوفوئت بوانيي بالمعمودية) أن يستولوا على السلطة بدون أن يقتلوا سنكرا؛ ولكنهم اغتالوه لأنهم كانوا يخشون ردة فعل شعبية قادرة على إخراجه من السجن. ولئن ضُنَّ عليه بعد ذلك بجنازة وبقبر لائق، فتلك إهانة لا جدوى منها، ولن يغفرها العديد من الأفريقيين، مهما يكن رأيهم السياسي.

نكروما، لومومبا، سنكرا: إن الأفارقة الذين لا يقبلون بالاستعمار الجديد، وبالنظام الاقتصادي السائد، يكون مصيرهم القتل. ولو أن جميع رؤساء الدول قتلوا لمجرد ارتكابهم أخطاء، فمن منهم سيبقى على قيد الحياة!.

16 ـ أفريقيا في خطر كبير:

منذ عام 1963 وأنا لا أفتأ أكرر ذلك، وها هوذا الوضع يتفاقم إلى حد يضطر معه حتى الممارون إلى الاعتراف به. فتقرير البنك العالمي حول «الحاجات المالية لتصحيح مسار النمو في أفريقيا جنوب الصحراء 1986 - 1990»، يقر بأن «البلدان الأفريقية الضعيفة الدخل أشد فقراً في عام 1986 مما كانت عليه في عام 1960. . . ومعدل الاستثمار لا يني يتدهور منذ عام 1980، وهو الأدنى مستوى في العالم. . . كما يُلحظ تدهور في خدمات التربية والصحة. . . ومستوى الاستيراد للفرد يتناقص ببطء منذ عام 1970، وبإيقاع آخذ بالتسارع منذ عام 1980. . . وبدون مساعدة إضافية وتخفيف للديون، فإن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لاستئناف الرواج الاقتصادي لن يكتب لها النجاح. . . ومن المحتم أن تتكرر ثانية كوارث مشابهة لتلك التي ضربت السكان الأفريقيين في عامي 1983 - 1984». إن تقرير البنك العالمي هذا يعود تاريخه إلى آذار/مارس 1986، ومنذ ذلك التاريخ لم يتغير شيء ما جوهري، والبؤس ما زال يتفاقم، اللهم إلا عندما تمطر السماء كثيراً كما حدث في المنطقة السواحلية في عامي 1985 - 1986؛ ولكن هذه لم تكن إلا هدنة في حرب البؤس.

إن الدورة الخاصة التي كرستها الأمم المتحدة لإفريقيا في أيار/مايو

1985 قد اعترفت هي الأخرى بخطورة الوضع. لكن لم يتم اتخاذ أي قرار هام. وكل ما تبقى من تلك الدورة الخاصة نص جميل: «برنامج عمل الأمم المتحدة للإنهاض والتنمية في إفريقيا 1986 - 1990»؛ لكنه، مثل تقرير البنك العالمي، لا يلزم أحداً ببذل مجهود فعلي أبعد شأواً من «الجهود» التي بذلت في الماضي. وعلى كل حال، ليس ثمة من يجهل أن القرارات الاقتصادية تعود إلى البنك العالمي وإلى صندوق النقد الدولي - وهي لا تتخذ في إطارهما إلا بنسبة الرأسمال المكتتب به.

ما الذي يُنتظر للعمل بحسم؟ أكارثة سواحلية أخرى مشابهة لما حدث عام 1973؟ أإثيوبيا 1984 و 1987 أخرى؟ أسودان آخر؟ إن الوضع في الساعة التي أكتب فيها (مطلع 1988) بالغ المأساوية في الموزامبيق وإثيوبيا وجنوبي السودان. وإذا كانت الواردات الإجمالية للقارة تتناقص، فإن الواردات الغذائية ما تني بالمقابل تتزايد (بمعدل 10 % سنوياً منذ اثنتي عشر عاماً). وقد بلغت في عام 1984 نحو 28 مليون طن، أي 60 % من إجمالي الحبوب المسوَّقة في أفريقيا، و 75 % من إجمالي الحبوب المستهلكة في المدن.

في جنوب الصحراء ما كانت هذه الواردات تمثل في عام 1976 سوى 10 % من الصادرات الزراعية لهذه المنطقة، أما في عام 1984 فباتت تمثل 26 %، وهذه النسبة لا تني تتزايد (بينما سوء التغذية لا يني يتفاقم، إلا في مواسم الأمطار الغزيرة). وفي أفريقيا الشمالية بلغت كلفة هذه الواردات 250 % من الصادرات الزراعية في عام 1984. والجزائر لا تغذي نفسها بما فيه الكفاية - وليس لجميع الجزائريين - إلا ببيعها تدريجياً تراثها النفطي. ومن الممكن أن نقول إنها «تأكل نفطها»، بدلاً من أن توظف العائدات كما تفعل أندونيسيا.

إن نصف الحليب، وربما ثلث السمك المستهلك في أفريقيا يأتي من المستوردات. والحال أن المستوردات تقلب العادات الغذائية؛ وأهل المدن الذين استذوقوا الأرز والخبز لا يريدون «النزول» مجدداً إلى الدخن في أفريقيا الغربية أو الذرة في أفريقيا الشرقية. وبما أنهم سياسياً أقوياء، حتى ولو كانوا فارغي الجيوب، فإنهم يطلبون - فضلاً عن ذلك - خبزاً شديد البياض وأرزاً صقيلاً، مما لا يزيد العجز المالي عجزاً فحسب، بل ينقص أيضاً من القيمة

الغذائية لهذه الأغذية. وقد رأيت في تاماتاف أولاد مهندس زراعي مدغشقري وقد أصيبوا بالبري ـ البري[11]، وهو نقص الفيتامين التقليدي الذي يصاب به من لا يأكل سوى الأرز الصقيل، علماً بأنه كان قد تعلم ذلك في المدرسة! وقد أفادنا سفير كوبا في بوركينا فاسو عام 1987 أن الناس في بلاده تأكل السكر الأسمر، لكن «أهالي أواغا دوغو» لا يقبلون سوى السكر الأبيض والمكعب، مما يستلزم عمليتين، ما هما بمكلفتين فحسب، بل تؤديان أيضاً في كل مرة إلى ضياع كمي وكيفي. والحقيقة أن الاستسلام لإغراء محاكاة أنماط الإستهلاك المستوردة من البلدان الغنية هو شكل من الديماغوجية الضارة بالصحة والاقتصاد القومي.

في قبالة هذا التبذير غير الجائز، تنطرح مشكلة الدعم الغذائي المتسبب في خراب الميزانية، والذي لا مناص من الأخذ به مع ذلك لإقاتة المعدمين المحرومين من حقهم في العمل. ولكن ربما كان من الواجب ألا يُوفر هذا الدعم، كما في ألبانيا، إلا للأغذية غيرِ الفاقدة لقيمتها الغذائية، مثل الخبز الأسمر والأرز غير الصقيل، أو حتى كُسار الأرز، وليس لتلك المنتجات المصفّاة المنقاة، كما في تونس، إذ أن الأغنياء هم أكثر من سيفيد من سياسة الدعم في هذه الحال.

يتساءل غير أهل العلم: لماذا لم تنجز أفريقيا، مثلها مثل آسيا، ثورتها الخضراء؟ إنهم ينسون أن هذه «الثورة» تقتضي أولاً السيطرة على الماء، الري. والحال أنه مقابل الـ 133 مليون هكتار من الأراضي المروية في آسيا، لا يوجد سوى 9,5 مليون هكتار في أفريقيا، و6 ملايين منها ترويها المشاريع الكبيرة المجهزة بعتاد حديث. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن 82 % منها متركز في المغرب ومصر والسودان، فإنه لا يبقى سوى 1,7 مليون هكتار «حديث» بالنسبة إلى كل أفريقيا في جنوب الصحراء. أما الباقي (الذي يعتمد على تصفية مياه الفيضانات والمستنقعات والمياه السطحية أو المغروفة من عمق سطحي) فقد تحقق، بتكاليف أقل بكثير، على أيدي الفلاحين أو الجماعات المحلية، بدون مساعدة رسمية. والحال أن هذا القطاع، الأعظم إثارة للاهتمام اقتصادياً، هو

---

(11) هزال رزي ينشأ من نقص الفيتامين ب المتوفر في قشرة الأرز. «هـ. م».

الأجدر بالدعم بالمعدات (رفوش ومعاول وعربات يد وطنابر وإسمنت وإسمنت مسلح) وبـ «أقوات للعمل» وبالتقنيين. آية ذلك أن فلاحي أفريقيا السوداء، على عكس فلاحي آسيا، لا تقاليد لهم في مجال الري؛ وهذا الأخير لا يرتجل ارتجالاً.

17 ـ المديونية و «قروض التصحيح الهيكلي» وأنانية الأغنياء:

نتيجة لهذا الوضع، الذي زاده تفاقماً «نهب» أفريقيا، أي التبادل اللامتكافىء وتدهور حدود التبادل، رزحت القارة الأفريقية تحت وطأة ديون رهيبة. ففي عام 1980 كان الدين الخارجي الأفريقي يعادل 90 % من صادرات أفريقيا السنوية. وفي عام 1987 بات يمثل 228 %. وفي عام 1986 تلقت المصارف الخاصة من أفريقيا 400 مليون دولار زيادة عما أقرضتها. وقد تلقى صندوق النقد الدولي، الذي موَّل قروض التصحيح الهيكلي، 900 مليون دولار كفوائد. وبذلك يكون **الفقراء هم الذين أمسوا يمولون الأغنياء**.

في عام 1986 انهارت قيمة الصادرات الأفريقية (45 مليار دولار مقابل 64 ملياراً)، وسددت القارة مبلغ 18 ملياراً كخدمة دين. وهي لا تزال دوماً بحاجة إلى 60 مليار دولار من الواردات غير القابلة للضغط، وذلك لكي تبقى على قيد الحياة ليس إلا. وليس من أجل أن «تتطور».

إن هذه الديون تخضع للتفاوض ولإعادة الجدولة في نادي باريس بالنسبة إلى الديون الرسمية، وفي نادي لندن بالنسبة إلى الديون التجارية. لكن أي تأجيل لتسديد الديون يعني مزيداً من الأعباء ورفعاً لمعدلات الفائدة. وصاحب القول الفصل في ذلك هو صندوق النقد الدولي. فهو إذ يمنح القروض أو يرجىء آجال سدادها يشجع المصارف الأخرى على مواصلة الإقراض وإرجاء آجال الاستحقاق. لكنه يضع شروطاً، والبلدان التي تضطر إلى القبول بها تخسر شطراً لا يستهان به من سيادتها. وحتى في حال الخضوع لهذه الشروط فإن البلدان الأشد فقراً لا تستطيع في نهاية المطاف أن تسددها إلا بقدر ما يراد لها ذلك. وتبذل بعض الدول الفقيرة مجهوداً تقشفياً خارقاً للمألوف إلى حد يضطر معه البنك العالمي نفسه إلى التدخل لتحذير مانحي القروض «الأسخياء». وقد أوضح في تقرير له: «عندما يلتزم بلد من البلدان الأفريقية

التزاماً جاداً بتنفيذ برنامج للإصلاحات، فإنه لا يجوز لأي بلد مانح للقروض أن يبني حساباته على أساس أن الدفق الصافي للموارد يجب أن يغدو سالباً بالنسبة إلى البلد الأفريقي وموجباً بالنسبة إلى البلد مانح القرض. وأما الآخرون، أي «غير الجادين» - أي أولئك الذين يحرصون على الاحتفاظ بحد أدنى من الكرامة - فسيتعين عليهم أن يأخذوا الحبوب من أفواه أطفالهم ليتمكنوا من تسديد فوائد قروض المرابين. وسوف نرى أن مثل هذا الوضع، الذي ينقلب فيه دفق الموارد إلى دفق سلبي بالنسبة إلى البلد المقترض، قد امتد إلى أميركا اللاتينية.

وإزاء مثل هذا العجز الهائل في موازين المدفوعات، تجد المصارف الخاصة نفسها مضطرة، الواحد بعد الآخر، إلى الاعتراف بأن شطراً لا بأس به من ديونها يجب أن يعد بحكم غير القابل للاسترداد. وهذا ما أرغمها، في عام 1987، على الاكتتاب بمؤونات لمواجهة احتمالات عدم السداد - وبالتالي على تقديم ميزانيات أقل إيجابية. ويفكر بعضها، بعد الحصول على إذن من بنك الإحتياط الاتحادي الأميركي، بتحويل قسم من ديونه إلى ملكية للمنشآت والمشاريع في تلك البلدان التي تجد نفسها مضطرة على هذا النحو إلى التخلي عن جزء من إرثها، وبالتالي إلى الوقوع في قبضة الاستعمار من جديد اقتصادياً. وهذا ما ارتضت به البيرو مؤخراً (ولكن المكسيك، الأشد غيرة على سيادتها، لا تزال تقاوم).

بيد أن هذا لا يعني تضاؤلاً في دور صندوق النقد الدولي: فقروضه مشروطة بقبول بعض الشروط التي سرعان ما تمتد إلى الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك العالمي والمصارف الخاصة. وبالإجمال يشترط صندوق النقد الدولي تخفيضاً لقيمة العملة المحلية (ما عدا البلدان الناطقة بالفرنسية والمرتبطة بالفرنك الفرنسي)، وضغطاً للنفقات العامة. وصحيح أن من شأن مثل هذه التدابير أن تحد من الهدر. ولكنها تلحق بالمقابل ضرراً كبيراً بأداء الخدمات العامة (التي تمتص الأجور القسم الأعظم من ميزانيتها، بما فيها خدمات التربية والصحة التي يتوقف عليها مستقبل هذه البلدان. ويحث الصندوق أيضاً على إلغاء الدعم عن مواد الاستهلاك الأساسية، مما يتأدى في كل مكان من العالم إلى اضطرابات خبز، من الدار البيضاء إلى القاهرة؛ وإزاء

سعة نطاق هذه الاضطرابات، كثيراً ما تضطر الحكومات إلى التراجع فيما يلزم صندوق النقد الدولي الصمت. ويدين هذا الأخير أيضاً السياسات الحمائية التي تعتمدها البلدان الفقيرة، علماً بأنه حيثما غابت هذه السياسات استحال التصنيع في بعض القطاعات (بينما لا تزال البلدان الغنية تلجأ إلى هذه التدابير الحمائية إياها كما تدل على ذلك اتفاقية «الألياف المتعددة» التي تحد من استيراد الأنسجة الآتية من البلدان المسماة بـ «النامية»). وأخيراً، فإن صندوق النقد الدولي يحضّ على نزع ملكية الدولة عن جملة الأنشطة الاقتصادية (وقد سبق لنا التنويه فعلاً بفساد البيروقراطية الدولانية وعدم نجعها).

إن الدراسة التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة[12] تتساءل بحق، في ملحقها الخامس، عما إذا كانت «قوى السوق» ستكون ناجعة إلى الحد الذي يفترضه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نظراً «إلى أن التفاوت بين البلدان الأفريقية وشركائها التجاريين لا يزال كبيراً للغاية، ونظراً أيضاً إلى أن حدود التبادل قد أضحت نهائياً على ما يبدو في غير صالح البلدان الأفريقية، وإلى أن آفاق الطلب والتوقعات بصدد مستقبل أسعار المنتجات التصديرية لتلك البلدان لا تبدو موائمة، ونظراً أخيراً إلى أن الحبوب المستوردة تتمتع بميزة حاسمة على الحبوب المحلية بفضل سياسة الدعم (المعتمدة من قبل البلدان الغنية)... ثم إن التدابير المقترحة لن تحل، فيما يتعلق بالتجارة، مشكلة عدم كفاية الاعتماد التجاري والبنية التحتية لشبكة الطرق ووسائل النقل».

إن البلدان التي انتهجت هذه السياسات المسماة بسياسات التصحيح الهيكلي تسجل من الآن انخفاضات في المداخيل، ولكنها لا تحقق بالمقابل أي نهوض دائم لاقتصادها. فهي مستنزفة إلى حد تعجز معه حتى عن شراء المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة لتشغيل منشآت المشاريع القائمة ومنشآت الخدمات العامة. وفي بعض الحالات تبدو جميع المنافذ مسدودة، والبؤس يضرب أطنابه، وهو ما يسميه البنك العالمي **بالفقر المطلق**. وعندما يتوقع صندوق النقد الدولي لإفريقيا، في سيناريوهاته للأعوام 1985 - 1990، معدلات

(12) **أفريقيا في العام 2000**. L'Afrique en L'an 2000، منشورات منظمة الأغذية والزراعة، روما 1966.

لنمو الصادرات وقدرة تنافسية أضعف من غيرها من القارات، فإنه يعترف بذلك ضمنياً بأن علاجه سيمنى فيها بالفشل أكثر مما في القارات الأخرى.

إن جميع تلك التدابير لن تحل أبداً مشكلة الدين. فبالنظر إلى دوام **التبادل اللامتكافىء**، فإن قسماً عريضاً من هذا الدين يمكن أن يعتبر من الآن **سرقة**. كما يمكن أن يعتبر قسم آخر هدراً للمعونة الخارجية إذا ما كان الهدف من هذه الأخيرة تعزيز امتيازات أهل المدن أو زيادة مبيعات الأسلحة أو زيادة مبيعات السيارات الخصوصية.

لقد أذهلنا، شارلوت باكيه وأنا، أن نشاهد في إحدى قرى بوركينا في آذار/مارس 1984 اضطرار الفلاحين إلى حرمان أطفالهم من الطعام (كان موسم 1983 رديئاً) ليدفعوا ضريبة الرأس (وقد ألغيت بعدئذ). وفي مذكرة لنا رفعناها إلى توماس سنكرا أشرنا إلى أننا رأينا موظفين أفريقيين، يتقاضون رواتبهم من حاصل تلك الضريبة، يشترون مربيات مستوردة. . . وذلك هو إلى حد ما واقع الأمر على الصعيد الدولي، عندما يطالب الأغنياء بسداد ديون كانوا هم أول المستفيدين منها. فالمال الذي أقرضوه عاد إليهم في جزء كبير منه في صورة طلبيات تجارية، نادراً ما تعود بالنفع على تنمية الاقتصادات الأفريقية. وسداد تلك الديون من شأنه أيضاً أن يزيد في **هدر البلدان الغنية** الذي سبقت لنا الإشارة إلى تلويثه للبيئة، وإلى تهديده لفرص البشرية في البقاء. وكل ما هناك أن «المربيات» تسمى هنا مرسيديسات ويخوتاً فخمة وطائرات خاصة وأسلحة. وهذا مع أن تقرير البنك العالمي لعام 1986 كان نوه بأن «أكثر من عشرة بلدان أفريقية فقيرة في جنوبي الصحراء تواجه مشكلات مديونية بالغة الخطورة إلى حد يتعذر معه حلها بواسطة اتفاقيات إعادة جدولة الديون؛ ومن ثم يستحيل توقع انخفاض محسوس في مديونية هذه البلدان قبل نهاية القرن».

في عدد تشرين الثاني/نوڤمبر 1987 من مجلة «**مستقبليات**» كتب الكندي موريس ميلر، المدير السابق للبنك العالمي، في معرض حديثه عن التحويلات «السلبية» (من أفريقيا إلى صندوق النقد الدولي، وعما قريب إلى البنك الدولي)، يقول إن القادة الأفارقة مجبرون على اتخاذ إجراءات «لافتراس لحم بلدانهم». وقد قال يوليوس نيريري بدوره إن الأفارقة «مكرهون على الاختيار

بين سداد ديونهم أو منع أطفالهم من الموت جوعاً». ويلحظ م. ميلر أن الدخل الفعلي للفرد يتراجع سنوياً بحوالي 1 % منذ عام 1974؛ ويخلص إلى الاستنتاج: «إن الفقر قد أضحى لا يغتفر على ضوء الموارد العالمية اليوم. ومن ثم يتعين أن يذهب الدفق النقدي من جديد من الأغنياء إلى الفقراء. ولهذا فإن الواجب الأول والعاجل هو التنازل عن الديون».

لقد لاحظت فرنسا في مؤتمر القمة الأفريقي ـ الفرنسي بين العاشر والثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1987 الميل المطرد إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، مما يدمغ بالسخف أولئك الذين ينكرون تدهور حدود التبادل. ولئن كانت الوثيقة التي سلمت للأفارقة تتحدث عن «إعادة تنظيم مرجوة للأسواق العالمية»، فإنها تنصح الأفارقة بانتهاج «سياسات تكييف وتنويع لمنتجاتهم» ـ علماً بأن اقتراح مثل هذه السياسات هو دوماً أسهل من تنفيذها. وصحيح أن فرنسا زادت معوناتها لإفريقيا، ولكن أكثر ما تقدمه يذهب إلى البلدان الغنية التي عرفت أصلاً بتبذيرها وهدرها؛ وهكذا تلقت الغابون في عام 1987 نحو 2,2 مليار فرنك، أي ثلث ميزانيتها. وهذا بينما نرفض في الوقت نفسه إلغاء الديون التي لنا في أعناق أفقر فقراء المنطقة السواحلية، ممن لن تتاح لهم الإمكانية أبداً لسدادها.

إن القارة الأفريقية، التي لم تنعم عليها الطبيعة، وأساء التاريخ معاملتها، وتعدى الانفجار السكاني الرهيب طاقاتها، ما تني تغوص أكثر فأكثر في حمأة البؤس والتبعية، ولا سيما منذ عام 1973، نتيجة لفشل المشاريع التي فرضت عليها، ولانهيار أسعار المواد الأولية، ولتعاظم المديونية. إن أفريقيا تستغيث، فهل ستجد من ينجدها؟

الفصل السابع

مصر: بنغلادش محرومة من الماء على حافة المتوسط(*)

1 ـ «انتصار مالتوس»:

سبعة ملايين نسمة في نحو العالم 1880، أربعة وخمسون مليون نسمة في العام 1980: أي زهاء ثمانية أضعاف في 108 سنوات. وبمقتضى الإيقاع الحالي للنمو الديموغرافي، أي بمعدل يتراوح بين 2,8 % و 3 % سنوياً، فإن عدد السكان سيتضاعف 16 ضعفاً أو 19 ضعفاً خلال قرن واحد. وبمقتضى الإيقاع الحالي فإن 21 سنة تكفي لمضاعفة عدد السكان: فهو سيكون 108 ملايين نسمة في العام 2010، أي أكثر من سكان بنغلادش حالياً، ولكن مع طاقة زراعية أدنى بما لا يقاس (2.5 مليون هكتار مزروع مقابل 9 ملايين هكتار مزروع في بنغلادش)، وعلى الأخص مع موارد مائية لا تني تتناقص على نحو فادح الخطورة (بينما تتفوق بنغلادش بمواردها المائية 50 ضعفاً ولا يتهددها خطر النقصان).

هذا مع العلم أن معدل الخصوبة كان سجل تراجعاً واضحاً. فمن 44 في الحقبة ما بين 1950 - 1961 انخفض إلى 34 في 1970 - 1972. لكنه عاد ليتصاعد إلى 41 في العام 1980، مقابل 11 كمعدل للوفيات: مما يعني 3 % من النمو السنوي (مقابل 2 أو 2,2 في فترة 1968 - 1973. وهذا الصعود الخطر لنمو السكان ظاهرة تكاد تكون فريدة من نوعها في العالم الثالث.

(*) التعبير لبطرس غالي، وزير الشؤون الخارجية المصرية.

ويضطلع العامل الديني بمسؤولية ثقيلة: فإن كان الدين المعتدل لا يعارض ضبط النسل، فإنه بالمقابل لا يحض عليه. وهذا بدون أن ننسى الوضعية الدونية التي يحبس فيها الأصوليون الدينيون النساء، والزواج المبكر (والقسري في كثير من الأحيان) الذي هو من نصيب الفتيات الصغيرات في الأرياف إجمالاً، وفي الصعيد خصوصاً، وذلك حتى قبل بلوغهن السن الشرعية للزواج، وهي 16 سنة. ويصدق هذا الوضع على النصارى الأقباط أيضاً، لأن وضعهم كأقلية يجعلهم يتخوفون من تراجع معدل الولادات عندهم، مما قد يقلص نسبتهم المئوية إلى باقي السكان، وهي نسبة تتعمد الأرقام الرسمية حصرها بـ 8 % . ومن ثم فإنهم يستنكفون هم أيضاً عن تشجيع التخطيط العائلي. ومع ذلك فإن العديد من العلمانيين وبعض الراهبات اللائي يعايشن عن كثب بؤس عشرات الآلاف من المصريين، ولا سيما من المصريات، يتمنون لو أن السلطات الدينية العليا تبدي تفهماً أكبر لمسألة تبعيد المسافات بين الولادات، باعتباره خطوة أولى نحو حياة لائقة بالإنسان. وقد استطاعوا في بعض المناطق أن يحصلوا من تلك السلطات على أمر يمنع الكهنة الأقباط من مباركة الزواج عندما لا تكون الزوجة قد أدركت سن الزواج الشرعية المحددة بستة عشر عاماً.

لقد أصدر الفاتيكان في 18 شباط/ فبراير 1988 رسالة بابوية تأخذ أخيراً بعين الاعتبار مشكلات الشعوب الفقيرة. وقد ندد البابا هذه المرة بقوة باتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبتعاظم المديونية، وبجموح شهوة الربح والظمأ إلى السلطة وعبادة المال، إلخ . . . لكنه جرد المعدمين سلفاً من كل فرصة، لأنه أدان أيضاً بقسوة مماثلة سياسات تحديد النسل. والحال أن البلدان الفقيرة لا أمل لها، في حال غياب مثل تلك السياسات، في الخروج من حمأة البؤس الذي لا يني يشدد قبضته على مجمل القارة الأفريقية، وبالنسبة إلى الغالبية العظمى من السكان.

ناهيك عن ذلك فإنه إذا كانت الزراعة المصرية في ظل الإصلاح الزراعي في عهد عبد الناصر، 1953 - 1970، قد سجلت تقدماً مرموقاً، فإن المساحة المزروعة ما تفتأ منذئذٍ تتراجع (من 2,8 إلى 2,47 مليون هكتار)؛ ومساحة الأرض المستصلحة من الصحراء لا تعوض تلك التي تستأثر بها

المباني والطرق والمطارات. وعلى كل حال، فإن تلك الأراضي الرملية الصحراوية التي يتم استصلاحها للزراعة هي أقل خصوبة بما يتراوح بين خمسة وعشرة أضعاف بالمقارنة مع الأراضي المخصبة بطمي النيل الغني الذي كثيراً ما يتم تحويله، رغم التحظير، إلى آجر لصالح توسيع المدن والقرى المكتظة أصلاً بسكان تتنامى أعدادهم بسرعة مسرفة. ولنضف إلى ذلك أن مردود الهكتار قد تراجع ما بين 1974 و 1984 بمعدل 7 % أو 9 % بالنسبة إلى القمح، و 4 % بالنسبة إلى الأرز، ولم يزد (28 % في 10 سنوات) إلا بالنسبة إلى القطن والذرة. وأخيراً فإن سباق السكان/ الإنتاج قد بات مكتوباً عليه الفشل بسبب مستوى الأمطار الذي يتباطأ في الأحواض السفحية التي تغذي «النيلين».

2 ـ إفلاس البيئة : الماء يتناقص أكثر فأكثر :

لقد وجه نقد كثير إلى السد العالي الذي بني في أسوان بمساعدة السوفييت، ولكن موجهي هذا النقد تناسوا أن الماء المحتجز في بحيرة ناصر قد أنقذ مصر، في الأعوام الأخيرة، من مجاعة كانت ستكون أفظع وأرهب حتى من تلك التي عرفتها الحبشة والمنطقة السواحلية مجتمعتين. فمن 1979 إلى 1987 لم يعرف إلا عام 1980 وحده دفقاً طبيعياً للنهر بلغ 78,5 مليار متر مكعب من الماء. أما سائر الأعوام فكان الدفق النهري فيها دون مستواه المعهود، مما استدعى الاغتراف من احتياطي البحيرة. ولولا السد لما كانت استطاعت مصر في عام 1984 أن تجني المحاصيل إلا من مليوني هكتار (بدلاً من 4,6 مليون هكتار كما هو معهود).

لكن احتياطي بحيرة ناصر ما لبث أن نفد في عام 1988. وفي 18 شباط/ فبراير 1988، يوم مرورنا، كان مستوى النهر قد هبط إلى 157 متراً بدلاً من 170 متراً كما في الأعوام الجيدة. ولم يكن يُسمح بخروج أكثر من 13م^3 في الثانية، أي بما يكفي لإنتاج 700 ميغاواط من الكهرباء في اليوم (بدلاً من 345 م^3/ثانية، ومن 1700 ميغاواط في الظروف الموائمة). وكان معروفاً سلفاً أن مستوى البحيرة لن يبلغ في تموز/يوليو 1988 أكثر من 150 متراً (وهو مستوى منخفض لم يسبق تسجيله قط منذ بناء السد)، الأمر الذي سيحول دون إنتاج

الكهرباء، لأن العنفات الجديدة تتوقف إذا ما نزل مستوى الماء إلى 151 متراً. وإذا ما أمنت حاجة الملاحة والصناعات والاستهلاك المنزلي، فإن الزراعات ستفتقد في هذه الحال افتقاداً شديداً إلى الماء... فماذا كان في المستطاع فعله إذن؟

في 20 شباط/ فبراير 1988 أمر بإقامة صلوات استسقاء عامة من أجل المطر في الحبشة (فهذا المطر هو الذي يغذي النيل الأزرق الذي يمد النهر بثلثي منسوبه، فيما يأتي الباقي من النيل الأبيض الذي ينبع من خط الاستواء). والحال أنه بدلاً من الصلاة، كان ينبغي أن يعاد التشجير: ففي عام 1900 كان 40 % من مساحة الحبشة مغطى بالغابات، أما اليوم فلم يبقَ إلا 4 % أو حتى أقل! وكما في المنطقة الساحلية، المحرومة من الأمطار بسبب انقراض الغابات الشاطئية في أفريقيا الغربية، فإنما على هذا العامل ينبغي أن تنصب الجهود. وبانتظار ذلك فإنه من الأفضل للمسؤولين السياسيين والدينيين والمثقفين أن يقبلوا بـ «حقيقة الأمر الواقع»، وألا يترددوا في الجهر بها، وفي استخلاص جميع النتائج الواجبة منها: فالانفجار الديموغرافي، إذا ما تواصل طويلاً وبسرعة أكبر مما ينبغي، سيتأدى لا محالة، وفي زمن قريب، إلى كارثة قومية.

3 ـ فاقة في الماء: فاقة في الطاقة:

لقد رد عبد الناصر إلى مصر كرامتها (بينما لطخت فرنسا شرفها بالعار بمهاجمتها بور سعيد في يوم عيد جميع القديسين عام 1956 ـ مما سهل أمام الروس مهمة غزو المجر، إذ كانت الصحافة العالمية مشغولة بالحدث الآخر). وقد وعد السادات مصر بـ «مستقبلٍ مشرق»، متوقعاً أن تعمها الوفرة عام 1980. ولكن ما أمكنه أن يترك إلا وضعاً بالغ الصعوبة لم يجد أمامه الرئيس مبارك مناصاً من أن ينظر إلى المشكلات مواجهة. فوزير التخطيط في حكومته «يأمل»، وهذا في أحسن الفرضيات تفاؤلاً، في «**الإبقاء على مستوى الحياة الحالي** حتى عام 2025». إذ لم يعد ثمة من يجرؤ على الكلام عن رفع لمستوى الحياة. وعندما كررت في القاهرة الأرقام المذكورة أعلاه، وهي أرقام رسمية ولا يماري فيها أحد، أجابني بعضهم: «ليس من يقرع ناقوس الخطر هو من يطفىء الحريق». بيد أن كل ظني كان هو أن من شأن ذلك أن ينبه رجال

المطافىء! وعندما دعيت إلى إلقاء محاضرة في المركز الثقافي الفرنسي في القاهرة، ، نصحني أحد الحضور - ولم يكن مصرياً - بألا ألح كثيراً على المشكلات لأن من شأن ذلك، كما قال: «تثبيط همم المستثمرين». فلكأن المستثمرين ليسوا هم خير الناس اطلاعاً! ومهما يكن من أمر فإن المهندس الزراعي لا يستطيع أن يقنع بالتزام موقف الحذر الدبلوماسي؛ فهو موقف لا يساعد البتة المصريين على استيعاب جميع العواقب التي تترتب، على نحو منظور للعيان من الآن، على وضع لا يمكن وصفه بأقل من صفة المأساوية.

إذ بالإضافة إلى الماء، فإن الطاقة المتولدة عنه هي التي ستُفتقد. فالسد الكبير كان يؤمِّن حتى عام 1979 أكثر من نصف الكهرباء المنتجة في البلاد. ولكنه في عام 1983 ما عاد يعطي سوى 31 %، وفي عام 1986، 20 % فقط. ومن ثم فقد عادت الغلبة للمحطات الغازية والنفطية. وفي وسع مصر في الوقت الحاضر أن تجيز لنفسها ذلك، فإنتاجها من النفط يأذن لها حتى بتصديره. ولكن إذا ما استمر الإيقاع الحالي للاستثمار، فإنه لن يبقى لديها من الإحتياطي إلا ما يكفي لخمسة عشر أو لعشرين عاماً. . . وأكثر من هذا الأجل بقليل بالنسبة إلى الغاز.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟ لا يبدو أن أحداً يهتم للأمر. وهذا بينما لا تزال ديون مصر البالغ مقدارها 44 مليار دولار في عام 1988 تتراكم، والعجز في العملات الصعبة يتعدى 3,5 مليار دولار في عام 1986، مما يعرض للخطر من الآن الاستقلال الاقتصادي للبلاد. أما صندوق النقد فإنه لا يني يضع شروطاً أقسى فأقسى. . .

4 - فرط الري: تدهور التربة:

كان نيل الفراعنة يغرق واديه كل صيف. وكان الماء ينحسر بعدئذ، فيسارع الفلاحون إلى بذر المزروعات الشتوية في الطمي الغني المتوضع: القمح والشعير أولاً، ثم الفول وغيره من الخضار. وبعد الحصاد تراح الأرض: من الربيع إلى حين الفيض التالي؛ فكانت الأرض تتشقق وتتهوى، فتتكاثر بالتالي في التربة الغضارية الثقيلة البكتريات المثبِّتة للأزوت. وفي طور لاحق تم الانتقال في الدلتا، ثم في النهر، من الإغراق الفيضي إلى السقي الدائم.

ولكن كل سقي لا يزال يبدأ، في الوادي، بضرب من إغراق للمزروعات، فتنتابها من جراء ذلك «صدمة» تلحق الأذى بمردودها. ثم لا تلبث التربة أن تتقطر، فتعاود النبتة انتصابها، ولكنها «تنصدم» من جديد مع كل سقي. ولا يحدث شيء من هذا في تقنية الرش التي تروي في شكل رذاذ. ولكنها تقنية مكلفة للغاية ولا تستخدم إلا في الأراضي المستصلحة من الصحراء. ولقد جرت العادة في الدلتا المروية منذ قديم الزمان على تصريف الماء في أخاديد الأرض، مما يحول دون إغراق المزروعات ويوفر الماء. وبالفعل، إن التربة تتأذى أذى شديداً من فرط الري إلى حد أن خصوبتها، التي طبقت شهرتها الآفاق في العالم المعروف قديماً، لم تعد إلا أسطورة. وتدهور التربة هذا هو الآن بمثابة «كارثة قومية» على حد تعبير المهندسة الزراعية الشابة كريستين دي سانت ماري. وهو رأي يشاركها فيه خبراء التربة.

منذ أيام الفراعنة والماء يقدم مجاناً للفلاحين. ولكنهم في الواقع يدفعون ثمنه غالياً بصورة غير مباشرة من خلال أسوأ شكل من أشكال الضريبة: الأسعار الزراعية المتدنية التي تثبط همة الإنتاج. فبحكم مجانية الماء فإنه يهدر دوماً من قبل أولئك الفلاحين الذين لا يخشون من شيء كخشيتهم من افتقاده يوماً ما؛ فهم يروون أرضهم بما فوق حاجتها، وهذا ما يقلص مردودها، ويضر بالتربة، ويرفع على الأخص من مستوى الحقل المائي الجوفي، ويغرق بالتالي باطن الأرض، ويخنق المزروعات، ولا سيما أن ثلثي أراضي مصر لا تتوفر لها منافذ التصريف الكافية على الرغم من كل الأشغال الباهظة الكلفة والمتأخرة. ففي 1967 - 1968، وفي دراسة أولى حول تلك البلاد (قمت بها بتكليف من وزير الزراعة آنذاك سيد مرعي)، تسنى لي أن ألحظ أشجار البرتقال المزروعة في الدلتا وقد غطتها طبقة بيضاء من الملح ـ من جراء تصريف غير كافٍ للماء. الأمر الذي يتسبب في ارتفاع نسبة الملوحة والقلويات. وهذه الظاهرة التي تسبب تدهور قسم هام من أتربة مصر وتهدد الإنتاج، تعود في أصولها إلى القرن الماضي: فعندما شاء الإنكليز أن يغذوا مغازلهم بالقطن المدفوع ثمنه بالجنيه الإسترليني وليس بالدولار، كما كان الحال من قبل، أكثروا من إنشاء السدود وأقنية الري ليجعلوا من مصر «مزرعتهم القطنية»؛ لكنهم أهملوا تصريف الماء، وهو أمر لا تتضح ضرورته إلا على المدى الطويل؛ ولا ريب أنهم كانوا يدركون

من طرف خفي أنهم لن يبقوا لأمد طويل من الزمن سادة تلك البلاد. . .

وثمة عامل آخر يتحكم بتدهور التربة في الوادي، وهو عدم وجود أو عدم كفاية الدبال العضوي، مما يجعل تلك التربة الغضارية ثقيلة وقاسية: فعندما ضربتُ بالمجرفة بقوة لأحدث شقاً في أرض مزروعة بقصب السكر على مقربة من أسوان ارتجت صفيحة المجرفة كما لو أني ضربت معدناً، ولم تدلف إلى باطن التربة. ومزارع قصب السكر الوحيدة المنتوج تستخدم الجرارات، لا الماشية. وبدلاً من مراكمتها كدبال، فإن الأوراق الخضر في أعلى القصب تعطى كأجور لقاطعي قصب السكر ليطعموا بها ماشيتهم. أما الأوراق الجافة الكبيرة الحجم فتحرق، مع أنه كان يمكن أن تفيد كمحمل للسماد، بل حتى كعلف فيما لو عولجت بالأمونياك.

5 ـ مملكة الهدر المدعوم الذي يفيد الأغنياء أكثر:

«إن تقاضي ثمن عن الماء هو الوسيلة الوحيدة للحد سريعاً من هدره»: هذا ما ساررنا به المدير العام ـ النابه جداً ـ للري في محافظة الفيوم. ولكنه سرعان ما أضاف القول: إن ذلك مستحيل سياسياً. بيد أن وزير الري، الذي استقبلنا بعد ذلك، قد أكد لنا أن الأمر موضع دراسة. وهذا عين العقل. فلا بد من تنظيم شبكة الري للتحكم بجميع المنسوبات، وللحؤول بالتالي دون الهدر؛ ولا بد أيضاً من تعميم أقنية التصريف وإدخال تقنيات الري الحديثة التي تعتمد أسلوب الرش الرذاذي والقطرة قطرة، تفادياً لفرط السقي ولرفع مستوى حقل المياه الجوفية. وهذا كله ممكن التحقيق، ولكنه باهظ الكلفة: ويقال إن ميزانية بعشرين مليار دولار، بل بأربعين مليار دولار، ستقسط على خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً.

وعلى سبيل المقارنة فإن التقرير المرفوع إلى الكونغرس الأميركي عن «القطاع الزراعي المصري ومعونة الولايات المتحدة» في آب/أغسطس 1982 أشار إلى أن كلفة الدعم الداخلي للمنتجات النفطية في عام 1981 بلغت 4,2 مليار دولار سنوياً (الفرق بين سعر البيع في الخارج وسعر البيع المحلي)؛ كما أن كلفة دعم القمح بلغت نحو مليار دولار، وكلفة دعم الزيت والذرة والسكر نحو نصف مليار دولار. وفي عام 1988 كان ليتر البنزين الممتاز يباع في

القاهرة بما يعادل 0,60 فرنك فرنسي (مقابل 4,5 فرنك في فرنسا). وبديهي أن رخص سعر الوقود يشجع على الإكثار من اقتناء السيارات ووسائل النقل المكلفة والممولة بالدعم. وجميع وجوه الإنفاق هذه تتم مالياً على حساب شبكة ري رديئة ونظام تصريف غير كافٍ، وبالتالي على حساب المصلحة القومية؛ وهذه حجة لا يبدو أنها تتمتع في مصر بالقيمة التي تتمتع بها في تايوان.

6 ـ القاهرة:

مليون نسمة في القاهرة عام 1927، في عهد الملك فاروق، في بلد نصف مستقل عن انكلترا؛ وثلاثة ملايين في عام 1959، وثلاثة عشر أو أربعة عشر مليوناً في عام 1988، أي ربع سكان البلاد. والعاصمة تنوء تحت وطأة هذا الانفجار السكاني. الحفر تملأ الشوارع، والأرصفة متآكلة. وفي الأحياء الحديثة تصطف السيارات على ثلاثة أرتال وتتسبب في زحمة خانقة شبه دائمة، وليس غير عربات القمامة التي يجرها حماران أو ثلاثة حمير صغيرة توحي ببقية حياة. ومن غرفتي في الفندق وقع ناظراي عند الفجر على مشهد مذهل: فقد خرجت نساء وعنزات وأرانب وبطات ودجاجات وأوزات من شقة في البناية المواجهة ـ حيث يتساكن الجميع ـ وقمن بـ «غزو» الشرفة.

إن العاصمة في هذا البلد «مريّفة»، تعج بحيوانات الجر، بينما غالبية القرى «ممدينة» يزيد تعداد سكانها على الآلاف. ولكن لا تحظى رسمياً بصفة «المدينة» سوى الأقضية، الأمر الذي يعطيها الحق في شوارع معبدة ومنارة ومدرسة ومستشفى: وهي تجهيزات لا تتوفر للبلاد القدرة على توفيرها لجميع تجمعاتها السكنية.

وليس لدى ملاكي القاهرة أدنى مصلحة في صيانة العمارات التي جرى تجميد إيجاراتها بموجب قانون صادر في عام 1948، وبعملة لاتني قيمتها تتدهور. والمستأجرون القدامى (وحق الاستئجار يتوارث) لا يدفعون سوى 20 إلى 50 جنيهاً (أي ما يعادل 50 إلى 125 فرنكاً فرنسياً) في الشهر من أجل شقة فخمة. وبالمقابل، يدفع المستأجر الجديد في العمارة نفسها وللمساحة نفسها 2500 جنيهاً (6250 فرنكاً)، أي أكثر بـ 50 إلى 125 ضعفاً. ومن ثم فإن الأمل

الوحيد الذي يساور المالك هو انهيار العمارة، مما يتيح له استرداد أرضه أو معاودة البناء فوقها وتقاضي إيجارات «حرة». والقاهرة مغزوة اليوم بعمارات «منهارة» وبورشات بناء متوقفة غالبيتها بسبب نفاد المال.

وتختنق المدينة بنحو مليون سيارة (نصف الرحبة الوطنية)، كثيراً ما تجمد حركتها عند مفارق الطرق، ولكن بدون أن توقف محركاتها. فليتر المازوت بـ 12 سنتيماً، أي أقل من البنزين الممتاز بخمسة أضعاف، فما الداعي إلى التوفير؟ وقد باتت حركة السير أقل ازدحاماً بفضل الطرق المتناضدة، ولكن هذا ما أدى بدوره إلى مكاثرة عدد السيارات، وبالتالي إلى مفاقمة التلوث الذي بات قريباً في درجته من تلوث مكسيكو الذي يقر مختلف الخبراء باستحالة الحياة فيه. أما المواطنون البائسون الذين لا يملكون سيارات أو دراجات نارية فعليهم أن ينتظروا ساعات طوالاً ليستقلوا باصات مكتظة دوماً بالركاب، أو أن يحزموا أمرهم على السير إلى وجهتهم المقصودة على الأقدام، في جو ملوث، متحدين أرتال السيارات التي لا تتقيد بالإشارات الضوئية الحمراء، وهي بالأصل قليلة العدد للغاية. فمن ستتوفر لديه الشجاعة السياسية ليمنع تدريجياً السيارات الخاصة في قلب المدينة، ولتتمكن بالتالي الباصات والتاكسيات من التنقل بسهولة؟ وعندما مررنا أمام مرآب سيارات المطافىء، قرب البريد المركزي، ووجدناها مجمدة في أماكنها بسبب الإزدحام الذي لاينقطع له خيط، تساءلنا بيننا وبين أنفسنا ماذا سيحدث فيما لو أضرم نيرون مجنون أو إرهابي ما النار في حي من الأحياء، ولا سيما في القاهرة القديمة؟

7 ـ من رأسمالية الدولة إلى الليبرالية الوحشية:

لقد استولى الضباط الأحرار، الذين أثارت نقمتهم هزيمة 1948 التي شهدت مولد «إسرائيل»، على زمام السلطة في تموز/ يوليو 1952. ولقد اتسم هذا العهد «الناصري»، الذي امتد من 1952 إلى 1970، بسياسة إرادوية، وبإصلاح زراعي أعاد توزيع قسم من الملكيات الكبيرة: 16 % من الأراضي. كما سجلت عمليات البيع الإرادية من جانب الملاك المذعورين نسبة أعلى من ذلك بعد. وبفضل قوانين استئجار الأرض، أمكن لنحو 70 % من صغار الفلاحين أن يخففوا عن كاهلهم أخيراً عبء ريع عقاري ظالم. وقد ضمنت

لهم القوانين، فضلاً عن ذلك ديمومة الحيازة التي أضحت حتى وراثية، وأمسى في مستطاع طبقة جديدة من صغار الفلاحين، المؤطرين بالتعاونيات، الحصول على اعتمادات عينية، وبالتالي على أسمدة ومبيدات حشرات، وحتى جرارات. وبما أن هذه الاعتمادات ما عادت تستلزم، كما من قبل ضمانات رهنية، فقد غدت في متاح الجميع. وبالمقابل، فإنها مغطاة بالإنتاج المحصول عليه، مما أرغم المستفيدين من الإصلاح الزراعي، ثم الفلاحين في مجموعهم، بعد أن تم تأطيرهم بدورهم في تعاونيات، على التنازل عن معظم محاصيلهم الكبرى، من حبوب وقطن، بأسعار متدنية للغاية. أضف إلى ذلك أن المشرف على التعاونية، وهو موظف تعينه الدولة، ليس على الدوام من الحرصاء على مصالح الفلاحين. بيد أن ما لا مماراة فيه هو أن هؤلاء الأخيرين قد وجدوا في الإصلاح الزراعي فوائد مادية أكيدة ـ والأهم من ذلك أنهم استعادوا كرامتهم.

وكانت صناعة مملوكة للأفراد، تستهدف تخفيض الواردات، قد انطلقت منذ عام 1930 في ظل حماية جمركية قوية. وفي عام 1953، ثم على الأخص في عام 1960، طور عبد الناصر قطاعاً للدولة كانت تعود إليه حيازة الصناعات الأساسية، المدعومة من قبل المصارف المؤممة، أو كان هو المساهم الرئيسي فيها. بيد أن هذا القطاع العام لم يحرز نجاحاً كبيراً: فأول إجراء اتخذه لواء في الجيش، جرى تعيينه مديراً لأضخم مصنع نسيج في البلاد، كان إصداره الأمر بنقل سجاد مكاتب الإدارة النفيس إلى بيته. ناهيك عن أن عدم كفاءته المهنية قادت بسرعة الصناعة النسيجية إلى الضياع. فكمية المغزولات القطنية المنتجة في الساعة الواحدة كانت أدنى بعشر مرات من تلك التي تنتج في الولايات المتحدة. على أن قدراً من النجاح تم إحرازه في الميدان الزراعي. وبالإجمال فإن المصريين، بمختلف مشاربهم، يطيب لهم التذكير بأن عبد الناصر رد إليهم عزتهم بكونهم مصريين.

وقد اكتشفت فلزات حديد غنية على مقربة من سد أسوان. المادة الأولية والطاقة: هكذا اجتمعت جميع الشروط لبناء أكبر مصنع للعدانة في البلاد في تلك المنطقة. لكن الإطارات العليا، التي كان يفترض تعيينها فيه، رفضت الابتعاد عن العاصمة، منبع السلطة والملاهي، فكان أن بني المصنع، خلافاً

لكل منطق اقتصادي، في حلوان، جنوبي القاهرة وعلى مقربة كافية منها للمشاركة في خنق العاصمة!

وفي وقت لاحق أقيم مصنع للألومنيوم بالقرب من مناجم فلزات الحديد وغير بعيد عن سد أسوان الذي كان يفترض فيه أن ينتج كمية كبيرة من الكهرباء. وتم بالفعل تشييد المصنع، ولكن الفلزات لم يجر استغلالها، وتوجب أن تنقل إليه من مسافات بعيدة، وبكلفة عالية جداً، فلزات مستوردة. وفضلاً عن ذلك، فإن فوائض الكهرباء المتوقعة تبخرت مع انخفاض مستوى الحياة. وهكذا يكون مصنع الألومنيوم، المقيض له أن يدر عملة صعبة، قد أضحى يستهلك هو نفسه قدراً كبيراً منها.

كان لا بد إذن من تدبر الموقف. وغداة وصول السادات إلى السلطة شن في عام 1973 حرباً «مظفرة في بدايتها». وفي عام 1974 أمكنه أن يضع حداً لتقشف أيام الحرب بفضل الريع النفطي وتحويلات اليد العاملة المصرية المهاجرة. ومن المؤكد أنه كان ثمة حاجة إلى جرعة من الانفتاح الاقتصادي والليبرالية لتصحيح الأخطاء الماضية شريطة حسن اختيار أهدافها الأولوية. والحال أن سياسة الانفتاح، كما يفيدنا تقرير المعهد الفرنسي للدراسات الإقتصادية والقانونية والاجتماعية، قد «وجهت التوظيفات الخاصة والمختلطة نحو المشاريع المصرفية والسياحية والتجارية والخدمات، ولم توجهها نحو الإنتاج أو نحو التصدير». وعليه، فقد فاقمت الليبرالية من حدة التفاوتات الاجتماعية، وزادت من حجم استيراد السلع الكمالية، على حساب الإنتاج المحلي للسلع الأساسية.

إن الجهود تبذل اليوم ـ وإن بعد طول تأخير ـ لتشجيع التصدير والسوق الداخلية؛ لكن الأسعار الزراعية المتدنية تحد من القدرة الشرائية. ومن الواجب تشجيع التنمية المناطقية، ومدها إلى القرى، على أن تشمل في المقام الأول القطاعين الحرفي والصناعي. ومن الواجب أيضاً اعتماد سياسة تعطي الأولوية ـ أخيراً ـ للتوظيف؛ وهو ما يقتضي تقليص الدعم. على أن هذا الدعم يبقى، بحكم المعدل المرتفع للبطالة ونقص الاستخدام والأجور المتدنية (من 50 إلى 80 دولاراً شهرياً في الألبسة الجاهزة مقابل 300 أو 400 دولار في تايوان)، ضرورياً سياسياً، حتى ولو أدى الإبقاء عليه إلى إعاقة تمويل التنمية. والواقع أنه

عندما يوقف الاقتصاد على رأسه من جراء الأخذ بنظامين متناقضين، كلاهما مساء تطبيقه، فإنه يكون من الصعب إنهاضه.

الانفجار السكاني، الفاقة المتنامية إلى الماء، عدم كفاية الطاقة الكهربائية، تدهور حدود التبادل، عدم كفاية وسائل النقل إلخ، صعوبات التسويق والتوزيع: إن من حق المرء أن يبدي قلقاً كبيراً بصدد مستقبل مصر الفقيرة هذه. فهي واحدة من البلدان التي يضربها البؤس بتصاعد مطرد، رغم أنها تحتل موقعها من الأساس تحت «خط الفقر» الشهير.

8 ـ الهجرة: عملات صعبة تساء إعادة توظيفها:

منذ عام 1963 طفقت مصر تبعث بمعلمين ومدرسين إلى الأقطار «العربية الشقيقة» التي تحيط بها من كل جانب. وبدءاً من عام 1966 انضم إليهم عمال اشتد الطلب عليهم في ليبيا والعراق. وفي عام 1973، ومع ارتفاع أسعار النفط، كان «الزحف»: فقد غادر مليونان ونيف من المصريين وطنهم: فلاحون بلا أرض، مزارعون صغار، موظفون ضاقت بهم الدوائر، هجروا مدنهم وقراهم في مصر وارتحلوا للعمل في العربية السعودية وإمارات الخليج. وبديهي أنهم وجدوا الحياة فيها صعبة للغاية، ولكن ربحهم كان كثيراً، وربما فاق عشرة أضعاف ما كانوا يكسبونه في موطنهم. وحتى نفهم ظاهرة الهجرة الكثيفة هذه ينبغي أن نعلم أنه إذا ما أراد الشبان العازبون الزواج فلا بد لهم من تأمين مسكن، أي إما الحصول على أرض والتشييد عليها أو اقتناء شقة، وإذا أضفنا إلى ذلك المهر وتكاليف الزواج، كان الحاصل مبلغاً لا يمكن تجميعه من أجور القرية والقطاع غير المرخص.

فإذا ما عاد المهاجرون إلى بلدهم، وفي جعبتهم وفر غير قليل من المال، اشتروا قطعة من الأرض وتعاقدوا مع عمال بناء لتشييد منزل لهم فوقها. والمشهد الذي تقدمه مصر اليوم هو مشهد حمّى بناء حقيقية؛ ففي كل مكان يشاهد العمال الزراعيون وهم يعملون في رصف القرميد؛ والتجمعات الريفية، التي يجوز لنا أن نسميها مدناً، تتضخم إلى حد التلاصق والإتصال فيما بينها في الدلتا. أما ما يتبقى من مال العائدين من الخليج فتعطى الأولوية في إنفاقه للسلع الدالة على الحظوة (البراد، المروحة، التلفاز)، بدون أن يخطر في بال

أحد توظيفه في ورشة أو صناعة ريفية صغيرة كانت هي الأساس في التنمية الريفية، ثم العامة في تايوان. وقد يقدم العائدون أحياناً على شراء تاكسي أو شاحنة لأجل تجارة صغيرة.

وبالطبع، إن المهاجر الذي جمع المال بمثل تلك السرعة لا يعود إلى التفكير البتة بالعمل من جديد في الحقول، ذلك العمل الذي يعده من الآن فصاعداً غير لائق به. فإذا ما نفدت ثروته الصغيرة ارتحل إلى «الخليج» ثانية (لكن هذا الأخير ما عاد يستخدم العمال المهاجرين بنفس الإيقاع السابق). لكن هل عنده من خيار آخر؟ صحيح أنه قد تظهر الحاجة أحياناً في القرية إلى يد عاملة، لكن مرد ذلك إلى أن الأجور ـ وإن زادت ـ لا تزال متضعة للغاية، وعلى الأخص في الأشهر الخمسة للعطلة المدرسية الصيفية، حيث تتدنى أجور الراشدين، الذين يلقون العنت من مزاحمة عمل الأولاد، إلى 2,5 جنيهاً (بدلاً من 4 جنيهات ـ أي 10 فرنكات ـ في اليوم في فصل الشتاء، عندما يذهب الأولاد إلى المدرسة)!. والواقع أن عمل الأولاد يبقى أساسياً في هذا البلد الذي تتدهور فيه صحة العديد من الراشدين مبكراً بسبب البلهارسيا الرهيبة التي تُكافح هي الأخرى على أسوأ نحو(*).

9 ـ فشل مختلف أشكال التعليم:

إن واحداً من أربعة فقط من الأطفال الذين يترددون بغير انتظام على المدرسة البدائية ينهي المرحلة (ومدتها ستة أعوام) وهو يحسن القراءة والكتابة. وفي قرى الصعيد يبقى العديد من الأطفال، وهم في السنة الرابعة أو الخامسة الابتدائية، أميين: فالصفوف تغصّ بهم بما فوق طاقتها. ولا يتلقى الأطفال سوى ثلاث ساعات متتابعة من التعليم يومياً، وذلك تأميناً لتناوب فوجين أو ثلاثة أفواج من التلاميذ في اليوم. وأجر معلم المدرسة زهيد للغاية، مما يضطره، إذا ما شاء تأمين قوته، إلى إعطاء دروس خصوصية تستنفد منه كل

(*) لئن استطاعت الصين أن تجند سكانها قاطبة لجمع المذنَّبات (الرخويات التي تتكاثر فيها الطفيليات)، فإن مصر تكتفي بالمقابل باستعمال المبيدات، التي تهاجم أيضاً الأسماك، فتتسبب في انخفاض إنتاج ذي طبيعة حيوية. والنتيجة هي أن غالبية الأولاد الريفيين يتخلفون في غالب الأحيان (أو تماماً) عن المدرسة.

طاقاته التربوية. ومهما يكن من أمر، فإن المناهج الدراسية لا تهيء التلميذ لتفهم الحياة في القرية أو لتحسينها.

وبما أن الدخول إلى الجامعة يقتضي الحصول على الشهادة الثانوية، وبما أن اختيار الكليات يتحدد بالعلامات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الشهادة الثانوية، فإن كلية الزراعة محطوطة القيمة سلفاً نظراً إلى أنها معفاة من شرط العلامات ولا يدخلها بالتالي إلا «الأواخر».

إن إفلاس النظام التعليمي هذا يأخذ أبعاداً متضخمة في الجامعة بحكم اكتظاظ المدارج بالطلاب الذين يتلون عن ظهر قلب في الامتحانات دروسهم المنسوخة على الآلة الناسخة، وهي طريقة تقتل فيهم القدرة على التفكير وعلى الاستفادة مما تعلموه. بيد أن هذه المأساة تبلغ ذروتها مع القرار الذي اتخذه عبد الناصر ـ والذي لا يزال معمولاً به ـ بتوظيف جميع خريجي الجامعة في الدوائر الحكومية. فمن قبل كان المنصب الوظيفي يعد بمثابة تكريس محترم، وكانت الأسر تتحمل ما تتحمله من تضحيات في سبيل وصول واحد من أبنائها إلى الوظيفة العمومية. لكن عدد الطلبة الجامعيين تضاعف إلى حد تحتم معه تأخير «حق» الدخول هذا ثلاث سنوات أو حتى أربع سنوات. وعلى هذا النحو راحت الوظيفة العمومية تتضخم بدون أن تتزايد ميزانيتها بالنسبة نفسها؛ ومن هنا أضحت الرواتب زهيدة للغاية لا تتعدى 36 جنيهاً في الشهر للمبتدىء في القرية (بالكاد 17 دولاراً أميركياً)، الأمر الذي يضع الموظفين في موقف مذل.

كثرة من البشر لقلة من الوظائف وبرواتب تجبرهم جبراً على الجمع بين عملين، مما ينعكس سلباً على دوامهم ومردود عملهم الوظيفي. لكن معظم الموظفين لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة بدون مهنة ثانية أو حتى ثالثة. وثمة فاقة شديدة إلى مهندسي الري الذين تمس الحاجة إليهم أصلاً لتنظيم توزيع الماء الذي سيغدو عما قريب، وعلى نحو مباغت، شديد الندرة. ومع ذلك لا تقع العين إطلاقاً في إحدى الحدائق العامة الصغيرة في القاهرة على أي من المهندسين الزراعيين الخمسة الملحقين للعمل فيها. وعلى الرغم من تقصير الوظيفة العمومية في أداء المهام التي تقع على عاتقها، فإن حظوتها لم تتدهور بعد بما يكفي لصرف طلاب الوظيفة عنها ولتحولهم نحو المشاريع الإنتاجية. وهذا فيما تتضاعف أعداد الخريجين العاطلين عن العمل من جراء تأخير

التوظيف. ويتجه التفكير إلى تمليكهم قطعة أرض في الصحراء ليقوموا باستصلاحها، بعد إمدادهم بالماء وبالاعتمادات لشراء المعدات. وهذا العرض مفتوح لجميع الخريجين، بمن فيهم أولئك الذين نالوا شهاداتهم من كليات الآداب والحقوق، مما لا يعطي أولوية لخريجي كليات الزراعة، وهذا ما يزيد الطين بلة في الحط من قيمة تعليمها.

10 ـ الأولوية للزراعة: الاقتصاد في الماء يتقدم على سائر التجديدات:

إن تقليص الامتيازات الحضرية، ولا سيما منها ما يخص المدينتين العملاقتين القاهرة والإسكندرية، قد يفسح في المجال أمام تمويل «القرى» (التي صار الكثير منها مدناً) لتكون أكثر فاعلية وأكثر جاذبية. ولم يعد من الواقعية في شيء استهداف الاكتفاء الذاتي الغذائي: فالحبوب منتوج زراعي أفقي لا يتحمله بلد مكتظ بالسكان. ومصر المروية بتمامها هي بمثابة «هويرتا»[1] متوسطية حقيقية، أو بستان كبير عند تخوم أوروبا. والتنمية الحديثة العهد فيها للخضار والفاكهة تستأهل التشجيع، سواء بالنسبة إلى الاستهلاك المحلي (غير الكافي على الإطلاق، ولا سيما في الصعيد) أو بالنسبة إلى التصدير. ويكفي لذلك أن تتلقى المنتجات حصة أكبر من سعر البيع النهائي، وأن يُوفر لها من المساعدة ما يؤهلها لأن تغدو أقدر على المنافسة، وذلك بالحرص على النوعية وعلى اختيار التوقيت الملائم بالنسبة إلى البواكير. وهذا كله يقتضي إعادة النظر في السياسة الزراعية التي لا تزال موجهة أكثر مما ينبغي، من قبل السلطات العامة، نحو الثنائي الحبوب ـ القطن.

إن القطن، الذي يواجه منافسة قاسية من جانب الألياف التركيبية، لا يلقى في السوق العالمية رواجاً كبيراً، إلا ما كان منه طويل التيلة، وهو احتكار مصري: وعلى الأخص عندما يباع لا في شكل بالات خام، بل في شكل منتجات مصنعة مغزولة أو منسوجة. وعلى هذا النحو تكون قد آلت إلى زوال «دكتاتورية» القطن التي تمثل تهديداً حقيقياً للبلاد، وبخاصة إذا ما علمنا أن

(1) الهويرتا: الاسم الذي يطلق في إسبانيا على السهل المروي المغطى بمزروعات غنية. «هـ. م».

جزءاً كبيراً من الزرع والجني ومكافحة الطفيليات يقع على عاتق الأطفال ويقلص أو حتى يلغي تمدرسهم. ولن تخرج مصر من قبضة هذه الدكتاتورية إلا إذا حررت الفلاحين ودعمتهم ومكنتهم من فرض احترامهم على موظفي التعاونيات. وينبغي الحرص على ألا تنسى مصارف القرى، التي تغتصب سلفاً شطراً من سلطات التعاونيات، منح اعتمادات لصغار المزارعين ـ وهو ما يقتضي إنشاء صندوق للضمان. فالكثير من مصارف القرى تحولت إلى شبه سوبر ماركت، ولا دور لها غير أن تمنح اعتمادات للسلع الاستهلاكية المستوردة، وهو ما يتناقض مع جوهر الوظيفة التي أنشئت من أجلها.

وبدلاً من أن يكون الهدف الأول المردود العالي للفدان (42 آراً) أو للهكتار، ينبغي من الآن فصاعداً التركيز على الإنتاجية القصوى للمتر المكعب من الماء، العنصر النادر الوحيد في الغد. ولن يكون هناك مناص من تقاضي ثمن عنه تحاشياً لهدره، ومن تطوير التقنيات والأساليب التي من شأنها الاقتصاد فيه (مثل الرش الرذاذي، أو السقي قطرة قطرة)، ومن استغلال مصادر جديدة للمياه، والحؤول دون تسرب قطرة ماء واحدة إلى البحر، كما كان قال نابليون، ومن إعادة استخدام مياه التصريف، ومن مراقبة طبقة المياه الجوفية والتأكد من تجددها. ولكن لا بد أيضاً من التفكير بكيفيات استعمال الماء التي تُدرس حالياً في سياق الوفرة والمجانية. ولقد أذهلنا إصرار المسؤولين على تحاشي الكلام عن فاقة في الماء، مع أن هذا احتمال مؤكد وقريب، ويفترض فيه أن يحث لا على وضع حد لعمليات السقاية غير اللازمة فحسب، بل كذلك على تشجيع زراعة المزروعات غير الشرهة إلى الماء، على حساب الشرهة منها، مثل الأرز. فهذا الأخير يجب أن يكون محله (بعد انتقاء أصنافه الأكثر احتمالاً للملح، كما حدث في ڤيتنام) في الأراضي المستعصية على التصريف أو القليلة الملوحة وغير الصالحة لزراعة أي منتوج آخر. أما الأراضي القليلة الملوحة والمحسنة للتصريف والغنية بالكلس فتصلح، أكثر ما تصلح، لزراعة الشمندر السكري أو الكلأ نصف السكري. ومن الممكن الإبقاء على قصب السكر، رغم شراهته إلى الماء، لكن بشرط أن تستعمل موضعياً الأغصان الخضراء والأغصان الجافة بعد معالجتها بالأمونياك لتقوم مقام العلف (وهو ما ترفضه المزارع الكبيرة). وبالمقابل فإن المزروعات شبه البعلية، مثل الذرة البيضاء أو

الدخن ـ وهما من أعلى المزروعات مـردوداً بالنسبة إلى المتر المكعب من الماء، ولا سيما إذا ما ضبطت مقادير سقيهما ـ فتستأهل على العكس التوسع في زراعتها.

11 ـ التقشف، نعم، لكن شرط ربطه بتقليص التفاوتات:

إن هذا البلد تتفاقـم ديونه، ولا سيما بسبب إنفاقاته على التسلح وعلى زيادة الواردات الكمالية، كنتيجة لفتح الحدود فتحاً كـاملاً. فكم من الـوقت سيحتاج صندوق النقد الدولي، لا لكي يفهم، بـل لكي يستخلص من هذا الوضع «الانفتاحي» نتائجه؟ إن أمر الدفاع عن المصلحة القومية يعود في المقام الأول إلى السلطات المصرية، لكن ها هي هذه السلطات أسيرة، أكثر حتى مما في تايوان، في قبضة أصحاب الامتيازات. «حتى ولو انقسمت الحكومة بين اتجاهين، تجري المماثلة أحياناً بينهما وبين اليمين واليسار»، فمن الصعب أن نتصور أحداً يشغل نفسه بمصير المعدمين الحقيقيين: العمال الزراعيين الذين لا يحوزون أرضاً، صغار الفلاحين، العاطلين عن العمل كليـاً أو جزئيـاً في المـدن والأرياف. . . أن أيـة سياسـة تقشفية ـ وهي ممـا يرتجى في مصـر ـ ستصيبهم هم في المقام الأول. وهذا تحديداً ما يحتم السعي إلى تخفيف حدة التفاوتات الاجتماعية قبل الشروع بمثل تلك السياسة. ولكن من يبالي؟

إن اليسار لا يزال يعاني من ذكريات العهد الناصري، بعد عام 1956، يوم كان السوفييت هم الحلفاء المميزين. فرجـل الشارع ما كان يحبهم (فهم قوم لا يبتسمون أبداً!). وهو من استقبل نيكسون استقبالاً حافلاً، مؤولاً عودة الولايات المتحدة على أنها وعد بالتحرر، إن لم يكن أملاً بالثراء. وقد استند السادات إلى الإسلامويين ليحارب الشيوعيين الذين اختفوا عملياً، منذ ذلك الحين، من أفق الحياة السياسية، وإن كانت الماركسية لا تـزال تحافظ على مواقع لها في الجامعة. ويأسف الكثير من المعتدلين، ممن يتوجسون خيفة من صعود المد الأصولي، لهذا الموقف. والحق أن الأصوليين، بما عرفوا به من بـراعة، يحسـنون استغلال البؤس المتعـاظم ليحاولـوا شق طـريق لهم إلى السلطة. وعليه فإن النضال ضد الأصولية يمر هو الآخر، على ما يخيل إلينا،

بتقليص التفاوتات الذي يبقى، ناهيك عن ذلك، الأسـاس المعقول الـوحيد لقبول الناس بسياسة تقشفية؛ وهذا ليس في مصر وحدها. فالخطر الداهم هنا، كما في كل مكان آخر، إنما يتمثل بـ «جيوش الفقر»، وبالإجحاف المتعاظم في توزيع المداخيل.

الفصل الثامن

شبه القارة الهندية: ثورة خضراء بلا إصلاح زراعي ولا رقابة ديموغرافية

1 ـ آسيا المكتظة بالسكان:

إن أوروبا، منظوراً إليها من خارطة نصفي الكرة الأرضية، لا تعدو أن تكون لساناً صغيراً ممتداً من آسيا، تلك التي باتت تعد في عام 1988 زهاء ثلاثة مليارات نسمة، والتي سيتجاوز تعداد سكانها بكثير 3,5 مليارات في عام 2000 و 5 مليارات نسمة في عام 2100، حسب توقعات الأمم المتحدة؛ مما يعني أن 59 % من سكان العالم سيتركزون في خمس سطح المعمورة. وبالمقابل فإن الأميركتيـن، غير المأهولتين بما فيه الكفاية من السكـان، أوسع مساحة بكثير.

إن الطبيعة والتاريخ يفـردان مكانـة على حدة لكـل شمال هـذه القارة ووسطها، من سيبيريا إلى التيبت والمناطق شبه الصحراوية التي يتناثر سكانها شتاتاً. وبالمقابـل فإن الوجه الجنوبي لهذه القارة، حيث تهيمن الهند، يتخذ مظهراً مغايراً تماماً. وسوف نتكلم هنا عن البلدان الثلاثة التي تتألف منها شبه القارة الهنديـة[1] والتي أتيحت لنا الفـرصة لـدراستها عن كثب، وإثنـان منها يرتبطان بأمبراطورية الهند القديمة التي رزحت ردحاً طويلاً من الـزمن تحت هيمنة انكلترا: الهند أولاً، وهي مثل الصين بلد عريق الحضارة، وقد سبق في مدارجها أوروبا الوسطى والشمالية بمسافة زمنية طويلة. والهند اليوم أمة فتية

(1) سوف يكون الجانب الشرقي ـ الصين وجوارها ـ موضوع الفصل التالي.

تبذل جهوداً كبيرة، لكنها لا تـزال مجمدة في بنيـة ثابتـة منسوجـة من الظلم الاجتماعي الذي يمنعها من التقدم ويقضي على ثمار تنميتها بـأن تبقى سيئة التوزيع للغاية. وثـانياً بنغـلادش التي انفصلت عن الهند من خـلال التقسيم الدامي الذي شهد مولد باكستان المسلمة في عام 1947، والتي ما لبثت في طور لاحق أن «تحررت» (بمعونة الهند المعنية للغاية بإضعاف منافستها) من السيطرة شبه الاستعمارية التي كانت تبسطها عليها باكستان الغربية التي باتت تعرف اليوم باسم باكستان فقط. وأخيراً سيلان التي تعرف اليـوم باسم سـريلانكـا والتي استعمـرها البـرتغاليـون والهـولانـديـون والإنكليـز على التـوالي على امتـداد مئة وخمسين عاماً لكل منهم، والتي بقيت متميزة تميزاً ملحـوظاً عن الهنـد: بتاريخها، وديانتها، وبتقاليدها كافـة، وكذلـك بشروطهـا الطبيعيـة، لأن هذه الجزيرة الكبيرة لم تنفصل عن شبه القارة هذه إلا في وقت متأخر.

2 ـ ديموغرافية غير مضبوطة: فلاحون بلا أرض متكاثرون:

اجتزت جنوبي الهند في عام 1932 يـوم كان المهـاتما غـاندي، رسـول اللاعنف العظيم (الذي كان سيقتدر على حل العديد من المشكلات الاجتماعية فيما لو أُخذ برأيه)، يؤلب البلاد بأسرها على الغازي البريطاني. كانت الهند تضم يومئذ نحو 235 مليون نسمة ـ ونحو 350 مليوناً في عام 1950. . . وإنما بداءاً من ذلك الحين انفجرت الديموغرافية: 400 مليون نسمة في عام 1959، وقرابة 800 مليون نسمة في عام 1988؛ فثلاثون سنة كانت كافية لمضاعفة تعداد سكانها. فعلى حين أن سكان الهند لم يزدادوا من 1941 إلى 1951 إلا بمعدل 4,5 مليون نسمة سنوياً، فقد اقتربت الزيادة السنوية ابتداء من 1965 من نحو 12 مليـون نسمة. واليـوم، وبمعدل نمـو سنوي يبلغ 2,1 %، فـإن السكان يزدادون بنحو 17 مليون نسمة سنوياً. وهذا مع العلم أن السلطات الهندية تبنت سياسة مضادة لتكاثر الولادات منذ عام 1952؛ ولكن هـذه السياسـة لم تحظَ بالقبول من قبل غالبية السكان الذين تسمهـم دياناتهم وتقاليدهـم ـ بالإضافة طبعاً إلى تاريخ بؤسهم الطويل ـ بعميق ميسمها. ويفيدنـا جان لـوك شانبـار[2] أن

(2) ج. ل. شانبار: «الطوائف المغلقة في الهند الحديثة، ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية»، عدد خاص من «نشرة جمعية الـدراسات الاقتصـادية والاجتمـاعية»، =

الزواج المبكر للبنات هو ضرورة براهمانية في ظل نظام الطوائف المغلقة، مثله في ذلك مثل الحياة النباتية ومقاطعة الكحول. والحال أن الكثيرين من الهنود ينشدون هذا النموذج من الطهارة، كشكل من أشكال الارتقاء الاجتماعي نحو طائفة تعتبر أكثر رفعة. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال إلى 10 %، أي إلى أقل بمرتين مما كان عليه في عام 1945، وإلى أقل بنحو ثلاث مرات مما كان عليه في عام 1900. ويبدو أن انخفاض الخصوبة محتمل هو الآخر لحسن الحظ، ولكن بدءاً من أي لحظة وبأي سرعة؟

ها هي ذي الهند إذن أسيرة معدل نمو سكاني لا يفلح في الهبوط إلى ما دون 2,1 % في السنة. وعلى حين أن الصين حققت تراجعاً في عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة من 6 إلى 2,3 بين 1950 و 1985، فإن آسيا الجنوبية، التي تغلب عليها الهند، لم تتراجع في الحقبة نفسها إلا من 6 إلى 4,5. والحال هنا أفضل مما هي في أفريقيا، هذا صحيح، ولكن بما أن الرقعة مأهولة هنا بعدد أكبر بكثير من السكان، فإن زيادتهم فيها أكثر ارتفاعاً بالقيمة المطلقة ولا تقل خطورة بالنسبة إلى مستقبل هذا البلد. ولقد تسرع من قال، في السنوات الأخيرة، إن الهند «نجت بجلدها».

لقد أوضحنا في الفصل الرابع أن ولاية كيرالا الأفقر من غيرها قد توصلت إلى تخفيض معدلات الولادات فيها (3,8 طفلاً للمرأة الواحدة) بنسبة أعلى من تلك التي حققتها ولاية أتار براديش الأغنى منها؛ وعزونا هذا النجاح إلى كون كيرالا قد أعطت الأولوية للإصلاح الزراعي وطورت تربية البنات أكثر بكثير مما فعلته أتار براديش، رغم وقوع هذه الأخيرة في وادي نهر الغانج الغني. وهذا بينما آل أمر الإجراءات العسفية التي اتخذتها إنديرا غاندي في عامي 1976 - 1977، من قبيل التعقيم الإجباري، إلى الفشل، وووجهت بمعارضة شديدة فقدت معها السلطة ردحاً من الزمن.

إن مستقبل الهند، مثله مثل مستقبل أفريقيا، يبقى إذن مهدداً، لأنه مرتهن لمعدل نمو سكانها. وبموجب توقعات الأمم المتحدة، فإن آسيا

= لوزان، أيلول/سبتمبر 1967، بالتعاون مع المعهد الجامعي للدراسات الدولية العليا بجنيف.

الشرقية، ولا سيما الصين واليابان، تقترب من «الاستقرار» (الافتراضي) حول 1,7 مليار نسمة ابتداء من عام 2025، وسيكون منهم 1,4 مليار نسمة من الصينيين. أما آسيا الجنوبية، التي تؤوي الهند 72 % من سكانها، فستواصل على ما يقال لنا نموها السكاني السريع حتى عام 2075، ليبلغ تعداد سكانها 3,28 مليار نسمة في عام 2100، منهم 2,36 مليار نسمة في الهند: أي أكثر بكثير مما في الصين التي تتفوق عليها مع ذلك تفوقاً كبيراً بطاقاتها الزراعية. ولنأمل أن تكذب الوقائع هذه التوقعات. والسلطات الهندية تعرف، خيراً مما في أفريقيا، ما سيترتب على ذلك من بؤس. فالحياة فوق أرصفة كالكوتا هي الطبقة السابعة من الجحيم. وقد أكدت لنا النساء اللاتي استجوبناهن في عام 1983 في إحدى مدن الصفيح بكالكوتا أن الحياة في ولاية بيهار التي قدمن منهن لهي أشد تعاسة بعد، إذ أن الفلاحين يعاملون معاملة العبيد في هذه الولاية من قبل مستغليهم.

لقد أوضح لستر براون في «**حالة العالم 1987**» أنه إذا كانت آسيا الشرقية قد حققت إصلاحات زراعية ناجعة، فإن آسيا الجنوبية، التي لم تباشر إصلاحات من هذا القبيل، تضم أكبر عدد من الفلاحين الذين بلا أرض في العالم (أي الفلاحين الذي لا يملكون ولا يستأجرون أرضا). وفي الهند وحدها أحصيت 15 مليون أسرة في عام 1961، و 26 مليوناً في عام 1981. ويتوقع راظا سنخ، في نشرية لمنظمة الأغذية والزراعة، أن يرتفع عدد هذه الأسر إلى 44 مليوناً في العام 2000! وإذا أضفنا إليهم الفلاحين الذين يزرعون أقل من 40 آراً، فإن 40 % من الأسر الريفية تكون بحكم المعدمة،، إذ أنها تقضي شطراً لا بأس به من السنة بلا عمل. أضف إلى ذلك أن أكثر من ثلث سكان المدن الهنود البالغ تعدادهم 200 مليون نسمة (ربع إجمالي السكان) يعانون، مثلهم مثل الفلاحين الذين بلا أرض، من سوء تغذية مزمن. . .

3 ـ بيئة متزايدة تدهوراً: جوع مزمن:

إن أولئك الذين يزعمون أن الهند كسبت معركة الاكتفاء الذاتي الغذائي ينسون نقطة أساسية أخرى. فبيئة هذا البلد، الذي تسنى لنا زيارته مراراً منذ عام 1932، لا تني تتدهور بإيقاع متسارع من جراء انقراض الغابات التي كانت

تغطي 20 % من مساحة البلد غداة الاستقلال ولم تعد تغطي سوى 10 % منها اليوم، مما يجرد السكان القبليين من آخر أسباب البقاء، وهم الذين حرمهم الغزاة الهندوسيون من مضارب خيامهم في السهول وأرغموهم على الانكفاء نحو المناطق الوعرة والحرجية.

إن نظام الزراعة المتنقلة والإراحة الطويلة الأمد لم يعد يكفي لدى قبائل الأوريسا لإقاتة سكان أضحى تعدادهم أكبر مما ينبغي. وقد تأدى الانفجار الديموغرافي لهؤلاء السكان القبليين وطردهم من أراضيهم السهلية، فضلاً عن استغلالهم ومعاملتهم بازدراء، إلى إبادة جماعية لنظام توازن البيئة وإلى إبادة جماعية للجنس البشري، وإلى تنفيذ حكم الإعدام في حضارة بأسرها، حضارة مختلفة للغاية، وبالتالي جديرة بالاحترام للغاية.

وعلى سفوح جبال الهيمالايا وهضابها، وعلى «الغاتات» والسهول السفحية التي تغطي الشطر الأكبر من مساحة البلاد، وحيث يعيش قرابة نصف سكان الهند، لم يعد اقتلاع أشجار الغابات، كنتيجة لأنماط. . . البقاء، يسمح بحماية أحواض المنحدرات من ضرر الحت. وقد أمكن لنا على هذا النحو أن نشهد في النيبال رقعاً ضخمة من الأراضي وهي تنهار في الوديان[3]. وعندما لا تعود المنحدرات محمية وعندما يختفي الدبال الغابي الذي كان يمسك قدراً من مياه الأمطار، ، فإن نظام الأنهار يتضرر، مما يرفع في آن معاً من مستوى الفيضانات ودرجة الجفاف. وعندئذ تجرف الأنهار مئات الملايين من أطنان الطمي، التي تتأدى بكل تأكيد إلى تراجع البحر في خليج البنغال، ولكن التي تتسبب في طريقها بأتلاف جسيمة، إذ تسد الموانىء وأقنية الري والتصريف بالوحول، بالإضافة طبعاً إلى التقلص السريع في الحجم النافع لخزانات الماء، على نحو ما تسنى لنا معاينته عام 1958 في وادي الدامودار جنوبي كالكوتا.

في غير هذه الأماكن فإن الصحراء هي التي تتقدم، وإن يكن ما يسمى

(3) ر. ديمون وش. باكيه: «وداعاً للغد المشرق»، Finis les lendemains qui chantent، المجلد 3، بنغلادش - النيبال، «المعونة ضد التنمية» L'aide contre le développement، منشورات لوسوي، باريس 1985.

بالصحراء في شمال غربي الهند، في راجاستان على سبيل المثال، قميناً بأن يسمى في أفريقيا سهلاً بعلياً أو رعوياً. وقد حُسب أن الإنتاج العلفي لهذه المنطقة لا يغطي، تبعاً للأمطار، إلا ما بين 50 و 80 % من حاجات الماشية - التي كانت ستكون أكثر مردودية فيما لو كانت أقل تعداداً. وذلك كما في الهند جمعاء حيث يقدر أن يكون إنتاجها من الأعلاف 540 مليون طن في العام 2000، على حين أن حاجات المواشي إليها ستصل إلى 870 مليون طن. وفي ولاية كرناتاكا وصل تعداد السكان في المتر المربع الواحد إلى 61 نسمة، منذ عام 1971، الأمر الذي يثير مشكلات عدة. وهذا الاكتظاظ السكاني النسبي، قياساً إلى الطاقات والإمكانيات، يتأدى إلى توسع أكبر مما ينبغي في الزراعة في الأراضي الهامشية، مما يتأدى بدوره إلى ظهور كثبان رملية متحركة، خاضعة لحت الرياح: صحارى حقيقية هذه المرة.

وعلى جميع منحدرات الهند يقلل الحت المائي كل سنة من سماكة الأراضي القابلة للزراعة، وبالتالي من إنتاجيتها. وفضلاً عن ذلك، ومع تراجع الغابات الذي يدفع بالناس إلى التعويض عن نقصان حطب النار المنزلية بالإكثار من استعمال الجلة المجففة تحت الشمس، فإن السماد الحيواني ودبال التربة آخذان بدورهما بالتناقص، وهو ما يزيد في إفقار الأرض وفي حساسيتها للحت الهوائي، تماماً كما في المنطقة السواحلية. وفي كل المنطقة الشمالية من الدكن، جنوب أغرة، أمست الأراضي الخصبة، التي كانت تعطي محصولاً جيداً من القمح في مطلع القرن، لا تعطي الآن، وقد «هدمها» الحت، سوى ذرة بيضاء هزيلة.

يتحدث جلبير إتيين، في كتابه «**العوالم الثالثة**»[4] عن الثورة الخضراء في آسيا، لكن هذا الخبير بقضايا الهند يلزم الصمت مع ذلك بصدد عامل أساسي للغاية، ألا وهو تدهور البيئة، ولا يذكر إلا في سطر واحد المشكلة الديموغرافية، ولا يتكلم عن البنى العقارية (دوام المحاصصة والربا والريع العقاري المسرف) التي تحول دون أن تعود تلك «الثورة» بالفائدة على الجميع. وعلى هذا النحو فإن الأعداد المتزايدة من سكان مدن الصفيح

(4) ج. إتيين: **العوالم الثالثة** Tiers Mondes. منشورات ايكونوميكا - الحرية بلا حدود، باريس 1966.

والفلاحين الذين بلا أرض تعرف الجوع المزمن. ومرد هذا كله إلى بنية اجتماعية مضادة للمساواة، تضرب جذورها في عمق التاريخ، ولا تزال فاعلة بقوة في هذا البلد الذي سارع إلى إعلان نفسه بلداً ديموقراطياً.

4 ـ المجتمع الذي لا يزال متراتباً هرمياً لا يمكن أن يكون ديموقراطياً:

لقد أتاح لنا لويس ديمون أن نفهم إلى أي حد يبقى المجتمع الهندي، القائم عى أساس الطبقات المغلقة، مجتمعاً نابذاً للديموقراطية[5]. ويفيدنا جان لوك شانبار أن هذا المجتمع «قد أسس ورفع من قيمة معاني اللاحرية وغياب الفرد واللامساواة والتراتب الهرمي. فالتراتب الهرمي حاضر في الفكر الهندي حضور فكرة المساواة في الفكر الأوروبي»[6].

إن الحكام الهنود الذي وصلوا إلى السلطة، من أمثال نهرو وابنته، من تلامذة المؤسسة الجامعية البريطانية، قد تبنوا منذ الاستقلال مفهوم «دولة الرفاه Welfare State»، المنسوخ عن إنكلترا العمالية لعام 1945: فعلى هذا النحو كانت الدولة الفتية تأخذ على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كافة. ومن ثم سارع أولئك الحكام إلى حمل البرلمان على التصويت على سلسلة من القوانين من أجل حماية الفئات الرازحة تحت أسوأ أشكال الاضطهاد: الخارجين على الطوائف (المنبوذين، اللاممسوسين) والسكان القبليين. بيد أن هاتين الفئتين بقيتا مع ذلك غريبتين تمام الغربة عن الحضارة السائدة بحكم تقاليدهما ودياناتهما ونمط حياتهما ـ وهما بإطلاق أكثر فئات الهند استغلالاً من قبل الآخرين. وصحيح أن القانون موجود، لكن العادات باقية أقوى؛ وقد شاهدنا بأم أعيننا طلاب بطمة يتظاهرون ضد «امتياز» الأماكن المخصصة للمنبوذين في الجامعة.

لقد زرت، بالقرب من مدراس[7]، قرية كانت تمنح اعتمادات للمنبوذين

(5) ل. ديمون: الإنسان المتراتب هرمياً Homo hierarchicus، منشورات غاليمار، باريس 1966.

(6) «الطوائف المغلقة في الهند الحديثة»، مصدر آنف الذكر.

(7) ر. ديمون: أراضٍ حية، مصدر آنف الذكر.

كيما يتمكنوا من بناء مساكن لهم أكثر لياقة من أكواخهم الواطئة للغاية. لكني لاحظت أيضاً أنهم كانوا بلا موارد ولا تتوفر لهم وسائل العيش والقوت طوال نصف السنة ـ أي في فترة الموسم الزراعي الميت. وقد شرحت في اليوم التالي لرئيس لجنة الزراعة في برلمان مدراس (اليوم التاميل نادو) إنه كان من الأفضل، بالاعتمادات نفسها، كحت خزان صغير للري وتنظيفه من الطمي الذي غمره وشق ترعة منه بحيث يتاح لكل أسرة في القرية أن تتصرف بأكرة (40 آراً) من الأرض المزروعة بالأرز وذات المحصولين، وهو ما يكفي لانتشالها من وهدة الفقر.

وإني لا أزال أذكر ـ كانت الحادثة في كانون الثاني / يناير 1959 ـ نظرة الازدراء الغاضب الصادرة عن ذلك البراهماني الرفيع الرتبة ـ وهي الرتبة التي سهلت له النفاذ إلى السلطة السياسية: «إنني مالك عقاري، وإنني أؤجر أراضيّ لزراعة الأرز. ولو زيدت في كل مكان من الهند المساحات المروية، لتعيَّن علي تأجيرها بسعر أقل. ولو ازدادت على هذا النحو المحاصيل، لتعين عليّ بيع أرزي بسعر أقل. ولو توفرت عروض عمل أكثر، لتعين عليّ أن أدفع لعمالي أجوراً أكثر. خلاصة القول إنني سأكون خاسراً على جميع المستويات»... وما كان يخشى أن يظهر مدى استفادته من البؤس ومن المجاعة العامة: فكل ذلك كان يبدو له طبيعياً لأنه يدوم منذ أقدم الأزمنة. ولو لم يكن هناك شهود لترددت في نقل مثل تلك الأقوال الفظيعة. ومع ذلك فقد حملت مخاطبي على إعمال الفكر بعض الشيء عندما سألته عما إذا كان عرض أطروحته على زملائه في الحزب الشيوعي. وقد أردفت قائلاً: «إن الأمر سيثير اهتمامهم ولا بد»!.

بعد بضعة أسابيع التقينا براهمانياً كبيراً آخر، من طبيعة مغايرة تماماً: السيد نامبو ديريباد، رئيس وزراء كيرالا، الذي مضى إلى أبعد من سائر المسؤولين الآخرين في الهند في تطبيق إصلاح زراعي فعلي، أعطى المزيد من الأرض «لأولئك الذين يزرعونها» بأيديهم. ولهذا جردته نيودلهي بعد بضعة أشهر من السلطة، متذرعة بذريعة أخرى. وفي باقي أرجاء الهند جرى توزيع الأراضي التي صادرها الإصلاح الزراعي (ليس في كل مكان) من الإقطاعيين، من كبار الزامندا، على أعضاء الطوائف المتحكمة بمهنة الزراعة ممن لا

يشتغلون في الأرض بأيديهم. وغالباً ما يتناظر التقسيم إلى طوائف مع توزيع للطبقات الاجتماعية تبعاً للغنى. ولا تزال الهند ترزح إلى اليوم تحت نير الآفتين اللتين كانت تسمان بميسمهما الصين قبل 1939: الريع العقاري المسرف والقروض الربوية. ويعطي فون دير فايد وغي بواتفان[8] الكلمة للمنبوذين المكافحين في جنوب مدراس وللكتاب الريفيين في مهارشترا، التي عاصمتها بومباي. وفي مقدمة الكتاب يقول جيل لابوج: «إن أبدية الفلاسفة واليوغيين والبراهمانيين لا تعدو أن تكون أضحكومة أو خدعة... فالفقراء يحملون معهم منذ بداية الأزمنة الجوع والذل والقهر...». ويستشهد بهنري ميشو[9] الذي كان كتب منذ عام 1936 في كتابه «**همجي في آسيا Barbare en Asie**»: «لقد توصل البراهمانيون على مدى ألفي سنة ونيف إلى خفض وإذلال مئتين وخمسين مليون نسمة من البشر».

وعلى الرغم من جميع القوانين الصادرة في صالحهم، فإن هذا الإذلال لا يزال متواصلاً، وغالبية المنبوذين لا تزال مقصاة عن كل شكل من أشكال التعليم. والطريقة التي يعاملون بها (يُحرَّم على الأنجاس تلويث الأطهار بظلهم) تدل على أن الهند لا تحترم حقوق الإنسان، ولا يمكن أن تدعي لنفسها صفة «أكبر ديموقراطية في العالم». صحيح أن الهنود يتمتعون بحقوق سياسية، على عكس حال الصينيين؛ ولكن بأية «حقوق» فعلية يتمتع الفلاحون الذين لا أرض لهم، والسكان القبليون، وسكان مدن الصفيح؟ إنهم بالإجمال أشد فقراً وأسوأ سوء تغذية وأكثرمعاناة من الاستغلال من الفلاحين الصينيين الفقراء.

وثمة فارق آخر لا يقل أهمية: فمستوى تعليم الفلاحين الفقراء أكثر

---

(8) د. فون دير فايد وج. بواتفان: **منبوذو الأمل** Les parias de l'espoir، منشورات هارماتان، باريس 1978؛ وكذلك ج. بواتفان: **مهارشترا: الفلاحون واللاممسوسون في الهند الغربية** Maharashtra: Paysans et intouchables de l'inde occidentale، منشورات ليو كومان، سلسلة «أرض الآخرين»، باريس 1987.

(9) هنري ميشو: شاعر ورسام فرنسي من أصل بلجيكي، من مواليد 1899، جعل من أشعاره ورسومه شهادة على أسفاره الفعلية أو الخيالية، وعلى أحلامه وهلوساته. وقد وُصف بأنه مستكشف الفضاء الداخلي. «هـ. م».

ارتفاعاً بكثير في الصين، حيث تروج كثيراً مطالعة الصحف في القرى.

صحيح أن تقرير منظمة العفو الدولية لعـام 1987 يقف (وبحق) موقفـاً صارماً من الصين. لكن نادراً ما تحدثنا وسائل الإعلام عندنا عن الفظاظات البوليسية في الهند. والحال أن التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 1987 يذكر لنا سلسلة من الانتهاكات القبيحة. «ففي بيهار، تعارض أعداد متزايدة من الفلاحيـن الذين لا يحوزون أرضاً إشغال الأراضي أو تملكها اللامشروع من قبل كبار الملاك الذين كثيراً ما يستفيدون من دعم رجال الشرطة والسياسيين في المنـطقة، وغـالباً مـا يلجؤون إلى تجنيد جيـوش خاصـة حقيقيـة مؤلفـة من الجانحين. . . وفي أروال، في محافظة غايا. . . فتحت الشرطة النار، فأوقعت 23 قتيـلاً، من الرجـال والنساء والأطفـال. . . وقد خلص تقـريـر رسمي إلى الاستنتاج «بأن النار» لم تكن مبررة تماماً، وبأن الشرطـة ردت بقوة مجـاوزة الحد. . . ويمثل في عداد الضحايا في معظم الولايات كثير من «اللاممسوسين» والقرويين القبليين. . . وفي غوجارا وقعت عمليات اغتصـاب للنساء القبليات من قبل رجال الشرطة. . . » إلخ.

5 ـ هيئة «التنمية المجتمعية» تجهل بوجود المحاصصة والربا:

بعد الاستقلال عزي فشل التثقيف والإرشاد بهدف تحسين الزراعة إلى النقص والعجز في الأطر الصحية والتربوية. ومن ثم قر القرار على إنشاء إدارة مكلفة بما سمي بـ «التنمية المجتمعية» تتولى التنسيق بين أنشطة شتى. ولما لاحظ نهرو (بعيد ذلك بقليل) عدم فعالية هذه الإدارة طلب في عام 1958 من الأمم المتحدة إرسال بعثة لتقييم عمل تلك الإدارة؛ وقد تألفت هذه البعثة من الكندي م. ج كولدويل، ومن عالمة الاجتماع البريطانية مرغريت ميد، ومني شخصياً، وقد كان هدف تلك «الإدارة» إخـراج الهند الريفية (غالبية سكانها) من إسار التخلف والفقر. وكانت قد قامت منذ ذلك الحين منافسة في آسيا بين كبرى دولتيها؛ وكانت الصين تثير قلق العالم «الحر» والأمم «الديموقراطية». وقد شرحت لنا جوليـا هندرسن، التي كـانت ترعى بعثتنـا في نيويـورك، أن «التنمية المجتمعية هي أقوى سلاح سري ضد الشيوعية».

وقد ضمَّنَّا نتائج عملنا التقييمي في التقرير الذي سلمناه إلى حكومة الهند

وإلى الأمم المتحدة[10]. وقد كتب فيه زميلاي أن واحداً من الأهداف الأساسية يتمثل في «زيادة الإنتاج الزراعي لمساعدة التصنيع. . . لكن الهدف الأخير يبقى رفع مستوى حياة الشعب بالمعنيين المادي وغير المادي؛ إذ أن حكومة الهند قد اختارت، بالإضافة إلى أهداف دولة الرفاه، أهدافاً اجتماعية أكثر تقدماً بكثير من أهداف البلدان المتطورة اليوم حينما كانت في مستوى مماثل من التصنيع».

وقد أفاد هذا الهدف (الرفاه)، أكثر ما أفاد، في تمويه بقاء امتيازات الطبقات السائدة. فالإصلاح الزراعي لم يطبق إلا بتقتير شديد، إن لم يجرِ الالتفاف عليه تماماً كما حدث في شمال بيهار. بل أفاد منه بعضهم ليمنع إيجاد الأرض بمعدل ثابت (إذ أن «الأرض لمن يزرعها»، وبالتالي لا يجوز تأجيرها للفلاح؛ ولكن من الممكن بالمقابل «مشاركته» في إطار نظام «المحاصصة»). وقد كشفت النقاب في ذلك التقرير، وعلى نطاق أوسع في كتابي «أراضٍ حية»، عن كل ضروب سوء الاستغلال التي يسمح بها ـ ولا يزال ـ نظام المحاصصة ذاك.

لقد أوضح تقرير حول خطة التنمية الثالثة لعامي 1953 - 1954 أن أحد أهداف الإصلاح الزراعي «تخفيض إيجار الأراضي إلى ربع المحصول أو إلى خمسه». والحال أن هذا الهدف لا يزال إلى اليوم بعيداً، وليس ثمة حتى من اقتراب بطيء منه. وقد أمكن لنا أن نرى في العديد من القرى مزارعين بالمحاصصة ما نالوا أكثر من ثلث المحصول. وقد التقينا بواحد منهم قدَّم، بالإضافة إلى عمله، البذور وحيوانات الجر والأدوات، وكان من حقه بالتالي أن ينال 60 % من المحصول. ولكن مالك الأرض برر انتزاعه لثلثي الإنتاج بكونه قد قدم 35 كلغ من سلفات الأمونياك للهكتار الواحد، وهي تقدمة زهيدة لا يعتد بها على الإطلاق. إن القانون يقول إن المزارع بالمحاصصة لا يحق له إلا الثلث فيما إذا لم يقدم سوى عمله وحده. لكن من يحترم القانون، ومن يشرف على تطبيقه؟ إن القضاة والإداريين المحليين كلهم من الملاك أو من حلفاء

(10) بعثة تقييم التنمية المجتمعية community development evaluation mission، نيودلهي 1959.

الملاك، وفي غالب الأحيان من الطبقة/الطائفة العليا. والبرهمان «كاهن» واحترامه واجب، حتى عندما يسرقك. . .

إن أولئك الفلاحين ـ الشغيلة، العمال الزراعيين والمزارعين بالمحاصصة، المحتقرين والمستغلين، يُتركون بلا عمل شهوراً مديدة، مع أن في القرية مهام نافعة ومنتجة كثيرة: السقي وتصريف الماء، التشجير، مكافحة الحت، تنمية الأشكال المكثفة من البستنة والزراعة العلفية، إلخ. . . وبالنظر إلى أن الهند لم تنجز جوهر هذه الأعمال الجماعية في الوقت المناسب، فقد تعرضت لجفاف كبير أول في عامي 1965 - 1966؛ وما أمكن كبح جماح مجاعتين كبيرتين إلا بفضل تقدمة 20 مليون طن من القمح تبرعت بها الولايات المتحدة بوجه خاص. وتلك كانت أول بادرة دولية بمثل هذه الأهمية في تاريخ البشرية، وإن تكن قد سبقتها مفاوضات شاقة لأن مقدمي الهبة «الأسخياء» قد وضعوا كشرط لتقديم هبتهم منحهم الحق في المساهمة في صناعة السماد الهندية. . .

6 ـ الثورة الخضراء: في البنجاب لا في البيهار:

لقد كان التحذير هذه المرة لا يحتمل اللبس: فاستقلال البلاد وسيادتها كانا عرضة للاهتزاز في حال تسجيل فشل زراعي جديد. وفي أثناء اجتماعنا بالرئيس نهرو لتقديم تقرير إليه عن بعثتنا التقييمية، قال لنا بتأسف: «لقد نجحت في وضع الهند عالياً جداً على الصعيد الدولي، ولكن ليس في توفير القوت اللائق للهنود قاطبة». وفي عام 1959 أنشىء في لوس بانوس في الفيليبين المعهد الدولي للبحث الزراعي الرزي الذي لم يتأخر في ابتكار أنواع قزمة من الأرز عالية المردود. وقد بقي النوع المهجن المعمم الأول، المعروف باسم Ri 8، شهيراً في تاريخ الزراعة. وكان معهد لوس بانوس يموَّل من قبل مؤسستي فورد وروكفلر اللتين كانتا ساعدتا من قبل بورلوف على ابتكار قمح قزم وذرة عاليي المردود للغاية في المكسيك.

ومنذ عام 1966 انتشر القمح المكسيكي في البنجاب. وفي هذا البلد، الذي يتنازع عليه بضراوة السيخ والهندوس، كان التقسيم الدموي لعام 1947 قد مهد السبيل أمام الإصلاح الزراعي الذي تحقق لصالح المزارعين المتوسطين

الذين يديرون بأنفسهم مزارعهم. وكانوا هم أصحاب أراضيهم، وقد نظموا اعتمادات تعاونية. ومن ثم كانت متاحة لهم إمكانية التوظيف بدون الوقوع تحت خطر الإفلاس، على عكس حال الفقراء الذين كانوا مرغمين على الاستعانة بالمرابين. وكان شطر من الإقليم مروياً، كما كانت تتوفر في المناطق الأخرى منه طبقة مياه جوفية غزيرة وقليلة العمق، مما أتاح إمكانية اقتصادية لإنشاء آبار ذات أنابيب مجهزة بمضخات ذات محركات؛ وسرعان ما تأكدت مردودية الماء وربحيته.

هكذا اجتمعت الشروط، وأمست دينامية أولئك المزارعين «المقاولين» تشكل عاملاً أساسياً لفرص نجاح الثورة الخضراء. وبعد القمح «المكسيكي» انتشر الأرز «الفيليبيني»، وبالتناوب في الغالب في أرض واحدة: الأرز في الصيف (فصل الأمطار)، والقمح في الشتاء (الفصل الجاف). وارتفع المردود من 1 أو 1,5 طن/هكتار إلى 4.5، بل إلى 6 طن/هكتار لدى المزارعين الذين لم يتهيبوا من تسميد الهكتار الواحد بـ 120 كلغ من الأزوت، ومن استخدام مبيدات الطفيليات على نطاق واسع.

ومن البنجاب انتقلت الثورة الخضراء بسرعة إلى هاريانا ـ التي كانت تؤلف فيما غبر جزءاً منه ـ ثم إلى غرب أوتار براديش، ثم إلى أبعد من ذلك في شرق البلاد. وكانت دلتا الأنهار الكبيرة في الجنوب الشرقي قد عرفت منذ قديم الزمن الزراعة الكثيفة. لكن معظم مساحة إقليم الدكن الشاسع، في وسط شبه الجزيرة الهندية، يتألف من تربة فقيرة ومعرضة للحت في مناخ قاحل. والأراضي في هذا الإقليم تقع تحت سطوة طغاة القرى، من كبار الملاك ومتوسطيهم، وهم في الوقت نفسه مرابون ومحتكرون للحبوب. وقد صارحني أحدهم في عام 1980 بقوله إنه يقبض فائدة أسبوعية بمعدل 15 %، يدفعها إليه بانتظام منذ عشرات السنين فلاح تعيس وشريف آلى على نفسه تسديد ديون ورثها عن جده!

ترسم كوزوم نايير، وهي عالمة اجتماع هندية درست في الولايات المتحدة، صورة أخاذة للفوارق الأساسية التي تفصل المزارعين

«المقاولين» في البنجاب عن «إقطاعيي» شمال البيهار[11]. ففي هذه الولاية، التي تقع على نهر الكانج، لم يجر عملياً تطبيق الإصلاح الزراعي؛ فسادة الولاية يعتبرون أنفسهم ملاكاً، لا للأرض فحسب، بل للسكان المحليين أيضاً. ويطيب لهم أن يرددوا، وهم يصورون أنفسهم في صورة «المحسنين»: «إننا نحن الذين نعطيهم عملاً وقروضاً». لكن هذا العمل يبقى محدوداً بالفترات التي تمس فيها الحاجة إليه: التشتيل والحصاد والدرس. ولا تتعدى الأجور نصف، بل ثلث ما يتقاضاه الشغيلة في البنجاب.

إن الطغاة المحليين البيهاريين يحرصون على الإبقاء على تمام سيطرتهم على «رعاياهم» أكثر من حرصهم حتى على الاغتناء! وليس همهم الأول تسيير زراعة كثيفة، بل استغلال أولئك الفلاحين الأشقياء استغلالاً لا هوادة فيه بواسطة المحاصصة والربا والأجور المتدنية. ويفضل بعضهم رفض استخدام المياه، المتوفرة مع ذلك، وإحراز أرباح أقل بالتالي، على أن يترك رعاياه يكسبون قدراً أكبر بقليل وينعتقون من البؤس ويفكرون بالتالي بالتمرد على أولئك الذين يسيطرون عليهم ويستغلونهم ويحتقرونهم.

7 ـ أهراء مليئة وبطون فارغة:

يطيب للهند أن تقول إنها بلغت الاكتفاء الغذائي الذاتي؛ فهي لم تعد بحاجة إلى استيراد الحبوب، بل إنها تصدر قليلاً منها؛ ناهيك عن أنها كونت لنفسها احتياطياً من الحبوب (26 مليون طن في نهاية 1986). ولكن ما يُتناسى في هذه الحالة أن طفرة الحبوب هذه قد تحققت على حساب زراعات أخرى لا تقل أهمية: القطانيات (العدس، الحمص، البيقة، إلخ) التي تمد الفقراء ببروتينات نباتية زهيدة الكلفة، وغنية بالفيتامينات والأملاح المعدنية الثمينة للغاية بالنسبة إلى أولئك الذين لا يسعهم إلا فيما ندر أن يأكلوا الأسماك أو اللحوم أو الألبان التي تبيحها لهم طائفتهم. كذلك فقد تسببت الحبوب في تراجع مزروعات من قبيل الفول السوداني والصويا وعباد الشمس والكولزا

---

(11) ك. نايير: **دفاعاً من الفلاح اللاعقلاني** in defense of the irrational peasant، منشورات جامعة شيكاغو، 1979.

المنتجة للزيت (الذي باتت الهند مضطرة إلى استيراده) وللبروتينات في آن معاً.

من جهة أولى، اختيار لمزروعات غير متوازنة، وتخزين سيء إدارياً لسلع غذائية؛ ومن الجهة الأخرى أسر فلاحية بلا أرض، وفقراء، ونقص تغذية. وقد شرح لنا أفراد واحدة من تلك الأسر بأنه ثمة نظامان غذائيان في السنة، على نحو ما يتناوب موسم الأمطار مع موسم الجفاف: «عندما يتوفر لنا العمل في الفلاحة والتشتيل والعزق والحصاد والدرس، فإننا نتناول ثلاث وجبات في اليوم؛ ولكن عندما ينقطع العمل، فإننا لا نتناول سوى وجبة واحدة». وبما أن هذه الحالة تدوم منذ غابر الأزمان، فما كان لأفراد تلك الأسرة أن يتصوروا أن الأمر يمكن أن يكون على غير ما هو عليه. وبالقرب من رانشي، في البيهار، سألنا فتيان قبليون من تلاميذ الإرساليات: «في أي شهر تجوعون في بلادكم؟». ولم نجرؤ على إجابتهم بأننا ما عدنا نعرف الجوع منذ قرنين من الزمن...

في ندوة «الحرية بلا حدود» التي نظمت في تشرين الأول/ أكتوبر 1985، والتي نشرت أعمالها تحت عنوان «أهراء فارغة، أهراء مليئة»، زعم منظموها أن الهند حلت مشكلة الجوع. وقد رد عليهم الجغرافي جان راسين بأنه إذا كان هناك بالفعل (يومئذ) أهراء مليئة، فإن هناك بالمقابل الكثير من البطون التي لا تزال فارغة. وقد أوضح حسابياً أنه يكفي أن يقدم 30 كلغ من الحبوب سنوياً لكل فرد من الملايين الخمسين من الشبان والشابات الهنود الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والذين لا يأكلون حتى الشبع لتتاح لهم إمكانية أن يصيروا راشدين مكتملين بدنياً. ولو ضربنا 50 مليوناً بـ 30 كلغ لكان الحاصل 1,5 مليون طن، أي أقل بكثير من التلف السنوي من الحبوب في المستودعات غير المحمية من عوارض الطقس، أو المتروكة أحياناً في العراء. صحيح أن الهند تبذل جهوداً حميدة لتوزع على سكانها سلعاً غذائية بأسعار مخفضة. ولكن هذه الجهود غير كافية بالنظر إلى أن عدد الفقراء والفلاحين الذين لا أرض لهم لا يني يزداد، كما لا تني نسبتهم إلى مجموع السكان تزداد. بلا أرض، وفي الغالب أيضاً بلا عمل. ومن المؤكد أن البلوغ إلى هدف إنتاجي هام على المستوى القومي أمر ضروري، ولكنه غير كافٍ. فلتحقيق توزيع صحيح، لا بد

من الكفاح مباشرة ضد الفقر، وتأمين حق في العمل وفي دخل لائق لكل فرد، بدءاً بالحق في الأرض (بالملكية، أو بالمزارعة أو بالإيجار بمعدل ثابت، الأمر الذي من شأنه تشجيع المستأجر على تكثيف إنتاجه، وهو ما لا يسمح به نظام المحاصصة).

لقد رد إثنان من الهنود على الـ «حرية بلا حدود». فقد أوضح الاقتصادي أمرتيا سن قائلاً: «لقد أمكن لحكومتنا (ولا يزال في إمكانها) أن تتجاهل الجوع المستمر، وسوء التغذية الخطيرة والمزمنة، لأن هذا «الجوع» لم يتأدّ قط إلى هجمة على الأسواق أو إلى الشغب والفوضى، كما لم يتفاقم على شكل مجاعة حادة يموت فيها الناس سغباً. فالجوع المنظم والدائم لا يقلب النظام».

ولاحظت عالمة الاجتماع كوزوم نايير بقولها: «إن الفقر والبؤس لا يزالان يضربان المنبوذين الذين سيبقون على فقرهم وتعسهم وعجزهم عن الانتقال إلى الإنتاج التجاري ما لم يتحقق إصلاح زراعي فعلي. أما تلك «المشاريع برسم صغار الفلاحين» التي نبتت كالفطور في هذه السنوات الأخيرة، فما هي ببديل حقيقي، بل هروب خادع أمام قسوة الواقع. والحقيقة أن الخروج من قبضة التردي والانحطاط قد يستغرق في الغالب عدة أجيال. ولكن بالانتظار قد ترتكب أخطاء جسيمة، وقد يتوالى ارتكاب الأخطاء الجسيمة التي ترتد عواقبها الوخيمة على حياة الملايين من المنكودين... وإن بناء مصنع للفولاذ بطاقة مليون طن [إشارة إلى مصنع الفولاذ الذي قدمه الاتحاد السوفياتي إلى الهند] برأسمال مقترض وتقنية مستأجرة يبقى أسهل من تغيير تصور الناس، وتحديداً تصورهم لكيفية استخدام الماء أو الري أو الأسمدة أو موانع الحمل».

8 ـ السدود، البراهمانيون، السلبيات...

في مطلع عام 1959 قمت بجولة على شبكة الري في وادي الدامودار، وهو نهر يصب في الغانج في مهبط كالكوتا. وقد أوضحت في «أراضٍ حية» إلى أي حد يهدر الماء فيها: ففي قناة ثانوية ليس لها مغاليق تنظم مجراها، كان الماء ينسال على الدوام طيلة موسم الأمطار، مغرقاً قسماً من الأراضي الواطئة التي يفترض أن يمر بها قبل الوصول إلى مزارع الأرز المرتفعة. وكانت تكفي ترعة واحدة، لها مغلاق في بداية القناة، لمد كل المحيط بالماء بدون إغراق أية

رقعة، ولتوفير كمية كبيرة من الماء الذي تمس الحاجة إليه في أثناء موسم الجفاف التالي. وبديهي أن هذا الاقتصاد في الماء كان سيتأمن بصورة طبيعية فيما لو دفع كل فلاح ثمن الماء تبعاً لحجم استعماله له (تماماً كما يُفعل بالنسبة إلى المضخات ذات المحركات) بدلاً من أن يدفع رسماً ـ زهيداً للغاية أصلاً ـ تبعاً لمساحة الأرض المروية (رياً سيئاً).

ولما كان السد الذي يتحكم بتلك الشبكة قد أغرق قسماً كبيراً من الأراضي الخصبة في الوادي، فقد اضطر الفلاحون إلى الارتداد نحو الأراضي الفقيرة والهزيلة التربة في المنحدرات المتاخمة، ففلحوها بدون اتخاذ أية حيطة من الحت، واقتلعوا منها بالتالي كتلاً ضخمة من التربة السطحية الغنية، فراح الطمي يسد تدريجياً السد الكبير، مما تسبب في انخفاض احتياطي الماء وتضاؤل استطاعة الري وتدني إنتاجية الكهرباء. ومن ثم جاءت نتيجة تثمير المبالغ الطائلة التي تكلفها بناء ذلك المشروع الضخم سلبية تماماً من حيث المردودية.

إن هذا الإهمال للتدابيرالمقاومة للحت في الأحواض الانحدارية التي تغذي السدود يلاحظ في كل بقاع العالم، وبخاصة في السنغال. ومرة أخرى نكرر القول بأنه لا بد، حتى قبل أول «صبّة» للإسمنت، أن يبدأ كل مشروع لبناء سد بحملة تشجير للقسم المهدد من الحوض الانحداري تلافياً للحت.

وإذا لم يكن مناص من إيلاء التفاصيل الأهمية التي تستحقها في المشاريع الكبيرة، فإنه لا بد أيضاً من الحرص على أخذ أصغر المبادرات بعين الاعتبار. ففي قرية غير بعيدة عن الطريق التي تربط بومباي ببونة نظمت هيئة غير حكومية في عام 1983 عملية توزيع على كل أسرة في القرية، بما في ذلك المنبوذون، لنبات اللوقاينا، المعروف أيضاً بإسم «الشجرة العجائبية» لأنه ينبت بسرعة وتصلح أوراقه لأن تكون علفاً وأغصانه لأن تكون وقيداً، ولأنه يحسِّن التربة بتثبيته أزوت الهواء (بينما يضر شجر الأوكالبتوس بالتربة). وعندما قدمت المسؤولة عن ذلك المشروع لتستلم النبتات من مشتل الدولة، علمت أن شيخ القرية سبقها إلى استلامها في عشية اليوم السابق، لا لكي يوزعها بل ليدمرها خلسة. فهذا البرهمان ما كان يطيق فكرة احتمال استفادة المنبوذين منها، مثلهم في ذلك مثل المنبوذين الذين سيخسرون على هذا النحو بعضاً من امتيازاتهم.

وواضح للعيان من هذه الحادثة كم أن البلاد لا تزال غريبة عن فكرة أي تنمية «مجتمعية» حقاً.

هكذا تقضي عدم الكفاءة (في مثال السد) والأنانية (في مثال ذلك البرهماني) على آمال الآلاف من الناس. وفي مثل هذه الشروط فإن منظور الاكتفاء الذاتي الفعلي لا يعدو أن يكون سراباً غراراً. فهو يتفتت وينهار ولا سيما إذا ما أضفنا إلى تلك العوامل ديموغرافية غير متحكم بها على النحو المرام، وتردي البيئة، وأفاعيل الأعاصير، وهي أفاعيل تابعة أيضاً لأفعال الإنسان.

9 ـ «موسم» 1987 يفرغ الأهراءات كافة:

«الموسم»[12] هو «وزير المالية الثاني في الهند»: هذا ما يقوله لنا لوران زكيني في «لوموند» (عدد 6 - 7 أيلول/سبتمبر 1987). وهذه الحقيقة أعادها إلى أذهاننا بعنف إعصار 1987. فعلى حين أن الناس كانت تتوقعه في حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو، فإنه لم يصل إلى شمالي الهند إلا في مطلع أيلول/ سبتمبر. وقد عانت خمس ولايات في الغرب والوسط الغربي من الجفاف بقسوة للسنة الثالثة على التوالي! وفي النصف الغربي من الهند أصاب الجفاف 21 (من أصل 25) ولاية في الاتحاد. ولئن أحصي في عام 1960 ـ وكان عام جفاف ـ نحو 18,5 مليون فلاح وقعوا مباشرة ضحايا للجفاف، فقد أحصي في عام 1986 عشرة أضعافهم (186 مليون فلاح)؛ وفي عام 1987 جرى تخطي هذا الرقم بكثير.

لقد افتقدت عشرات الآلاف من القرى لمياه الشرب، مما استوجب نقلها بباهظ الكلفة بشاحنات ذات صهاريج ما كان في وسعها أن تصل إلى القرى قاطبة. وما كانت الحبوب المخزونة في المستودعات في مطلع 1987، والبالغ مقدارها 23,5 مليون طن، تكفي إلا بصعوبة لسد الحاجات. وقد أدى نقص الأمطار إلى انخفاض في مستوى طبقة المياه الجوفية في كل أرجاء الهند،

(12) الموسم: اسم عربي الأصل يطلق في الهند على الريح الموسمية الحاملة للأمطار التي تعرف باسم Mousson وتدوم شهوراً. «هـ. م».

وضاع محصول «الخريف»[13] (فصل الأمطار) بنسبة تعدت الـ 50 % في كل شمال البلاد وشمالها الغربي، وذلك حيثما تعذر الري. وفي الوقت نفسه تخوف المسؤولون والناس من أن يتأذى محصول «الربيع»[13] (فصل الجفاف) أيضاً، لأن العمل في جنيه يبدأ عادة في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر؛ والحال أن الجفاف كان أخّر الفلاحة.

وقد اشتدت الفاقة إلى الأعلاف أيضاً، فتضاعف ثمنها خمس مرات. وانخفض إنتاج الحليب بنحو 70 %. مما أعاق «عملية الحليب» التي تمولها الأسرة الأوروبية. وقد تهالك من بحوزتهم المال على مسحوق الحليب المستورد، وهو أرخص ثمناً من الحليب المحلي الذي ينتج أحياناً في المدن بالذات، كما في بومباي.

وتعليلاً لتأخر موسم الأمطار ذاك، وجه الاتهام في البداية إلى إعصار «نينو» الشهير الذي يعكر الأجواء على صعيد الكرة الأرضية بأسرها. وقد أشار بعضهم أيضاً إلى السخونة العامة التي طرأت على المناخ العالمي من جراء ارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الفحم فيه. ولكن الأهم من ذلك كله، على ما يتراءى لنا، هو تردي البيئة من جراء إزالة الغابات والحت وانخفاض نسبة الدبال، وكلها عوامل من شأنها، كما شاهدنا في المنطقة السواحلية في أفريقيا، أن تزيد الجفاف ولازمته المحتومة: فعندما تضرب الأمطار العنيفة الأراضي المتضائل قوامها من المواد العضوية، والخاضعة لجفاف طويل الأمد، فإن الحت المائي يزيد الأتلاف ويهدد مصير المحاصيل التالية. وهذا ما حدث في عام 1987 في الهند. وإضافة إلى أفاعيل الجفاف الذي يضرب تقليدياً النصف الغربي من البلاد، فقد عانى النصف الآخر من فيضانات تسببت فيها الأمطار العاصفة العنيفة.

في أيلول/سبتمبر 1987 تلقيت من المعهد الدولي للبحث الزراعي الرزي بلوس بانوس في الفيليبين شبه نداء استغاثة تمثل في تقرير كان عنوانه:

---

(13) الخريف والربيع: إسمان مأخوذان من العربية ويطلقان في الهند، لا على الفصلين المعروفين بهذا الاسم، بل على موسم الأمطار وموسم الجفاف على التوالي. «هـ. م».

«جفاف آسيا خطر جدي»، وجـاء فيه: «إن الهنـد ستفقد 20 مليـون طن من محصولها الـرئيسي؛ وستفقد تـايلانـد 1,5 مليون طن (10 % من إنتـاجها)؛ وكامبودجيا 1 مليون طن (من أصل 1,7 مليون طن كمعـدل وسطي)؛ ولاوس مهددة بفقدان 45 % من إنتاجها؛ كمـا أن ڤيتنام الشمـالية، التي تـواجه من الأصل عجزاً مزمناً، ستتأذى هي الأخرى. وفي أندونيسيا فإن جميع المحاصيل ستتضرر، الأرز في المقام الأول، وكذلك البن والشاي والسكر. وإذا ما ضرب إعصـار موسمي آخـر الهند، فـإنه لن يبقى لـديها من الإحتيـاطي مـا يكفي لمواجهتهم».

إن مستقبل الهند (وآسيا الجنوبية) الزراعي يبقى مهدداً للغاية، بحكم بنيتها الاجتماعية العتيقة وبحكم ديموغرافيتها الجامحة. وعلى هذا النحو تنهار حجج «الحرية بلا حدود» التي تزعم أن الثورة الخضراء في سبيلها إلى حل المشكلات الغذائية، لا في الهند وحدها، بل في آسيا كلها. والأخطر من ذلك بعد وضع بلد هو بالأصل أفقر وأكثر اكتظاظاً بالسكان وأقل «ديموقراطية» من الهند: بنغلادش.

10ـ بنغلادش: الديمغرافية، البيئة، الفيضانات:

إن الانفجار السكاني يهدد «بنغال الشرق» هذه بأقوى مما يهدد الهند: ففي عام 1988 بلغ تعداد السكان 108 ملايين نسمة فوق مساحة 000 144 كم^2، وفي بلد ما زال في جوهره زراعياً، وبمعدل تكاثر ديموغرافي لا يزال يراوح عند 2,5 % في السنة، على الرغم من الاعتمـادات الهامـة الممنوحـة لخدمـات التخطيط العائلي، الكثيرة العدد بقدر ما هي غير ناجعة. والسكان الأشد حرماناً لا يقبلون بمكافآت التعقيم إلا عندما يفتقدون الأرز لأولادهم. وخطر الانفجار السكاني هو هنا ـ شأنه كما في مصر (المختلف وضعها كل الاختلاف) ـ الأشد هولاً على سطح الكرة الأرضية. فـ 72 % من النساء اللائي ما عدن يرغبن في إنجاب أطفال لا يستعملن أية موانع للحمل. وآسيـا الجنوبيـة وأفريقيـا هما المنطقتان الأشد فقراً في العالم.

إن بنغلادش عبارة عن دلتا، سهل يغمره على نحو عادم التوازن الطمي الذي يستاقه نهران كبيران ـ الغانج والبرهمابوتر، بالإضافة إلى المغما وبعض

الروافد. وعلاوة على الفيضانات في الأحواض النهرية التي تعاني على نحو متفاقم من الحت وزوال التشجير، فإن البلاد تتعرض لأتلاف كبيرة من جراء طفح مد البحر والأعاصير. وبسبب تقلص كتل الدبال الغابي التي تحتجز كمية كبيرة من مياه الأمطار، يتخذ الجفاف والفيضانات أبعاداً كارثية: فقد عرفت البلاد أربع نكبات كبرى في ستة عشر عاماً، في 1970 و 1974 و 1985 - 1987، وهذا بدون حساب الكوارث الأخرى الأقل فداحة. ومع التدهور المتزايد في بيئة الأحواض النهرية، فإن ذلك الإيقاع لا بد أن يتسارع، وتلك الأتلاف لا بد أن تتضخم.

في مطلع أيلول/سبتمبر 1987، وفي الوقت عينه الذي كان يدور فيه الكلام عن خطورة الجفاف الهندي، كان الناس في بنغلادش يتحدثون عن فيضانات تسببت في نكبة 25 مليون شخص فقد الكثيرون منهم كل ما يملكونه أو أكثره: بيوتهم، مفروشاتهم، مواشيهم، محاصيلهم (حوالي 1,5 مليون طن من الحبوب). ولكن ما السبب في هذه الكثرة من المصائب المتقاربة في فواصلها الزمنية؟ إن نقص الأراضي يضطر الفلاحين الذين بلا أرض إلى الانتقال للإقامة في المناطق التي يعرفون بحكم التجربة أن الأعاصير أو الفيضانات تدمرها بصورة دورية. وبالنظر إلى غياب الإصلاح الزراعي وانعدام فرص العمل غير الزراعي، فإن أولئك المنكودين لا تتوفر لهم سبل أخرى للبقاء.

هذا مع أنه في الإمكان تنظيم الأنهار الكبيرة بدءاً من أعالي أحواضها: في النيبال والهند والتيبت. أولاً عن طريق برنامج واسع النطاق للتشجير؛ وثانياً عن طريق السدود. بيد أن ضخامة التوظيفات اللازمة تتجاوز ـ مع الأسف ـ طاقة تلك البلدان الفقيرة. ولكن حماية هذا التراث العقاري الآسيوي ينبغي، كما هو الشأن في الأنصاب التاريخية، أن تثير اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لأنها تتحكم أصلاً بمستقبل الكرة الأرضية. فالأنهار الكبرى في آسيا، من الهندوس إلى الغانج والبرهما بوتر، ومن الإراوادي إلى الميكونغ والنهر الأحمر في الهند الصينية، وإلى نهر اللآلىء واليانغ تسي كيانغ، وعلى الأخص النهر الأصفر في الصين، جميعها مهددة ويحيق بها خطر جسيم. ويبدو لنا أنه لا غنى هنا عن بذل مجهود دولي، مثل ذاك الذي أخذ على عاتقه تنظيم نهر الميكونغ،

ولكن الذي لا زالت تعيقه الحروب المتوالية.

في عام 1985، عندما ضرب الإعصار بنغلادش، وزع الأرز مجاناً على الفلاحين المنكوبين. ولكن لم يكن هذا موضع الضرورة العاجلة: فقد أوضح لنا برنار كرفان[14] أنه كان من الأفضل للسكان، بدلاً من المشاكسة، أن يتجندوا لمساعدة الفرق على إصلاح الطرق والسدود الصغيرة الحاجزة، وعلى كحت أقنية تصريف المياه المالحة. وفي دراستنا الصادرة عام 1985 بعنوان فرعي هو: «المعونة» ضد التنمية[15]، نوهنا بمدى تدهور حالة تلك السدود الصغيرة الحاجزة في جميع أرجاء البلاد. وقدآثرت كثرة من مقدمي المعونة والقادة المحليين، لأسباب تتصل بالحظوة، أن يبنوا سدوداً حاجزة وأقنية جديدة بدلاً من بذل العون لصيانة القديمة منها. ويؤكد كرفان أن كبار الملاك أشد اهتماماً باختلاس المعونة الغذائية - ومردودها كبير - منهم بإنقاذ زراعاتهم. وعندما تتأذى الأراضي من جراء غزو الملح، فإن المرابين يأملون في معاودة شرائها بتكاليف أقل من صغار الملاك الذين يكون انعدام المحصول قد تسبب في إفلاسهم.

وفي مستطاع بنغلادش أيضاً أن تزيد إنتاجها بتطويرها شبكة الري في موسم الجفاف: فمردود الأراضي المروية أعلى وليس عرضة للفيضانات. على أنه ينبغي بالإضافة إلى ذلك تكريس الوقت المكتسب على هذا النحو في سباق السكان/القوت للسيطرة على الديموغرافية. وبحسب صيغة لستر براون في «بذور التغيير»[16]، المنشور عام 1970، فإن أرباح الثورة الخضراء يفترض فيها أن تتيح إمكانية «شراء الوقت الضروري كيما يغدو ضبط النسل ناجحاً». وقد ضاعت، منذ أن كتب هذا الكلام، ثمانية عشر عاماً سدى، إذ أن أرباح الإنتاج السهلة محدودة، وقد أفادت منها بصورة رئيسية الأقلية الصغيرة من الأعيان المحليين الذين يستغلون شر استغلال المعدمين الأشد إملاقاً، فيصرفونهم على هذا النحو عن المجهود الإنتاجي القومي والأشغال ذات النفع العام.

---

(14) **حالة العالم الثالث 1987 - 1988**، Etat du tiers monde 1987 - 1977، منشورات لاديكوفرت، باريس 1987.

(15) ر. ديمون وش. باكيه: **وداعاً للغد المشرق**، المجلد ٣، بنغلادش - النيبال، **«المعونة» ضد التنمية**، منشورات لوسوي، باريس 1985.

(16) ل. براون: **بذور التغيير** Seeds of Change، منشورات برايغر، نيويورك 1972.

11 ـ الفلاحون الذين بلا أرض والإصلاح الزراعي:

إن 40 % من السكان الريفيين في الهند لا يملكون أرضاً، أو يحوزون أقل من 20 آراً من الأراضي، وبالتالي لا تتوفر لهم الوسائل لإعالة أسرة كثيرة التعداد في غالب الأحيان. وفي بنغلادش نجد أن هذه الفئة عينها، بعد أن كانت تضم 20 % من السكان الريفيين في عام 1947 (في مطلع تاريخ باكستان الشرقية)، أي نحو 5 ملايين نسمة، باتت تضم في عام 1988 أكثر من 50 مليون نسمة، أي نصف إجمالي سكان البلاد! وإذا ما أحصينا جميع أولئك الذين يملكون أقل من نصف هكتار من مزارع الأرز، وجدناهم يؤلفون 70 % من إجمالي سكان البلاد. ومن ثم فإن الأجور الزراعية قد تدنت كثيراً في المحصلة الفعلية عن مستواها في القرن التاسع عشر. وقد تسارع إيقاع انخفاضها منذ عام 1950، أي منذ الاستقلال. فالأرض تزداد ندرة أكثر فأكثر، والتمدرس ترتفع أكلافه أكثر فأكثر أيضاً. ومن ثم فإن حظوظ الجيل القادم في المستقبل زهيدة للغاية. وأولئك الفلاحون المعدمون أكثر تعداداً، على ما قيل لنا، من أن تسنح إمكانية لتحقيق إصلاح زراعي فعلي وناجح، نظراً إلى أن رقعة الأرض التي ستوزع على كل فلاح ستكون في هذه الحال أصغر بكثير مما ينبغي. لكن التجربة تظهر أن قطع الأرض التي يزرعها صغار الفلاحين المستقلين، ممن لا يحوزون إلا مساحات أصغر من المعدل القومي العام، تحظى بعناية أكبر وتكون إنتاجية الهكتار الواحد منها أعلى من تلك التي يعمل فيها أجراء (لا يعنيهم أمر المردود) أو حتى مزارعون بالمحاصصة (لا يستطيعون تحمل جميع نفقات الإنتاج).

إن الميزة الأساسية للثورة الخضراء (التحكم بالماء، استعمال الأسمدة والمبيدات، توفير أصناف محسنة وقزمة من الأرز والقمح) هي ما تعود به من نفع على صغار المستثمرين أيضاً. فلو تحقق إصلاح زراعي على أساس توزيع نحو هكتار واحد من الأرض على كل أسرة، مع بذل الجهود الضرورية لتأمين ري الأراضي في موسم الجفاف، لأمكن لكل هكتار أن ينتج ما بين 5 و 8 أطنان من الأرز في ذلك الموسم، بالإضافة إلى محصول، بله إلى محصولين آخرين. وبذلك ستكون وسائل المعاش قد توفرت لكل أسرة، ولا سيما إذا ما زرعت خضاراً (بشرط توفير إمكانية تصريف لها في سوق مدينة قريبة

بواسطة وسيلة نقل قليلة الكلفة، كالقارب مثلاً).

وحيثما كان ماء الري محدوداً في موسم الجفاف، أعطيت الأفضلية للقمح على الأرز أو للقطانيات وللأعلاف الأقل تطلباً للماء. ومن الممكن توزيع مساحات أكبر من الأرض حينما يندر الماء، وخفض مساحة قطع الأرض الموزعة حيثما أمكن التحكم بالماء، كما حول منطقة كوميلا. ففي هذه الحالة الأخيرة، وكما في جنوبي الصين، يمكن تأمين ثلاثة محاصيل في الموسم الواحد، وبالتالي يمكن أيضاً للأسرة أن تكتفي بنصف هكتار. وعلى كل حال، فإن الفلاح حالما يغدو مالكاً، كما في تايوان أو كوريا الجنوبية، يغدو أيضاً أكثر دينامية من مرتزق أجير. وإذا ما توفرت على هذا النحو الحوافز، فإن هذه الطبقة الفلاحية تستطيع أن تجمِّع نفسها في روابط أو تعاونيات لتصون بنفسها أدوات الري والتصريف (كان يتولى تأمين هذه الصيانة فيما غبر الزامندار، أي الملاك الهندوس في الغالب؛ ولكن مع الاستقلال نابت الدولة منابهم، وإن على نحو رديء للغاية في الغالب).

لكن لماذا لا يتكلم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالمرة تقريباً، بالنسبة إلى هذين البلدين، عن الإصلاح الزراعي الذي يتحكم بكل مستقبل أولئك الريفيين سواء أفي جنوبي آسيا وجنوب شرقي آسيا أم في أميركا اللاتينية؟ لقد تمكنت الليبرالية «الكاملة» في هذه البلدان من أن تركز تدريجياً الملكية بين أيدي قلة قليلة، وأهملت في آن معاً معدمي اليوم، ممن لا ينِي عددهم وفقرهم يتزايدان، وأجيال الغد التي سيترتب عليها أن تدفع فاتورة تدهور البيئة. وفي بنغلادش كما في البرازيل تأدى هذا النهم إلى الربح إلى أعمال لا يمكن وصفها ألا بأنها إجرامية.

12 ـ المرتزقة ورجال الشرطة: لصوص في خدمة الملاك:

لقد ذكَّرنا، في كتابنا عن بنغلادش والنيبال، ببعض من تلك الأعمال الإجرامية التي اقترفت ضد الفلاحين الذين بلا أرض ممن تراءى لهم أنهم مستطيعون الإفادة من قوانين الدولة التي ضمنت نظرياً حق الانتفاع الطويل الأمد بالأراضي الأميرية لصالح التعاونيات التي ينظمها الفلاحون الذين بلا أرض. وفي الواقع، فإن السلطات تعارض في العموم تطبيقها. وقد كنت ذات

يوم أتأمل من وراء النافذة، مع زميل مهندس زراعي من معهد ميمنسينغ في شمال البلاد، الجانب الآخر من النهر، فأشرت بإصبعي إلى أراضٍ أميرية تقع في تلك الجهة احتكرها بصورة غير شرعية ملاك «خصوصيون»، فأجابني بكل بساطة: «إن القانون في الضفة الأخرى هو قانون اللاتهي» (واللاتهي هراوة غليظة يستخدمها رجال الشرطة والمرتزقة على حد سواء في خدمة الملاك).

إن تلك الأراضي الجديدة، التي تتخلق باستمرار من توضُّع طمي الأنهار الكبيرة، تدخل ضمن أملاك الدولة. وفي شاركاشيم، على بعد 45 كم إلى الجنوب من دكا، العاصمة، قدمت 600 هكتار من تلك الأراضي الأميرية في عام 1978 إلى تعاونية نظمها فلاحون بلا أرض بعد أن ثبت حسن زراعتهم لها وأقاموا عليها قرية حقيقية. ولكن أحد المتنفذين في مدينة فريدبور المجاورة، ويدعى صادم علي، ادعى لنفسه ملكية تلك الأراضي. ولما ردت المحكمة العليا دعواه في 5 أيار/مايو 1983 (وهذه حالة نادرة) نظم حملتين تأديبيتين في التاسع والسادس عشر من أيار/مايو، مجنداً لهما 40 شرطياً، و 200 مرتزق، وكذلك 2000 فلاح وعدهم بأن يعطيهم حق زراعة تلك الأراضي المتنازع عليها على أساس مبدأ المحاصصة. وكانت المحصلة: 3 قتلى، و 26 جريحاً، عدا النساء والبنات المغتصبات، و 500 منزل محروق، و 400 بقرة و 200 عنزة مسروقة. وهرع الصحفيون إلى منطقة الحادثة، وتكلمت عنها حتى إذاعة «صوت أميركا». ومن جراء ذلك، اضطر الرئيس إرشاد إلى التدخل وإلى تقديم بعض التعويضات للمعتدى عليهم... ولكن الجناة بقوا، مرة أخرى، بلا عقاب.

13 ـ «المصرف الذي لا يقرض غير الفقراء»:

إنه عنوان مقال في مجلة «نمو الأمم الفتية»، عدد أيلول/سبتمبر 1987، مخصص لمصرف غرامين الذي تسنى لنا أن ندرسه في 1982 و 1983. وقد أسس هذا المصرف في عام 1978 الاستاذ محمد يونس، من جامعة شيتا غونغ (بنغلادش) بناء على مشاهدة بسيطة: فالفقراء، الذين يعرفون أن يفعلوا أشياء كثيرة، يحتاجون أول ما يحتاجون إلى قدر زهيد من المال لينعتقوا من مخالب الوسطاء والمرابين. فالنساء اللاتي يقشرن الأرز في المنزل ما كنَّ يتلقين في

العادة، مقابل اثنتي عشرة ساعة من الكدح اليومي والعمل على مهرس ثقيل يجري تشغيله بالقدم، سوى وجبة غداء طفيفة ونصف كيلو من كسار الأرز. وبالاعتماد على قروض مصرف غرامين، الذي وجد في أولئك النساء زبوناته المفضلات بحكم إملاقهن الشديد، تسنى لهن أن يشترين الأرز المطلوب قشره من السوق مباشرة وأن يعاودن بيعه فيها بعد قشره. ومن ثم تضاعف تعويض عملهن أربع أو خمس مرات. ويصدق ذلك أيضاً على النساء اللاتي ينسجن شباك الصيد بخيوط كان يقدمها الممول؛ وبتمكينهن من شراء الخيوط مباشرة أمكن إخراجهن من حلقة البؤس.

وعلى هذا النحو لم تتمكن أولئك النساء من تدبير أود حياتهن فحسب، بل فزن مذ ذاك فصاعداً بالحق في الذهاب إلى السوق، سافرات الوجوه، وفي احترام جيرانهن لهن، واحترام أزواجهن أيضاً، إذ امتنع على هؤلاء ضربهن بعد أن صرن في كثير من الأحوال يكسبن أكثر مما يكسبون.

وعندما ينظم الفلاحون الذين بلا أرض أنفسهم فإنهم كثيراً ما يلقون الدعم من الهيئات غير الحكومية، مثل منظمة براك على سبيل المثال. وقد نشرت هذه المنظمة دراسة فضحت فيها المسلك الإجرامي لرجال الشرطة الذين غالباً ما يتواطؤون مع عصابات مافيا حقيقية، بل مع عصابات القتلة. ففي تلك البلاد يمكن لمن يشاء أن يقتل من يشاء بشرط أن يشتري رجال الشرطة كما تسنى لنا أن نلاحظ، في كتابنا عن بنغلادش والنيبال، من خلال مثال «طبيب حافي القدمين» تم تأهيله في مركز سافار. فقد اغتيل هذا الطبيب بتحريض من طبيب تقليدي، أحنقه تقلص مدخوله. وقد نشرت الصحافة اسم القاتل واسم من دفع له، لكنهما بقيا طليقي السراح. . .

وإلى جانب الأستاذ يونس يجب أن نذكر الدكتور ظفر الله شوذري: إسمان يردان الاعتبار كاملاً إلى النخبة القليلة المتجردة عن الغرض في تلك البلاد. فقد نظم الدكتور شوذري مركز سافار الصحي الشعبي الذي يعالج الفقراء ويؤهل أولئك الأطباء الحفاة الأقدام. ويوجه الدكتور لاذع النقد إلى الطب الرسمي (وهو على الأخص طب علاجي يسرف في وصف الأدوية المستوردة، الباهظة الثمن وغير الموائمة في الغالب)، ويسعى إلى تطوير الصحة العامة والطب الوقائي، وهما عاملان يستأهلان الأولوية في جميع بلدان

العالم الثالث. هاكم بعض محاولات حميدة لوضع الديموقراطية موضع تطبيق، وإن تكن لا تزال معزولة أكثر مما ينبغي.

14 ـ الطاقة المائية أو السدود الكبيرة: فشل مهافلي في سريلانكا:

عندما دعيتُ إلى هذا البلد في عام 1971 لأدرس فيه مشكلات التنمية الريفية، لاحظت دوام شكل من أشكال «الرق» فيه: مزارعون بالمحاصصة مستغلون أسوأ استغلال بحكم كثرة عددهم، وأجور زهيدة للغاية (روبية واحدة في اليوم للنساجة)، وانتشار واسع النطاق في معظم القرى لدكاكين المرابين الذين يقرضون مقابل رهن[17].

وقد طفت بجبال وسط الجزيرة برفقة زملاء سريلانكيين أكدوا لي أنه في محافظة كاندي وحدها يمكن العثور على أكثر من ألف موقع ملائم لإنشاء سدود ترابية صغيرة، يمكن أن تحتجز مياه بحيرات هضابية، بحيث تروي كل بحيرة وادياً من الوديان المنظمة في الغالب على شكل مزارع للأرز بموسمين.

لقد قدرت كلفة إنشاء كل سد من تلك السدود بنحو 17,500 روبية في عام 1971 (كان الدولار يقايض يومئذ بـ 6 روبيات بسعر الصرف الرسمي وبـ 18 روبية في السوق السوداء). وكان من شأن مثل ذلك الخزان أن يضمن، خلال تسع سنوات من عشر، محصول الموسم الجاف على مساحة الأربعين هكتاراً من الأرض المزروعة أرزاً التي يستطيع أن يرويها. وبرفع مردود الهكتار على هذا النحو من 18 إلى 32 قنطاراً، يكون الكسب المتحقق في الهكتار الواحد 14 قنطاراً في السنة، أي 560 قنطاراً من الأرز بالنسبة إلى الأربعين هكتاراً من الأرض التي يرويها السد. وإذا علمنا أن ثمن القنطار الواحد كان يقدر بـ 66 روبية، يكون المجموع 000 37 روبية، أي ضعف المبلغ الموظف من السنة الأولى! وأرباح مضروبة بضعفين أو بثلاثة أضعاف إذا ما مورست الثورة الخضراء. وفضلاً عن ذلك كان الفلاحون على استعداد لأداء معظم الأشغال اليدوية اللازمة لإنشاء السد مقابل حصولهم على «قوت العمل». وكان كل ما ينقصهم خبير فني، وقليل من الإسمنت والإسمنت المسلح، ورفوش

(17) ر. ديمون: **طبقة فلاحية محاصرة** Paysnnerie aux abois، منشورات لوسوي، باريس 1972.

ومعاول، وعربات يد وطنبوران. . . وبالقطع النادر كانت الكلفة زهيدة، نظراً إلى أن غالبية تلك الأدوات كانت تصنع محلياً.

لقد أثرتُ هذه المشكلات في التقرير الذي رفعته يومئذ إلى الحكومة القائمة وإلى الأمم المتحدة. وقد ألححت على فكرة أن مشروع تجهيز النهر الكبير الوحيد في البلاد، المهافلي، الذي كان البنك العالمي ينوي تمويله، لا ينبغي الشروع بتنفيذه قبل أن تكون قد أنشئت غالبية تلك السدود الصغيرة: فمشاريع الطاقة المائية الصغرى يجب أن تكون لها ـ والتجربة تثبت لي ذلك أكثر من أن تكون سبق ـ الأولوية في كل مكان. وهذا ما انتهى البنك العالمي إلى الاعتراف به، في الأعوام الأخيرة هذه، وإن بعد طول تأخير. . . وقد نوهت أيضاً بأن «مشروع مهافلي» كان يتوقع، فيما يخص الري وحده، إنفاق 16 000 روبية على الهكتار الواحد، 38 % منها بالقطع النادر، مقابل 500 روبية للهكتار الواحد ـ 32 مرة أقل ـ بالنسبة إلى البحيرات الهضابية. ناهيك عن أن عملية إنشاء السدود الترابية الصغيرة هذه كان من شأنها أن توفر عملاً محلياً لأعداد أكبر من سكان الريف في وقت كانت بلغت فيه البطالة عتبة باعثة على القلق. وفضلاً عن ذلك كله كان كل سد قابلاً للعمل بصورة مباشرة وفورية: فما أن تمتلىء بحيرته بالماء وينكبس ترابه حتى يبدأ بري الوادي.

وقد استمر العمل منذ ذلك الحين في تنظيم مجرى نهر مهافلي، وهي عملية من شأنها أن تحيط القائمين بها بهالة من الحظوة وأن تدر مبالغ طائلة على مقاولي الأشغال العامة كما على المصارف التي تمولهم. وإنما في خريف 1982، وبعد ثلاثة عشر عاماً من بداية المشروع، تم الانتهاء من إنشاء السد الأول. وبحسب «مازنجيرا»[18]، فقد لوحظ أن الكلفة الإجمالية للمشروع قد تضاعفت عملياً خلال أربع سنوات، وأن وحولاً قد توضعت في السدود الأولى من جراء انعدام الأشغال المقاومة للحت في الحوض المغذي، وهي ظاهرة عجَّل بمجراها تعري ضفاف النهر من الأشجار؛ وبديهي أن عملية إعادة التشجير، كما سبق لنا القول، كان ينبغي أن تسبق البدء بالأشغال. فمن أصل

(18) ـ منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.

520 000 هكتار ـ وهي مساحة الحوض المغذي ـ لم تبقَ مشجرة إلا 8 % فقط. وقد جاءت زراعة التبغ لتزيد عملية انقراض الغابة تفاقماً: فمن ناحية أولى كانت كل أسرة فلاحية مضطرة إلى تسوية ما مساحته 40 آراً من الأرض برسم تلك الزراعة، ومن ناحية ثانية كان لا بد من حرق 7 أطنان من الحطب لتجفيف التبغ وتشقيره اصطناعياً ليصير مثل تبغ «فرجينيا».

إن إعادة التشجير تلك ما كانت لتمثل إلا جزءاً ضئيلاً من كلفة المشروع، ولا سيما إذا ما أخذت بعين الاعتبار عواقب انقراض الغابة: ففي تلك الهضاب يهطل سنوياً 2,50 م من الأمطار، في صورة سيول في كثرة من الأحيان. وقد أغرق سد فكتوريا على المهافلي 3600 هكتار من الأراضي الخصبة، مما اضطر السلطات إلى إجلاء 45 000 نسمة، وإلى أن توزع عليهم قطعاً غير مسواة من الأراضي في أسفل الوادي، حيث المناخ غير صحي، الأمر الذي أعاق وما زال يعيق نقل الأدوات والتجهيزات والأسمدة والمحاصيل. وقد ارتفعت تكاليف تمهيد الأرض في هذا القطاع وحده إلى 6000 جنيه استرليني للأسرة الواحدة وللهكتار الواحد في عام 1983 ـ أي أكثر بأربع مرات من التقديرات الأولية. وبالإضافة إلى هذا الهدر المالي برزت مشكلة سياسية خطيرة تمثلت في جلب مستوطنين شنغاليين إلى منطقة مأهولة جزئياً بسكان معادين من التامول، مما اقتضى تكرار المحاولات لإبعادهم أو لطردهم.

15 ـ الثورة الخضراء لا تغني عن الإصلاح الزراعي:

بدأت الثورة الخضراء في اليابان بعد مضي زمن وجيز على ثورة ميجي، مع تطوير زراعة تلك الأصناف القزمة من الأرز التي تعرف باسم «بونلاي»، والتي حسَّنتها ابتكارات الصينيين اللاحقة، وعلى الأخص المعهد الدولي للبحث الزراعي الرزي في الفيليبين، واستخدام الأسمدة الكيمياوية التي يخطىء الدوغمائيون من أنصار البيئة خطأً بيِّناً عندما يدينونها. وبالفعل، لولا هذا التقدم لعانى السكان الآسيويون من سوء التغذية أكثر بكثير مما يعانون اليوم. بيد أن دراسات «الأونريسد»[19] في جنيف قد أظهرت أن تطبيقات الثورة

---

(19) معهد أبحاث الأمم المتحدة حول المشكلات الاجتماعية للتنمية في جنيف.

الخضراء في أسيقة اجتماعية ـ اقتصادية لا تضمن الحد الأدنى من المساواة، من الهند إلى المكسيك، قد عادت بالفائدة على الأغنياء في المقام الأول، هذا إن لم تفقر أحياناً الفقراء. وهي تتأدى أيضاً إلى تبعية تلك البلدان: تبعيتها للمشاريع الكبيرة للأشغال العامة إذا ما وقع اختيارها على السدود الكبيرة، وتبعيتها لمنتجي الأسمدة ومبيدات الطفيليات، بل لموردِّي البذور المحسَّنة، طرداً مع احتكار القطاع الخاص للأصناف المبتكرة منها.

وتشكل البيروقراطية، بتكاثرها وفسادها وعدم فعاليتها، في البلدان التي درسناها، عقبة رهيبة أمام كل تقدم اقتصادي فعلي، وعلى الأخص أمام كل تقدم اجتماعي؛ وهي ظاهرة يزيدها استفحالاً الارتقاء الكثيف للطبقات المغلقة العليا إلى قيادة الأحزاب والإدارة. ومن جهة أخرى، إذا كانت رغبة الهند في توطيد استقلالها السياسي مفهومة، فإن ميلها ـ الذي كان أفصح عنه نهرو نفسه قبل 1947 ـ إلى الهيمنة على شبه القارة بأسرها (ومن هنا الحروب المتواصلة مع الباكستان، وخصومة كشمير، وعلى الأخص التدخل العسكري الحديث العهد في سريلانكا، وأخيراً الخلافات الداخلية الدينية والجهوية) يجنح إلى تضخيم ميزانية الجيش والشرطة إلى ما فوق الحد اللازم، وذلك على حساب المنبوذين والقبائل والفلاحين الذين بلا أرض أو الذين لا يحوزون ما فيه الكفاية من الأرض، كما على حساب العاطلين عن العمل وسكان مدن الصفيح؛ وبالاختصار على حساب جميع المعدمين الذين لا منفذ لهم عملياً إلى أي شكل من أشكال السلطة السياسية المضادة. إذن، وفي المحصلة الأخيرة، على حساب البلد نفسه.

في معرض كلامنا عن المنطقة السواحلية كنا أوضحنا أن الفلاحين هم أصحاب المصلحة قبل غيرهم والمؤهلون أكثر من غيرهم لحماية بيئتهم ولإيقاف تقدم الصحراء، عندما يوفر لهم الحد الأدنى من التربية والموارد. أما بالنسبة إلى القارة الهندية فسنضيف إلى هذين الشرطين إصلاحاً زراعياً حقيقياً يتيح لكل فلاح (كما تفعل نساء الشيبكو اللائي يربطن أنفسهم إلى الأشجار لمنع قطعها) أن يحامي فوق أرضه أو قطعة أرضه عن مستقبل البلاد. فالمالك الصغير سيكون معنياً على الدوام بحماية أرضه وضيعته أكثر من سيد القرية أو من الموظف المدني الكبير الذي يمتثل لإرادة محتكري الأرض ومستغلي

الفلاحين. وقد تسنى لنا أن نوضح إلى أي حد تدين تايوان بنجاحها لنهوض زراعي سريع، سهّله إلى أبعد حد إصلاح زراعي أعطى فعلاً «الأرض لمن يزرعها».

في الهند وبنغلادش وسريلانكا عرف معظم الملاك كيف يفلتون من قبضة قوانين غير متكيفة. وقد حاموا بضراوة عن امتيازات الطبقات المغلقة العليا، مما زاد ولا يني يزيد في تعداد الفلاحين الذين بلا أرض. فهل سيتوصل هؤلاء إلى تنظيم أنفسهم بفعالة كافية لتأمين شروط الدفاع الحقيقي عن أنفسهم وللانتظام في تعاونيات، على نحو ما شاهدناه في بنغلادش؟ لنأمل ذلك بالنيابة عنهم؛ ولكن لا مناص من أن نقدم لهم مؤازرة أكثر نجعاً وأكثر تجرداً عن الغرض. إذ يتعين علينا ألا نخدع أنفسنا: فإذا كان العالم المسمى حراً يطيب له أن «يساعد» بنغلادش بالأفضلية عن غيرها، فإن الغرض الأول من هذا «الكرم» هو ربط هذا البلد بالمعسكر الغربي، وبالتالي فصله عن كتلة عدم الانحياز، ولا سيما عن الهند التي ساعدته على تحرير نفسه. وحتى مقتل الرئيس مجيب الرحمٰن في آب/أغسطس 1975، لم تتوانَ الهند على كل حال عن إظهار علائم وصايتها: ففي دكاكين دكا كان من المألوف أن يشاهد المرء، إلى جانب صورة كبيرة لإنديرا غاندي، صورة أصغر لمجيب الرحمٰن.

وعلى الرغم من نجاحات الثورة الخضراء، وما لم يتم التوصل إلى إيقاف التردي الإجمالي لشبه القارة الهندية، وإلى لجم اندفاعتها الديموغرافية، فإن قادة تلك البلاد يخشون من الآن فصاعداً - ولو متأخرين قليلاً - أن يتدهور مستوى الحياة في المنطقة في الأعوام القليلة القادمة وفق المنحنى الملحوظ - مع الأسف! - في إفريقيا.

الفصل التاسع

الصين «تقلع» بعد طول تعثر

1 ـ أخطاء ماو الرهيبة؟

لولاه لربما ما قيض للثورة الصينية أن تنتصر قط. ولكنه كان قائداً لحرب الغوار الفلاحية وللاستيلاء على السلطة خيراً منه بكثير قائداً سياسياً واقتصادياً لبلد شاسع أنهكته أربعون سنة من الحروب الأهلية والأجنبية. وقد أقر على كل حال في عام 1960، إزاء النكبات التي ترتبت على «قفزته الكبرى إلى الأمام»، بأنه لا يحكم القبضة على المشكلات الاقتصادية. بيد أنه لم يتهيب من تولي قيادتها، لأنه كان الحاكم المطلق بأمره، أولاً على رأس الحزب، وبعدئذ على امتداد تلك الصين المترامية الأطراف، ابتداء من الأول من تشرين الأول/ أوكتوبر 1949، ، تلك الذكرى التي تقام بمناسبتها سنوياً أضخم الاحتفالات. ولم يكن أمامه يومئذ سوى نموذج «اشتراكي» واحد، هو نموذج «الأخ الأكبر» السوفياتي الذي تعود تجربته إلى عام 1917؛ وفضلاً عن أن أخطاء ستالين لم تكن معروفة على حقيقتها آنئذ في الصين، فقد غطت عليها مساهمته في الانتصار على النازية.

وبما أنني نشرت أربع دراسات[1] حول الصين بعد عدة إقامات قصيرة

---

(1) ر. ديمون ثورة في الأرياف الصينية Révolution dans les campagnes chinoises، منشورات لوسوي، باريس 1957.

ـ الصين المتفجرة سكانياً، العالم الثالث مجوّعاً Chine surpeuplée, Tiers monde affamé، منشورات لوسوي، باريس، 1956. =

فيها (1955, 1964, 1975, 1982)، فقد سعيت إلى وصف مراحل تطورها، على الرغم من العقبات التي تضعها الدعاية أمام دراسة متجردة. وقد كنت رحلت إليها أيضاً، إنطلاقاً من هانوي، في 1929 و 1932.

لقد بدأت الثورة بداية حسنة، في جو من حماسة حالة النعمة؛ ولئن جاء الإصلاح الزراعي عنيفاً، بل مسرفاً في عنفه حيال المالكين، فقد أعطى في البداية فعلاً «الأرض لمن يزرعها»، مما رد إلى الإنتاج الزراعي عافيته بعد الأضرار الفادحة التي نزلت به من جراء الحروب المتطاول أمدها. لكن الأطروحة الستالينية كانت تحث السلطات على الاندفاع في طريق التجميع: فلم يكن ثمة تصور آخر «للطريق الاشتراكي». وفي الأعوام 1953 - 1955 وجدت ملاكات الحزب نفسها مأخوذة بين فكّي كماشة ضرورتين لا تقبلان التوفيق فيما بينهما: من جهة أولى احترام الإرادة الفلاحية والامتناع عن إنشاء تعاونيات «نصف اشتراكية» إلا بموافقة المعنيين، ومن الجهة الثانية تحقيق «أنصبة» تجميع بحسب الإيعازات المرسومة لها. ومنذ عام 1955 لم يعد ماو يتردد، بل راح يتكلم بصوت جهوري: «إن عليهم أن يهجموا؛ ومن ثم يتعين عليهم ألا يخشوا بعد الآن، صنيع امرأة عجوز، لا النمر من الأمام، ولا التنين من الوراء». وعلى هذا النحو فُرض التجميع فرضاً على كتلة فلاحية متحفظة في غالبيتها (الأمر الذي سيؤكده الفرح الذي ستستقبل به النزع التدريجي للتجميع في الأعوام 1978 - 1981).

وسيرتدي هذا الإجراء العسفي في عام 1958 طابعاً استبدادياً في أثناء مرحلة «القفزة الكبرى إلى الأمام»، تلك المحاولة المجنونة «لتجاوز الاتحاد السوفياتي» بعد أن بادرت الصين إلى قطع وشائجها به. وتم، على حساب الزراعة، إعطاء أولوية مشتطة لصناعة الحديد والصلب التي عُمِّدت رمزاً حقيقياً

= - **الصين، الثورة الثقافية** La chine, La révolutoin culturelle، منشورات لوسوي، باريس 1967.

- **وداعاً للغد المشرق، المجلد الثاني، الصين المنفجرة سكانياً، والتوتاليتارية، تلغي الجماعة** Finis les lendemains qui chantent. t. 2. La chine décollectivisée surpeuplée, totalitaire، باريس 1984.

للتقدم. ولم يفلح نظام «الكومونات الشعبية» الهائلة الحجم، التي جرى خلقها على عجل، إلا في نزع استقرار البنية الزراعية والإنتاج الزراعي؛ وبالفعل، فقد انهار هذا الأخير، فكانت السنوات السود الحزينة. وتتحدث الأرقام عن 15 مليون نسمة ماتوا جوعاً، وعن مئات الملايين من الأشخاص الذين عضتهم المجاعة بنابها.

وبلغت الخسائر من الفداحة ما تعذر معه إخفاؤها. وخسر ماو من جراء ذلك شطراً من سلطته الاقتصادية لصالح الواقعيين الذين كان يتولى إمرتهم شو إن لاي وليو شاو شي، فصححوا بصعوبة فائقة وضع الإنتاج مقابل مضاعفة كدح الفلاحين. وبعد هذه الطعنة الموجهة إلى كبريائه سعى ماو في عام 1966، بحضٍ من زوجته، إلى استعادة كلية قدرتَه الاستبدادية، متذرعاً هذه المرة بضربٍ رهيب آخر من الهذيان: «الثورة الثقافية البروليتارية». ولكن عواقبها على الزراعة لم تأتِ بنفس وخامة عواقب «القفزة الكبرى إلى الأمام»، لأن الواقعيين تمكنوا من إبعاد شبحها عن الأرياف. وقد ترتبت عليها، على كل حال، آلام منقطعة النظير، تمثلت على حد تعبير دليلنا الصيني في عام 1982 بضياع جيل بكامله: إذ أن الشبيبة بأسرها حرمت، على مدى سنوات عديدة، من التعليم المتوسط والعالي، على الرغم من أن الصين الفقيرة كانت بمسيس الحاجة إليه. ويعيد فوجتك زافانولي إلى الأذهان أن «ملايين الشبان قد انتزعوا من أسرهم ونفوا إلى الأرياف البعيدة تكفيراً عن جريمة لا يتحملون مسؤوليتها. أما تلك القيم التي انضووا تحت لوائها بمنتهى الحماسة والتعصب، بانضمامهم إلى الحرس الأحمر، فقد كان مآلها إلى خيانة بشعة» وبالنسبة إلى أولئك الملايين من المخدوعين، جرى انتهاك حقوق الإنسان انتهاكاً فظاً، ولا سيما منها حقوق المعلمين والأحداث.

ولا ننسَ الغلطة الأخيرة التي لم تندد بها بما فيه الكفاية السلطة ما بعد الماوية، على الرغم من أنها لا تقل فداحة عن سابقاتها: رفض ماو والحزب الاعتراف بالخطر الديموغرافي منذ عام 1955. فتدابير تحديد النسل، التي بدأ العمل بها عام 1962، بعد مجاعة «القفزة الكبرى»، أوقف تطبيقها في زمن «الثورة الثقافية»، ولم يجرِ تعميمها بعد ذلك في الأرياف إلا بدءاً من عام 1970، وإن بمزيد من الشدة بدءاً من عام 1977. والتأخر في تطبيق هذه

التدابير، الضرورية كل الضرورة لبقاء البلد، هو ما أرغم السلطات في وقت لاحق على تطبيقها بضراوة بلغت حد الوحشية. فالصين لم يعد أمامها من خيار: فإما أن تحد من نمو سكانها بسرعة وشدة، وإما أن تتراجع وتتقهقر اقتصادياً، مما يعرض للخطر كيانها كدولة كبرى.

وقد صدرت حول الصين، بإشراف كلود أوبير (الذي ساعدنا كثيراً في دراساتنا عن الصين وتايوان، دراستان جماعيتان مرموقتان: «**الإصلاحات في الصين**»[2] و«**المجتمع الصيني بعد ماو**»[3]. وفي هذه الدراسة الأخيرة يسلط ك. أوبير الضوء على «الفشل المثلث للتجميع أو فخ الخيانة». ويوضح قائلاً: «على حين أن الطبقة الفلاحية الصينية كانت في أغلب الظن في القرن الثامن عشر واحدة من أكثر الطبقات الفلاحية ازدهاراً في العالم، فإنها ما فتئت تفتقر في مجرى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وربما بعد ذلك أيضاً. وعلى كل حال، فقد عانت الصين من تضاعف تعداد سكانها بين 1750 و1850، بحيث عسر على الزراعة، رغم أنها من النوع الكثيف للغاية، أن تقوم بأودهم».

وعند الإطاحة بالإمبراطورية في سنة 1911 «وجدت الصين الجمهورية الفتية نفسها في مواجهة اضطرابات وقلاقل ضربت بقسوة الأرياف... وأجبرت الناس الأشد إملاقاً على التسول والمجاعة». ومنذ عام 1932 جاهرني فلاح من ضاحية كانتون بقوله: «لم يعد ثمة أمل في مهنة الفلاح». وقد ساد عندئذ نظام المحاصصة (الذي أدى في جنوب الصين إلى اقتطاع نصف المحصول) والربا (بمعدل متفاوت يتراوح بين 20 و60 % في السنة) وشطط الإبتزاز الضريبي. وقد التقيت في جزيرة موريشيوس موريشيسياً من أصل صيني باعه والداه في كانتون مقابل 120 كلغ من الأرز في عام 1949، وكان ابن ثمانية عشر شهراً.

عندما استولى الحزب الشيوعي على السلطة في عام 1949 وجد نفسه

---

(2) «**الإصلاحات في الصين**»، في مجلة «**العالم الثالث** Tiers monde»، بإشراف كلود أوبير، العدد 108, 1986.

3 ـ ك. أوبير وإ. شوفرييه، وج. ل. دومناك، وك. م. إ. هوا، ور. ليو، وف. زافانولي: **المجتمع الصيني بعد ماو** La société chinoise après Mao، منشورات فايار، باريس 1986.

بالتالي في مواجهة «أزمة زراعية». ولم يكن الإصلاح الزراعي والتعاون الزراعي على نطاق صغير بمجهولين في التقاليد الصينية. لكن التعاونيات الكبير التي أنشئت عام 1957، والكومونات الشعبية الهائلة الحجم التي أقيمت بين 1958 و 1960، كانت تمثل ظاهرة غريبة تماماً عن «النظام القروي»، أدت إلى قطع أواصر الفلاحين بقراهم. ومهما يكن من أمر، فإن هذا النظام الجماعي لم يفلح إطلاقاً في إيجاد نظام صحيح لمكافأة العاملين فيه؛ فعندما كانت المكافآت تدفع للفلاحين على شكل «يومية»، «صار التواجد في الحقول مقدماً على العمل الجماعي».

لئن كانت الصين قد تآلفت منذ سحيق الأزمان مع نظام التكثيف الزراعي التقليدي والتحكم بالماء واستعمال الدبال العضوي، فإنها لم تحسن التكيف مع استخدام الأسمدة الكيمياوية ومبيدات الطفيليات والمضخات المحرّكة والبذور المحسّنة التي لم يكن مناص من ابتياعها من خارج القرى. ولم تكن الزراعة على الأخص مؤهلة لتوفير العمل المليء لسكان ريفيين كثيري التعداد أصلاً، فضلاً عن التسارع في إيقاع تزايدهم. ومنذ عام 1964 جعلت عنوان كتابي الثاني: «**الصين المنفجرة سكانياً**». وقد تفاقم الوضع مع بروز اتجاهين جديدين: الأولوية المطلقة التي أعطيت للحبوب، والرغبة في الاستكفاء الذاتي، مما أرغم الحزب على انتهاج سياسة المكاثرة من الزراعات في أراضٍ ومناخات غير موائمة، وهو أمر كان يعيه الفلاحون أتم الوعي. والأدهى من ذلك أن تشنج الحزب، المعزز باستبدادية ماو، ما كان يتيح للفلاحين أن يتحدثوا عن خطورة تلك الأخطاء (في عام 1982 أكد لي مترجمي الصيني، وهو كله اغتباط، أن أياً من كتبي عن الصين لم يترجم إلى الصينية، علماً بأن كتابي عن الزراعة السوفياتية ـ وهو كتاب شديد القسوة[4] ـ قد ترجم إلى الروسية من قبل سلطات ذلك البلد، وإن بتوزيع محدود للغاية).

---

(4) ر. ديمون: **السوفخوزات والكولخوزات أو الشيوعية الإشكالية** Sovkhoz, kolkhoz ou le problématique communisme، منشورات لوسوي، باريس 1964.

2 ـ الفلاحون الصينيون يضطرون الحزب إلى التراجع، ونزع الجماعية يتيح للإنتاج إمكانية الإقلاع:

في عام 1976 توفي شو إن لاي، ثم تلاه ماو؛ وعلى الأثر تمت تصفية «عصابة الأربعة». بيد أن المحافظين أفلحوا مع ذلك، ولفترة من الزمن، في التمسك بـ «ماوية بلا ماو» وفي الإبقاء على تنغ سياو بنغ بعيداً عن السلطة العليا. ولكن في الوقت نفسه كانت انتقادات لاذعة تفصح عن نفسها: في داخل الحزب أولاً، ثم على صفحات الجرائد. وسرعان ما فهم قارئوها من الفلاحين أنه في وسعهم أيضاً، في تلك الشروط، أن ينتقدوا الإجراءات والبنى التي فرضت عليهم.

لقد كانت مقاطعة آنهو، المحاذية لنهر يانغ ـ تسي ـ كيانغ في عالية نانكين، تعاني في الغالب من عجز غذائي، بالنظر إلى أنها كانت مهددة (كما في الهند) بالفيضانات والجفاف في آن معاً؛ وقد ضربها بالفعل هذا الأخير أقسى ضرباته في عام 1978. ومنذ عام 1977 كان تنغ سياو بنغ قد نجح في أن يعين فيها، على رأس الحزب، واحداً من أتباعه، وهو وان لي الذي سيصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزارة في بكين. وقد تسنى لي في كتابي عن الصين أن أوضح كيف أعطى وان لي بسرعة المزيد من الاستقلال الذاتي لفرق الإنتاج، ثم كيف قبل، بالنظر إلى خطورة الوضع الفائقة وخطر المجاعة، بالسماح بالزراعات الفردية فوق الأراضي الجماعية. وقد جاءت النتائج باهرة إلى حد حمل الفلاحين على طلب المزيد.

هنا تدخلت تلك الدورة المشهورة للحزب، المعروفة باسم «الدورة الثالثة المنبثقة عن المؤتمر التاسع»، في كانون الأول/ ديسمبر 1978 لتعطي أخيراً، وفي وقت واحد، السلطة لتنغ سياو بنغ وفريقه، وأولوية فعلية للزراعة. وتحت اسم «أنظمة المسؤولية» جرى رويداً رويداً تعميم لامركزية فرق الإنتاج، ثم ابتدأ منذ عام 1980 النزع التدريجي للجماعية. وفي الوقت الراهن لا تزال الأرض الصينية ملكاً جماعياً، ولكنها موزعة، تبعاً لنسبة السكان، بين الأسر التي يحق لها استثمارها (وراثياً) خلال خمسة عشر عاماً. وأخيراً، فقد بات مباحاً للمشاريع المتخصصة أن تستخدم أجراء من خارج الأسرة لتزيد إنتاجها.

إن الفرحة التي قوبلت بها هذه القرارت في القرية تغني عن كل تعليق، وربما كانت أكثر فصاحة منها النجاحات التي أحرزت فيما بعد. وفي عام 1982 راح الفلاحون يتساءلون عما إذا كانت تلك السياسة الزراعية ستدوم ـ وهو ما كانون تمنونه بملء الحرارة. بيد أنه كان واضحاً للعيان، حتى عام 1988، أن السلطة ما زالت تتردد بصدد الدرجة القصوى «للانفتاح» الاقتصادي...

إن هذه العودة إلى الاستثمار العائلي تمضي في الصين إلى أبعد مما مضت إليه في الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية. فلا شك أن يوغوسلافيا، التي انعتقت منذ عام 1949 من السيطرة الستالينية، قد أعطت في الوقت نفسه قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي لفلاحيها. وفي المجر، وبعد مذابح 1956، منح كادار ـ بدون أن يمضي إلى الحد الذي مضت إليه الصين اليوم ـ التعاونيات الزراعية استقلالاً ذاتياً عاد عليها بأقصى الفائدة. ولكن الوضع في بولونيا مختلف للغاية بالنظر إلى أن الحزب قد اضطر، منذ عام 1956، إلى العزوف عن تطبيق الجماعية في معظم أراضي البلاد بحكم المعارضة الشديدة التي أبداها الفلاحون. وعلى العكس من ذلك تماماً فإنه لا يدور بعد أي حديث في رومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وكم بالأحرى في فيتنام وألبانيا[5] وكوبا[6]، عن تخفيف قبضة الجماعية. وفي عام 1988 يبدو غورباتشوف أكثر استعداداً لاتباع المثال المجري منه النموذج الصيني.

إن هذا النزع للجماعية في الصين، المتواكب برفع كبير لأسعار المحاصيل، قد تأدى إلى نمو مدهش في الإنتاج الزراعي، وبإيقاع لم يسبق له مثيل في تاريخ هذا البلد. فقد زاد إنتاج الصين من 305 ملايين طن من الأغذية الأساسية (الحبوب على أنواعها، بالإضافة إلى المواد الدرنية الجافة) في عام 1978 إلى 407 ملايين طن في عام 1984، أي بزيادة 33 % في ست سنوات

---

(5) ر. ديمون: **وداعاً للغد المشرق، المجلد الأول، ألبانيا، بولونيا، نيكاراغوا** Finis les lendemains qui chantent, Albanie, Pologne , Nicaragua، منشورات لوسوي، باريس 1983.

(6) ر. ديمون: **هل كوبا اشتراكية** Cuba est - il Socialiste؟ منشورات لوسوي، باريس 1970.

(5 % وسطياً في السنة، مع تقدم حاد في عامي 1982 و 1983، وهما العامان اللذان أتت فيهما سياسة نزع الجماعية ثمارها المباشرة). بل أكثر من ذلك، ففي أثناء تلك السنوات الست نفسها زاد إنتاج النباتات الزيتية بنسبة 129 %، والقطن بنسبة 190 %! آية ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة حبوباً كانت قد قُلِّصت في تلك الفترة بمقدار 10 ملايين هكتار لتزرع محلها نباتات أخرى أكثر مردودية وأكثر تكيفاً في الوقت نفسه مع الشروط الطبيعية، بعد أن صار الفلاح رويداً رويداً سيد اختياراته.

أما الجراية الفلاحية، التي بقيت راكدة على مدى عشرين سنة، فقد انتقلت على نحو مباغت من 2100 حريرة إلى 2400 حريرة يومياً. وقد ارتفعت جراية الحبوب من 220 كلغ إلى 266 كلغ في السنة، وجراية اللحم من 6 كلغ إلى 11 كلغ. ومع رفع الأسعار زاد المدخول السنوي للفرد من 135 إلى 335 يوان. وحسبما يرى كلود أوبير، فإنه إذا كانت المدن هي التي تستغل الأرياف حتى عام 1978، فقد باتت هناك مذ ذاك فصاعداً طبقة بكاملها من الفلاحين الأغنياء ممن غدوا يُعاملون معاملة المنتجين النافعين لا معاملة الكولاك، ومنذ عام 1982 كان يغبطهم أن يرونا البيوت الجميلة التي انتهوا من بنائها. وقد تباهى أحدهم بـ 26 متراً مربعاً للشخص مقابل 4 م^2 في بكين؛ ولم يكن اعتزازه بذلك قليلاً!

وقد سجّل ابتداء من عام 1984 تراجع في إنتاج الأغذية الأساسية: 391 مليون في عام 1986. لكن مما يعوض عن هذا التراجع، كما لاحظ أوبير بالنسبة إلى عام 1985، التقدم الذي أحرز في إنتاج قصب السكر (+ 30 %)، والزيتيات (+ 33 %)، والتبغ (+ 35 %)، وعلى الأخص القنب (+ 128 %)، مما أدى إلى انخفاض أسعاره (على حساب بنغلادش). وقد تسبب القطن الصيني أيضاً، مع المحصول الاستثنائي الذي سجله إنتاجه في عام 1984، في تدهور الأسعار العالمية لهذه السلعة بمقدار النصف تقريباً، على حساب منتجي أفريقيا الغربية. وقد أدرك الصينيون عندئذ أن من مصلحتهم تخفيض إنتاجهم إلى 4,3 مليون طن في عام 1985. وقد أثبتوا بذلك أيضاً تفهمهم العميق لقوانين السوق، مثلما أثبتوا طاقة على المردودية أعلى بكثير من طاقة الهند. وفارق المردودية هذا يزداد أهمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الصين تسيطر تدريجياً

على ديموغرافيتها: فنموها السكاني يتراوح حول 1,3 % سنوياً (أقل من 1 % بقليل في المدن وحوالي 1,4 % في الأرياف التي لا تزال متحفظة تجاه سياسة ضبط النسل)، وهي تأمل أن تهبط قريباً إلى ما دون 1 %. وأخيراً فإن أشغال السيطرة على الماء في بلد يعمل فيه الجميع قد حققت تقدماً على مثيلتها في الهند (حيث يتأدى هذا الإهمال إلى حرمان أعداد غفيرة من الفلاحين الذين بلا أرض من العمل على الرغم من توقهم الشديد إليه).

لقد تحقق إقلاع الزراعة الصينية هذا إذن في أعقاب إصلاح زراعي حقيقي جديد، وذلك بقدر ما أصبح الفلاح هذه المرة سيد استثماراته بفضل نزع الجماعية. هل كان مثل هذا الإصلاح ممكناً بدون الثورة؟ لقد كان تشانغ كاي شيك عاجزاً، في الفترة التي كان يمسك فيها بمقاليد السلطة بين يديه، بين 1928 و 1936، عن تطبيق القانون الذي يخفض إيجار الأرض إلى 37,5 % من المحصول الرئيسي، بعد أن كان حمل البرلمان على التصويت عليه. والحق أنه كان يمثل على سعة مصالح الملاك العقاريين الذين كان الجيش يبسط لهم حمايته لأن الكثيرين من ضباطه كانوا ينتمون إلى أسر الملاك.

ما كان لإيقاع النمو الذي تم تسجيله في عام 1984 أن يستمر. ففي عام 1986 لم يزدد الإنتاج الزراعي إلا بنحو 3,5 %، أي أقل إذن من نسبة الـ 4 % التي كانت نصت عليها الخطة. ثم إن التطور الفوضوي في الصناعات الريفية الصغيرة وفي تشييد المدن والمساكن الفلاحية، التي هي في الغالب بلا طوابق، مما يجعلها تشغل بالتالي مساحة أوسع، قد قلص ابتداء من 1980 المساحة المفلوحة في الصين بمقدار 000 466 هكتار سنوياً. وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى أن مدن شمالي الصين شرهة شراهة مفرطة إلى الماء (ولا سيما أنها تقلد الغرب في تجهيزاتها الصحية)، وبالنظر كذلك إلى أن مضخات الري المتحركة تتضاعف بسرعة، فإن طبقة المياه الجوفية هناك تنخفض انخفاضاً خطراً. وعليه، فإن «الصين المنفجرة سكانياً» لم تصل بعد إلى خاتمة آلامها. فإذا لم تفلح في ضبط نسلها ضبطاً قوياً، فإنها ستجد نفسها هي الأخرى على شفير الكارثة.

ولئن سجل إنتاج اللحم ارتفاعاً أيضاً في عام 1987 (18 كيلوغراماً للفرد

كمعدل وسطي قومي، ولا سيما لحم الخنزير والدواجن)، فإنه يصطدم بحدود. ومن ثم فإن البنك العالمي، المقتنع بأن النموذج الغذائي الأميركي هو المثل الأعلى الذي يتعين على كل بلد أن ينهد إليه، قد درس كيف يمكن لمليار ونيف من الصينيين أن ينتقلوا من 6 % من المنتجات الحيوانية في تغذيتهم (كما هو واقع الأمر اليوم) إلى 16 %. وهو ما يكافىء، طبقاً لحساباته، خسارة في الإنتاج تعادل خسارة ثلث الأراضي المفلوحة في الصين: وهذا هدف يتعذر تحقيقه، حتى على المدى المتوسط (وهو ما كان لأي عارف بالصين أن يدركه من الوهلة الأولى). وبالمقابل فإن الصناعة الريفية، الأقل تأطيراً، قد أحرزت تقدماً مرموقاً للغاية إلى حد أن نمو الناتج الحلي الخام قد سجل ارتفاعاً قُدِّر بنحو 58 % بين 1980 و 1986: وهذا رقم قياسي عالمي، حسبما يرى لستر براون.

إن هذه النتيجة تعود بصفة أساسية إلى نزع الجماعية، مما أفسح في المجال أمام استدراك قدر من التأخر الذي تم تسجيله خلال ربع القرن الماضي؛ ولكنها تعود أيضاً إلى السياسة الديموغرافية. فمن الواضح تماماً أن مثل تلك المعدلات المرتفعة لا يمكن أن تدوم أبداً (فبمعدل 7 % سنوياً سيتضاعف الإنتاج خلال عشر سنوات، وسيُضرب بـ 1000 خلال قرن واحد)!. وبالمقابل، فإن الهند لم تبعد خطر المجاعة بإنتاجها الذي لا يتعدى 170 أو 180 كلغ من الحبوب للفرد في السنة. أما الصين فقد باتت على ثقة من الآن فصاعداً من أنها ستتمكن من إبعاده، رغم ما فيها من جيوب للفقر، نظراً إلى أن إنتاجها من الحبوب قد بلغ نحو 300 كلغ للفرد في السنة.

ولئن كانت النفقات العسكرية تمثل 13 % من الناتج الخام قبل وفاة ماو، فإنها لم تعد تمثل اليوم سوى 7 %، بعد التقليص المحسوس الذي أخضعت له ميزانية الجيش، وعلى الأخص بعد التقدم الذي أحرزه الاقتصاد. وقد أفسح هذا التوفير في المجال أمام التوسع في برنامج إعادة التشجير الذي يعطي الفلاحين ملكية الأشجار التي يغرسونها. فعلى هذا النحو تمت إعادة تشجير 8 ملايين هكتار من الأراضي الغابية. ومثل هذا المجهود من شأنه أن يكافىء على سعة المئتي مليون من الأمتار المكعبة من الخشب التي استهلكها نصف الفلاحين الصينيين ما بين 1981 و 1985 ليشيدوا لأنفسهم منازل جديدة. ويُقدر

أن مساحة الغابات الصينية قد انتقلت من 8.6 % من إجمالي مساحة البلاد في عام 1984 إلى نحو 13 % اليوم. بيد أن بعض تلك الغابات لا تتصف بصفة الكثافة.

3 - «اغتنوا!»: شعار يثير مشكلات!:

إن هذا الحض على «كسب المال»، الذي رفعت شعاراته في جميع أرجاء الصين منذ عام 1982، يذكرنا بقولة الوزير اليميني غيزو في برلمان باريس عام 1840. والفارق الوحيد أن التحرير الليبرالي للاقتصاد يبقى هنا جزئياً للغاية، نظراً إلى احتفاظ الدولة بـ «مرتفعات الاقتصاد الإستراتيجية» وتحكمها بمعظم الصناعة وتجارة الجملة. ولئن تجاوزت الصين الهند، فإنها لا تزال متأخرة بأشواط بعيدة عن تايوان التي أعلنت، بالنسبة إلى عام 1987، عن دخل وسطي للفرد جاوز الخمسة آلاف دولار (مقابل 3000 دولار يوم زرناها في عام 1985!)[7]. وتشير الأرقام إلى أن الصين تقترب من 400 دولار كدخل وسطي سنوي للفرد، بفضل ما أحرزته من تقدم، مقابل ما لا يزيد عن 220 دولاراً في الهند. وقد اعترف وان لي في عام 1987، وكان يومئذ رئيساً للوزارة بالوكالة، بأن عشر السكان الصينيين، أي نحو 100 مليون نسمة، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وهذا البؤس الذي تعاني منه الأقاليم الريفية الأشد إملاقاً (شانكسي، غانسو، غنغاي) - حيث لم يفلح عشرات الملايين من الفلاحين في حل مشكلة الملبس والمأكل - لا يثير، حسبما يروي جاك لوك دومناك[8]، إلا قدراً ضئيلاً من الاحتجاجات. فالطبقة الفلاحية الأشد حرماناً لا تفلح هنا كما في أفريقيا أو الهند في التعريف بصعوباتها المأساوية. ومع ذلك فإن البنك العالمي على معرفة تامة بوضعها، وإلا هل كان سيقدم القرضين اللذين قدمهما (175 مليون دولار) «لتقليص الفقر ولتطوير إقليم غانسو»؟

وقد خيل لشبان صينيين في عام 1979 أن الانفتاح الليبرالي يمكن أن

(7) ر. ديمون بالإشتراك مع ش. باكيه: **تايوان، ثمن النجاح**، مصدر آنف الذكر.

(8) ك. أوبير، إ. شفرييه، ج. ل. دومناك، ك. م. إ. هوا، ر. ليو، ف. زافانولي: **المجتمع الصيني بعد ماو**. مصدر آنف الذكر.

يمتد ـ وذلك ما كانوا يتمنونه بمنتهى التوق ـ من المضمار الاقتصادي إلى المضمار السياسي. وفي جرائد الحائط المعلقة في ساحات بكين عام 1969 طالبوا، فضلا عن «التحديثات الأربعة» الرسمية (الزراعة، الصناعة، البحث العلمي، الدفاع الوطني)، بـ «تحديث خامس» دعوه، بمنتهى البساطة، بالديمقراطية! وقد تركهم تنغ سياو بنغ يعبرون عن أنفسهم في بادىء الأمر، مقدراً أنهم بذلك يساعدونه ما دامت القوى المحافظة تواصل معارضتها لتحديثه. ولكن لما استقر في سدة السلطة، بادر إلى قمعهم. وقد انفجرت موجة ثانية من الاحتجاج الطالبي في كانون الأول/ديسمبر 1986، فقمعها بأسرع مما قمع به الأولى.

وفي صيف 1982 طرحنا على مرشدينا الصينيين سؤالاً بقي بلا جواب. فقد قلنا: حتى الآن كان من الممكن «تبرير» القمع السياسي الذي يمارسه الحزب باسم «الغد المشرق» وبمدَّعاه عن «بناء الإشتراكية وتشييد مجتمع أقل تفاوتاً». ولكن عندما دعا الحزب إلى الاغتناء الفردي أقر بأن ذلك الهدف «الاشتراكي» الذي يصبو إلى تقليص التفاوتات قد تم التخلي عنه: وهو ما كان يستتبع «منطقياً»، في رأينا، وقف أو تخفيف قبضة القمع ضد كل حركة انشقاق. ولكن الهدف الأساسي من ذلك القمع هو، في الواقع، الحفاظ على امتيازات الاقلية الممسكة بزمام السلطة، أي «النومانكلا تورا Nomenklatura» الصينية.

تواجه الصين إذن تفاوتاً متنامياً في المداخيل. وقد طفق أصحاب امتيازات جدد، نسميهم بـ «الاقتصاديين»، ينضافون إلى القدامى الذين سنسميهم، طلباً للبساطة، بـ «السياسيين». والرابط الذي يجمع بينهم هو في الغالب وثيق للغاية، إذ يسهل على المرء جمع ثروة بسرعة أكبر متى ما حصل من السلطة على مزايا خاصة، مثل رخص الإستيراد أو توريد المنتجات الأساسية إلى القرية. وأولئك الذين كانوا يتولون بالأمس تسيير الكومونات وفرق العمل حافظوا على علاقاتهم داخل الحزب كما في الإدارة، الأمر الذي يوفر لهم «أطيب» الفرص فيما إذا انشأوا مشاريع إنتاجية متخصصة أو انخرطوا في العمليات التجارية التي تدر ربحاً أكبر بعد، ولا سيما إذا كانوا يملكون واحدة من تلك الشاحنات الخاصة النادرة.

يزعم الحزب أن هؤلاء الأثرياء الجدد هم بمثابة مثال يحتذى للآخرين، وأن وجودهم هو بمثابة حض على العمل. لكن في «سباق الكنز» هذا يعاني بعضهم من معوقات فادحة، مما يحرمهم من كل فرصة في الفوز. وذلك يصدق، بوجه خاص، على الأسر التي هدمتها «الثورة الثقافية»، وعلى الأرامل اللائي يعلن أطفالاً، وعلى الفلاحين في مناطق الشمال شبه القاحلة. وقد فقد هؤلاء الفقراء الجدد ذلك الأمان المتواضع الذي كانت توفره لهم فرق الإنتاج ونظام تقنين السلع الأساسية الرخيصة الثمن، وهم يعانون أحياناً من سوء التغذية أشد مما كانوا يعانون بالأمس.

وثمة آخرون يهصرهم القلق أيضاً: الجنود المسرَّحون، ولكن المعيَّنون اعتسافاً في المناطق الريفية، بعيداً عن المدن حيث فرص الارتقاء الإجتماعي أفضل. وقد تمرد أيضاً المتعلمون الشبان ممن نفوا إلى إقليم يونان وإقليم كسينيانغ. ويفيدنا جاك لوك دومناك أن إصلاح 1979 يتزامن مع وصول الأعداد الغفيرة من جيل قفزة الإنجاب اللا متبصرة في نهاية الخمسينات، مما زاد تفاقماً مشكلة البطالة ونقص الاستخدام المتوطنة من قبل. ويقدر دومناك بنحو ثلاثين مليوناً تعداد العاطلين عن العمل في المدن الصينية عام 1979. وكثيراً ما يضطر الجوع الفئات الأشد معاناة من الفقر، ولا سيما بين المسرحين والشبان الذين في وضع غير نظامي، من ركوب مركب الجنوح. ولكن إلى جانب هؤلاء المتضررين من الإصلاحات الاقتصادية، ثمة آخرون يجنون طائل الجنى من الوضع الجديد.

ينوه فوجتك زافانولي، في مقاله الآنف الذكر عن «الإصلاحات في الصين»، بتطور **الرشوة والفساد**. ولقد اشتكى تنغ سياو بنغ في أيلول/ سبتمبر 1985 من ضآلة التقدم الذي أحرزته «الحضارة الروحية الإشتراكية»، وهي واحدة من الحملات التي أطلقها الحزب الذي لا يزال يؤمن ـ أو يتظاهر بأنه يؤمن ـ بفعالية دعايته. وعدد الجرائم الاقتصادية لا يفتأ في تصاعد، ولكن المعاقبة عليها تتفاوت تفاوتاً شديداً تبعاً لكون مرتكبها من «الأقوياء أو البؤساء»: فلأجل طويل من الزمن بقي أولاد المسؤولين الحزبيين في منجى من الملاحقات القضائية، لكن مجاوزتهم للحدود أوجبت الشروع بإخضاعهم للعقوبات، وإن بصرامة أقل من غيرهم.

إذن فعودة الإقتصاد الصيني إلى قدر من الليبرالية لا تنطوي على جوانب إيجابية فقط. وحسبما يرى جاك تييس، فإن هذا التقدم باتجاه الليبرالية يهدد بمفاقمة «أزمة بيئوية بالغة». فبين عامي 1950 و 1980 قطعت أشجار ما مساحته 20 مليون هكتار من الغابات، أي ربع مساحة الغابات التي كانت موجودة في عام 1950، لتأمين حاجات السكان الذين ظلوا ردحاً طويلاً من الزمن يتكاثرون بإيقاع متنام. ومن هنا تضاعفت حالات الجفاف والفيضان والحت ـ 4 مليارات طن من الملح السطحي تضيع هباء كل سنة. وكما سبق لي القول، ثمة مجهود كبير لإعادة التشجير يبذل اليوم، لكن معدل معاودة النبت في «السور الأخضر الكبير» عند تخوم الصحارى الشمالية لا يتعدى 10 إلى 30 %.

إن إنهاض الإقتصاد المتأخر للبلد الأكثر مأهولية بالسكان في العالم ليس مهمة سهلة: فلئن ورث ما ورثه من معوقات النظام الإقطاعي القديم، ورزح بعد ذلك تحت نير الدوغمائية التي جعلته يضيِّع ربع قرن من الزمن، أحرز خلاله جيرانه الآسيويون والعالم المتطور نجاحات مرموقة وتقدماً كبيراً، فإنه يعرف اليوم التيهانات الأولى الناجمة عن الظهور المباغت، ولا سيما في كانتون، «للمجتمع الاستهلاكي».

إن الصين تتحكم، مع الهند، بمستقبل آسيا. ومستقبل معمورتنا لا يمكن تأمينه بدون حد أدنى من تقدم هاتين الأمتين اللتين لا يمكن للمرء أن يدينهما لمجرد ما ارتكبتاه من أخطاء. إن الفلاح الصيني «يستحق خيراً مما يستحق سادته، القدامى والجدد على حد سواء»، كما كتبت في عام 1983[(9)].

إن الصين الكبيرة هذه ستتقدم إلى امتحان عبور، في عام 1997، عندما ستنضم إليها هونغ كونغ: فهي قد وعدت من الآن هذه المدينة ـ الدولة، التي تزدهر فيها الرأسمالية بكامل معانيها، بالإبقاء على نظامها الاقتصادي لفترة نصف قرن من الزمن. ولكن هل سيدرك المسؤولون السياسيون مستتبعات هذا الالتزام؟ وكيف سيكون في المستطاع الجمع بين القمع السياسي والتطور الاقتصادي؟

---

(9) «الصين المنفجرة سكانياً، والتوتاليتارية، تلغي الجماعية»، مصدر آنف الذكر.

4 ـ أين تمضي الصين: «سياسة اقتصادية جديدة» متأخرة:

لنتقدم بحذر فوق أرض مترجرجة. إن إمكانية «سياسة اقتصادية جديدة»[10] على الطريقة الصينية هي فرضية ناقشها رولان ليو في العدد 108 من مجلة «العالم الثالث» المكرس للصين[11]. فهو يعيد إلى الأذهان أولاً فشل الاشتراكية الدولانية: إذ تأدت بسرعة، في الاتحاد السوفياتي كما في الصين، إلى الاستبداد: استبداد ستالين أو استبداد ماو. وهذا ما فرض ضرورة سلسلة من الاصلاحات، على نحو ما تشهده الصين اليوم: ففي فترة أولى سبق التجميع الريفي نهاية الرأسمالية المدينية (1953 و1956)؛ واليوم يسبق نزع الجماعية الريفية الإصلاحات المدينية. وهذه الإصلاحات تلقى المعارضة من أصحاب الامتيازات من العمال في قطاع الدولة مثلما تلقاها من المتنفذين الحزبيين في سلطة الدولة.

لقد كان ماو وعد، منذ عام 1940 وقبل أن يتسنم سدة السلطة العليا، بـ «ديموقراطية جديدة»، بضرب من «سياسة اقتصادية جديدة» صينية، تقوم على أساس من التعايش الطويل الأمد بين سلطة دولانية اشتراكية، يمسك بزمامها الحزب، وبين اقتصاد رأسمالي يتعهد بتحديث المدن والصناعة، بينما يتعهد الفلاحون، وقد صاروا ملاكاً، بتنمية الإنتاج الزراعي بسرعة، بفضل وضعهم الجديد. والحال أنه من المعروف كيف عمدت السلطة، بعد أن قمعت الرأسمالية المدينية منذ عام 1952، إلى القضاء عليها قضاء مبرماً في عام 1956؛ وكيف فرضت تطبيق الجماعية على الأرياف في أقل من سنة، بناء على أمر جازم من ماو في 31 تموز/ يوليو 1955.

أما اليوم، أي في عام 1988، فيمكننا القول إننا في قلب مرحلة «سياسة اقتصادية جديدة» ريفية، وإن السلطة تشجع المبادرات الاقتصادية في المدينة.

---

(10) السياسة الإقتصادية الجديدة، المعروفة باسم NEP، هي السياسة الليبرالية النسبية والمؤقتة التي طبقت في الإتحاد السوفياتي في عهد لينين ابتداء من عام 1921. «هـ. م».

(11) «**الإصلاحات في الصين**». بإشراف كلود أوبير، مصدر آنف الذكر.

ومع ذلك فإنها لا تزال تبدي تردداً، وتربكها على كل حال العطالة البيروقراطية التي شلت سيرورة التطور. بيد أن الجناح المحافظ في الحزب يعلم أنه لا يستطيع، بدون أن يستجر أخطاراً مميتة على البلاد وعلى نفسه، أن يحاول استرجاع حق الانتفاع بالإراضي الصينية من الاستثمارات العائلية ـ أو حتى شبه الرأسمالية. ولكن توجد هناك، كما يفيدنا رولان ليو، إمكانية لحل هجين تتبناه «سلطة دولانية أصيبت بعدوى النشاط الاقتصادي الخاص. . . وغير القوي بما فيه الكفاية لإعادة دمج الصين دمجاً كاملاً في السوق العالمية»[12].

إن المستقبل وحده هو الذي سيجيبنا؛ وإعادة دمج هونغ كونغ في الحضن الصينية سترغم السلطات على أن تحدد بمزيد من الوضوح توجهها الاقتصادي. وسيكون لهذا القرار تأثيره على آسيا برمتها. فها هما أكبر عملاقين في هذه القارة (بسكانهما كما بمساحتهما)، الهند والصين، يجدان نفسيهما، على الرغم من كل قوتهما السياسية، عرضة للانزلاق في مستنقع تأخر شديد ودائم على الصعيد الاقتصادي. وفي الوقت الذي تندفع فيه اليابان و «توابعها» الأربعة في الشرق الأقصى اندفاعاً قوياً إلى الأمام، فإن الفارق سيغدو هنا أيضاً غير قابل للاحتمال. فالهند، وهي الأكثر تأخراً، تكبلها بناها الاجتماعية ـ الإقتصادية وطبقاتها المغلقة العليا التي تمسك بمقاليد البيروقراطية. أما الصين فتبقى مكبوحة من قبل السلطة التي لا تزال سائدة للبيروقراطية الشيوعية، الوريثة العصرية للطبقة المتنفذة القديمة. هذان هما بلدان كبيران يواجهات عسراً شديداً في الانتقال إلى مصاف الأمم العصرية. وهذا مع أننا صادفنا، غير بعيد عن الصين، تجربة ناجحة: تايوان.

5 ـ الليبرالية «المنضبطة» في تايوان:

كانت هزيمة فريق تشانغ كاي شيك في البر الصيني قد أجبرته على إعمال الفكر. ولم يترك له جوار الصين الشيوعية من خيار آخر سوى «النجاح أو الموت» في ملجئه في تايوان. وفي عام 1950، ومع حرب كورية، فهمت الولايات المتحدة أنه من صالحها مساندته في مشروعه. وقد أمكن لتلك

---

(12) **المجتمع الصيني بعد ماو**، مصدر آنف الذكر.

الجزيرة الصغيرة، المأهولة بسكان نشطين وحاذقين قدموا من الصين، أن تستفيد من استعمار ياباني ذكي ساعد على تطوير التربية وعلى تنظيم المزارعين، وطوّر زراعة الأرز الكثيفة، وخلق بنية تحتية، وشجع صناعة كان لها منذ ذلك الحين وجودها المحسوس. . . ولكن بقيت هناك الطبقة الفلاحية التي كان يشلها نظام المحاصصة (وبالتالي الريع العقاري المفرط) والربا والمضاربة على الأقوات والأغذية.

وكما في اليابان رُهن عون الولايات المتحدة المالي بتحقيق **إصلاح زراعي** يضمن الملكية الفردية للأرض التي تصير على هذا النحو ملكاً «لمن يزرعها». وعرفت تايوان كيف تستفيد من القطع النادر الأميركي وأحسنت تسييره. وسرعان ما رفعت الزراعة ـ وقدا ازدادت كثافة ـ الإنتاج، وضمنت بالتالي تغذية أفضل للجميع، ودرّت فوائض. وهذه الفوائض درت بدورها، عند تصديرها، عملات صعبة جرى توظيفها لصالح الصناعة التي كانت ترتكز، كما في بريطانيا، على تقدم زراعي مسبق. وبفضل نظام حمائي معتدل ومتدرج، امكن للورشة وللمصنع الصغير تلبية حاجات السوق الداخلية، وبالتالي تقليص الاستيراد، مما سمح في مرحلة تالية بتخفيف التدابير الحمائية للانطلاق أخيراً في سباق مسعور، ولكن منظم، نحو التصدير.

وخلافاً لواقع الحال في كورية تطورت تلك الصناعة، في غالبيتها، في المناطق الريفية، في إطار منشآت صغيرة ومتوسطة أعطت الأولوية في طور أول للسلع الاستهلاكية القليلة التطلب للرأسمال، متحاشية على هذا النحو الغلطة السوفياتية التي كانت أعطت أولوية مطلقة للصناعات الثقيلة، مما قاد الاتحاد السوفياتي إلى خنق زراعته ليستخلص منها كتلة مسرفة من الفوائض برسم التوظيف (يبدو أن هذا الدرس قد نسيته الجزائر). وأخيراً، لم يؤذن للشركات المتعددة الجنسية باستثمار السوق المحلية (على نحو ما هو حادث في أميركا الجنوبية)، ولم يُسمح بالعمل إلا للشركات التي كانت متجهة نحو التصدير والتي كانت تأتي بتجديدات تكنولوجية.

لا يستند هذا النجاح إذن إلى خطة تنمية محكمة فحسب، بل كذلك إلى المجهود الضخم الذي بذله السكان الذين سرعان ما وجدوا أنفسهم، خلافاً لواقع الحال في بقية العالم الثالث ـ وفي الصين الشعبية ـ يحصدون نتاج ما

بذروا، وهو بدوره ما حفزهم أكثر فأكثر وجعلهم معنيين بالإنتاج مباشرة. وبسرعة تمت كهربة القرى، مما عزز الصناعة الصغيرة وسهل عمل تلاميذ المدارس. وراح مستوى التعليم يرتفع تدريجياً ويحذو، كما وكيفاً، حذو التطور الاقتصادي؛ وهذا كان بدوره نتاج تلك التربية الذكية التي أعطت الأولوية للعلوم والتقنيات (وليس للحقوق والآداب التي يجلها أعظم الإجلال الأفارقة الذين يصبون إلى البيروقراطية، الطفيلية في الغالب، أكثر من صبوهم إلى الإنتاج).

ولئن تكن الحكومة قد شجعت المشاريع الفردية، فإنها لم تسلم أمرها قط لـ «قوانين السوق» وحدها. وخلافاً لواقع الحال في بقية العالم الثالث، فقد أنجزت في البداية إصلاحاً زراعياً لصالح الفلاحين ذوي الأيدي الجاسئة. وتايوان هي، على كل حال، البلد الوحيد الذي تجري فيه بانتظام، ورسمياً، مقارنة مستوى الحياة في المدن والأرياف: فعندما يتلقى ساكن المدينة دخلاً بمقدار 100، فإن ساكن الريف لا يجوز أن ينزل دخله، بمقتضى القانون، عن 75، وإلا رفعت للحال الأسعار الزراعية التي باتت محمية تماماً ـ بعد أن كانت تخضع في البداية للرسوم لصالح الصناعة. وأخيراً، إن تايوان هي البلد الوحيد في العالم الثالث الذي انخفض فيه فارق المداخيل بين العشرين بالمئة من السكان الأكثر غنى والعشرين بالمئة من السكان الأشد فقراً من 15 ضعفاً في عام 1950 إلى خمسة أضعاف فقط اليوم. ولئن انطلقت البرازيل من فارق مماثل في عام 1950، فهي قد وصلت اليوم إلى فارق 35 ضعفاً. . . وعندما يُجمع هذان البَلَدان تحت اسم واحد باعتبارهما من «البلدان الصناعية الجديدة»، فإن الأمر قد يكون باعثاً على التباسات عديدة.

لقد أوضح لنا فيليب نوريل في مقال نشره في «لوموند دبلوماتيك» في أيار/مايو 1987[13] الفوارق الأساسية بين السياسة التصحيحية التي اقترحها صندوق النقد الدولي وبين تلك التي انتهجت في تايوان: فالأولى اقترحت

(13) ف. نوريل: «التطور الصراعي لسياسات التنمية»، في «لوموند دبلوماتيك»، عدد أيار/مايو 1987.

خفض الأجور، وتحرير الأسعار والواردات وتحويلات الأرباح ومعدلات الفائدة، بينما برمجت تايوان بالمقابل زيادة في الأجور وميزت بين معدلات الفائدة (لتشجيع التوظيف في القطاعات المعترف بها بالأولوية)، وطبقت في بداية الأمر سياسة حمائية صارمة: ومن هنا كان تطور سوق داخلية صلبة أمكن الاستناد إليها للانطلاق نحو التصدير. وكان هذا التدخل الدولاني الذكي يرمي في آن معاً إلى خدمة المصلحة القومية والحماية الاجتماعية للناس الأشد فقراً ممن باتوا «يعرفون مع ذلك البطالة والبؤس (أو بنسبة أقل بكثير على كل حال مما في الولايات المتحدة). وهذا ما نسميه بليبرالية **منضبطة**، مما يدخل تغييراً جوهرياً على طبيعتها ونتائجها.

ومن المؤسف أنه إذا كان حق العمل محترماً، فليس ذلك هو حال حقوق الإنسان، حقوق التعبير والتظاهر، وهي نواقص نوه بها في عام 1979 تقرير قاسٍ لمنظمة العفو الدولية (وقد خفّت منذئذ قبضة السياسة العسفية، فألغي قانونُ الطوارىء وسمح للمعارضة بالعمل، مما جنب البلد في عام 1987 اضطرابات مشابهة لتلك التي شهدتها كورية الجنوبية). ولكن يدخل في باب الانتقادات أيضاً، في مضمار آخر، مستوى لا يطاق من التلوث، وجو غير قابل للتنفس في العاصمة، وأنهار ملوثة ترمى فيها القاذورات على أنواعها، فتتراكم على الضفاف في مشهد لا تسيغه العين.

إن تايوان لا يمكن أن تكون **نموذجاً** لمجمل العالم الثالث. ومهما يكن من أمر فإن نجاحها الخارق للمألوف مرهون بشروط خاصة للغاية لا يتكرر وجودها في مكان آخر، أو ليس بنفس الدرجة: فعلاوة على تاريخ لا نظير له في العالم، هناك صفات السكان، وغياب الدوغمائية الدينية، وتأثير الاستعمار الياباني، وحسن الإفادة من المعونة الأميركية، والتعميم السريع للتربية... وسلطة مجبرة حقاً، لكي تبقى على قيد الوجود في مواجهة الصين الكبيرة، على إحراز نجاح اقتصادي واجتماعي. ولنلحظ أخيراً أنه بفضل التربية المعممة ورفع مستوى الحياة سواء بسواء، أمكن لمعدل نمو السكان أن يهبط من 3,5 % في العام 1950 إلى 1,2 % في العام 1987، وهي تجلية تفوق مثيلتها في الصين، فضلاً عن أنها لم تقترن بالإكراه، وذلك لأن هذه المشكلة جرى التنبه لها في وقت مبكر للغاية، قبل عشرين سنة في الصين.

ومن المؤكد أننا لسنا أمام كسب نهائي: فقد باتت تايوان من الآن فصاعداً اقتصاداً مفتوحاً كثيراً على الخارج، وتابعاً تماماً لمنافذ تصريفه، ولا سيما اليابان والولايات المتحدة. على أنه يبقى في مستطاع العالم الثالث أن يستخلص من تجربتها دروساً نافعة، وأن يفهم على الأخص مزايا حكم مستقيم، مخلص للمصلحة القومية، بالمقارنة مع الأنظمة الحاكمة التي توجهها أقليات تتشبث بالسلطة دفاعاً في المقام الأول عن مصالحها الخاصة. إن الليبرالية **غير المنضبطة** تبرهن في البلدان الأخرى على عدم نجعها، على نحو ما تؤكده لنا تجربة الفيليبين.

6 ـ الفيليبين: أمة لا تزال «مؤمركة جنوبياً»:

إن ثلاثة قرون من الاستعمار الإسباني لم تمحِ آثارها امِّحاءً تاماً بعد في هذا الأرخبيل؛ وقد عزز من آثاره الضارة نصف قرن من الاستعمار الأميركي اليانكي. فقد بقيت الفيليبين البلد الوحيد في آسيا الذي تهيمن عليه الديانة الكاثوليكية التي ترفض كل ضبط للنسل، مما ترتب عليه معدل نمو سكاني ثابت حول 2,8 %، يمثل بحد ذاته واحدة من العقبات الكأداء أمام تقدم هذا البلد. بيد أن شطراً من رجال الدين الكاثوليك ومن المحامين، الذين يدافعون عن الفقراء، مجازفين أحياناً بحياتهم، قد أسهموا في إسقاط ماركوس، وإن كانوا لا يزالون يترددون في اتخاذ موقف ضد الجيش الذي ينحاز أكثر فأكثر إلى جانب المالكين. ولئن تكن كورازون أكينو وأنصارها أقل دكتاتورية من ماركوس، فإنهم لا يمثلون مع ذلك سوى فئة أخرى من الأوليغارشية التقليدية المعادية بمداجاة لكل إصلاح زراعي لا يضمن مصالحها. والحال أن كورازون أكينو لا تجرؤ على إثارة استياء الجيش أو كبار الملاك.

إن هذا يستأهل تذكيراً مقتضباً بالصراعات: ففي عام 1950 قمعت الثورة الفلاحية التي قامت بها إثنية الهوك في جزيرة لوزون قمعاً دموياً، بفضل المعونة الأميركية جزئياً. وفي نهاية الستينات اندلعت حرب عصابات جديدة لم يتمكن الجيش من القضاء عليها، رغم الموارد الهائلة التي جندها له ماركوس والمساعدة التي قدمتها الميليشيات الخاصة العاملة في خدمة الملاك الأغنياء الذين «يسمحون» باقتراف مجازر، بما فيها اغتيال الكهنة. واليوم تقف

كورازون أكينو مترددة، غير قادة على الحسم، بين الجيش والأوليغارشية ورجال العصابات (الذين كانوا في البداية من الماويين)، وعاجزة على الأخص عن الشروع بذلك الإصلاح الزراعي الذي يطالب به رجال العصابات أولئك، والذي تفرضه أصلاً مصلحة البلاد.

لقد قدمت لنا جزيرة نغروس واحداً من الأمثلة على نتائج الليبرالية «المنفلتة من عقالها» التي لا تزال تفرض طابعها على اقتصاد تلك البلاد. ففي تلك الجزيرة لا تزال زراعة قصب السكر تعتمد الأسلوب الاستغلالي المتخلف الموروث عن القرن التاسع عشر، حيث استفاد الملاك وأصحاب المصانع حتى عام 1974 من وضع استثنائي: من جهة أولى أجور منخفضة للغاية (أقل من دولار في اليوم أحياناً للتشغيل)، ومن الجهة الثانية أسعار بيع مرتفعة مجدولة، بموجب تعرفة كوتا الأفضلية الممنوحة من قبل الولايات المتحدة، على الأسعار الداخلية في هذا البلد. ومن هنا كانت، بدون مجهود فعلي، تلك الأرباح الطائلة المجتناة. ولكن ماذا فعل بها الملاك وأصحاب المصانع؟

إنهم لم يوظفوها على كل حال لا في التجهيز الزراعي، حيث لا يزال العمل كله يدوياً، ولا في المصانع التي ما أمكنها الاستمرار إلا بفضل حماية متطاولة الأمد بلا مسوغ. أين ينفق إذن ذلك المال كله؟ أولاً في «إعالة» كبار الملاك، وفي تنظيم حفلات منقطعة النظير في بذخها في مانيلا، وفي القيام برحلات حول العالم على طريقة أصحاب المليارات. ولنضف إلى ذلك تصديرات للرساميل (كان من شأنها أن تغطي الديون الخارجية لذلك البلد التي بلغت 27 مليار دولار في عام 1988)، وتوظيفات عقارية في مانيلا والولايات المتحدة الأميركية، ، وهو نهج يتسبب في كل مكان بإفلاس العالم الثالث. . .

ولكن الدولار الأميركي ما عاد، من جهة مقابلة، يتدفق على البلاد بالغزارة السابقة: فالولايات المتحدة يتناقص اليوم استهلاكها للسكر، إذ تفضل عليه مشابهات الغلوكوز isoglucoses المستخلصة من الذرة والمحلّيات غير السكرية، مما يعني انخفاضاً في وارداتها. ثم إن ما من مجمّع لزراعة السكر وتكريره يستطيع أن يتابع الإنتاج بالسعر العالمي للسكر في عام 1987، أي بما يعادل 1,1 فرنك فرنسي للكيلو الواحد من السكر الأبيض! ومن ثم فإن المصانع

تغلق، والمساحات المخصصة لقصب السكر تُقلَّص، فيكون من نصيب الشغيلة البطالة الجزئية أو التامة. هذا مع العلم بأن الأراضي، التي عادت اليوم بوراً، يمكن أن تعار للشغيلة ليزرعوا فيها جزءاً مما يأكلونه، وبخاصة الذرة. وقد أفادنا أسقف باكولود الشجاع، المونسنيور فورتيش، بأنه نصح منذ زمن بعيد كبار ملاك مزراع قصب السكر بإعطاء عُشر أراضيهم لعمالهم، مما يتيح للأوائل اتقاء الخطر الثوري وللثانين سد رمقهم. ورداً على نصيحته، أمروا بإضرام النار في جزء من مباني الأسقفية!

عندما أقمنا بين ظهراني أولئك الشغيلة، أمكن لنا الالتقاء بـ «زوار ليليين» هم في أرجح الظن على ارتباط برجال العصابات. بيد أننا نرفض أن ننحي باللائمة على جميع أولئك الشبان الذين التحقوا بالثورة، لأن الإطار الاقتصادي السائد ـ الليبرالية ـ لا يترك لهم أي خيار آخر، خلا الهجرة القانطة من كل أمل إلى مانيلا التي تنوء تحت ثقل انفجار سكاني جنوني وتلوث بلغ أقصى درجات الخطورة. وإذا مررتم بها، فاذهبوا للتفرج على جبل الدخان المتصاعد بصورة دائمة من مدينة الصفيح توندو، حيث يحاول أبأس البائسين من الأحداث والمراهقين البقاء على قيد الحياة من خلال فرز جبال القمامات. أما إذا كنتم من ذوي النفوس المرهفة فنصيحتي لكم ألا تفعلوا: فالمشهد هو، بكل ما في الكلمة من معنى، من المشاهد السوداء التي يطيب للكثير من الليبراليين أن يتناسوها.

وإذا واصلتم جولتكم في جزيرة الجنوب الكبيرة، في مانداناو، فسيكون في وسعكم أن تروا بأم أعينكم كيف حصلت الشركات المتعددة الجنسية في مضمار الموز والأناناس (شركة دل مونتي) والنخيل الزيتي من الحكومة على حق الاستثمار المجاني لآلاف الهكتارات من الأراضي، المنتزعة لهذا الغرض، وبغير تعويض، من الفلاحين الذين كانوا يزرعونها. وذلك ما يقوم شاهداً ساطعاً على نقيض الإصلاح الزراعي. وقد تعرضت استثمارات تلك الشركات للهجوم من قبل رجال العصابات في أواخر عام 1987، فهددت شركة دل مونتي بترك كل شيء وبالرحيل، مما كان سيؤدي إلى مفاقمة البطالة والبؤس بانتظار اقتدار الطبقة الفلاحية على الاستفادة من تلك الأراضي من جديد.

في زمن إقـامتنا في الفيليبين في عـام 1985، كـان الجميـع يفكـرون بالإطاحة بماركوس بدون أن يفهموا أن رحيله، مهما يكن مرجواً، لن يحل وحده جميع المشكلات في العمق. واليوم بدأ الفيليبيون يعون هـذه الحقيقة، في العرق والدموع ـ إن لم يكن في الدم.

الفصل العاشر

البرازيل والمكسيك: ليبرالية مجرمة أحياناً

1 ـ ملكوت العنف: الفتح، الرق، الإستعمار الداخلي:

اقترف الفاتحون الإيبيريون (ثم البريطانيون والفرنسيون) في أميركا واحدة من أكبر المجازر في تاريخ البشرية. وقد كتب برتولومي دي لاس كاساس بخصوص مملكة مكسيكو وحدها ـ التي عمدت باسم إسبانيا الجديدة ـ كتب في عام 1542 يقول[1]: «في خلال هذه الأربعين سنة، قضى أكثر من اثني عشر مليون نسمة نحبهم بغير وجه حق بسبب طغيان النصارى وأعمالهم الجهنمية... في خلال هذه الأربعين سنة قتل الإسبان بالسكين أو بالنصل أكثر من أربعة ملايين من السكان، من النساء والأطفال والشبان والشيوخ، أو أحرقوهم أحياء... وما زالت الأفعال العسفية والأعمال الجهنمية في تصاعد منذ البداية».

وفي البرازيل كان عدد ضحايا المجزرة أقل، لأن الهنود، المبعثرين في الغالب في الغابة، ما كانوا بقادرين على التصدي للفتح بمقاومة مماثلة. ومع ذلك، فإنه من أصل ستة ملايين هندي في البرازيل، وهوعددهم المقدر لدى وصول الفاتحين، لم يبقَ اليوم سوى مئتي ألف: أي بإبادة مليون ونصف مليون هندي في كل قرن! وقد أطلق دون توماس بلدوينو في عام 1980 صيحة

(1) ب. دي لاس كاساس: **رواية بديعة للغاية لتدمير الهند**، منشورات ماسبيرو، باريس 1979.

إنذار[2]: «إن المسألة مسألة اغتيال شعب. . . وفي تلك الحرب استخدمت الأسلحة كافة: الأنشوطة، الرشيش، النابالم، الزرنيخ، الجدري. . . الطرد والتهجير، والمراسيم القانونية وإلغاءاتها الفعلية». آية ذلك أن البرازيل لا ينقصها، على ما يفيدنا أوليفييه كولومباني[3]، سوى قانون واحد: هو ذلك القانون الذي يقضي بتطبيق القوانين الموجودة!

إن الدولة في شبه القارة هذه، كما في بنغلادش أو الفيليبين، ليست **دولة القانون** بعد. فالشرطة، والإدارة، والقضاء تنحني في غالب الأحيان أمام إرادة الأقوياء، أو تستسلم للرشوة. وملكوت المال هذا، أو قانون الأغنياء هذا، هو ثمرة الليبرالية التي لا تزال مهيمنة في البرازيل. ويصور لنا بروس ألبير الوضع هناك[4]: الهنود الذين ما زالوا يعاملون وكأنهم قاصرون، ومعازلهم التي تهاجم باستمرار من قبل أولئك الذين يبغون استغلال الموارد المنجمية أو الغابية، والعسكريون الذين يتحكمون بشريط حدودي واسع يمثل 14 % من التراب الوطني، والمصالح الخسيسة التي تكمن وراء الاعتبارات الإستراتيجية المعلنة. . .

قال لنا المبشر الكندي دوم كامبرون في أثناء وجودنا في القنطرة عام 1980[5]: «لن تفهموا شيئاً في البرازيل إذا لم تعلموا أن الرق، الذي ألغي بموجب القانون قبل نحو قرن من الزمن، ما زال ساري المفعول عملياً». وذلك هو الوضع الذي يرزح تحت وطأته جميع الفلاحين الذين بلا أرض والذين يؤلفون، كما في الهند، نسبة متعاظمة من السكان الريفيين. ولئن وجدت كتل كبيرة من الريفيين الذين بلا أرض في الأقطار المنفجرة سكانياً، مثل الهند أو بنغلادش، فهذا أمر قابل للفهم ـ وإن كانت الكيفية التي يعاملون بها تثير

---

(2) ر. ديمون وم. ف. موتان: **سوء التطور في أميركا اللاتينية** Le mal - développement en Amérique latine، منشورات لوسوي ـ باريس 1981.

(3) أ. كولومباني: **فلاحو البرازيل** Paysans du Brésil، منشورات لاديكوفرت، باريس 1987.

(4) وأ. م. غالانو، في «**الأزمنة الحديثة** Temps modernes»، عدد خاص بالبرازيل، حزيران/يونيو 1987.

(5) **سوء التنمية في أميركا اللاتينية**، مصدر آنف الذكر.

السخط ـ، أما أن تتواجد أعداد كبيرة منهم في البرازيل، بمساحتها التي تزيد 15 مرة على مساحة فرنسا، وبكثافة لا زالت معتدلة للغاية (17 نسمة في الكيلومتر المربع عام 1988)، فهذا أمر لا يقبل التبرير إطلاقاً.

آية ذلك أن توزيع الملكية ناجم إلى حد كبير عن نظام استعماري مستمر بصورة شبه متواصلة منذ الفتح. وفي ظل غياب أي إصلاح زراعي لا يفتأ الأغنياء يوسّعون أملاكهم، غير المستثمرة بما فيه الكفاية أو غير المستثمرة على الإطلاق في كثير من الأحيان، على حساب **المصلحة القومية**. ومختلف الأوضاع القانونية التي عرفتها البرازيل (مستعمرة، ثم امبراطورية، ثم جمهورية شعوبية أو أرستقراطية، ثم دكتاتورية عسكرية، وأخيراً، ومنذ عام 1985 العودة إلى حكم مدني أكثر ديمقراطية) لم تأخذ فعلياً قط بعين الإعتبار المصالح العميقة للبلاد ومستقبلها؛ فالحكومات المتعاقبة كانت تعطي الأولوية على الدوام لرعاية امتيازات الأغنياء والأقوياء، فانتهجت سياسة اقتصادية ليبرالية مشتطة، وأطلقت «قوانين» الربح من عقالها، ولو ضداً على قوانين البلاد، في كل مرة حاولت فيها هذه القوانين حماية المعدمين.

2 ـ بنية زراعية إقطاعية مستديمة:

استثمر الفاتحون في البداية المنتجات الطبيعية مثل **البو البرازيلي**، وهو خشب ثمين كانت تستخلص منه الصبغة الحمراء. وسرعان ما منح التاج امتيازات عقارية ضخمة، عرفت باسم Capitanias و Sesmarias، كيما يتمكن المنتفعون بها من زراعة قصب السكر فيها. ولما أبدى الباقون على قيد الحياة من الهنود مقاومة لتشغيلهم قسرياً في المزارع، استقدم رقيق أسود من إفريقيا. لكن مزاحمة جزر الأنتيل أدت، ابتداء من القرن السابع عشر، إلى انحطاط سريع في مزارع الشمال الشرقي البرازيلي (النوردست)، فما نهض منه عملياً إلى اليوم.

أعقب طفرة السكر حمى الذهب التي أغنت ولاية ميناس جيريس في وسط ـ جنوب البلاد، في منتصف القرن الثامن عشر؛ لكن سرعان ما استنفدت موارد تلك «المناجم العامة». وبعد عام 1920 بدأت في وادي باريبا، الممتد من ريو إلى ساو باولو، أطول «حمى» من تلك الحميات، حمى القهوة التي

ستبلغ ذروتها في مطالع قرننا هذا عندما ستتولى البرازيل بمفردها تموين ثلاثة أرباع السوق العالمية. وحينما ضعفت الحركة لم يتردد أصحاب المصلحة في حماية الأسعار اصطناعياً عن طريق حرق جزء من المحاصيل بصورة منظمة. ولنشر أيضاً إلى حمى المطاط المقطوف التي شهدتها الغابة الأمازونية ابتداء من عام 1884، وما استتبعته من استنزاف لأشجار المطاط الطبيعية التي سرعان ما خسرت مردوديتها، في عام 1900، من جراء مزاحمة أشجار المطاط المتخبة في ماليزيا وأندونيسيا.

إن هذه «الحميات» المتعاقبة قد جلبت الثراء الفاحش إلى بعض الأسر التي كانت، مثلها مثل أترابها في الفيليبين، أكثر اهتماماً بتبذير تلك الكنوز اللامتوقعة منها بتوظيفها لصالح البلاد، مما جعل المناطق التي عرفت ازدهاراً مفاجئاً تأخذ طريقها إلى الانحطاط السريع، وحكم على البرازيل نفسها بألا تتنبه ـ رغم مواردها الطبيعية ـ إلا متأخرة جداً لأهمية التصنيع. وفي طور أول أحرزت نتائج مرموقة باندفاعها في التصنيع المحلي للسلع الاستهلاكية التي كانت تستورد إلى ذلك الحين (وإن بكميات متواضعة، نظراً إلى أن الأغنياء وحدهم هم الذين كانوا يستقدمونها). ولكن بحكم التفاوت الهائل في المداخيل ـ مما حد بسرعة من حجم السوق الداخلية ـ سرعان ما اصطدمت تلك السياسة بدورها بالعقبة الكأداء: البنية الزراعية التي كانت وما فتئت تشجع نظام العزبة Latifundia في استغلال الأرض.

فلئن تكن مساحة الاستثمارات الزراعية في البرازيل قد زادت من 250 مليون هكتار في عام 1960 إلى 570 مليون هكتار في عام 1983، فقد جاء هذا التوسع، على ما ترى آنا ماريا غالانو[6]، في صالح العزبات في المقام الأول. فقد زادت مساحتها الإجمالية من 280 مليون هكتار في عام 1972 لتصل إلى 409 ملايين هكتار في عام 1983، وهو العام الذي أثبتت فيه الإحصائيات أن الـ 2,3 مليون من صغار المزارعين لا يشغلون سوى 42 مليون هكتار. ويقال إن العزبات الكبيرة قد كسبت أيضاً 93 مليون هكتار بين 1983 و 1988. وفي عام 1985 قُدّر بـ 10,5 ملايين عدد الفلاحين الذين بلا أرض أو من هم بحكمهم. أما

---

(6) في مجلة «الأزمنة الحديثة»، مصدر آنف الذكر.

العزبات الصغيرة فقد انخفضت مساحتها المتوسطة من 4,5 هكتارات في عام 1950 إلى 3,5 هكتارات في عام 1980. ويذكرنا قلسو فورتادو[7] بأنها إذا كانت تمثل أكثر من نصف عدد المزارع، فإنها لا تشغل سوى 2,7 % من المساحات الإجمالية، وبأن صغار المزارعين (الذين يستأجر نصفهم الأرض استئجاراً) يزرعون 20 % من حيازاتهم.

وبالمقابل، فإن معظم مساحة العزبات الكبيرة تبقى غير مستثمرة أو ناقصة الاستثمار: إما على شكل أراضٍ بور، يتأمل حائزوها بالحصول على فضل قيمة متى ما شقت على مقربة منها طرق معبدة أو سكك حديدية؛ وإما على شكل أراضٍ نصف بور ومراعٍ سطحية للابقار اللحمية، لا تعطي إنتاجاً ذا شأن (من 10 إلى 20 كلغ من اللحم بالوزن الحي للهكتار الواحد في السنة الواحدة) ولا عملاً مهماً (يكفي في الغالب رجل واحد شبه أمي لمراقبة 300 رأس بقر على مساحة 900 هكتار). ويقدم كولومباني[8] قائمة بأسماء أكبر عشرين مالكاً في البرازيل، يبلغ إجمالي مساحة ما يحوزونه من الأراضي 20 مليون هكتار (أي أكثر من إجمالي مساحة الأرض المزروعة في فرنسا!). وأكبرهم على الإطلاق - شركة ماناسا ماديرا ناشيونال التي تحوز 4,3 مليون هكتار في أمازونيا - لا يستخدم سوى 68 شغيلاً، أي شغيلاً واحداً لكل 63 000 هكتار!

إن مساحة الأراضي الممتازة، التي تسمح بالزراعة المتصلة والكثيفة بدون تكاليف كبيرة وبلا خطر تردي التربة، لا تزيد في البرازيل، كما في سائر أميركا اللاتينية، على 10 % من إجمالي الأراضي المزروعة. والحال أن معظم هذه الأراضي الخصبة والمحدودة المساحة موجودة بين أيدي قلة من أصحاب العزبات الكبيرة الذين يخصصون حوالي نصفها **للرعي السطحي**، مجمدين على هذا النحو شطراً هائلاً من الطاقة الزراعية المرتفعة للغاية لتلك البلاد. وبذلك، ومن جراء أنانية حفنة ضئيلة من ملاك الأراضي ممن لا شاغل لهم

(7) ق. فورتادو: **البرازيل بعد المعجزة** Le Brésil après le miracle، منشورات دار علوم الإنسان، باريس 1987.

(8) **فلاحو البرازيل**، مصدر آنف الذكر.

سوى ربحهم وطمأنينتهم ورفاههم، يعاني معظم سكان البرازيل بقدر أو بآخر من سوء التغذية، ناهيك عن أن ثلثهم يعيشون في ظروف بؤس مقيت أحياناً.

أما الفلاحون فلا يحوزون، إذ ما حازوا أرضاً، إلا مساحات أصغر مما ينبغي من الأراضي الفقيرة التي تستنفد منهم طاقتهم كلها لتضمن لهم إمكانية البقاء عند عتبة الجوع. وإذا ما حازوا على أرض متوسطة الخصوبة أنتجوا فيها الأغذية الأساسية (الأرز، الذرة، البطاطا الحلوة، الفاصولياء السوداء)، ولكن بكميات غير كافية لضيق المساحة؛ بينما ينتج المزارعون الرأسماليون، بمساعدة القروض (التي هي بمثابة منح وهبات في بلد يقضي فيه التضخم بسرعة على قيمة العملة)، وفي أراضي خصبة وشاسعة، محاصيل برسم التصدير. وقد أضيفت في هذا المجال إلى المزروعات التقليدية (البن، قصب السكر، الكاكاو) الأقطان، والحمضيات، ومؤخراً الصويا التي تغذي على الأخص الماشية الأوروبية. وقد صارحني في برازيليا مدير لقسم الزراعة بقوله: «إن المزروعات الغذائية عديمة القيمة، لأن الفقراء لا يحوزون قدرة شرائية».

وفي الشمال الشرقي البرازيلي (النوردست) يحتكر كبار الملاك لا الأرض والاعتمادات فحسب، بل كذلك الموارد المائية، لصالح تربية سطحية للماشية، تدر قليلاً في الهكتار الواحد، ولكن كثيراً فوق عشرات آلاف الهكتارات، بدون توظيف يذكر وبدون يد عاملة تقريباً.

وقد وجد الفلاحون الذين بلا أرض أنفسهم مجبرين، عندما فاضت أعدادهم عن الحد المحتمل، على الانتقال إلى أطراف الغابة الأمازونية ليقلعوا أشجارها وليمارسوا فيها الزراعة على الطريقة «الاستيطانية». والحال أن الأراضي الوحيدة ذات الخصوبة النسبية في تلك المناطق تقع بين غرائن الوديان التي غرق الكثير منها تحت مياه السدود، غير بعيد عن الطريق العريض الذي شقه عبر الغابة الأمازونية العسكريون بتكلفة باهظة والذي لن يعود عما قريب صالحاً للاستعمال. وقد تبين، بعد مضي بضع سنين، أن معظم الأراضي لا تساوي شروى نقير. وكان لابد بالتالي من هجرها، بما فيها تلك الأراضي الأقل سوءاً في روندونيا. وكان المهندسون الزراعيون قد توقعوا ذلك،

ودراسات منظمة الأغذية والزراعة حول البيئة[9] توضح لنا أن ثلاثة أرباع العناصر المخصبة في الغابات الشديدة الرطوبة تتركز في الكتلة الحية للأشجار والنباتات، مقابل ربع واحد فقط في التربة. فإذا ما قطعت أشجار الغابة وأحرقت جذورها، ضاع كل الآزوت وكل الدبال. ولا يبقى في الرماد سوى البوتاس والفوسفات، وصحيح أنهما عنصران مخصبان ولكن سرعان ما تغسلهما الأمطار القوية. وذلك يصدق أيضاً على الأسمدة - عندما تضاف إلى التربة - إذا لم يوضع معها دبال. ولا تلبث تلك الأراضي، المحرومة من الغطاء النباتي والمعرضة للشمس اللاظية، أن تتدهور بسرعة كبيرة في بنية تربتها.

لقد جربت ذلك الشركات الأجنبية، مثل شركة فولكسفاغن، بعد أن أغرتها التسهيلات الضريبية بتوظيف أرباحها في تلك الأراضي؛ فأقامت مروجاً في المساحات التي اقتلعت أشجارها من الغابات. ولكن تلك المروج لم تثبت إنتاجية فعلية إلا على مدى أربع أو خمس سنين، أي الفترة الكافية «لاستهلاك» الرماد. وتم بعد فوات الأوان اكتشاف الحقيقة، وهي أن تلك الغابات الجميلة للغاية، التي كانت مصدراً للخشب الثمين وضمانة لحماية البيئة، قد حولت إلى مراعٍ رديئة، لا على حساب الإنتاج والعمالة فقط، بل كذلك على حساب البيئة التي خرّبتها تخريباً تلك الطرائق. والحال أنه ابتداء من نهاية القرن القادم لن تقيَّض للمساحات الخضراء من فرص حقيقية للبقاء الجزئي، فوق سطح هذه المعمورة التي يفقرها يوماً بعد يوم قانون الربح، إلا للغابة الأمازونية ولغابات أفريقيا الوسطى.

إن اقتلاع أشجار الغابات، في شتى أرجاء العالم، يزيد من بث الغاز الفحمي بتقليصه عملية التخليق الضوئي Photosynthèse، وتقدر الأرقام أن التراجع المأساوي للغابة الأمازونية يرفع حصة البرازيل وحدها من ذلك الكسب القاتل لثاني أوكسيد الفحم على الصعيد العالمي إلى 20 %. وحسبما يرى لستر براون، فإنه لا أمل في تخفيف الضغط عن الغابة الأمازونية إلا إذا أمكن التوصل، في آن معاً، إلى تقليص الضغط الديموغرافي وإلى تحقيق إصلاح زراعي فعلي.

---

(9) تقرير حول الموارد الطبيعية في أميركا اللاتينية Report on natural ressources in Latin America، منظمة الأغذية والزراعة، روما 1986.

وفي أثناء ذلك، ودوماً حسب تقديرات قلسو فورتادو، فإن نقـص التغذية يمكن أن يضر بكل نمو الفرد. فـ 21 % من سكان البرازيل فيما دون السابعة عشرة هم الآن في الدرجة الثانية أو الثالثة من نقص التغذية، بوزن يقل عن 75 % من الوزن المتوسط . . . ومعدل وفيات الأطفال في البرازيل أعلى بمرتين أو بثلاث مرات منه في البلدان ذات الدخل (الوسطي) المماثل. . . وفي شمال شرقي البـرازيل يـرتفع هـذا المعدل إلى ضعف نسبتـه الوسـطية القومية، كما ترتفع نسبة الشبان والأحداث المصابين بنقص التغذية إلى 50 % أكثر. وأن يكون المرء فقيراً في المناطق المدينية في شمال شرقي البرازيل يعني أن يقل أجل الحياة المتوسط بالنسبة إليه عن أربعين سنة ـ مقابل خمس وستين سنة بالنسبة إلى أصحاب المداخيل المرتفعة في الوسط ـ الجنوب.

وحتى قبل الجفاف الكبير لـلأعوام 1979 - 1984 كان أكثر من 90 % من سكان المدن في الشمال الشرقي البرازيلي (النوردست) يعانون من فـاقة في الغذاء، وكانت الجراية الغذائية اليومية لنصف سكان المدن أولئك تقل بـ 400 حريرة عن المعدل الوسطي.

3 ـ الفلاحون والمرتزقـة والإصلاح الزراعي؟:

عندما اتضح أن الأراضي المستحصل عليها من الغابات قابلة للزراعة، أباح القانون نظرياً للفلاحين الذين استصلحوا تلك الأراضي بعرقهم، معرضين أنفسهم لأخطار الملاريا، أن يصبحوا مالكين لها Posseiros. نظرياً، وبشرط قيامهم بجميع الإجـراءات الضروريـة ـ وهي في منتهى التعقيد بـالنسبة إلى العديدين منهم، وهم في غالبيتهم من أشباه الأميين. أما في الواقع، وحتى لو أنجزوا الشكليات كافة، فإن منظمة بكاملها يمكن أن تتجند ضدهم، بتمويل من «لصوص الأرض» الذين يحوزون بالأصل مساحات شاسعـة منها. وتضم هذه المنظمة مزورين يتولون تزييف سندات الملكيـة، باسم لصـوص الأرض الذين يقومون بدورهم بتقديمها إلى القضاء وإلى الكاتبين بالعدل وإلى مدراء المكاتب في الدوائر العقارية، وجميع هؤلاء لهم «مصلحة» في قبولها.

عندئذ تنطرح مشكلة أخرى: كيف السبيـل إلى إبعاد وطـرد الفلاحين الذين يكونون قد استقـروا في تلك الأراضي؟ إن جميع الـوسائـل تبدو هنـا

صالحة، ولا سيما بعد أن تكون العدالة والشرطة قد نالتا نصيبهما من الرشوة و «اقتنعتا»: وهكذا تضرم النار في كنيسة ضيعتهم، ثم في منازلهم، وتدمر مزروعاتهم بإطلاق الماشية لترعى فيها، وتسرق أدواتهم، كما تسرق القلة القليلة من الحيوانات التي يملكونها. وأخيراً يجري تخويفهم شخصياً، وتوجه إليهم التهديدات. وإذا لم يكفِ ذلك تدخل المرتزقة Pistoleros، وفي أيديهم مسدساتهم. وأول ما يفعلونه اغتيال زعيم الفلاحين، وقد يصل بهم الأمر إلى اغتصاب النساء والبنات. وإذا اقتضى الأمر قتلوا كل رجل يتشبث بالدفاع عن أرضه. «إن قوانين الاقتصاد الليبرالي التي لا ترحم تطرد من لا أرض لهم من أرضهم. . . والليبرالية لا تذبح، ولكن أمام فوهات الجوع أو فوهات مسدسات المرتزقة فإن الموت هو ما ينتظر الفلاح البرازيلي الفقير»[10].

إن شطراً كبيراً من الكنيسة البرازيلية يقف خلف دوم هلدر كامارا ودوم توماس بلدوينو والكردينال أرنس وخلف العديدين غيرهم، ممن اختاروا الوقوف بدورهم إلى جانب الفقراء وإلى جانب الفلاحين الذين يسامون خسفاً. وتنظم «رعوية الأرض» مكاتب للدفاع عن أولئك الفلاحين Posseiros، يعمل فيها تطوعاً محامون شبان ـ مجازفين في كثير من الأحيان بحياتهم بالذات ـ لأن أولئك الأغنياء لا يتهيبون من اللجوء إلى الجريمة، حتى في هذه الحال. وقد كان من المأمول أن يخف قليلاً إيقاع ذلك الإجرام بعد أن اضطر الفريق العسكري الحاكم إلى التنازل، تحت ضغط عدم الكفاءة، لصالح المدنيين. وقد علقت الآمال على تنكريدو نيفش، ولكنه مات بعيد انتخابه. ومع سارني، الذي شارك في الحكم مع العسكريين، رفعت الرجعية رأسها من جديد. وفي عام 1985 وحده أحصى كولومباني 261 جريمة قتل حقق فيها القضاء، منها 188 جريمة قتل ذهب ضحيتها شغيلة ريفيون، و 4 جرائم ذهب ضحيتها محامون، بينما بلغ عدد القتلى من ملاك الأراضي أربعة (مالك واحد مقابل 47 فلاحاً قتيلاً ممن لا أرض لهم)، ومن المرتزقة أربعة وعشرين لقوا مصرعهم على أيدي الفقراء المجبرين على الذود عن أنفسهم.

من يدعم تلك الجماعات الفلاحية؟ إن الإنجيل، حسبما يرى «لاهوت

(10) أ. كولومباني: فلاحو البرازيل.

التحرر»، قابل للتأويل لصالح الفقراء. من يهاجم ذلك اللاهوت؟ لقد كان موقف الفاتيكان قريباً للغاية بصدد هذه النقطة من البنتاغون. لكن الرسالة البابوية «حول المسألة الاجتماعية» اقتربت من لاهوت التحرر.

لقد كنا كثيرين في عام 1985 عندما تأملنا في أن تهتم حكومة البرازيل، وقد تخلصت من العسكريين، بالمصلحة القومية وبالفلاحين الذين لا أرض لهم، وفي أن تشرع بالتالي بإصلاح زراعي حقيقي. وتلاحظ آنا ماريا غالانو أنه مرت بالفعل فترة أمل وجيزة في عام 1985: فقد استقبلت السلطات وفود الحركات الشعبية المسنودة من قبل المثقفين. وبناء على نصيحة الأساقفة سمي نلسون ريبيرو وزيراً للإصلاح الزراعي. وجرى التداول في مشروع مرسوم محدد يأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية والاجتماعية وينص على مصادرة العزبات الكبيرة. وقد جرى التذكير يومئذ بأن «السادة» الذين يبلغ تعدادهم 142 ثرياً يحوزون 47,2 مليون هكتار، أي 5 % من جملة الأراضي الزراعية في البلاد. . .

وفي أيار/مايو 1986 وضعت مشاريع خطط تقضي بإقامة مئة وخمسين ألف أسرة فوق الأراضي التي تمت مصادرتها بموجب المرسوم الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1985 والتي بلغت مساحتها 4,62 مليون هكتار. لكن في تلك اللحظة المحددة صدر المرسوم الذي يعرف باسم Plano Mestro والذي تخلى عملياً عن إصلاح زراعي حقيقي، إذ قضى بأن الأراضي التي ستوزع على المستفيدين من الإصلاح الزراعي يجب أن تكون حصراً من أراضي الدولة ـ والحال أنه لم يكن قد تبقى أراضٍ تذكر في جنوب البلاد. واضطر نلسون ريبيرو إلى الاستقالة. وباع «الاتحاد الديمقراطي الريفي» (الذي يضم ملاك العزبات) 22 000 رأس من الماشية لتمويل مرتزقته وتظاهراته. وقد ضمت إحدى تلك التظاهرات 30 000 مزارع متوسط في برازيليا، لأن «الاتحاد» أفلح في إثارة مخاوفهم زاعماً أنهم سيخسرون هم أيضاً أراضيهم. وأسدلت الستارة، ودخل الإصلاح الزراعي في ساعة النزع الأخير، مع أنه هو مفتاح مستقبل البلاد. فبدونه ستبقى أية معونة، مهما يكن حجمها، غير فاعلة. والبنك العالمي يعلم هذا، ومع ذلك فقد منح البرازيل مؤخراً معونة قدرها نحو مليار دولار موزعة على سبعة مشاريع تغطي خمس ولايات وترمي

إلى «مساعدة» الأسر الريفية الفقيرة: 000 80 في باهيا، و000 100 في قايرا، و000 73 في مارانهاو، و000 650 في بياوي، و000 45 في باريبا؛ وبالإجمال 000 363 أسرة (تتألف كل أسرة وسطياً من 6 أعضاء، أي قرابة مليوني نسمة)، بمعدل 3000 دولار لكل أسرة، وهو مبلغ لا يستهان به. أما الهدف من هذه الاعتمادات الممنوحة لتلك الأسر فهو «تحسين الخدمات الزراعية، وتنمية موارد الماء، والاعتماد، والتسويق، والبذور، إلخ». لكن المشكلة هي أن جميع التجارب تثبت ـ ما دامت تلك الأسر الريفية الفقيرة لم تحصل على حد أدنى من الأرض ـ أن فعالية تلك القروض تبقى ضعيفة للغاية، وأنها لن تكون في المحصلة الأخيرة إلا عبئاً إضافياً يتعين تسديده. . .

4 ـ المجتمع التفاوتي: مأزق سوء التنمية:

إن تركز الملكية العقارية يولد مجتمعاً مدينياً ذا مدخول ينزع هو الآخر إلى أن يتركز أكثر فأكثر. وعلى عكس الحال في تايوان، فإن هذه الحركة لا تفتأ تتزايد حدة.

تشير الإحصائيات في البرازيل إلى وجود 1 % من السكان ذوي الثروات الطائلة مقابل 50 % من السكان الرازحين تحت وطأة الفقر المدقع. وقد ازدادت حصة الأوائل من الدخل القومي من 11 % عام 1960 إلى 16,9 % عام 1980، بينما تناقصت حصة الثانين في الفترة نفسها من 17,4 % إلى 12,6 %. وعليه فإن الثروة التي يكدسها حفنة من الأغنياء تتخطى من الآن فصاعداً، ومن بعيد جداً، كتلة المداخيل التي يجنيها نصف سكان البرازيل. وهذا التفاوت الذي يبلغ في تقديري 75 إلى 1 هو الأعظم ارتفاعاً في العالم بالنسبة إلى البلدان الكبيرة. وقد كنا أشرنا إلى أن الفارق بين العشرين بالمئة من السكان الأكثر غنى وبين العشرين بالمئة من السكان الأشد فقراً في تايوان كان 15 إلى 1 عام 1950، فانخفض إلى 5 إلى 1 عام 1987: فقد نجحت تايوان في تحقيق تنمية عادت بنفعها على السكان قاطبة ـ وإن بدرجات متباينة بكل تأكيد. وبالمقابل فإن البرازيل تغوص في مستنقع سوء تنمية يزيد في طينه بلة غرقها في الديون.

وينوه فورتادو بوجود فوارق خطيرة أيضاً بين المدن والأرياف. ففي

عام1976 كان 84 % من سكان المدن في البرازيل يتمتعون بالكهرباء، مقابل 19 % فقط من أهل الريف. صحيح أن تجهيز هذا البلد المترامي الأطـراف أعلى كلفة من تجهيز تايوان، ولكن هذا لا يكفي لتبرير مثل ذلك التباين الكبير الذي نلتقيه ثانية على مستوى محو الأمية: 85 % بالنسبة إلى من تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر في المدينة، مقابل 58 % في الأرياف. ويحسب فورتادو أنه «يكفي أن تقلص حصة 10 % من أغنى الأغنياء من الدخل القومي إلى مستوى مماثل لنظرائهم الأغنياء في تايوان أو كورية الجنوبية، وأن يعطى هذا الفائض إلى 40 % من السكان الأشد فقراً، حتى يرتفع الدخل الإجمالي لهؤلاء الأخيرين من 8 إلى 17 % من الحاصل القومي، مما سيقرب المسافة بينهم وبين الحد الأدنى الحيوي الذي من شأنه وحده أن يكفل لهم سد رمقهم».

لقد حث هذا الظلم المتعاظم مؤتمر أساقفة البرازيل على تغيير موقفهم من سلطات البلاد. فلئن اغتبط هذا المؤتمر في عام 1964 لوصول العسكريين إلى الحكم «إنقاذاً للبلاد من الشيوعية الملحدة»، فقد أنحى باللائمة الشديدة في عام 1979 على هؤلاء العسكريين أنفسهم لأنهم ضاعفوا، على مدى خمسة عشر عاماً من الحكم المطلق، الفارق بين الأغنياء والفقراء. ولقد احتج أساقفة الوسط ـ الغرب منذ عام 1973 على «تهميش شعب» بأكمله ورددوا بلسان الفقراء: «أنتم غير إنسانيين، أنتم مجرمون، أنتم لا تريدون لنا أن نكون موجودين». وقد سمعنا طبيباً في سان لويس دي مارانهاو ينكر على الفقراء حق الحياة!

لا ريب أن عجلة الاقتصاد البرازيلي كانت ستدور على نحو أفضل بدون جحافل الفقراء أولئك. ولكن ما من أحد يلقي بالاً لسياسة أكثر نجعاً، وعلى الأخص أكثر إنسانية، في تحديد النسل؛ والانفجار السكاني لا تتوقف عجلته.

لقد احتلت الشركات المتعددة الجنسية مكاناً هائلاً في السوق الداخلية (على حين أن تايوان حصرت نشاطها في التصدير)؛ وقد أوجدت، أو اصطنعت بالأحرى أسلوباً في الاستهلاك، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع المعمِّرة، شبيهاً بذاك الذي تعرفه البلدان المتطورة. ولكن خلق منافذ تصريف هامة لمثل هذه السلع كان يقتضي أن يصير الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقراً. ومن هنا كان

في المدن التضخم الهائل في القطاع الثالث، غير المنتج مباشرة وإن كان عدد وظائف العمل التي يقدمها يفوق بأربعة أضعاف عدد الوظائف التي يقدمها قطاع المعامل، وهو اختلال نموذجي في التوازن مواكب لكل سوء تنمية. فنظراً إلى انعدام القدرة الشرائية لدى الفقراء، أعطت التنمية الأولية (لـ «رغبات» الترف ولا نقول «الحاجات») لدى أصحاب الامتيازات من سكان المدن.

هكذا يجد شطر كبير من السكان نفسه مبعداً عن كل دخل معقول، وعن كل سلطة: فالفقراء والعاطلون عن العمل تنعدم لديهم أية إمكانية لتشكيل سلطة مضادة ترغم السلطات الرسمية على الاستماع إليهم وعلى أخذ وجودهم «بعين الاعتبار». وليس في الساح من يدافع عنهم سوى الجناح التقدمي من الكنيسة. ولكن ليس عسيراً أن يلحظ المرء أنها تتوجس من المضي قدماً إلى الأمام في هذا السبيل، تخوفاً من الشيوعية، كما تأتى لنا أن نلاحظ في جزيرة نغروس في الفيليبين.

5 ـ من «المعجزة» إلى الغرق في المديونية:

هذا مع أن معدل نمو الاقتصاد البرازيلي كان واحداً من أعلى معدلات النمو في العالم بين 1960 و 1980، إذ تراوح وسطياً حول7 %، مع قفزة وصلت إلى10,9 % فيما بين 1967 و 1979، مما جعل الخبراء يتحدثون عن **المعجزة البرازيلية** التي عادت يومئذ بالفائدة على شطر هام من الطبقة المتوسطة، وحتى على قسم من الفقراء. وكانت هذه «المعجزة» ترتكز على النفط الذي قلنا إنه كان أرخص بكثير مما ينبغي حتى عام 1973؛ وبعد ذلك على القروض بالدولارات التي أتت مفعولها المجدي بسبب التضخم؛ وأخيراً على الصادرات نحو البلدان المتطورة التي كانت في أوج طفرتها (على حساب السوق الداخلية التي كان مستبعداً منها الفقراء الذين سرعان ما جرى تعميدهم بالهامشيين).

لقد مولت الحكومة، في إبان تلك «المعجزة»، ودعمت المزروعات التصديرية ومكننة الزراعة: فانتقل عدد الجرارات لكل ألف هكتار من 3,1 في عام 1963 إلى 7,2 في عام 1976 (وهو رقم مماثل لنظيره في استراليا، ومتفوق على نظيره في الأرجنتين). لكن على حين أن الإنتاج الزراعي **للجرار الواحد** ارتفع في هذين البلدين بنسبة 54 % و 22 % على التوالي، **فقد انخفض في** البرازيل بنسبة 31 %، مؤدياً في الوقت نفسه إلى زيادة حدة البطالة بين السكان

الريفيين: وهي ظاهرة عززها التوسع في تربية الماشية على حساب الزراعة.

لقد كان المفعول الأساسي للاعتمادات الرسمية إذن مفاقمة البطالة، وضغط الأجور إلى أدنى مستوى، وبالتالي تقليص السوق الداخلية؛ الأمر الذي أسهم، ساعة ارتفعت أسعار النفط وزادت قيمة الدولار وحدث الانكماش في البلدان المتطورة، في وضع حد للمعجزة منذ عامي1974 - 1975. ولئن بقي منها أثر غير قابل للامحاء، فهو الدين الخارجي المستلف لمحاولة إطالة أمد تلك المعجزة. وهو يتعدى اليوم 100 مليار دولار، ويشل كل إمكانية فعلية للتنمية. هذا مع العلم بأن البرازيل بذلت مجهوداً ضخماً لسداد ما في وسعها سداده، فأفلحت في زيادة صادراتها، وفي جعل التدفق الصافي للرساميل سالباً، ضاغطة في الوقت نفسه نفقات ميزانيتها ومطبقة سياسة تقشف كان من نتيجتها رفع معدل النمو (8 % في عام 1986)، ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى مفاقمة البطالة والبؤس بين الفقراء.

وتبقى البرازيل، رغم جهودها ورغم أنها دفعت بالفوائد أكثر مما استلفته من رساميل، مديونة إلى أقصى حد، وهي تستنزف نفسها لتسدد قروضاً ابتلعتها المشاريع الضخمة، مثل سد ايتوبو، أو المحطات الكهربائية النووية، ولتوظف في مجال التسلح ـ عندما كان العسكريون في سدة الحكم.

ناهيك عن ذلك فإن جزءاً كبيراً من الرساميل المقترضة قد أعيد تصديره بسرعة، من قبل الأغنياء ولصالحهم، إلى المصارف السويسرية أو الأميركية الشمالية. وفي آب/أوغسطس 1987 قدرت دراسة لصندوق النقد الدولي أن هرب رساميل العالم الثالث قد ارتفع، من 1974 إلى 1985، إلى 300 مليار دولار (30 % من الديون الحالية)، وأن حصة أميركا اللاتينية وحدها من هذا المبلغ نافت على النصف. ولكن هذا لم يمنع صندوق النقد الدولي من أن يلح أولوياً على تخفيض إنفاقات الميزانية؛ وعلى هذا النحو يكون الفقراء هم المدعوين إلى تسديد ما سرقه الأغنياء من وطنهم، بإخراجهم تلك الرساميل. تلكم هي «أخلاق» الليبرالية.

ينوه قلسو فورتادو[11] بحق بأن دفع الدين الخارجي لا يمكن، بصورة

(11) **البرازيل بعد المعجزة**، مصدر آنف الذكر.

معقولة، أن يرتكز على الصادرات القصيرة الأمد، ولكن فقط على تنمية الاقتصاد. والحال أن «توجيهات صندوق النقد الدولي تؤدي إلى التراكب بين الانكماش وضياع استقلالية القرار، مما يفاقم لا محالة التأخر الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية». وعلى حين أن البرازيل «يفترض فيها أن تواصل تنميتها بالاعتماد أساسياً على السوق الداخلية»، فإن سياسة صندوق النقد الدولي تدفع بها إلى فتح حدودها وإلى زيادة تصدير - يقول فورتادو استلاب - مواردها الطبيعية اللامتجددة، مثل فلزات كاراجاس.

وهناك تفكير اليوم بتحويل قسم من ديون البرازيل إلى مساهمات في رساميل مشاريعها، وهذا معناه التنازل «للمرابين الدوليين» عن جزء من التراث القومي، من قبيل المناجم أو الغابات.

ويبقى السؤال: أية إرادة سياسية ستكون قادرة على تحرير صغار المزارعين من المأزق الذي سيقودهم لا محالة إلى البؤس؟ ومن يحرم الفقراء من سكان المدن (الغالبية) من السلع الغذائية الرخيصة الثمن؟ ومن سيقتدر على إعطاء الفلاحين الحد الأدنى من الأراضي والاعتمادات والإرشادات التقنية اللازمة لرفع الإنتاج الزراعي وتخفيض الأسعار في الأسواق؟ الشيء الوحيد المؤكد هو الآتي: إن الأقوياء يعارضون ذلك، لأن زيادة الأجور وتأمين تعميم حق العمل سياسة مضادة للأهداف «الكلاسيكية» لليبرالية التي تحاكم الأمور كما لو أننا ما زلنا نعيش في زمن آدم سميث؛ وكما لو أنه لم تحدث ثورة صناعية؛ وكما لو أنه لم يوجد «عالم ثالث»، أي عالم تلك البلدان وتلك الشعوب المفقرة والمهيمن عليها.

6 - «لو كان في الإمكان فقط أن نُستغل!»:

كانت البرازيل تعد في عام 1940 نحو 41 مليون نسمة، فصارت تعد في عام 1988 نحو 145 مليون نسمة، مما يعني أنها ضاعفت تعداد سكانها ثلاث مرات ونصف مرة في أقل من نصف قرن! وهذا المعدل لا ينخفض إلا ببطء شديد: فلئن بلغ ذروته (3 %) في حوالي العام 1950، فقد هبط مؤخراً إلى 2,4 أو 2,5 %. ومهما يكن من أمر فإن التكاثر السكاني فيها ليس خطراً خطورته في أفريقيا، لأن البلد ينعم بكثرة من المساحات غير المستثمرة والقابلة للاستثمار.

لكن التجربة تدل أنه مهما تكن الطاقات، فإن السرعة البطيئة أكثر مما ينبغي لنمو الإنتاج الغذائي لا تعود تتبع سرعة نمو السكان. وهكذا فإن مستوردات البرازيل الغذائية لا تني تزداد، فيما يزداد في الوقت نفسه نقص التغذية.

إن أميركا الجنوبية هي أبكر مناطق العالم الثالث إلى التحضر المديني (31 % من سكان المدن منذ عام 1940). وفي عام 1988، وفي أقل من نصف قرن، أمست النسبة معكوسة تماماً: 31 % من الريفيين و 69 % من المدينيين (وهذان مصطلحان غير دقيقين أحياناً بالنظر إلى أن قسماً من سكان المدن الصغيرة يذهبون إلى العمل في الحقول نهاراً). ومأساة هذه التجمعات الحضرية التي نمت بسرعة أكبر مما ينبغي تتمثل بمدينة الصفيح: فـ 30 % من سكان المدن لا ينعمون بأية تمديدات صحية، وهذا هو واقع الحال في غالبية مساكن مدن الصفيح. وقد أحصي منذ عام 1976 أربعة ملايين مسكن من أصل 22 مليوناً، أي 19 %، قد جرى بناؤها على نحو مرتجل وبدائي؛ وهذه النسبة ما ونت منذ ذلك الحين تزداد.

وتقدم لنا شوكو، وهي مدينة صفيح تضم 000 19 نسمة وقد بنيت فوق مستنقع على مساحة خمسين هكتاراً، نموذجاً عن نوعية «التمديدات الصحية» في تلك التجمعات الحضرية المرتجلة. فالمستنقع الذي شيدت فوقه منازل الصفيح كان يستخدم فيما مضى لرمي النفايات التي كان مد البحر يتولى تصريف جزء منها. والحال أن هذا النظام لتصريف القاذورات والمياه الملوثة لا يزال هو الوحيد المتبع في تلك المدينة. وبالإضافة إلى تلوث الماء والتربة، فإن جميع أطفال شوكو وأولادها بلا استثناء مصابون بطفيليات معوية تزيد في طين نقص التغذية بلة.

وبما أن سكان مدن الصفيح لا يملكون سندات ملكية، فإنهم يجدون أنفسهم على الدوام تحت رحمة الطرد، وهذا على الرغم من أن الرئيس فوغويريدو قد «منحهم» الأرض في عام 1980. لكن أحد المحتالين من رجال الأعمال يأتيهم باستمرار، محاطاً بأربعة من أزلامه المسلحين، لينكر عليهم هذا الحق. وقد أوضح لنا مرشدنا، وهو عضو متطوع في منظمة «أخوة البشر»، بقوله: «إنهم من كثرة اعتيادهم على أن يعيشوا كل يوم بيومه، دون أن يعرفوا ما سيأكلونه في الغد، قد فقدوا تماماً حس التنظيم». وعندما وقف أحد

الماركسيين ليشرح لسكان مدينة الصفيح في ريو كيف تستغلهم الرأسمالية، أجابوه بالقول: «لو كان في الإمكان فقط أن نُستغل!» ـ ذلك أن هذا سيكون معناه حصولهم على أجر منتظم، مهما يكن متدنياً! وبصدد الإيديولوجيا أفصحت لنا إحدى الممرضات عن هواجسها: «بما أننا حاولنا أن نساعد الناس على تنظيم أنفسهم والدفاع عن ذواتهم ومقاومة محاولات الإبعاد والطرد، فقد صاروا يشيرون إلينا على أننا من الشيوعيين». وفي عهد العسكريين كانت هذه «الوصمة» تجلب على حاملها أفدح الأخطار.

كتب دانييل فرنيه، نقلاً عن عالم اجتماع برازيلي، يقول: «إن 60 % من البرازيليين هم خارج المجتمع الحديث. وثلث السكان يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور، أي ما يعادل 45 دولاراً في الشهر في عام 1987 ـ مقابل 59 دولاراً في عام 1985... ويشير بنك التنمية عبر الأميركي إلى أن خطة التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي قد قضت على النتائج الطيبة التي كان أمكن تحقيقهامنذ عام 1950 في مجالات التربية والصحة والديموغرافية. وتخلص جميع تلك الدراسات إلى الاستنتاج بأن مستوى حياة البلدان الأميركية اللاّتينيةقد تدنى في عام 1987 عنه في عام 1980». فإلى أية درجة سيتدنى أكثر بعد؟

إن مدن الصفيح تلك هي النتيجة المباشرة لما يسميه جاك شونشول[12] الإفقار النسبي، بل المطلق، للطبقة الفلاحية التي يتردى وضعها هي الأخرى أكثر فأكثر. فمن عام 1970 إلى عام 1980 تراجعت حصة 50 % من أفقر أهل الريف من الدخل الإجمالي من 22,4 % إلى 15 %، على حين زادت حصة 10 % من أغنى الأغنياء من 34 % إلى 53 %. فهل لنا أن نقيس درجة البؤس التي تكمن وراء مثل هذه الأرقام؟

كتب جان جاك سيفيلا في صحيفة «ليبراسيون» (20 تموز/ يوليو 1987) أن «خمس سكان البرازيل، أي ما يتراوح بين 30 و 50 مليون ولد، يتألفون من

(12) ج. شونشول: **الفلاحون في الغد: المجتمعات الريفية في العالم الثالث** Les paysans à l'avenir: les sociétés rurales du tiers monde، منشورات لاديكوفرت، باريس 1987.

أطفال متروكين لأنفسهم في الشوارع» ـ أو يعيشون في شروط من الفقر المطلق. وأسعدهم حالاً هم إذن أولئك الذين يباعون برسم التبني، بسعر 10 000 دولار للرأس «واللون حسب الطلب، والتسليم خلال ثلاثة أشهر»!

إن البشر، بدءاً من درجة معينة من البؤس، يقفون عاجزين عن التمرد. وإذا ما حاولوا ذلك فإن قوى القمع تتحرك حالاً، بضراوة وحماسة باسم الأمن القومي، والنضال ضد الشيوعية، بل الدفاع عن الغرب المسيحي (ذلك الدفاع الذي لا يستبعد اغتيال الكهنة التقدميين، من أمثال الأب نيتو، مساعد دوم هلدر كامارا).

7 ـ احترام حقوق الشخص الإنساني: أي حقوق؟!

إن صغار المزارعين في الأغرستو، المنطقة شبه القاحلة في الشمال الشرقي، ما زالوا في غالبيتهم من الأميين. أما أبناؤهم فلئن قيض لهم أن يعيشوا في مدن الصفيح، فقد تسنى لهم أحياناً أن يتابعوا الدراسة لثلاث أو أربع سنوات في «الإبتدائي»: أنهم يقرؤون بصعوبة، ولا يملكون دوماً ما يشترون به صحيفة ـ وكم بالأحرى مجلة أو كتاباً. فهل نستطيع بعدئذ أن نتكلم عن حرية الإعلام والتعبير؟ إن احترام الحقوق في نظر ريغان وفي نظر مرشدته مؤسسة «إريتاج فاونديشن» غاية في البساطة: يكفي الإعلان بأنها لا تحترم أبداً من قبل الحكومات الشيوعية، التي يقال لها «توتا ليتارية»، أو حتى المشتبه في تعاطفها معها مثل حكومة نيكاراغوا. وبالمقابل فإنها محترمة «اجمالاً» في البلدان المصنفة من قبلهما على أنها «استبدادية» ـ مثل حكومة بينوشت في التشيلي مثلاً. وفي نظرهما، فإن المعيار الوحيد الذي يسمح بالتمييز بين ذينك النوعين من الحكومات هو كون «الاستبدادية» منها قابلة للقلب في أعقاب انتخابات، بينما «التوتاليتارية» غير قابلة للقلب. وبالنسبة إلى بينوشت، المسمى مستبداً، فإن ذلك «القلب» لا يزال ينتظره زمن مديد على ما يبدو. . .

يكتب ألان روكييه في «**أميركا اللاتينية**»[13] أن «البطالة في التشيلي

---

(13) أ. روكييه: **أميركا اللاتينية** Amérique Latine، منشورات لوسوي، باريس 1987.

تصيب 30 % من السكان القادرين على العمل؛ وفوائد الدين تمتص نصف عائدات التصدير، على حين أن 5 % فقط من الديون المستلفة منذ عام 1974 قد وظفت في تعزيز التجهيزات». ويخلص إلى القول: «إن النموذج التشيلي لهو كالقارب الذي يتسرب إليه الماء من كل الجهات، وهو يطرح على بساط البحث من جديد صلاحية الدواء السحري لليبرالية المسرفة».

وفي نظري، وأياً تكن الصبغة السياسية، فإن أول حقوق الشخص هو الحق في الحياة، الحق في المأكل، الذي ينبع من الحق في العمل (اللازمة التي لا نفتأ نكررها في كتابنا هذا) الذي يتنافى والليبرالية المشتطة.

إن الفلاحين Posseiros الذين يطردون من أراضيهم عند حافة الغابة الأمازونية يعيشون في مجتمعات لا يصدق عليها الوصف بأنها توتاليتارية أو استبدادية تماماً، لكنها في المقام الأول مجتمعات إجرامية: ليس فقط لأنها تبيح قتل الفلاحين، بل لأن التفاوت والانعدام التام في المساواة، والإبعاد عن المجتمع الحديث، والحرمان من حق العمل، أشكال ماكرة من جرائم القتل. والحقيقة أنه تمس الحاجة إلى منظمة دولية، تشبه من بعض الوجوه منظمة العفو الدولية، تتولى الدفاع، في البلدان قاطبة، عن حق الحياة، وبالتالي عن حق المأكل وحق العمل، وبالتالي أيضاً حق التربية وحق الصحة. وهذا ما يعضد، ولا ينفي البتة، الدفاع عن الحقوق السياسية. وهذا على كل حال ما تفهمه منظمة العفو الدولية جيداً إذ أن شعبتها في باريس قد طلبت إليّ (في عام 1981) أن أتحدث عن حق العمل ذاك. والواقع أن من يكون همه الأول معرفة ما سيأكله في الغد، هو وأولاده، فإن كل الباقي يكون بالنسبة إليه ثانوياً.

8 ـ المكسيك: من تخريب الإصلاح الزراعي إلى الإفلاس المقنَّع عام 1982:

إن المكسيك رائدة الإصلاح الزراعي. ففي هذا البلد عاش الفلاحون Peones في حالة عبودية حقيقية حتى عام 1910، يوم تمردوا في سوادهم الأعظم. وقد جاءت الثورة بماديرو إلى السلطة عام 1911. ولكن بفضل تدخلات الولايات المتحدة لصالح الجنرالات الشرهين إلى السلطة ـ وإلى المغانم ـ تنظمت الثورة المضادة وأوقفت واغتالت ماديرو، ومن بعده زاباتا في

عام 1919. ومنذ عام 1917 صاغ الدستور مبادىء الإصلاح الزراعي، ولكن الأحكام كانت مبهمة وغامضة إلى حد سمح للبورجوازية المالية والمدينية بتأويلها لصالحها. وعلى هذا النحو ما ونى ذلك «الإصلاح الزراعي» المزعوم يُخرب من قبل الأقوياء، على نحو ما أوتي لي أن أبينه في كتابي «أراضٍ حية».

لقد منح «الإصلاح الزراعي» إذن أراضٍ على سبيل الملكية الجماعية لجماعات الفلاحين التي تعرف باسم Ejidos والتي سرعان ما وقعت تحت هيمنة الرساميل المحلية. لقد تلقت كل أسرة حق الانتفاع الدائم والوراثي (ولكن ليس الملكية) بمساحة من الأرض كانت على الدوام تقريباً أصغر من أن تشكل استثمارة زراعية قابلة للحياة، ولا سيما في ظل غياب الاعتمادات والإرشادات التقنية التي لا غنى عنها، مع ذلك، لأولئك الناس الذين عاشوا ردحاً طويلاً من الزمن شبه أرقاء، معدمين، أميين. وحده الرئيس «الشعبوي» لازارو كردناس (1934 - 1940) ـ الذي أمم النفط المكسيكي، جالباً على نفسه غضب الولايات المتحدة العظيم ـ سعى إلى إعطاء تلك المزارع الفلاحية الوسائل القمينة برفع مردوديتها اقتصادياً، بمنحها مزيداً من المساحة والقروض. ولكن جميع الرؤساء الذين أعقبوه، والذين عينهم «الحزب الثوري الدستوري» (الذي ما فتىء يعطي الثورة شكلاً «مؤسسياً»!)، واصلوا، تحت ستار إنشاء جملهم الشعبوي، الدفاع عن مصالح أصحاب الإمتيازات. أما المعارضون فقد بذلت المساعي ـ بنجاح في كثير من الأحيان ـ لشرائهم؛ والنادرون الذين رفضوا الرشوة منهم عرضوا أنفسهم لمخاطر جسيمة. وقد التقيت عام 1968 بزعيم فلاحي محاطاً برجال حرسه المسلحين الذين لا تسلم حياته بدونهم.

بدءاً من عام 1940 كانت العودة بلا أقنعة إلى الليبرالية، فأعطيت الأولوية للقطاع الخاص وللمزارع الكبيرة. وبما أن هذه الأخيرة قد منحت من جهة أولى معظم الاعتمادات الطويلة الأمد، وأعطيت من جهة ثانية الأولوية فيما يتعلق بشبكات الري والطرق المعبدة والسكك الحديدية والكهرباء، ووهبت من جهة ثالثة إعانات وأسعاراً مرتفعة لمنتجاتها، فقد أفلحت بطبيعة الحال في تحقيق ثورة القمح الخضراء. فمن عام 1950 إلى عام 1956، أي في مدى ست سنوات، تضاعف الإنتاج ثلاث مرات: فالبلد الذي كان إلى ذلك الحين

مستورداً للقمح بات له مصدِّراً. ومن 1940 إلى 1970 بلغ معدل نمو الاقتصاد المكسيكي 6 ٪ سنوياً. وسجل نمو الزراعة، بمعدل 5,4 ٪ سنوياً على مدى خمس وعشرين سنة، رقماً قياسياً بالنسبة إلى أميركا اللاتينية. ولقد تراءى للمكسيك منذ ذلك الحين أنها على وشك الإقلاع Take - off للخروج من إسار التخلف.

ولم يكن هذا رأيي. ففي عام 1966 نظم مركز أبحاث الهندسة الزراعية المكسيكي مائدة مستديرة في مكسيكو حول «مشكلات الزراعة المكسيكية». وإذ دعيت بصفتي مؤلف فصل عن الزراعة المكسيكية[14] لألخص أمام المشاركين الوضع الزراعي المكسيكي، فقد نددت في مداخلتي بـ «دوام الفقر والجوع والجهل والمرض والقسوة والرشوة». وكانت الدراسات الرسمية تشير بالفعل إلى أن 83 % من صغار المزارعين أو من فلاحي الجماعات القروية لا يستطيعون إلا بشق الأنفس الإبقاء على أسرهم في المستوى الذي يقال له مستوى الكفاف والذي هو في الواقع دون الكفاف. وقد تنبأت بأن الزراعة الرأسمالية النمط لن يكون في مقدورها التقدم بالإيقاع نفسه: فقد تم البلوغ إلى حدود الري ذي المردود الاقتصادي، كما تم استخدام خير مواقع السدود، بينما بقي الفلاحون الصغار الذين يحوزون أقل من خمسة هكتارات من الأرض متروكين للبؤس والاستغلال؛ ومن ثم لم يكن هناك محيص عن تدني إنتاجهم، بله عن انهياره.

بالتوازي مع هذه المنظورات الزراعية، التي بدت لي أدنى بكثير من منظورات الماضي، ألححت على خطورة الانفجار الديموغرافي: فمعدل نمو السكان كان يصل آنئذ إلى مستوى قياسي: 3,5 % سنوياً (وهو أعلى من ذاك الذي سجلته أفريقيا المدارية في الثمانينات). ومن هنا خلصت إلى الاستنتاج بأنه «إذا ما تواصلت اتجاهات السياسة الزراعية والوضع الديموغرافي على ما هي عليه، فثمة خطر كبير من حدوث شبه مجاعة في المكسيك في عام 1980». وقد ارتأى معظم زملائي المكسيكيين يومئذ أن تحليلاتي هي بمثابة تنبؤات

---

(14) في كتابي: أراضٍ حية، مصدر آنف الذكر.

«على طريقة نوسترادامـوس»[15]. ولا شك في أن ريبيتهم قد خفَّت اليوم، لأن أول نشرة تلقيتها من وزارة الزراعة لدى عودتي إلى المكسيك في عام 1980 كانت تعلن أن «49 % من السكان المكسيكيين يعانون معاناة خطيرة من نقص التغـذية». وقـد لاحظ وزير الخـارجية، سينـوركستانيـدا ـ وهـو اليـوم سفيـر المكسيك في باريس ـ إنني كنت بالفعـل الـوحيد الـذي توقـع جميع تلك الصعوبات، وما ستستتبعه من أخطار.

ويواجه منذئذ الاقتصاد المكسيكي في جملته صعوبات متفاقمة باطراد: فقد اضطر البلد إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي منذ آب/أغسـطس 1976، ولكنه تمكن من التسديد في عام 1977 بفضل عائداته من النفط التي زادت على حين غرة. وفي عام 1978 عادت جميع المؤشرات الاقتصادية لتصير من جديد باعثة على القلق: فانخفاض النفط، من جراء النقصان في استهلاكه في البلدان المتطورة، قد أثبت أن «نفطنة» الاقتصاد المكسيكي خطرة للغاية. ولقد حددت خطط العمل المعلن عنها بلهجة مظفرة (مثـل «النظام الغـذائي المكسيكي»، و«لجنة المناطق الهـامشية»، ولاحقـاً «مكسيك العـام 2000») أهدافاً مبهمة لنفسها، ترتكز أساساً عى موارد تخمينية أكثر منها فعلية.

وفي عام 1982، ومع انخفاض قيمة النقد، تسارع هرب الرساميل إلى درجة حملت وزير المالية، العاجز مـذ ذاك فصاعـداً عن دفع فـوائد الـديون القـوميـة، على السفـر إلى واشنـطن في 12 آب/أوغسـطس 1982 ليعلن أن المكسيك «هي في حالـة توقف عن الـدفع». لكن واشنـطن ثنته عن عـزمه بسرعة، ومنحته جميع الاعتمادات التي تمكنه من «التظاهر» بتسديد الفـوائد المشار إليها. وعلى هذا النحو تبقى ديون المكسيك، التي يبدو أنها لن تسددها أبداً، مسجلة في دفاتر حسابات المصارف الأميركية الشمالية باعتبارها «مشكوكاً فيها». أما لو صنفت باعتبارها «غيـر قابلة للسـداد» لكان مصيـر العديـد من المصارف الإفلاس، ولكان الاقتصاد العالمي تعرض لهزة كبيرة ـ قبل خمس

(15) ر. ديمون: المشكلات الزراعية والإصلاح الزراعي وتحديث الزراعة في المكسيك Problèmes agraires, réforme agraire et modernisation de l'agriculture au Mexique، منشورات إيبدس والمنشورات الجامعية الفرنسية، باريس 1960.

سنوات من تشرين الأول/أوكتوبر الأسود 1987[16].

في كتابه «من أريحا إلى مكسيكو» يتحدث بول بيروخ عما آلت إليه حال هذه العاصمة العملاقة الأخيرة، فيرسم صورة أقرب ما تكون إلى رؤى الهذيان ونهاية العالم، ولا سيما بعد الزلزال الأرضي وانهيار المباني القائمة على مستنقعات قديمة وانفجار الغاز السائل قرب إحدى مدن الصفيح، وهي ظواهر ظرفية انضافت إلى ثابتة بنيوية تتمثل في نسبة تلوث لا تطاق وفي تفاوت مخيف في مستويات الحياة. والحقيقة أن مكسيكو هي واحدة من تلك العواصم التي سينتهي بها الأمر إلى إهلاك البلد الذي هي عاصمته بتمامه، بحكم عجزها عن تغطية التكاليف «الجنونية» لفوضاها الاقتصادية. فقد كانت المدينة تضم 1,5 مليون نسمة في عام 1940 (أقل من 8 % من سكان البلد)، فباتت تضم 18 مليون نسمة في عام 1988، أي أن سكانها ـ وهذه واقعة منقطعة النظير في تاريخ البشرية ـ قد تضاعف تعدادهم 12 مرة خلال أقل من نصف قرن. وهي تضم اليوم 21 % من سكان البلاد. وقد تكاثر فيها عدد السيارات الخاصة ـ وهي السبب الرئيسي للتلوث ـ تكاثراً هائلاً، يشجعها في ذلك ديماغوجياً سعر للوقود متدنٍ عن السعر العالمي. أما عن الوضع الصحي في المدينة، فحدِّث ولا حرج كما يقول التعبير الدارج!

إن فاقة في الماء تحدث في نهاية كل موسم جفاف، إلى حد يتعين معه تقنينها إلى ثلاثة ليترات، بل إلى ليترين، لكل فرد من السكان في اليوم في مدن الصفيح، بينما يهدر هذا الماء عينه (بمعدل 1000 ليتر أو حتى 2000 ليتر في اليوم) على عشب الحدائق الخاصة والمسابح وغسل السيارات الفارهة الخاصة في الأحياء السكنية الفخمة فوق التلال التي لا يزال في مقدور أصحاب الامتيازات أن يتنفسوا فيها! وإن المرء ليتساءل كيف يتحمل الفقراء وضعاً كهذا. وهم على كل حال يتذمرون ويسخطون: فقد أفادنا فلاحو الضاحية الشمالية الكبيرة، في عام 1980، أنهم ما عادوا يطيقون الحرمان من ماء الري لصالح مدينة مصابة بالجنون. وقد تكلم بعضهم عن تصميمهم على تخريب

(16) الإشارة هنا إلى الأزمة الكبيرة التي شهدتها يومئذ البورصات العالمية وما تبعها من انهيار في أسعار الأسهم. «هـ. م».

تمديدات المياه. فكيف يمكن إطلاق صفة «الديمقراطية» على حكومة لا تسمح للفلاحين بسقي مزروعاتهم، ولا تسمح لفقراء المدن حتى بأن يستعملوا الماء لإطفاء عطشهم؟ بديهي أنه تبقى أمام هؤلاء الكوكاكولا، عامل خراب الفقراء في أميركا اللاتينية.

9 ـ نيكاراغوا: من كيندي إلى ريغان:

من الممكن أن نقيم صلة وصل، رغم التباينات، بين غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، وتدخل الولايات المتحدة لصالح عصابات الكونتراس في نيكاراغوا. فمع الاختلاف الكبير في الوضعين فإن بيت القصيد محاولتان لفرض الهيمنة السياسية، مرفوضتان كلتاهما. ففي نيكاراغوا شاهدت، في عام 1966، حرس سوموزا القومي يجري عرضاً في شوارع ماناغوا وهو يهتف: «نحن نمور عطشى إلى دم الشعب». ومن ثم حقَّ لنا أن نتساءل كيف يمكن تصوير رجال الكونتراس على أنهم هم المدافعون عن «الديمقراطية».

لقد تسنى لي، بعد زيارتين قمت بهما في عامي 1980 و 1981[17]، أن ألاحظ أخطاء السياسة الزراعية الساندينية (ولا سيما التسيير المشكوك فيه لمزارع الدولة) والتدابير المتخذة بحق هنود-المسكيتو على الساحل الشرقي. ولكن لا بد من الإشارة مع ذلك إلى العديد من التصحيحات التي شهدتها البلاد منذئذ، ولا سيما في خريف 1987 حيث سجل تقدم نحو الانفتاح «الليبرالي» في مضمار السياسة.

وكانت محكمة العدل الدولية في لاهاي قد أدانت من قبل مسلك الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا، وهو مسلك غير قابل للدفاع عنه، مثله تماماً مثل مسلك الإتحاد السوفياتي تجاه أفغانستان.

إذن فدروس التاريخ لم تكفِ الولايات المتحدة: فبعد أن اقترفت خطأ مساعدة بعض المعارضين على مهاجمة كوبا ـ عملية خليج الخنازير الفاشلة عام 1961 ـ أدرك رئيسها ج. ف. كيندي أن الوسيلة الوحيدة لتفادي العدوى

---

(17) ر. ديمون: وداعاً للغد المشرق، المجلد الأول، ألبانيا، بولونيا، نيكاراغوا، مصدر آنف الذكر.

«الكوبية» في أميركا الجنوبية هي تحسين الوضع الاقتصادي لغالبية السكان. وعن طريق «التحالف من أجل التقدم Allianza Para progresso» اقترح على بلدان شبه القارة تلك مساعدة اقتصادية بمقدار 20 مليار دولار، مرهونة بتحقيق إصلاح زراعي يعطي الأرض للفلاحين، وإصلاح ضريبي تطول بنوده المداخيل الكبرى. وقد جلبت عليه هذه السياسة عداء خصوم يهاب جانبهم: ففي آب/أغسطس 1963 ساررت جماعة من أصحاب الشركات النفطية التكساسية بعض كبار الملاك في أحد البلدان الأندية بأنها ستغتال عما قريب كيندي. وهذا ما تم في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام نفسه؛ وقد احتفلت الجالية الأميركية في الرياض لما أتاها نبأ نعيه في ذلك اليوم بفتح قناني الشمبانيا!

ولو أن مشاريعه للإصلاح قبلت وطبقت فعلاً، لكانت سمحت بتنمية الإنتاج وتقليص العجز وتحاشي الغرق في الديون بالنسبة إلى شبه القارة الأميركية الجنوبية، وبكلمة واحدة، بتغيير وضعها. لكن خلفاء كيندي لم يعودوا قط إلى تبني مقترحاته، وريغان أقل من سائر الآخرين، إذ كان يحلل الأوضاع من زاوية الشرق/ الغرب وحدها، على حساب المواجهة ـ الأساسية هنا ـ بين الشمال/ الجنوب.

إن مستوى الحياة في معظم أقطار العالم اللاتينية لا يني ينخفض منذ عام 1980، وبنسب مخيفة بالنسبة إلى أفقر شرائح السكان ـ علماً بأن نهاية النفق لا تبين. وثمة أربعة أسباب أساسية تكمن وراء هذا التراجع المأساوي: تزايد السكان السريع، تدهور البيئة، الإبقاء أو تعزيز البنى الاقتصادية ـ الإجتماعية التفاوتية. وفضلاً عن ذلك، فإن شبه القارة تلك تبقى مخنوقة بكل ما في الكلمة من معنى بديونها التي قدرت في نهاية عام 1987 بنحو 406 مليارات دولار، وكذلك بمعالجة الطبيب المسمى بصندوق النقد الدولي الذي يبدي اهتماماً برعاية الصحة الممتازة لدائنيه من المرابين الدوليين أكبر منه بشفاء أمراض المدنيين التي تقع التبعية فيها على الأوائل.

بخلاف آسيا الشرقية والجنوبية فإن شبه القارة الأميركية الجنوبية ليست مأهولة فوق طاقتها بالسكان (باستثناء أميركا الوسطى والكارايبي). وبعكس أفريقيا فإن الطبيعة قد حبتها وأنعمت عليها بسخاء: فمناخها نادراً ما يكون قارياً، وتربتها جيدة بما فيه الكفاية إجمالاً، وفائقة الخصوبة أحياناً. ولئن

كانت هذه المنطقة الشاسعة تفتقر إلى الفحم، فإنها غنية بفلزات المعادن من جميع الأنواع، وكذلك بالنفط؛ وأكثر غنى بعد بالطاقة الكهربائية المولَّدة بالماء، ولا سيما أن سدودها لا تعمل بكامل قوتها، دون أن يمنعها ذلك أصلاً من أن تبني محطات نووية لا مجدية.

هذا مع العلم بأن استثمار ثرواتها الطبيعية قد عاد بالنفع على الأجانب في المقام الأول. فقد أعقبت السيطرة الاستعمارية للدول الإيبيرية، بين 1830 و 1930، السيطرة الاقتصادية لإنكلترا أولاً، وللولايات المتحدة الأميركية ثانياً. وقد نابت منابهما مؤخراً، وعلى نحو أكثر خفاء، الشركات العابرة للجنسية والمنظمات المتحكمة بسوق المال العالمية.

وحتى الاشتراكية في أميركا اللاتينية مرتهنة وتابعة لأن كوبا لا تستطيع توفير الغذاء الصحيح لسكانها إلا بفضل مساعدة الاتحاد السوفياتي ـ وقد بدأت تحس أصلاً بثقيل وطأتها.

سؤال أساسي يطرح هنا نفسه: كيف السبيل إلى تفسير الفارق الكبير بين شمال القارة الأميركية وجنوبها؟ في الشمال حط المهاجرون من ذوي الأصل الأوروبي ركابهم حاملين معهم عتادهم: فأس الرواد ثم محراثهم، ولم يحاولوا استخدام الهنود، بل شنوا عليهم حرباً ضارية؛ وقد كسبوا أراضيهم على حساب أولئك الهنود، ولكنهم عملوا أيضاً بشظف وتعبٍ وبمفردهم وبأيديهم. ثم سعوا بسرعة، بعد أن تدبروا لأنفسهم أدواتهم ثم صنّعوها، إلى الاقتصاد في تعبهم ومعاناتهم، وبالتالي إلى بناء اقتصاد حديث. أما في الجنوب فقد جاء «المعمرون» القادمون من إسبانيا والبرتغال كفاتحين؛ فنهبوا البلاد، واستغلوا حتى الموت السكان الأصليين، ثم الرقيق الأسود المجلوب من أفريقيا: والحال أن الاقتصاد الرقي، الذي استبعدته الولايات المتحدة من ديارها من خلال حرب الانفصال، لا يزال يهيمن عملياً إلى الآن في جنوب القارة الأميركية. وهو يمتد ليشمل اليوم لا جماعة إثنية بعينها، بل شريحة اجتماعية بكاملها من خلال هوة التفاوتات التي لا تني تتسع. وبما أن الفقراء هم الذين يتحملون كلفة الأخطاء الاقتصادية، فإن الأقوياء لا يجدون أنفسهم معنيين بما فيه الكفاية بتصحيحها.

10 ـ عالم غير مقبول:

هاكم بعض الأمثلة على المآسي التي تتخبط فيها الغالبية الكبرى من تلك البلدان الفقيرة المهددة، إذا لم نأخذ الحيطة الواجبة، بالسقوط في هوة كارثة لا قرار لها. ففارق المداخيل بين أفقر هذه البلدان الفقيرة (أفريقيا المدارية، آسيا الجنوبية، الأقطار الآندية، هايتي، النوردست البرازيلي، إلخ) وبين البلدان الغنية المنضوية تحت لواء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين» لا يفتأ يتعاظم. وبديهي أن البلدان الغنية تصطدم، ولا سيما منذ تشرين الأول/أكتوبر 1987، بالعديد من المشكلات، ولكن البلدان الأخرى تواجه أوضاعاً مخيفة، مردها في المقام الأول إلى النظام الإقتصادي السائد ـ الليبرالية ـ الذي يغرقها في بحر من ضروب الفاقة والبؤس. ومع ذلك فإن هذا النظام المجتمعي قد حظي في الآونة الأخيرة بمدافعين جدد عنه.

فتحت عنوان«العوالم الثلاثة»[18] نشرت منظمة «الحرية بلا حدود» دراسة كتبت فيها سيلفي برونل تقول: «مع التنمية يزداد الأغنياء غنى ويقل فقر الفقراء». والحال أن جميع دراسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[19] تشير إلى أن مستوى الحياة الوسطي في أفريقيا لا يني يتناقص، وأن 100 مليون نسمة لا يتوفر لهم أبداً القدر الكافي من الغذاء، وأن زهاء مليار نسمة، ولا سيما في المناطق الريفية من شبه القارة الهندية وأفريقيا المدارية، يعيشون في ظل الفقر المطلق. وتكتفي سيلفي برونل بالتأكيد، ضداً على رأي جملة المؤرخين، وبدون مسعى إلى إثبات صحة ما تؤكده، بأن «تجارة الرقيق (الأسود)، الفاضحة وغير المحتملة إنسانياً، لم تلعب فيما يبدو دوراً أساسياً من وجهة النظر الاقتصادية في مصير أفريقيا». وتزعم أن الاستعمار لا يتحمل أية تبعية في التخلف؛ وبديهي أنها لا تشير من قريب أو بعيد إلى الخسائر والأتلاف المترتبة على الحروب الاستعمارية، بما فيها أحدثها عهداً في الهند الصينية

---

(18) منظمة «الحرية بلا حدود»: **العوالم الثلاثة** Tiers mondes، منشورات ايكونوميكا، باريس 1987.

(19) **التقرير السنوي عن التنمية**، البنك العالمي، واشنطن 1986.

والجزائر. وتتهم إجمالاً، وبلا تمييز، «الأمم المتحدة واليونسكو واليونسييف، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بأنها تجعل من نفسها ناطقة بلسان حكام العالم الثالث». ولا يصعب على المرء أن يتعرف هنا على أطروحات اليمين الريغاني.

وتنكر تلك الدراسة أخيراً، ضداً على البداهة، تدهور حدود التبادل الذي يقر به مع ذلك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

ولنقابل هذه الأطروحات بالاستنتاجات التي انتهى إليها برنار روزييه[20]: «على هذا النحو يكون الاقتصاد العالمي ذا بنية متراتبة هرمياً بقوة ومتحكماً به من قبل شبكة معقدة من التفاوتات ومن السيطرة/ التبعية، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج، بل إلى تسريع إيقاع التطور اللامتساوي للأمم، تلك الترجمة العينية لما يسميه بعض المؤلفين بالإمبريالية».

يذكّر باربر كونابل، رئيس البنك العالمي، البلدان الغنية بأنه إذا كانت واردات البلدان النامية «نصف الفقيرة»، من مثل غالبية بلدان أميركا اللاتينية، قد بلغت 165 مليار دولار في عام 1980، فقد تراجعت إلى 110 مليارات دولار في عام 1985 ـ مع أن التطور السابق كان يفسح في المجال لعقد الآمال على بلوغها 220 مليار دولار ذلك العام. وهذا لبيان أن البلدان الغنية لا مصلحة لها في تفليس مدينيها.

لنذهب إلى أبعد من ذلك: إن عالماً لا يفتأ فيه مستوى الحياة يتدهور، منذ تسعة أعوام في أميركا اللاتينية وعشرين سنة في أفريقيا، بينما يواصل ارتفاعه، وإن بسرعة أقل، في مناطق أخرى. لهو عالم غير مقبول إطلاقاً.

---

(20) ب. روزييه: **نظريات الأزمات الإقتصادية** Les théories des crises économiques، منشورات لاديكو فرت، باريس 1988.

القسم الثالث

الليبرالية قد فات أوانها

«إن أملاً أكبر في تحاشي حرب نووية يكمن في تغيير جذري للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهذا التطور قد يكتب له النجاح إذا ما توصل غورباتشوف إلى تحرير الاتحاد السوفياتي. وإذا ما أضحى قادة الولايات المتحدة حاذقين بما فيه الكفاية لالتقاط هذه الفرصة ولرسملتها».

«والحال أن التوسع في برنامج حرب النجوم العائد إلى الرئيس ريغان (المبادرة الدفاعية الإستراتيجية) قد يضع حداً لذلك الأمل».

«حالة العالم 1988».

تتبعنا بقدر أو بآخر من التفصيل الفشل العام للسياسات المنتهجة في العالم الثالث . وهذه الهزيمة هي هزيمة اقتصاد ليبرالي ما زال يهيمن ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ على العالم بأسره. وهذا الاقتصاد، القائم على التبادل الحر، قد تأدى بعد استقلال المستعمرات إلى **التبادل اللامتكافىء**. وبالفعل، كيف يمكن أداء تعويض صحيح عن عمل بلدان لا تصل انتاجيتها، من جراء نقص تجهيزها، حتى إلى 1 % من إنتاجية البلدان الغنية؟ وباستثناء نجاح «التنانين الأربعة» في الشرق الأقصى، فإن بلدان أميركا اللاتينية نفسها، رغم أنها تعتبر شبه متطورة، تتخبط بدورها في دوامة من المعوقات بسبب جملة من التفاوتات الداخلية، وكذلك ـ وعلى الأخص ـ بسبب مديونيتها المسرفة التي تتيح للقوى المالية أن تعاملها كما لو أنها مهددة «بالحبس لعجزها عن التسديد».

لنستشهد هنا ثانية بألان روكييه[1] : « إن تسديد الدين يشكل بالنسبة إلى النظام المالي العالمي تحدياً لا سابقة له . فالبلدان المدينة تجد نفسها وقد فرضت عليها شروط لإعادة التمويل من قبل المصارف التجارية والمؤسسات المالية الدولية أشبه ما تكون ببرمجة حقيقية للانكماش . وبالفعل ، وفضلاً عن التحديدات الهائلة للنفقات العامة ، نرى البلدان المدينة مكرهة ، في ظل غياب تدفقات مالية جديدة ، على تحرير فوائض تجارية هامة لمواجهة أعباء التزاماتها الخارجية . وهذا ما لا يتأتى لها إلا بحدها على نحو مفجع من وارداتها . وهذا ما يؤثر لا على مستوى النشاط الاقتصادي للبلدان الأميركية اللاتينية فحسب ، بل يعيق أيضاً آليات الرواج في الاقتصاد العالمي ، وتكون عقباه إلغاء الآلاف من وظائف العمل ، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا » .

ها نحنذا نغوص إذن ، وعلى الأخص منذ تشرين الأول / أوكتوبر 1987 ، في رمال «أزمة» لا أحد يدري كيف ستكون خاتمتها . وهي تعض بنابها المزيد فالمزيد من البلدان ، حتى بما فيها البلدان المسماة بالمتطورة . وعلى هذا النحو لا يفتأ نظامنا الاقتصادي «يفبرك»، في السنوات الأخيرة ، مُسْتَبْعَدين ومهمَّشين ويزيد في تعدادهم ؛ والحال أن البطالة تمثل أعظم هدر للموارد البشرية . ومع ذلك فإن هذا العالم نفسه ينوء تحت ثقل فوائض يعجز عن تصريفها أو إعادة توزيعها بسبب امتناعه عن الاعتراف بحق العمل والحياة لنسبة متعاظمة من سكان العالم الذين هم أنفسهم قيد تزايد أسرع مما ينبغي . . .

(1) أميركا اللاتينية، مصدر آنف الذكر .

الفصل الحادي عشر

البؤس، البطالة، الأزمة، المديونية: حق العمل للجميع وفي كل مكان

1 ـ البؤس يكسب مواقع جديدة في شتى أرجاء العالم :

في 25 كانون الثاني/ يناير 1985 أنحى الفريق الوليد العامل ضمن إطار «الحرية بلا حدود» باللائمة على «العالمثالثيين» (مشوهاً أطروحاتهم ليدحضها بمزيد من السهولة) بسبب نزعتهم البؤسية . ولقد اتهمت أنا شخصياً بالنزعة الكوارثية والبكائية ، لأننا توقعنا (مع برنار روزييه) حدوث مجاعات[1]. والحال أن ما يرتئيه ذلك الفريق هو أنه لا يجوز الخلط بين المجاعة وسوء التغذية (هكذا أسمي الجوع المزمن) . وهذا صحيح ، ولكن الظاهرتين مترابطتان : فحيثما ساد سوء التغذية المستديم (إفريقيا المدارية ، آسيا الجنوبية ، البلدان الآندية ، إلخ) كان أبسط حدث ـ أمناخياً كان أم سياسياً ـ كافياً لتحويل سوء التغذية إلى مجاعة .

كتب لوران زكيني في صحيفة «لوموند» في 27-28 كانون الأول/ ديسمبر 1987 : « إن اقتصاد بنغلادش ينذر بأرقام قياسية محزنة : فبموجب استقصاء رسمي ، تناقصت الجراية الوسطية من الحريرات للفرد الواحد من السكان بمقدار 10% خلال السنوات العشر المنصرمة » . وبما أن هذا الجراية الوسطية تحسب على أساس مجموع السكان ، فإن المرء ليتساءل : إلى أي حد أدنى انتهى أفقر الفقراء ، وهم الذين يعانون منذ عام 1977 من عجز غذائي مفجع ؟

---

(1) ر. ديمون : **سائرون إلى المجاعة** NOUS ALLONS À LA FAMINE ، منشورات لوسوي ، باريس 1966 .

وإلامَ سيصير أولئك « الثلاثة والعشرون مليوناً من الأشخاص الذين سيضطرون ، خلال عشرين سنة ، إلى ترك العمل الزراعي . . . بحكم تزايد السكان بمعدل 2,5% سنوياً » ؟ إلامَ سيصير ، اليوم بالذات ، أولئك الفلاحون الذين بلا أرض في الهند غير المروية عندما تهطل الأمطار الموسمية في أيلول/ سبتمبر بدلاً من تموز/ يوليو؟ .

إن جماعة «الحرية بلا حدود» ، المصممة على أن تكون «متفائلة» ، تسعى إلى إبراء ذمة الأغنياء من المسؤولية ، وتنسى أن البؤس ما ونى ، منذ عام 1981 ، يكسب مواقع جديدة في شتى أرجاء العالم تقريباً : فالعالم الرابع ـ عار البلدان الغنية ـ يتضاعف ، حتى في الولايات المتحدة الأميركية التي يتواجد فيها 35 مليون نسمة يعيشون فيما دون عتبة الفقر ، وهو وضع يذكرنا ببؤس سنوات الأزمة الكبرى (1929-1939) التي ما أمكننا الخروج منها لاحقاً إلا بالحرب (وهو حل بات من الآن فصاعداً بعيداً عن المتناول) . وتشير الإحصائيات إلى أن واشنطن تؤوي 6000 شخص ممن لا مأوى لهم ، ونيويورك 15000 ، وفرنسا 50000 ، وباريس وحدها 10000 . ويعيش 2,5 مليون من الفرنسيين في حالة فقر شديد . وها هي ذي الحساء الشعبية يعاد اكتشافها تحت اسم «مطاعم القلب»[2] . والمساعدة التي تمنحهم إياها الأسرة الأوروبية المشتركة ، المعانية من عجز مالي ، أقل في عام 1988 منها عن عام 1986 ، علماً بأن «الأسرة» المشار إليها تؤثر أن تتلف الفوائض ـ أو تحولها إلى إثانول ـ على أن تهبهم إياها . هذا مع أن فوائض الزبدة والحليب المجفف كبيرة في فرنسا إلى حد لا يعقل معه أن يبقى أحد محروماً منها ، لولا أن في في ذلك ـ وهو شيء لا يُعقل ! ـ قلباً لقانون السوق والربح . فلنحي مبادرة كولوش ولنتمنَّ أن تتكاثر وتمتد إلى الملابس والمآوي . فهذا المجهود الإحساني يجب أن يتنامى، إذ أصبح ضرورياً ضرورة مطلقة . بيد أنه لا يفي على الإطلاق بالحاجة ، وذلك بقدر ما لا يجلب أبداً **الشعور بالكرامة المرتبط بالعمل** ، الذي بدونه يحس الإنسان أنه أمسى لا مجدياً ومنبوذاً من قبل المجتمع. ثمة شكل آخر من

---

(2) مطاعم تقدم وجبات مجانية للفقراء كان وراء فكرة تأسيسها في فرنسا الممثل الفكاهي الراحل كولوش . «هـ. م» .

البؤس : فمن لم يتلقَّ حداً أدنى من التعليم فليس بإنسان حر . وفي فرنسا يضم الجيش في صفوفه 8% من «غير المتعلمين» : فـ 34000 من أصل الـ 400.000 الذي يساقون للخدمة العسكرية كل سنة يعجزون عن القراءة والكتابة إلى الحد الذي يكفي لتدبر أمورهم في الحياة اليومية . ومن ثم يسعنا أن نتخيل وضع غير المتعلمين في البلدان الفقيرة، ولا سيما إذا كانوا لا يتقنون سوى لغة قريتهم أو لهجتها المحلية .

من الهند إلى البرازيل إلى إفريقيا ، ما معنى منح الحقوق السياسية بالنسبة إلى بلد من البلدان إذا كان شعب هذا البلد لا يستطيع أن يمارسها لعدم تمكنه من القراءة والكتابة وحتى من التعبير عن نفسه باللغة الرسمية ؟ ما قيمة حرية الصحافة بالنسبة إلى أميّ ، أو بالنسبة إلى من لا يحوز الوسائل لشراء صحيفة ؟ إن محو الأمية هو إذن إجراء أولوي يمتنع بدونه أن تقوم ديموقراطية فعلية ، وينتفي معه الأمل في تقدم اقتصادي عميق ودائم ، ويتعذر معه أخيراً حتى وضع برنامج فعال للتخطيط العائلي .

2 ـ النمو ما عاد يخلق وظائف عمل :

يقول لنا الليبراليون إنه مع قدر أقل من الدولة وقدر أكثر من «قانون السوق» يمكن للاستثمار والنمو أن يستأنفا سيرهما ، وللبطالة أن تتراجع . والحال أن التجربة تثبت لنا منذ عام 1973 أن هذا غير صحيح : فمع الاستثمار تتزايد الإنتاجية وتلغى وظائف عمل عديدة . فمن أصل 25 مليون وظيفة عمل في الزراعة الفرنسية في نهاية الخمسينات ، هبطنا إلى أقل من 10 ملايين وظيفة عمل ، ومن المتوقع أن يستمر الهبوط إلى حدود 5 ملايين وظيفة عمل فقط في نهاية هذا القرن . وفي الصناعات أيضاً لا تفتأ نسبة الشغيلة تتراجع باطراد .

إذا كان «هوس الريغانية» قد خلق ملايين وظائف العمل في الولايات المتحدة ، فإن غالبية هذه الوظائف ليست «منتجة بشكل مباشر» : فإن تكن نافعة اجتماعياً في حقول التربية والصحة وحماية البيئة ، إلخ ، فإنها غير نافعة ، أو حتى ضارة ، في القطاع المالي حيث يكثر أولئك **الغلمان الذهبيون** Golden Boys الذين لا يولِّدون أية ثروة، على عكس حال تقنييّ الصناعة المبتكرين . إنه عالم المضاربة ضد عالم الإنتاج .

إن النظام الاقتصادي الحالي ـ وهذا ما يعيد خبراء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» تذكيرنا به ـ لا يفتأ يولِّد أسباباً جديدة للبطالة . فبحجة اكتساب القدرة على المنافسة ، ترسل مصانع النسيج في هونغ كونغ بتجهيزاتها إلى سوق الخردة ، بعد مضي زمن وجيز على استعمالها ، مع أنها تكون لا تزال في حالة جيدة جداً . إذن فللبقاء في السباق لا بد من زيادة الهدر : الشطط في المكننة ، وبالتالي إلغاء وظائف عمل . ومن هنا تزايد أعداد الناس المحكوم عليهم بالبؤس في مجتمع يخنقه تدريجياً ملاؤه ووفرته ؛ وجميع النذر تشير إلى أن الوضع لا يمكن إلا أن يزداد تفاقماً . ويتوقع المكتب الدولي للعمل ألا يقتدر النظام الاقتصادي الحالي أبداً على تأمين مليار وظيفة عمل على النطاق العالمي ، وهو عدد وظائف العمل الذين سيكون لازماً من هنا إلى بداية القرن القادم لامتصاص البطالة ولتوفير العمل لجميع الأجيال الشابة التي ستتعاقب . وستكون أكثر البلدان معاناة هي البلدان الفقيرة التي تضم أكبر عدد من العاطلين عن العمل أو من الشغيلة المعرضين لنقص الاستخدام ، والتي لا يتوفر لها أي جهاز للتغطية الاجتماعية .

3 ـ ريغان وغورباتشوف: فشلان أو الاقتصاد اللاأخلاقي :

تتيح لنا تصريحات ميخائيل غورباتشوف الأخيرة أن نقترب من حقيقة ما يجري في بلاده . فهو لا يني يشير بأصابع الاتهام إلى جميع نواقص النظام السوفياتي التي ما كان يطيب لغير خصومه حتى الآن أن يفضحوا وجودها . وبعد دراستي الصادرة في عام 1962[3]، لم يكن لي فضل كبير في إعلان الفشل الأكيد ، في مضمار الزراعة ، «للشيوعية في الوفرة» التي وعد خروتشيف مواطنيه بتحقيقها في عام 1980 (إذ زعم الصينيون يومئذٍ أنهم واصلون إليها قبلهم) . و «النجاح» الرئيسي الذي تم تسجيله في تلك البلاد هو مع الأسف نجاح التسلح الذي يمتص 12% ، بله 13% (حسب بعض المصادر) من إجمالي الإنتاج. فهذا الاقتطاع الهائل، الذي ينضاف إلى نفقات بيروقراطية كثيرة التعداد ، متنطسة، عديمة النجع ، يشل سلفاً كل إمكانية لتقدم فعلي . وعليه ، عندما يتحدث غورباتشوف عن تخفيض المصاريف العسكرية ، ففي

(3) ر. ديمون: **السوفخوزات والكولخوزات أو الشيوعية الإشكالية** . مصدر آنف الذكر .

وسعنا أن نصدقه : فهو مكره على ذلك إكراهاً ، إذ أن بقاء النظام السوفياتي بالذات عرضة للخطر .

أما من ناحيـة ريغان ، فحتى إذا كان العسكريون لا يهدرون «سوى» 6% من الناتج القومي ، فإن هذا الاقتطاع قد تجلى على حين فجأة عن أنه لا يحتمل بالمرة ، وذلك بالتوازي مع ما يتخذ من إجراءات لتخفيض الضرائب أملًا ، على ما يُفترض ، بإطلاق سيرورة الرواج الاقتصادي . وبالفعل ، ومن جراء المفعول الكينزي لزيادة الطلب، ارتسمت في الأفق حتى عام 1984-1985 بدايات رواج . لكن سرعان ما تأدى عجز الميزانية واختلال توازن التجارة الخارجية بالاقتصاد الأميركي إلى الوقوع في إسار التبعية للتمويل الياباني . وقد أسهم تحفظ هذا الدائن ـ الذي ما كان من الممكن تصوره قبل عشرين سنة ـ في انهيار الدولار . وها هوذا ريغان يجد نفسه بدوره مكرهاً على تخفيض المصاريف العسكرية ، وهو الذي بنى شعبيته على إعلان ضرورتها المطلقة .

لقد طاب لوسائل الإعلام حتى اليوم أن تتشدق في الحديث عن الفشل الشيوعي . ولكن علينا أن نواجه إفلاس نظامنا الرأسمالي الذي يجد نفسه أسير تناقض جوهري : فهو مضطر ، كيما يزيد أرباحه ، إلى تقليص كتلة أجوره ؛ ولكنه، بفعله هذا، يقلص سوقه الداخلية ؛ وبالنظر إلى عجزه عن تصريف إنتاجه في هذه السوق ، فإنه يزيد من أخطار الانكماش . ويخيل إلي أننا نعود أدراجنا إلى عام 1933 ، يوم احتججت على إتلاف جزء من الإنتاج بهدف «رفع قيمة» الباقي . ولقد قيل وكرر القول بأن الاقتصاد لا ينبغي له أن يربك نفسه بمبادىء الأخلاق أو الإنسانية . واليوم يتأدى هذا الاقتصاد «اللاأخلاقي» عينه إلى مأزق (لا يماري فيه سوى أولئك الذين يتعامون بيسر عن البؤس الصاعد) . مأزق يضطرنا إلى الابتكار والتجديد .

4 ـ الخروج من الاقتصاديات اللاأخلاقية :

لا أملك الكفاءة الاقتصادية اللازمة لآتي بجميع الحلول ـ و «المفتاح باليد» ـ للمشكلات التي تحدق بنا . ويبين لنا برنار روزييه[4] وألان ليبييتز[5] أن

(4) ر. روزييه : **نظريات الأزمات الاقتصادية** ، مصدر آنف الذكر .

(5) أ. ليبييتز : **الجرأة أو الإنسياخ** L'AUDACE OU L'ENLISEMENT منشورات لا =

نظامنا الاقتصادي ، ثمرة تاريخنا ، ليس هو ، بحكم ذلك ، النظام الأفضل أو النظام الأوحد الذي يفرض نفسه . فلقد نجح هذا النظام على امتداد حقبة طويلة في الذود عن مصالح الأغنياء والأقوياء ، لكن الكوارث التي نزلت بالآخرين تأذن لنا ، بل تجبرنا إجباراً على وضعه موضع تساؤل . وهذا ما يفعله الصديق ميشيل بو في كتابه الأخير[6] : « إن لقاء التكنولوجيات الحديثة القوية (الذرية ، الإعلامية ، البيولوجية) مع الأنظمة المنطقية الكبرى لعصرنا (الدولانية والرأسمالية) يمكن أن يتأدى إلى فظائع وتشوهات لا تعدو بعض الاختلالات التي نستطيع أن نتخيلها اليوم أن تكون بواكير باهتة لها . . . إن البشرية ، بأممها وطبقاتها وجماعاتها وأفرادها ، لن تستطيع أن تتحاشى الأسوأ ـ الذي تتأكد إمكانيته يوماً بعد يوم ـ إلا إذا كانت قادرة على اختراع أخلاقيات جديدة . وربما من الآن التقيد بالقاعدة البسيطة التالية : تطبيق الوسائل التقنية المتاحة الجديدة أولوياً على إشباع الحاجات الأساسية للمعمورة وللبشرية : هواء قابل للتنفس ، غذاء لكل فرد ، صحة جيدة ، تربية ، تعلّم الديموقراطية ـ أي الحرية والمسؤولية » .

إن هذه الأخلاقيات الجديدة يجب أن تستند إلى مبدأ أول : حق العمل للجميع :

5 ـ حق العمل عن طريق تخفيض مدته :

لقد دللت جميع التدابير المتخذة ـ يساراً ويميناً ـ ضد البطالة عن عجزها . وما أفاد تقديم سن التقاعد إلا في إخفاء وساعة البطالة ؛ والتشديد على التأهيل على امتداد الحياة المهنية لا يسوي المشلكة إلا جزئياً . ونحن كنا وما زلنا نقترح الحل الأبسط : توزيع العمل الضروري بعد اجتماعياً بين جميع القادرين عليه . مما يعني ، في البلدان المتطورة أولاً ، تخفيض زمن العمل . وقد قدر بعضهم أنه لو خفض زمن العمل إلى ثلاثين ساعة أسبوعياً ، مع

= ديكوفرت ، باريس 1984 . وكذلك سرابات ومعجزات MIRAGES ET MIRACLES ، منشورات لاديكوفرت ، باريس 1985 .

(6) بو. النظام القومي العالمي الهرمي LE SYSTÈME NATIONAL MONDIAL HIÉRARCHISÉ ، منشورات لاديكوفرت ، باريس 1987 .

تكريس 10% منها للتأهيل المتواصل ، لأمكن الوصول إلى توازن مرضٍ .

لا تقولوا إن هذا مستحيل : فأنتم ، بإدامتكم الوضع الراهن ، تحكمون بالبطالة الطويلة الأمد على الربع (في فرنسا) اليوم ، وربما على الثلث ، من الشبان الذين يبلغون سن العمل . لكنكم قد تعترضون بالقول بأن البلد الذي يسلك بمفرده هذه الطريق يحكم على نفسه بخسران قدرته على «المنافسة» . هذا صحيح ، لكننا نعيش في إطار أسرة اقتصادية أوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) نستطيع ضمنه أن نتوصل إلى اتفاق أول . وعندئذٍ تصبح الصعوبة على مستوى المزاحمة مع الولايات المتحدة واليابان . ولكن هذا أمر قابل لأن يدرس بدوره من قبل «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» ، النادي الكبير للدول المتطورة الذي مقره الآن في قصر لاموِيت في باريس . ترى ألا يستطيع الاقتصاديون الأكفاء العاملون في هذه المنظمة ، بدلاً له من أن يتنبأوا في منشوراتهم بالتطورات الاقتصادية ومعدلات النمو والتضخم وحتى البطالة ، إلخ ، أي بدلاً من أن يكتفوا بتسجيل النتائج ، كما لو أن النظام الاقتصادي القائم نظام نهائي وغير قابل للنقاش ، بل شبه إلهي ، ألا يستطيع هؤلاء الخبراء الكبار فحص إمكانية تخفيض منسق لزمن العمل في سائر البلدان الغنية ؟ ألا نكون بذلك قد رددنا الأمل إلى جيل بكامله من الشباب الذين يخامرهم الشعور ، منذ أكثر من عشر سنوات ، بأن الحكومات قد تخلت عنهم ؟ لا الحكومات وحدها ، بل حتى الحائزون على وظيفة عمل ثابتة ممن باتوا يشكلون فئة جديدة من أنصاف أصحاب الامتيازات . . .

أما بالنسبة إلى بلد نامٍ فإن البطالة مأساة أدهى بعد : ففي ظل انعدام أي إعانة اجتماعية تعني البطالة البؤس والاستخفاف بحق الحياة . وتجد البلدان المكبلة بالديون نفسها مضطرة ـ وذلك هو حال غالبية البلدان النامية ـ إلى الامتثال للشروط التي يمليها الثنائي البنك العالمي / صندوق النقد الدولي لتلقي القروض التي يقال لها قروض التصحيح الهيكلي . ولئن يكن من المعقول الطلب إلى تلك البلدان التخلي عن المشاريع المسيَّرة من قبل الإدارات تسييراً سيئاً ، فإن الاقتراحات الأخرى ، من قبيل فتح الحدود ، قد قتلت من الآن العديد من المؤسسات النافعة لبلادها . والأفضل هو تصميم جملة من التدابير القادرة على زيادة العمالة ، وبالتالي تأمين حق العمل .

وبعد الإصلاح الزراعي الذي يسير فعلاً في هذا الاتجاه (الحق في الأرض وفي وسائل فلاحتها) تأتي الإعانة بالأفضلية للقطاع غير المرخص به وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، أي مشاريع **الشغل الكثيف** القادرة على استخدام الحد الأقصى من الشغيلة القليلي الاختصاص الذين يؤلفون المورد الأكبر الناقص استغلاله في البلدان الفقيرة . وكل ما يفتقد إليه هؤلاء المعدمون يستطيعون في كثير من الأحيان إنتاجه بأنفسهم إذا ما قدمت إليهم ، بدل المعونة الغذائية التي تأتي في غالب الأحيان في غير وقتها ، جميع التجهيزات اللازمة للزراعة (السماد ، والمعدات . . .) وللصناعة اليدوية ، وهما المضماران الأكثر توليداً للعمالة . وطبيعي أن هذه المقترحات لا تعني ، حتى في حال الأخذ بها ، أن المشكلات ستكون بسيطة الحل . لكن أسوأ الحلول إطلاقاً هو الاستسلام للأمر الواقع وللمنظورات التي تفرضها المؤسسات المالية التي لا تحترم من قريب أو بعيد «حقوق الإنسان» الحقيقية .

6 ـ «يا مديني البلدان الفقيرة قاطبة ، اتحدوا!» :

بانتظار هذه التدابير الممكنة ، فإن الشروط التي يفرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تهدد بأن تفاقم ، على الأقل على المدى القريب ، من الوضع الاقتصادي لفقراء البلدان الفقيرة ، أي «العالم الرابع» الذي يقبع وراء «العالم الثالث» .

إن الـ 1300 مليار دولار من الديون الخارجية ـ وهو رقم قد تم من الآن تجاوزه ـ التي تكبل مجموع تلك البلدان الفقيرة تمثل **ثلاثة أضعاف** صادراتها (وأكثر من أربعة أضعاف الصادرات بالنسبة إلى إفريقيا حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، ومن ستة أضعاف بالنسبة إلى أميركا اللاتينية حسب تقديرات البنك العالمي) . لكن من أين تأتي تلك الديون ؟ أولاً من **التبادل اللامتكافىء** ، أي من انهيار أسعار المنتجات الأساسية : فزراعة البلدان الغنية ، المجهزة تجهيزاً عالياً ، محمية بقوة ، بينما تجد الطبقات الفلاحية الفقيرة ، التي لا تملك غير قوة عملها ، نفسها مستباحة من قبل «قوانين السوق» . وثانياً ، من تصدير الرساميل الذي ما عاد بالفائدة إلا على الأغنياء ، وهم وحدهم الذين يترددون على كوّات المصارف (وبالمقابل فإن تدابير التقشف ، المفروضة بهدف سداد الديون ، تضرب أفقر الفقراء في المقام

الأول) . وثالثاً وأخيراً ، من مشتريات الأسلحة التي تزود الأنظمة الاستبدادية بوسائل القمع والتي تدر الربح الوفير على البلدان الغنية كما على بعض البلدان الصناعية الجديدة مثل البرازيل وتايوان .

لنذكِّر أيضاً بأن المصارف الكبرى التابعة للبلدان المتطورة ، الولايات المتحدة وأوروبا ، قد تلقت كتلة لا متوقعة من البترودولارات التي جاءت من ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 ، وعلى الأخص في عام 1979 . ومن ثم سعت إلى الإفادة منها خلال توظيفات رابحة ؛ فقد حثت البلدان الفقيرة على الاستدانة ، بعرضها عليها قروضاً ذات معدلات فائدة متفاوتة : فلئن لم تتخط أحياناً 7% سنوياً ، فقد وصلت في أحيان أخرى إلى 15% ، وأضحت بالتالي لا تحتمل إطلاقاً ، على ما يفيدنا البرازيليون . وهذا ظلم مزدوج ، إذا بفضل تلك القروض التي أضحت مذ ذاك فصاعداً ربوية بات في مستطاع البلدان المفقرة أصلاً أن تستورد منتجات مصنَّعة من البلدان المتطورة ، وأن تؤخر بالتالي مجيء البطالة إلى هذه البلدان وأن تخفف من وساعتها .

وفي شروط كهذه، واحتذاء بمثال التدابير التي اتخذتها هولاندة والبلدان الإسكندنافية وكندا تجاه إفريقيا جنوبي الصحراء ، فإننا نطالب بأن يتم تدريجياً تعميم إلغاء ديون البلدان الأشد فقراً التي تتجمع الغالبية منها في إفريقيا ، ثم آسيا الجنوبية وآسيا الجنوبية الشرقية . بل إن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 1987 يشير في خاتمته إلى أن ثقل التسديدات بالنسبة إلى صغار المدنيين الأشد فقراً ، على الرغم من كل الشروط المحابية لهم ، باهظ للغاية إلى حد يتعين معه مدهم بمزيد من الرساميل بمعدلات مخفضة إذا ما أريد لهم أن يستأنفوا عملية نموهم الاقتصادي (بديهي أن صندوق النقد لا يستطيع ، هو ، أن يدعو إلى إلغاء تلك التسديدات) . أما فرنسا فتكبح وتتردد في إلغاء ديون البلدان الأشد فقراً التي لا ريب في أن كتلتها أهم بكثير بالنسبة إليها منها بالنسبة إلى كندا . لكنها في ترددها هذا تقترف خطأً فادحاً : فهي في الأحوال جميعاً لن تستعيدها أبداً ، في حين أنها، بإلغائها من الآن ، تسجل لصالحها بادرة ثمينة سياسياً ، ولن تكلفها في الحقيقة شيئاً على المدى الطويل . بيد أن ذلك ينطوي، إلى حد ما، على اعتراف بأن خطط التنمية التي نصحت بها فرنسا قد أخفقت ، وهذا ما حذرت منه منذ عام 1962 .

وقد بدأت البلدان المصنفة بأنها «متوسطة الدخل» في أميركا اللاتينية ، بالإضافة إلى ماليزيا وتايلاند ، «تختنق» هي الأخرى تحت وطأة ديونها . فهي ، منذ عدة سنوات ، تسدد أكثر ما تتلقى من مال جديد . وقد بذلت جهوداً جبارة لتزيد صادراتها ، لكن العملة الصعبة التي كسبتها على هذا النحو تفيد في تسديد فوائد القروض (وهي فوائد باهظة وربوية) أكثر منها في تغطية حاجاتها غير القابلة للضغط والضرورية مطلق الضرورة (الطاقة ، الحبوب ، المواد الأولية ، وقطع الغيار للصناعات . . .) . إذن فالنتيجة الأولى للتصحيح الهيكلي الذي فرضته واشنطن هي زيادة البطالة ورفع أسعار السلع الغذائية . والحال أنه عندما يرفع الدعم عن السلع الغذائية ، فإن إمكانية الاغتذاء هي التي تسحب من «مستبعدي» الاقتصاد ، ويسحب معها بالتالي حق الحياة .

إن أحد الحلول المعقولة يتمثل في ربط مستوى تسديد القروض بأسعار المواد التي تصدرها البلدان المقرضة ، سواء أكانت منتجات زراعية (بن ، كاكاو ، شاي ، فستق عبيد ، قطن ، قنب ، زيتيات ، ليفيات ، مطاط ، إلخ) أم كانت معادن (بوكسيت ، فلزات الحديد ، نحاس ، كوبالت ، أورانيوم ، إلخ) . وعلى هذا النحو يكون من مصلحة الدائنين في جملتهم أن يدافعوا عن تلك الأسعار ، بدلاً من أن يغتبطوا بانهيارها ـ الذي من شأنه أن يحكم بالإفلاس على مدينيهم ـ عملاً بقوانين السوق .

وفي الواقع ، وفي مواجهة المرابين الدوليين الذين يحامون في واشنطن وطوكيو وزوريخ وبون ولندن وباريس عن أرباح المصارف ومساهميها ، فإن «بروليتاريي الأزمنة الحديثة» سيوفرون لأنفسهم فرصة أفضل لإسماع صوتهم فيما إذا واجهوهم بجبهة متحدة ، جبهة الفقراء ضد الأغنياء . فعلى هذا النحو أمكن في البلدان المتطورة ، منذ نحو قرن من الزمن ، الحد من استغلال العمال وحتى الفلاحين . ولئن يكن في مستطاع صندوق النقد الدولي والمصارف الخاصة والولايات المتحدة الأميركية أن تلجأ اليوم بسهولة إلى تدابير رادعة بحق أي بلد يشهر بمفرده إفلاسه (عن طريق مصادرة موجوداته في الخارج وإلغاء كل إمكانيات الاستيراد) ، فإنه سيكون بالمقابل متعذراً عليها أن تسلك المسلك نفسه في مواجهة ائتلاف يضم الغالبية الكبرى ، إن لم يكن مجموع البلدان الفقيرة المكبلة بالديون .

إن البلدان الغنية لن تجني أي غنم من إشهار إفلاس أكثر من نصف العالم : فذلك سيرتد أثره عليها ، هي نفسها ، بقوة . ولقد رأينا من تملكه الخوف الأكبر يوم 12 آب/ أوغسطس 1982 ، عندما أرادت المكسيك بمفردها أن تعلن أنها في حالة توقف عن الدفع . وفي مضمار آخر كان يوم الجمعة الأسود في 28 تشرين الأول/ أوكتوبر 1929 مثالاً لا يبغي أحد أن يجدده، وفي 19 تشرين الأول/ أوكتوبر 1987 جاءنا تحذير آخر . . . إن لفي الاتحاد قوة ، ولكن البلدان المتطورة أفلحت حتى الآن في أن «تقسم لتسود» . ولو تجنّدت جميع بلدان عدم الانحياز ، وبلدان المجموعة 77 ، إلخ ، حول مشكلة الديون العصيبة ، ووحدت صفوفها في صورة «مدين كلي» ، لأمسكت بخناق دائنيها أكثر مما يمسك هؤلاء بخناقها .

إن بلداً أوروبياً واحداً لا تغل عنقه الديون : **ألبانيا** ؛ فالقانون يمنع فيها كل دين خارجي ، ولا سيما بالدولار . ويكتفي هذا البلد ، كل سنة ، بأن يستورد ما يتكافأ وقيمة صادراته . وهو توازن غير قابل للاستمرار إلا بقدر ما يحظر النظام القائم شراء السيارات الخاصة التي هي عامل خراب للعالم الثالث .

7 ـ «المرابون الدوليون» يطيلون أمد البؤس الذي يهدد الديموقراطية :

ثمة تقريران مهدا للاجتماع السنوي للبنك العالمي ولصندوق النقد الدولي في شهر تشرين الأول/ أوكتوبر 1987 في واشنطن . ولا يقع المرء في هذين التقريرين إلا على قلة من التحليلات المبتكرة ، وإن كانا يلحان أكثر من ذي قبل على دور النساء وحماية البيئة (بدون أن يضعا موضع تساؤل امتيازات الأغنياء المسؤولة عن تدهورها) . ويستهل البنك العالمي تقريره بديباجة محبرة بالرضى عن النفس ، يتباهى فيها بكونه ، في السنوات السبعينيات ، «قد تزعم المجهود العام لتقليص شر الفقر (!) في البلدان النامية» . لكنه يلحظ أن برامجه للتصحيح والتقويم كانت أبطأ مفعولاً مما توقع . وعلى الأخص في إفريقيا المدارية التي « ستواجه ، في ظل غياب الموارد الضرورية (الجديدة) ، عنتاً حتى في **الإبقاء** [لم يعد أحد يتكلم عن **التطوير**] على برامج الصحة والتربية والتغذية وتمديدات الماء » . ومن ثم ، فقد شكل البنك المذكور « قوة

كـومانـدوس ـ فقر» Poverty task force)، مكلفـة بوضـع مقتـرحـات لعـام 1988 . . .

وأقر صندوق النقد الدولي ، من جهته، بأن «النمو قد تباطأ، والمداخيل قياساً إلى عدد الأفراد قد تناقصت في معظم بلدان إفريقيا المدارية . . . وقد كبح تقليص واردات البلدان الناميـة صادرات البلداتن الصنـاعيـة » . ونـوه الصندوق المذكور بـ « تراجع القروض الخاصة الممنوحة للبلدان النامية ، إذ سقـطت من 87 مليـار دولار في عـام 1980 إلى 10 مليـارات دولار في عـام 1986 . . . ومنذ عام 1983 كان على هذه البلدان الفقيـرة أن تقوم بعمليـات تسديد صافية » . وفي تقديره أن الخسارة بين ما تدفعه للبلدان الغنية وما تتلقاه منها تبلغ «12 مليار دولار سنوياً» . إذن ، **فالفقراء يمولون الأغنياء** ، ومن هنا انهيار الواردات ذات الضرورة الأولية ، وتفاقم البطالة وسوء التغذية والبؤس . وفي مواجهة الأدواء عينهـا يقترح الصنـدوق دوماً الأدويـة عينها : تسهيـلات للتصحيـح الهيكلي ، مشروطـة بتدابيـر انفتاح ليبـرالي وإلغاء للتـأميم وفتـح للحدود ، إلخ ، علماً بأن بعضاً قليلاً من هذه التدابير يبدو لنا إيجابياً . وبما أن القروض «تشرط» على هذا النحو، فمن الممكن، كما اقترح ج . ف . كيندي في عام 1962، فرض حلول قمينة بتقليـص التفاوتات (لإصلاح ضـريبي)، وزيـادة فـرص الحصـول على أرض (إصـلاح زراعي)، وإعـطاء الأولـويـة لاعتمـادات الصحـة والتـربيـة بـدلاً من تشجيـع المصـاريف الهـذائيـة في ياموسوكرو[7] والكورنيش الغربي في داكار. وينبغي الحذر أيضاً من أن تستخدم تلك القروض في تمويل تحديث سابق لأوانه بعد: فعلى هذا النحو تم تزويد زراع الشاي في أوغاندا، التي تزخر باليد العاملة، بحصادات آلية من شأنها أن تقلص العمالة وتضر بنوعية النتاج .

وهـل سنقف مكتوفي الأيـدي أمام مشهـد دوام الفقر الحـاطّ لكـرامـة الإنسان ، في الوقت الذي نحوز فيه على جميع الموارد اللازمة للتغلب عليه ؟ إن أهراءاتنا مليئة ، ومصانعنا تغص بمخزوناتها . وما من أحد منا إلا مسؤول عن كل ضروب البؤس تلك ما دام لا يصرخ بعالي صوته بأنها غير مقبولة .

---

(7) عاصمة ساحل العاج الجديدة منذ عام 1983 . «هـ. م» .

وهذا أمر تعرفه خيراً منا البلدان الفقيرة : ففي مؤتمر الأممية الإشتراكية في ليما في أيار/ مايو 1986 أشار الرئيس غارسيا إلى «اشتراكيي» البلدان الغنية قائلاً إنهم لا يستطيعون الادعاء بأنهم لكذلك إلا إذا قدموا مساعدة حقيقية للفقراء الأشد فقراً ، وهي حقيقة ذكّرت الحضور بها عندما انسحبت من الجلسة الافتتاحية «لمجلس اليسار» في باريس في آذار/ مارس 1987) .

إن ضروب البؤس تلك في سبيلها إلى القضاء على آمال الديموقراطية في البلدان المعدمة ، مع أن الديموقراطية هي خير ضامن لعالم ممكن للجميع . ولو كانت البلدان الغنية نصيرة حقيقية للديموقراطية لتحتم عليها أن تقلص بنفسها امتيازاتها ، وأن تعيد النظر في التفاوتات البشعة ، وبالتالي في النظام الاقتصادي الذي ينظمها .

صحيح أن الأرجنتين والبرازيل والأورغواي قد أطاحت بأنظمة القمع لكن وضعها هش ! وقد بقي العسكريون في البرازيل أقوياء بما فيه الكفاية ليسهموا في تجميد التحرك نحو إصلاح زراعي حقيقي . وإذا كان البيرونيون في الأرجنتين يعاودون صعودهم في الانتخابات ـ وهم الذين يمثلون أيضاً القمع ـ في قبالة الراديكاليين من جماعة ألفونسين ، فهذا لأن تدابير التقشف يصعب قبولها من جانب أولئك الذين يرزحون تحت المعاناة.

إن مستقبل العالم يبقى مرتبطاً بنهوض الديموقراطية . لا ديموقراطية خطباء المنابر الديماغوجيين الذين يعدون بغد أفضل ، ولا ديموقراطية الخبراء الاقتصاديين المتضلعين أكثر مما ينبغي في العلم ، ممن يبدون حذقاً وبراعة في الدفاع عن مصالح الأغنياء في واشنطن زاعمين أنها مصالح العالم قاطبة . بل ديموقراطية المناضلين الذين يعملون على مساعدة الجماعات القاعدية والتجمعات القروية وجمعيات المنبوذين في جنوبي الهند و «فقراء البلدان قاطبة» . إن الزمن يستعجلنا ، إذ تلوح نذر أخطار رهيبة في الأفق الذي ما هو ببعيد إلى الحد الذي كنا تفترضه . فإضافة إلى الأخطار التي تحدق ببيئتنا ، وبالتوازن الإيكولوجي لكوكبنا الصغير ، ذي الموارد المحدودة للغاية ـ والسيئة التوزيع للغاية ـ لا يجوز أن ننسى خطر السلاح الذري .

الفصل الثاني عشر

السلم ونزع السلاح سيسهلان الأمن والتنمية

1 ـ «الأمن» المهدد بمنظور الشتاء النووي :

« إذا أردت السلم ، فأعدّ العدة للحرب SI VIS PACEM, PARA BELLUM ! » : لقد رُدد هذا القول السائر على مسامعنا طوال ألوف من السنين ؛ ولكن عبثاً برهن التاريخ ، في كل مكان وزمان ، على بطلانه . ومنذ 2 تشرين الأول/ أوكتوبر 1914 ، عندما شاهدت ، وأنا في العاشرة من العمر ، الجنود الشبان يحتضرون في الخنادق عند تخوم آراس[1]، بتُّ ضد الحروب **كافة** . وفي وقت لاحق كنا نردد في مهرجاناتنا الخطابية (إلى جانب روبير جوسبان وبرنار روزييه) ، ضمن إطار حركتنا السلمية في الأعوام 1933-1939 ، كما على أعمدة صحيفتنا **«الوطن الإنساني»** : « ما من شر من الشرور التي يراد تلافيها بالحرب بأكبر من شر الحرب نفسها » .

لقد استطاع هتلر، في عام 1939، أن يجعلنا نتردد بخصوص الصلاحية الكلية لذلك المبدأ ؛ لكن القنبلة الذرية تجعله الآن **غير قابل للنقاش** . وعندما يقول ميتران بأنه لـن يتردد ، عند الاقتضاء ، في الكبس على «الزر» النووي ، فمن الممكن أن نطرح السؤال : هل هو صادق ؟ فإذا كان صادقاً ، فهذا معناه أنه رجل خطر، بل غير مسؤول. إذ كيف لا يخاف من أن تُدمر بلادنا كنتيجة محتومة للرد السوفياتي السريع فيما إذا تبنينا إستراتيجية «المدن المضادة» التي

---

(1) آراس : مدينة في شمالي فرنسا ، كانت قريبة من الجبهة في حرب 1914 ، وقد دمرها القصف . «هـ. م» .

يدعو إليها العسكريون ؟ إنني أفضل أن أعتقد أن رئيسنا يطيب له أن يلعب دور «القبضاي» المزيف ، وأنه في الساعة الحاسمة سيتردد : هل نسي أنه وعدنا بإلغاء السلاح الذري ؟ كثيرون هم الألمان الذين يؤاخذونه على نصحه لهم بقبول صواريخ أميركية جديدة فوق أراضيهم : فلنأمل أن يتم سحبها ـ كافة .

في حال نشوب حرب «ذرية» ـ وكل حرب بين القوى العظمى مهددة بأن تؤول إلى حرب ذرية ـ فإن العواقب يتعذر التنبؤ بها ، وعلى الأخص بسبب ديمومة الإشعاعات المميتة . شيء واحد محقق : إنها ستكون أخطر بكثير مما في اليابان عام 1945 ـ يوم كان في مستطاع الولايات المتحدة أن تنهي الحرب بكل تأكيد بدون تلك المذبحة الجماعية المجرمة .

لقد درست اجتماعات لعلماء قدموا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى النتائج المحتملة لحرب نووية على البيئة. فالدخان والغبار سيمنعان نور الشمس من الوصول إلى سطح الأرض على مدى حقبة مديدة ، بحيث يخيم الشتاء النووي الذي لن يقيض في أرجح الظن للبشرية أن تستمر في البقاء من بعده . ويبدي الاختصاصيون الروس والأميركان قلقهم من احتمالات الخطأ في التحكم بالأنظمة المعلوماتية بما قد يؤدي إلى نشوب الحرب النووية لا إرادياً . وهم يدرسون معاً «كيف السبيل إلى عدم الخطأ» ، ولكنهم ليسوا على ثقة من الوصول إلى جواب . لنا إذن أن نطمئن ! .

إن علينا إذن أن نبحث عن حلول أخرى غير ذلك السلم المسلح الذي يتسبب من الآن في قدر أكبر مما ينبغي من الخسائر والأتلاف .

2 ـ تكلفة «حضارة السلاح» :

بيَّنت لنا الفصول السابقة الضرورة العاجلة لحماية البيئة من مظاهر التردي والتدهور المتواصلين ولإبعاد شبح الفقر . ونحن نحتاج ، في هذا النضال المزدوج ، إلى تعبئة جميع مواردنا وجميع مواهبنا ، بدلاً من أن نهدرها في سباق التسلح الذي لا يعدو أن يكون نتيجة لتصاعد خطِر في المخاوف المتبادلة والذي لا محيص من أن يقودنا إلى اللاأمن ، وفي خاتمة المطاف إلى الموت . وإنه لعسكري «كبير» (قلة هم الكبار من العسكريين ، ولكنهم ليسوا منعدمي الوجود) ، هو الرئيس أيزنهاور ، الذي فضح في أواخر

عهده (فعلك الشيء متأخراً خير من ألا تفعله بـالمرة ، كمـا يقول المثـل) التواطؤ الخسيس في المصالح بين المجموعتين العسكرية والصناعية بقوله : « إن كل بندقية تصنع ، وكل سفينة حربية تنـزل إلى الماء ، وكـل صاروخ يطلق ، تمثل في محصلة الحساب سرقة تجاه أولئك الذين يعانون من الجوع ولا يجدون المأكل ، وأولئك الذين يعانون من البرد ولا يجدون الملبس » .

وقد ذكرنا معهد لندن للدراسات الإستراتيجية و «مستقبلنـا المشترك»[2] في عام 1985 بأن النفقات العسكرية العالمية قد تجاوزت 900 مليار دولار ـ أي أكثر بكثير من إجمالي دخل النصف الأفقر من الإنسانية ، البالغ تعداده زهاء مليار نسمة . وتكافىء هذه الميزانية أيضاً الناتج القومي الخام لكل من الهند والصين وإفريقيا جنوبي الصحراء معاً. وهو لا يفتأ يتزايد لينتقل مـن 4,7 %من الناتج العالمي الخام في سنة 1960 إلى 6% في سنة 1985 ، أي بزيادة مقدارها 150% واقعياً وبالأسعار الثابتة .

إن ثلاثة أرباع هذه المصاريف تتحقق في البلدان الصناعية ، المسماة بالمتطورة ، التي تختلس ، على حساب الإنتاج ، الرأسمال والمعارف العلمية والتقنية والمواد الأوليـة . ويمثل استخـراج الفلزات ونقلها بحـد ذاتها هـدراً ضخماً للطاقة وللموارد المعدنية غير المتجددة ، مقترناً بتدهور لا علاج له في البيئـة . إن أكثـر من نصف مليـون من الشغيلة العلميين من ذوي المستـوى الجامعي يعملون في مضمار التسلح ، ويمتصون بالتـالي نصف الاعتمادات العـالمية المـرصودة للبحث والتنميـة ، وهي ميزانيـة تتخطى من بعيـد جملة الاعتمادات المخصصة للدراسات التكنولوجية المتعلقـة بالمصـادر الجديـدة للطاقـة ، وللصحـة ، وللطب ، وللزراعـة ، وللكفـاح ضـد مختلف أشكـال التلوث ، إلخ . ولنلحظ بالمناسبة أن تكاليف البحث هذه في مجال التسلح تنمو بأسرع مرتين من نمو إجمالي النفقات العسكرية .

وحتى لو أمكن تحاشي الكارثة الكونية فإن هذا السبـاق يجمد تمـويل المشاريع الحيوية. ويرتفع إجمالي أعجل أربعة بنود في هذه المشاريع الحيوية

---

(2) عنوان تقرير الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية ، مصدر الذكر آنف .

إلى ثلاثة عشر يوماً ونصف يوم من النفقات العسكرية العالمية السنوية : نصف يوم (أي ما يعادل 1,3 مليار دولار في السنة) من أجل خطة العمل في الغابات المدارية ؛ وأقل من يومين (أي 4,5 مليار دولار) من أجل مكافحة التصحر ـ وهي الخطة التي ما جرى قط تمويلها بالتمام منذ أن وضعت في نيروبي عام 1977 ؛ وعشرة أيام (أي 30 مليار دولار) من أجل برنامج تجهيز غالبية البلدان الفقيرة بمياه الشرب وشبكات المجارير ، وهو عامل أساسي في الصحة ؛ وعشر ساعات (أي مليار واحد من الدولارات) لإضفاء الصفة العملانية على حملات التخطيط العائلي . ولعل هذه الأرقام تكفي لتقنعنا بأن العالم يحكمه مجانين ، ولكنهم مجانين بدأوا يعون جنونهم .

3 ـ التنمية ونزع السلاح :

إن جميع فرص تقدم العالم الثالث قد ضاعت أو كادت ، لا من جراء سياسة قوى «واشنطن» الثلاث تجاهها فحسب ، ولا من جراء السياسة الاقتصادية غير الموائمة لدوله فحسب ، ولا من جراء ازدراء «النخب» المحلية لفقرائها وفلاحيها فحسب ، بل كذلك ، وتتويجاً لكل تقدم ، من جراء الشطط ، المتعاظم باستمرار ، في نفقاتها العسكرية . فـ «حضارة السلاح» تخلب لب معظم تلك البلدان الفقيرة وتسحرها ، سواء أسمت نفسها تقدمية أم غير منحازة أم كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي .

إن حكومات تلك الدول تدعي أن مشتريات الأسلحة تضمن أمن ترابها الوطني . علماً بأن هذه التجارة تعود بالغنم الكبير على البلدان المتطورة . فلولاها لما كان تأتى لنا ، في فرنسا ، أن نبذر ذلك التبذير الكبير في الوقود في سياراتنا الأكبر مما ينبغي . وفي عام 1986 ، وحسب تقديرات جيرار غريليه[3] ، ارتفعت مشتريات الأسلحة في العالم الثالث ـ بعد أن ازدادت بمقدار 38% في عشر سنوات ـ إلى 35 مليار دولار. ويتراوح إجمالي الميزانيات العسكرية لدول العالم الثالث (باستثناء الصين) ما بين 120 و 150 مليار دولار ، أي ما بين 15 و 20% من النفقات العسكرية العالمية (بالمقارنة ، فإن خدمة

(3) ج. غريليه : «السيوف أكثر من السنابل» ، في «لوموند» 12 كانون الثاني / يناير 1988 .

الدين الخارجي لتلك البلدان الفقيرة كلّفتها في ذلك العام نفسه 45 مليار دولار) . ويعرف خمسة وعشرون بلداً فقيراً حروب عصابات داخلية ، لأن الأزمة الاقتصادية تثير قلق الحكومات ، فتردّ عليها بتعزيز الجيش والشرطة . وعلاوة على أن النفقات العسكرية لا تناقش ولا تنشر ، فإنها تخدم إستراتيجيات السيطرة للجماعات الممسكة بزمام السلطة .

لقد تضاعفت الميزانية العسكرية للبلدان الفقيرة ، المسماة بـ «النامية» ، خمس مرات منذ عام 1960 ، فانتقلت من أقل من عشر الإجمالي العالمي إلى زهاء الربع ! آية ذلك أن أي مشتريات للتجيهزات تستتبع نفقات : قطع غيار ، ذخيرة ، وقود ، علماً بأن التدريب يتولاه ضباط البلدان الغنية التي تعتني بـ «زبائنها» فتؤمّن لهم ، في هذه الحال ، «خدمة لما بعد البيع» أنجع بما لا يقاس مما في مضمار الإمدادات المدنية .

وفي إفريقيا وحدها ـ تلك القارة الشديدة الإدقاع ، المحدقة بها أفدح الأخطار ـ ازدادت مشتريات العتاد الحربي بمعدل 18,5% في الفترة ما بين عام 1971 وعام 1980. وعلى هذا النحو فإن 20 % من الديون الخارجية التي استدانتها البلدان الفقيرة غير النفطية، بين عام 1972 وعام 1982، تعود إلى تلك المشتريات ، وذلك على حساب جميع الاعتمادات التي كان يمكن أن توظف في تطوير الزراعة والصناعة اليدوية (الخالقتين لوظائف العمل)، والتربية والصحة، وبالتالي في إشباع معظم الحاجات الأساسية بفضل عمل البلد والموارد المحلية.

إن هذه الصلة بين نزع السلاح والتنمية قد حملت الأمم المتحدة على أن تنظم في نيويورك في الفترة ما بين 24 آب/ أوغسطس و 11 أيلول/سبتمبر1987 مؤتمراً دولياً جرى فيه التشديد على «مستتبعات المصاريف العسكرية العالمية في مواجهة الوضع القاتم للاقتصاد العالمي». وقد حث المؤتمر الدول على « تقديم معلومات موضوعية حول ميزانياتها العسكرية » (مما يثبت ضمنياً أن المعلومات المقدمة حتى الآن لم تكن موضوعية) . ومما له دلالته أن الولايات المتحدة الأميركية رفضت كل مشاركة في المؤتمر ، إذ أبت واشنطن أن تأخذ بعين الاعتبار معادلة نزع السلاح = التنمية .

4 ـ تكلفة «كفاحات» الحماية :

لنستعد على نحو آخر حساب كل ما يمنعنا عنه التسلح . ففي ختام التقرير عن **«وضع العالم 1988»** قدم «معهد رصد العالم» تقديراً بالنفقات التي لا غنى عنها البتة لحماية كوكبنا ـ وحماية البشرية ـ من جملة الأخطار التي تقدم بيانها . ففي الولايات المتحدة تتعرض الأراضي الهامشية للحت الشديد إذا ما زرعت (مقابل كل طن من الحبوب يتم إنتاجه ، تضيع ستة أطنان من التربة السطحية) . وتحاشياً لهذه الأتلاف ، فإن تحويل تلك الأراضي إلى مراعٍ وغابات ، وتدابير صون التربة ، المعمول بها منذ عام 1985 ، ستكلف الولايات المتحدة 3 مليارات دولار سنوياً . ولو عممت مثل هذه الخطط على الصعيد العالمي لكلفت ما لا يقل عن 24 مليار دولار سنوياً : وهو مبلغ يقل بكثير عن تكاليف دعم الأسعار الغذائية في الولايات المتحدة في عام 1986 وحده .

ودوماً على صعيد الكرة الأرضية فإنه يتعين ، من الآن حتى عام 2000 ، إعادة تشجير نحو 150 مليون هكتار ، لتغطية الحاجات من الخشب ولصون التربة والماء في آنٍ . وبمعدل 15 مليون هكتار في السنة على مدى عشر سنوات ، فإن كلفة مشروع كهذا ستصل إلى 7 مليارات دولار سنوياً .

إن برامج الاقتصاد في الطاقة ، التي بدونها سيغدو غاز الفحم ونقص الأوزون خطراً قاتلاً على البشرية ، ينبغي أن ترتفع بصورة تدريجية لتصل إلى 50 مليار دولار سنوياً ، على حين أن تنمية الطاقات القابلة للتجدد قد تصل كلفتها إلى 30 مليار دولار .

وتتوقع الخطة ، فضلاً عن ذلك ، رصد 33 مليار دولار سنوياً للمشاريع القمينة بتبطيء نمو السكان ، منها 6 مليارات دولار لتحسين تربية النساء و 3 مليارات دولار للعناية الصحية . وتخلص بأرابة في النهاية إلى المطالبة برصد ما يتراوح بين 30 و 40 مليار دولار سنوياً ، على مدى السنوات السبع أو الثماني القادمة ، من أجل **إطفاء دين العالم الثالث** .

على هذا النحو يكون المبلغ الإجمالي لكلفة الخطة 180 مليار دولار قمينة ، إذا ما جرى توزيعها بذكاء ، لا بإنقاذ العالم ، بل بتقليص فداحة

الأخطار التي تحدق به تقليصاً كبيراً . وبالمقابل ، فإن كلفة التسلح التي تصل إلى 1000 مليار دولار سنوياً لا تسهم إلا في زيادة تلك الأخطار . **إذن فحماية الكرة الأرضية تكلف أقل بخمس مرات من مواصلة تهيئة تدميرها .**

5 ـ العسكريون والديموقراطية :

عندما سُقتُ رغماً عن إرادتي إلى الخدمة العسكرية في عام 1924 ، أعلمني الجيش أنه لا بد من الإطاعة أولاً ، ثم الاحتجاج فيما بعد إن دعت الضرورة . الأمر الذي يعني أحياناً ، في حالة الحرب ، أن يموت المرء بدون أن يناقش . إن البشرية بأسرها ـ وهي في حالة عدوان مستديم عليها ـ تخضع للمبدأ نفسه . وكيما تتمكن من دحر قوى الموت وأبالسة الشر ، فعليها أن تنعتق منها ، وأن تتحد لتطالب بمستقبل لا يقع يومياً تحت تهديد الشبح النووي .

ثمة أسباب أخرى تحثنا على معارضة سلطة العسكريين أو العسكريين المتربعين على سدة السلطة. فقد رأيناهم بما فيه الكفاية وهم قيد العمل في كل زمان ، وفي جميع البلدان . وخلافاً لما يزعمون ، فإنهم ليسوا موجودين فقط ليخوضوا أو «ليكسبوا» الحروب مع الأمم الأجنبية ؛ فهم يصارعون من الآن فصاعداً ضد «العدو الداخلي» في منظور قوى القمع البوليسية ، باسم ما يسميه العسكريون البرازيليون بالأمن القومي .

إن العسكريين ليسوا بحال من الأحوال من الديموقراطيين : ونستطيع أن نتيقن من هذه الحقيقة ، لا في الصين والاتحاد السوفياتي والحبشة فحسب ، بل كذلك في المغرب والتشيلي والبرازيل والأرجنتين . ففي هذا البلد الأخير بزَّ بعضهم بعضاً في مضمار الاغتيال (المعمَّد باسم «الاختفاء») والتعذيب وأبشع مظاهر القمع . وفي أميركا اللاتينية ، وحتى في الحالات التي اضطروا فيها إلى التنازل عن السلطة للمدنيين ، بعد أن برهنوا عن عدم نجعهم التام في الاقتصاد ، بقوا يشكلون في الكواليس أقوى جماعة ضاغطة في مجال العمل السياسي . ففي البرازيل وكولومبيا والفيليبين والسلفادور وقفوا يعارضون ـ هذه المرة بنجاح ـ ذلك الإصلاح الزراعي الذين يعرفون أنه قد يغدو بمثابة حجر الزاوية للعدل الاجتماعي ، وبالتالي لديموقراطية حقيقية . إذن فالنضال في سبيل الديموقراطية يقتضي عودة العسكريين إلى ثكناتهم ، وهذه حقيقة معروفة

منذ عهد بعيد ، وعلى أية حال منذ أيام شيشرون الذي كان يقول : CEDANT ARMA TOGAE ، أي أن على العسكـري أن «يتخلى» أمـام السلطة المدنية . وهذا بانتظار إلغاء الجيوش ـ كما حدث في كوستاريكا .

6 ـ انتصار المهزومين: مستقبل فرنسا تهدده مصاريفها العسكرية :

لقد حدَّ منتصرو 1945 على سعة من المصاريف العسكرية لألمانيا ، وعلى الأخص اليابان، وحرموا عليهما السلاح النووي . ومنذ سنوات ولستر براون يبشر بالسيطرة الاقتصادية العالمية لليابان في قبالة الجبارين اللذين تنوء ميزانيتهما تحت ثقل النفقات العسكرية ، وهو ما انتهيا بعد طول تأخير إلى إدراكه . وعلى حين أن حلم الأمبراطورية الأميركية في الهيمنة العالمية يتقلص (لحسن الحظ) ، فإن اليابان قد اندفعت في غزو «دائرة ملكيتها المشتركة الآسيوية» شاهرة هذه المرة لا البندقية ، بل دفتر الشيكات ؛ كما أن ألمانيا تسجل الظفر تلو الآخر على الصعيد الاقتصادي في أوروبا الغربية .

أما فرنسا فقد ناءت «تنميتها» ، بين 1945 و 1962 ، تحت وقر الحربين الاستعماريتين في الهند الصينية والجزائر ؛ ولقد كنا قلة بين الفرنسيين عندما عارضناهما . والحال أن مصاريفها العسكرية هي التي تهدد ، في عام 1988 ، **بأن تجعلها تخسر الرهانات الحيوية في نهاية القرن هذه** : التربية والبحث . وقد وعد كل مرشح في الانتخابات الرئاسية عام 1988 بأن يزيد على سعة اعتمادات التعليم على جميع المستويات ، ولا سيما أن عدد الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية سيصل إلى 80% في مطلع القرن القادم ، وكذلك اعتمادات البحث (الأساسي والتطبيقي) ، وأخيراً التأهيل المتواصل البالغ الضرورة . ومع ذلك رأينا رجال المال عندنا ، في مطلع عام 1988 ، يقفون مترددين حيال سعة مقترحات (وهي أصلاً غير كافية) خطة مونوري[4] .

إن بلوغ مثل هذه الأهداف «الحقيقية» العظمة (التربية والسلم وتقليص البطالة) ، التي تشرط التنمية «الحقة» ، يتطلب تخفيض النفقات «الكاذبة»

---

(4) رينيه مونوري : وزير التربية المستقيل في حكومة جاك شيراك الفرنسية اليمينية، «هـ. م» .

العظمة (التسلح والاعتمادات العسكرية) ، وهو مطلب تسهله من الآن فصاعداً اتفاقيات ريغان ـ غورباتشوف التي ترددت السلطات في فرنسا ، في نهاية 1987 ، في الترحيب بها .

7 ـ الحروب اللامتنهية :

إن «حرباً عالمية ثالثة» بين القوى الكبرى ، يتواجه فيها الحلف الأطلسي والمعسكر السوفياتي ، تبدو بعيدة الاحتمال بسبب الأسلحة النووية (ومن ثم لا يتردد بعضهم في تصوير هذه الأسلحة لنا وكأنها ضمانات للسلام) . هذا لا يعني أن الكبار لن يعودوا إلى التدخل بعد اليوم ، ولكن من الآن فصاعداً ليدافعوا عن أراضيهم الخارجية ، عن مناطق نفوذهم ، عن «حظيرتهم الخلفية» في أميركا الوسطى ، وعند الاقتضاء ضد «الصغار» وليس فقط ضد الكبير الآخر ؛ وذلك ما يسمى بالحروب «المنخفضة الحدة» . وقد حملت مرغريت تاتشر مشعل إنكلترا الفكتورية من جديد بإعلانها الحرب على الأرجنتين من أجل خراف السهوب الباردة في المالوين . وتدخل ريغان ، بعد غرانادا ، ليدعم الكونتراس في نيكاراغوا ـ علماً بأنها بلد منكوب بلغ عدد قتلاه خمسين ألفاً ونيفاً . وفي السلفادور بلغ عدد القتلى 60.000 ، وكذلك الحال في غواتيمالا . وقد عرفت كل أميركا اللاتينية ـ ولا تزال تعرف ـ سرايا الموت ، والتعذيب ، وحوادث «الاختفاء» ، إلخ .

منذ ثماني سنوات والجيش السوفياتي متورط في رمال أفغانستان المتحركة حيث يقدر عدد القتلى بأكثر من مليون نسمة (وبخاصة من المدنيين من نساء وأطفال) ، وعدد اللاجئين بخمسة ملايين . وقد فهم السوفييت أخيراً أنهم لن ينتزعوا النصر أبداً بالقوة مثلما لم ينتزعه الأميركان في فيتنام ، وهم يبحثون عن مخرج للانسحاب بدون أن يفقدوا ماء وجههم . وقد تدخل الاتحاد السوفياتي والصين ، من خلال عتادهما ، في كامبوديا حيث ارتكبت جريمة إبادة بشعة للجنس البشري ، وحيث لا تزال الحرب تتوالى فصولاً .

ويسلم الكبار أخيراً بأن هذه الحروب غير مشرفة ، وبأنها تكلفهم غالياً ، وبأنها عديمة الشعبية لدى الرأي العام المحلي والعالمي . لكن تبقى هناك أشكال عديدة أخرى من المنازعات ، إذ تم إحصاء ما لا يقل عن مئة وثلاثين

نزاعاً منذ عام 1945 . ولإفريقيا حصة لا بأس بها من المواجهات «الأهلية» أو الأجنبية (الفصل السادس) .

وفي آسيا ينبع بؤس شبه القارة الهندية إلى حد كبير من تقسيمها الذي استتبع نفقات عسكرية باهظة، على حساب تنمية الهند والباكستان . وتخوض أندونيسيا حرباً كولونيالية في تيمور الشرقية . وتقف سريلانكا عاجزة عن حل المشكلة التامولية ، والجيش الهندي «يحتل» هذا البلد .

وترغب إسرائيل في الاعتراف بها ، ولكن هذه أيضاً رغبة الفلسطينيين الذي لا تفتأ حقوقهم تنتهك ، مما أدى إلى ثورة الأحداث ذوي القبضات العارية منذ نهاية عام 1987 . والقمع يسيء إلى سمعة إسرائيل ، ولكنه لا يضعفها أكثر مما ينبغي اقتصادياً ، نظراً إلى ما تلقاه من دعم مالي من الولايات المتحدة . وبالمقابل فإن هذه الحرب تتسبب في خراب البلدان المجاورة أو إقفارها . فلبنان كان سعيداً حتى عام 1975 ، وهو لن يستطيع الخروج مما هو فيه الآن ما دام جيرانه الأقربون والأبعدون يتدخلون في شؤونه . وبين إيران والعراق تدور رحى حرب ضارية يقتتل فيها الإخوة من المسلمين . ويقال إن السنوات السبع الأولى من هذا النزاع قد تكلفت 400 مليار دولار من النفقات العسكرية ، وعشرات المليارات من الدولارات أتلافاً وخسائر (وهو مبلغ كان يمكن معه دفن البؤس في المنطقة كلها) ، وعلى الأخص أكثر من مليون قتيل . وفرنسا متورطة هناك بصورة مباشر ، بحكم توريداتها من الأسلحة .

8 ـ إيران/ غيت أو عراق/ غيت :

يتبادل اليمين واليسار الفرنسيان الاتهامات بكون كل منهما قد أمد إيران بالأسلحة ، لكن شركة لوشير وشركة س. ن. ب. إ ما فعلتا في خاتمة المطاف أكثر من ممارسة مهنتهما . ونحن نبيع الأسلحة في كل مكان ، وإيران تدفع عداً ونقداً ! ونحن نبيع كميات أكبر للعراق الذي أمسينا بمثابة حليف له عملياً . وهذا بدون أدنى تدخل من البرلمان الفرنسي ، بل بمقتضى اتفاقيات توريد الأسلحة لا أكثر ولا أقل. والحال أنه عندما اندلعت الحرب في عام 1967 بين إسرائيل والعرب ، أمر ديغول بتعليق مبيعات العتاد الحربي . وعندما اندلعت الحرب الإيرانية ـ العراقية واصلنا توريداتنا للعراق الذي بات مديناً

لنا ، منذ نهاية 1987 ، بنحو 35 مليار فرنك (وهو مبلغ لا يبدو معقولاً الأمل باسترداده بتمامه) . وجميع مبيعات الأسلحة هذه تمكننا من تمويل الأبحاث العسكرية ومن سد العجز في الميزان التجاري الخاسر . وعندما يقود الواحد منا سيارته ، فعليه ألا ينسى أن جزءاً من ثمن الوقود قد دفع بعملة صعبة كسبناها من دم المقاتلين .

عندما ذهبت مع بعض الآخرين للاحتجاج لدى قصر الإليـزيه[5] على التجارب النووية الفرنسية، في تموز/ يوليو 1985، شرح لنا المستشار الذي استقبلنا بلطف أن فرنسا، القوة المتوسطة جداً باقتصادها وسكانها ومساحتها، لا يتأتى لها أن تبقى ذات شأن حقاً على المستوى العالمي إلا بتسلحها الذري وبنفوذها في العالم الثالث ، ولا سيما في أفريقيا .

9 ـ 1987 ، العام الأول من نزع السلاح الفعلي والمراقب :

لا نستطيع ، بوصفنا أنصاراً للسلم ، أن نرى بعين الازدراء إلى اتفاقيات ريغان ـ غورباتشوف . هذا مع أن معاهدة واشنطن هذه ، الموقعة في 8 كانون الأول/ ديسمبر1987 ، لا تمس سوى شطر يسير من الأسلحة النووية ؛ فهي مجرد بداية ؛ ولا محيص لنا عن مواصلة الكفاح في سبيل السلم . . . **المنزوع السلاح** . إنه لنعت ضروري، لأن ما من أحد إلا ويطيب له أن يتكلم بلغة السلام ، بما في ذلك كبار العسكريين الذين يجازفون ، في حال نشوب حرب ذرية ، بألا يموتوا بعد الآن في فراشهم .

إن التقـدم مرمـوق اليوم ، لأن الأمـر لم يعد مقتصـراً على الحـد من التسلح ؛ بل ثمة أسلحة قد شُرع بتدميرهـا ، وكل طـرف يقبل بـأن يتحقق «الآخر» من واقع ذلك التدمير . فلنأمل أن تتم إلى أقصى حـد إعادة تدوير تلك الحدائد وتلك الخردة . ولكن كم من ثروات قد بددنـا. وبأية كيفية ! .

ولنـذكِّر بأن فرنسا قد بدت ، ضمن جوقة المدائح التي انهالت على تلك الاتفاقيات ، متـرددة . فمن اليمين ومن اليسار ارتفعت أصـوات تحامي عن ضرورة تسلحنا الذري . بل وجد هناك من يلمح بأنه إذا ما تم تعميم سحب

---

(5) قصر رئاسة الجمهورية في باريس . «هـ. م» .

الأسلحة النووية فإن فرنسا قد تضطر إلى رفض المشاركة فيه . ولنقلها بصراحة : إن هذه السياسة لا تفتأ تهدد السلم العالمي ، وحملة أوكلاند المزرية في عام 1985 لإغراق مركب غرينبيس الذي كان يحتج على تجاربنا النووية لن تحتل مكانها في سجل تاريخنا على أنها «مجيدة» .

ويبدو مستحيلاً من الآن فصاعداً التوكيد بأن السلاح الذري ضامن السلم العالمي : فهو يمثل على العكس الخطر الأشد خطورة، وهذا ليس على مستوى النتيجة فحسب : فالوسائل التي يجندها تعيق «تنمية» البشرية قاطبة ، وتؤخر نهاية الأمراض ومظاهر البؤس والجهل في مجموع العوالم الثالثة .

ويتعين علينا أيضاً أن نرد على الأكاذيب المكررة عن التفوق المزعوم للقوى العسكرية السوفياتية التقليدية . فحسبما يرى مراقب فرنسي لدى منظمة حلف شمالي الأطلسي ، فإن تلك الدعوى تذود عنها المجموعة الصناعية ـ العسكرية في الولايات المتحدة بهدف الحصول على اعتمادات متعاظمة باستمرار تكلف الاقتصاد الأميركي باهظاً .

وقد أوضح كلود جوليان في عدد كانون الثاني/ يناير 1988 من «لوموند دبلوماتيك» أن المعطيات المتوفرة لدى «اتحاد أوروبا الغربية» تشير إلى أن « الحلف الأطلسي يتمتع بتفوق مرموق في مجال القذائف الموجهة المضادة للدبابات » . والحال أن قذيفة مضادة للدبابات «ذكية» تكلف أقل بـ 100 إلى 150 مرة مما تكلفه دبابة ثقيلة . ثم إن نصف الدبابات السوفياتية يعود تاريخ صنعها إلى عام 1947. ومع ذلك لا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يقوّم اقتصاده المتداعي إلا إذا خفض هو الآخر مصاريفه العسكرية تخفيضاً كبيراً. ولئن ثاب كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى رشدهما، فقد آن الأوان للقوى السياسية الفرنسية، أيمينية كانت أم يسارية، لكي تنحاز بمزيد من الوضوح والتصميم إلى معسكر السلام، بدلاً من أن تحامي عن أطروحات باهظة الكلفة بقدر ما هي بالية وخطرة. ولست الوحيد من يرى هذا الرأي. فحسب برنار كلافل[6]: «إن جرثومة الحرب تسمم الملايين والملايين من

---

(6) ب. كلافل ، من مقدمته لكتاب «**100 قصيدة ضد الحرب**» ، منشورات الاتحاد السلمي ، باريس 1988 .

الكائنات البشرية. جرثومة أرهب بكثير من السرطان والسل والإيدز والمجاعة والبراكين والفيضانات والأوتوستر ادات والإدمان الكحولي والمخدرات والسجائر مجتمعة. إنها قرح البشرية المزمن، بل أفظع قرح تحمله معها منذ كانت. إنها الداء الأشد تهديداً للنوع البشري بالفناء».

وفي رأي أنطوان سانغينيتي أن « تشرنوبيل قد ردت الجبارين إلى الحكمة : التخلي عن الذرة كسلاح قابل للاستعمال في المنازعات ، والتفكير بإمكانية نزع السلاح الذري في أوروبا وفي العالم ، في المدى الطويل »[7] .

وفي رأي جان ـ ماري مولر أنه « لا يمكننا التفكير بشن الحرب على الاتحاد السوفياتي لتحرير شعوب الشرق . لكن يتعين علينا أن نتخيل أشكالاً عينية لتضامن فاعل للديموقراطيات الغربية مع الشعوب التي تقاوم الاضطهاد التوتاليتاري . فهذه الشعوب هي التي تناضل فعلاً من أجل السلم في أوروبا . وهي حليفنا الحقيقي في الدفاع عن حرياتنا نحن أنفسنا . وفي محاولتها فك النير الذي ترزح تحته ، لا تملك من وسيلة آخرى غير استراتيجية العمل غير العنيف »[8] .

إن هذين النصين الأخيرين مقتبسان من العدد الأول من مجلة «بوليتيس Politis» ، الصادر في 21 كانون الثاني/ يناير 1988 ، وهي المجلة التي أنشأها الصديق برنار لانغلوا الذي يناضل في سبيل أطروحات تتلاقى في الغالب وتلك التي نذود عنها هنا .

(7) «التخلي عن السلاح النووي التكتيكي» ، في مجلة «بوليتيس POLITIS» ، العدد 1 ، 1988 .

(8) «نزع الصفة العسكرية عن السلم» ، في «بوليتيس» ، العدد 1 ، 1988 .

محاولة خاتمة:

ويبقى لنا الأمل إذا...

1 ـ سباق السكان/ القوت يرزح تحت وطأة تدهور البيئة :

على الرغم من فضح الأسرة العلمية للتهديدات التي تحدق بالبيئة ، وللأخطار التي تترتب على الديموغرافية المتسارعة ، فإن بعض المتفائلين السذج ما زالوا يكررون ببلاهة أن «كل شيء يسير على ما يرام» . ومن المباح لنا أن نبدي قلقنا إزاء مثل هذا التعامي ، ولا سيما عندما يكون هؤلاء الأشخاص قريبين بقدر أو بآخر من السلطة . وقد رأينا بعضهم يعلن (بدون إثبات) عن هزيمة مالتوس ، وبعضهم الآخر يكتب أن المشكلة الحاسمة هي من الآن فصاعداً مشكلة الفوائض (في اللحظة التي تواجه فيها أفريقيا المدارية من جديد ضروباً خطيرة من الفاقة) .

يقول ميشيل أورياك[1] «لا للتشاؤم الأفريقي» ويعود إلى ترداد لازمة «كل شيء يسير على ما يرام» ، مبرراً إياها بكون رؤساء الدول الإفريقية يستقبلونه أحسن استقبال ، بدون أن يقدم وقائع مقنعة . وفي فصل «التنمية القروية» من كتابه المخصص لإفريقيا[2] ، لا يسوق إلا مثالاً عينياً واحداً ، يأخذه من هايتي ، عن متطوع يبني مداجن صغيرة (نافعة بكل تأكيد) للفلاحين ، بدون أن يشير إلى أن بعض هؤلاء الفلاحين كانوا عرضة ـ ويا للأسف ـ للتقتيل! أما فشل السدود

---

(1) وزير التعاون الفرنسي في حكومة جاك شيراك . «هـ. م» .

(2) م. أورياك : إفريقيا في القلب ، مصدر آنف الذكر .

على نهر السنغال، وخراب الطبقات الفلاحية الإفريقية، إلخ، فيرفض أن يأخذها بعين الاعتبار: فهو له عينان، ولكن لا ليرى.

يطيب لبعضهم أيضاً أن يردد أن «الهند تكفي ذاتها بذاتها في تغذيتها»، مع أنها طلبت في مطلع عام1988 معونة عاجلة من البنك العالمي، لأن الجفاف والفياضانات قد اضطرتها إلى زيادة وارداتها من السلع ذات الضرورة الأولية بأكثر من مليار دولار.

وبالنظر إلى تقلبات البيئة المتردية للغاية ونزوات الطبيعة، فقد رأينا مع لستر براون أن سباق «السكان/ القوت» لا يمكن كسبه على المدى الطويل إلا إذا تم كبح الانفجار الديموغرافي بأسرع بكثير مما تتوقعه الأمم المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن مختلف أشكال الحت تتسبب في ضياع 25 مليار طن من التربة السطحية سنوياً عبر شتى أرجاء العالم. فماذا سيتبقى لدينا بعد قرن من الزمن ؟ إن الولايات المتحدة تفرض بحق عقوبات على كل من يفلح أراض هامشية، لكن البلدان المكتظة بالسكان، وعلى الأخص الهند وآسيا الجنوبية وشطراً كبيراً من إفريقيا المدارية ـ وهي المفروض بها أكثر من غيرها أن تحذو حذو الولايات المتحدة في ذلك ـ لا تملك الوسائل الضرورية لذلك. وهو ما يعجِّل بدمار إمكانياتها الزراعية. ومن جهة أخرى فإن الموارد المائية، المحدودة للغاية في خاتمة المطاف (باستثناء أنهار آسيا الكبرى)، تكبح في كثير من الأحيان تقدم الثورة الخضراء في البلدان التي لا تستطيع أن تبتاع كميات كبيرة من الأسمدة الآزوتية المشتقة من النفط. وعلى كل حال، إنها لا تستطيع أن تعمم التقنيات الزراعية والغذائية الأميركية الشمالية، تلك التقنيات التي ما كانت لتتاح للولايات المتحدة نفسها لولا السعر المتدني للغاية للذهب الأسود، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرته من منظور الأجيال والقرون.

2 ـ كفانا هدراً ! :

إن قانون السوق، في مبادئه الأساسية، يجهل تدمير البيئة الذي أمست نتائجه من الآن فصاعداً خطرة إلى حد يوجب التصدي للمشكلة مواجهة، إذا كنا نرغب في البقاء على قيد الوجود. وربما كان واحد من أعجل التدابير وأكثرها إلحاحاً في البلدان غير الاستبدادية زيادة الرسوم على الوقود، سواء

لتخفيف التلوث أو للإبقاء على المقادير اللازمة منه اليوم لمعاصرينا في البلدان الفقيرة ، وغداً للأجيال القادمة في شتى أرجاء المعمورة .

وثمة خطر داهم آخر يتمثل في التقلص المأسوي لطبقة الأوزون (ذلك التقلص المسؤول ، على ما يرى الأطباء الأميركيون ، عن أمراض سرطان الجلد التي تهدد سبع سكان الولايات المتحدة) . ومن الضروري التفكير بإجراءات أشد ردعاً وذات مفعول أكثر مباشرة من تلك التي تقررت في مونريال في أيلول/ سبتمبر 1987: فما دامت المشكلة مشكلة بقاء، فعلى المصالح أن تتنازل بسرعة . ففيما يخص الصناعات الأكثر تلويثاً سيكون من المفيد الجمع بين الحظر والرسم العالي . وهذا بشرط أن يوظف جزء من حصيلة الرسوم في تمويل مصانع إعادة التدوير التي من شأنها أن تقلص حجم القمامة وتبذيرها ، وأن تطور في الوقت نفسه وتدعم الأنشطة الأقل تلويثاً ، مثل وسائل النقل الجماعية ، والباصات ، وعلى الأخص القطارات السريعة من نمط T.G.V.[3] (التي من شأنها أن تقنع المسافرين بالعدول عن ركوب الطائرة في الأسفار التي تقل مسافتها عن 700 كم) . ومن المفروض أن تتطور هندسة مدننا كنتيجة وعلة معاً لهذه التدابير . والجهد في هذا المجال سيكون ضخماً: فوسائل النقل المشترك في الولايات المتحدة في الساعة الراهنة لا تغطي سوى 2,6 % من حركة المواصلات ، وهذه النسبة لا تني في انخفاض .

إن من شأن ذلك كله أن يتأدى إلى اقتصاد هائل في الطاقة ، فيغني بالتالي عن بناء محطات نووية جديدة غير مولِّدة كثيراً لوظائف العمل . وبالمقابل فإن مصانع إعادة المعالجة ، وتطوير البحث ، ومضاعفة المواصلات الجماعية ، ستخلق وظائف عمل ، لا عديدة فحسب ، بل نافعة حقاً أيضاً .

3 ـ التصحيح الاقتصادي ذو الوجه الإنساني :

بديهي أن هذا الانقلاب في عاداتنا يجب أن تواكبه إعادة فحص لقواعد عمل الاقتصاد العالمي . فإزاء مديونية الفقراء ، لا يعود مسموحاً أن نبقى مجرد مرابين . وبما أن ديونهم لا تلغى (وذلك كان سيكون الحل الأمثل) ، فقد ذهب

(3) قطار كبير السرعة (300 كم في الساعة) في فرنسا. «هـ.م».

التفكير إلى مساعدتهم ، على تسديدها ، وعلى الأخص من خلال سياسة قروض بهدف التصحيح الهيكلي . وتستلهم هذه السياسة في المقام الأول مبادىء إيديولوجية : فجماعة «المرابين الدوليين» الضاغطة قد قررت أن مصاعب مدينيها تعود بالدرجة الأولى إلى طرائق فاشلة في التسيير الداخلي ؛ وهي ترفض أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية مثل هبوط أسعار السلع الأولية أو ارتفاع معدلات الفائدة. وتدعو إلى تطبيق خطط تقشف بذريعة إطلاق مسيرة النمو من جديد . ومثل هذه الخطط عندما تنجح ، كما في البرازيل ، فإنما على حساب كلفة اجتماعية لا تحتمل . وبموجب تحقيق تم في جامايكا عام 1985 ، فإن الحكومة المحافظة الجديدة قد قلصت إجمالي المصاريف العامة بمقدار 29 % ، لكن ميزانية التربية فقدت 40 % ، وميزانية الصحة 33 % . وقد سرحت غانا من الآن 4000 معلم بدون أن تقلص مشترياتها من الأسلحة . والوضع لا يني يتفاقم . وقد قضت هذه السياسة العمياء على برامج التشجيع على إرضاع الأطفال من لبن أمهاتهن ، وعلى برامج التلقيح ، والتمييه الفموي ضد الإسهالات ، والتدريب على مبادىء الصحة العامة والطب الوقائي ، وتمديدات مياه الشفة ، إلخ .

وبعد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، جاء دور صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة لتحذيرنا من عواقب ذلك النظام من خلال الكتاب الذي أصدره تحت عنوان : **«التصحيح ذو الوجه الإنساني»** ، والذي جاء نتيجة لتحقيق أجريَ في عشرة بلدان ذات مستوى متباين في تنميتها . ففي جميع البلدان المدروسة (باستثناء كورية الجنوبية) زادت نسبة سوء التغذية الطفلية ، وهذا معناه ، بالإضافة إلى الارتفاع في معدلات وفيات الأطفال ، أن ملايين من الأطفال الصغار لن يعرفوا أبداً نمواً عادياً ، وهو ما سينعكس سلباً على مستقبلهم ومستقبل بلدانهم .

إن خطط التصحيح الهيكلي تلك ، إذا ما واصلت انتهاج الخط نفسه ، ستجهز على الكثير من أسباب الأمل لدينا ، لأن العالم لن يستطيع الخروج من الحالة التي هو فيها ما لم يحسِّن التربية والصحة ، وهما الوسيلتان الوحيدتان المتاحتان للعالم الثالث الفقير ليدافع عن نفسه دفاعاً أفضل ؛ وبالفعل ، كنا أوضحنا كم ستسهل التربية المعممة للبنات كبح الانفجار الديموغرافي الذي

يتهدد البلدان الفقيرة مباشرة ـ ويتهددنا نحن بصورة غير مباشرة لأنه سيتأدى إلى دمار البيئة العالمية .

4 ـ انهيارات البورصة والعملات تكرس فشل الليبرالية :

«الخروج من الرأسمالية» كان مشروع قسم من الاشتراكيين الفرنسيين في عام 1981 ، وذلك لا يزال بالإجمال هدف الشيوعيين الفرنسيين . والخروج من الشيوعية الدولانية ، البيروقراطية والمركزية ، التي تخنق كل إمكانية «تطور» الاتحاد السوفياتي ، هو هدف غورباتشوف . فالجميع يسعون إلى الخروج من «النظام» ، الأمر الذي يبرهن على فشله .

وفي الواقع يتعين علينا أن نتشاور وننسق جهودنا في جملة البلدان المتطورة لنصوغ سلسلة من الإصلاحات المشتركة التي يفترض فيها أن تأخذ بعين الاعتبار ما تقترحه الأمم المتحدة في «**مستقبلنا المشترك**» . صحيح أننا سنصطدم بالمنافحين عن «الثلاثين سنة المجيدة» التي يزعمون أنهم قادرون على تجديدها بمجرد تطبيق الليبرالية بلا أي تقييد ، مع رفضهم في الوقت نفسه الاعتراف بأن ذلك «المجد» ما زلنا ندفع ثمنه غالياً جداً من خلال جملة التلوثات التي تهدد أسس «حضارتنا» بالذات .

لقد أبدى الليبراليون في هذه السنوات الأخيرة عن ظافرية متعجرفة : فبفضل بعض نجاحات ريغان وتاتشر بدا إلغاء التأميم وكأنه الطريق العام للخلاص . وقد استخلصت المصارف الدولية والمدافعون عنها من «خبراء» الثنائي البنك العالمي / صندوق النقد الدولي من ذلك نتيجة مفادها إن إلغاء التأميم وإعادة تفعيل الملكية الخاصة للمشاريع هما المفتاح **الوحيد** للنجاح . وبناء عليه رهنت القروض التي تمنحها بتبني الدول المقترضة لسياستها . وحتى يوم 19 تشرين الأول/ أوكتوبر 1987 كانت تزعم أنها القيّمة الوحيدة على حقيقة اقتصادية ذات صلاحة كونية ، حتى في البلدان الفقيرة ، رافضة بذلك أن تعترف بالصعوبات البالغة التنوع التي تلاقيها ، في العالم الثالث ، «التنمية» الاقتصادية الحقيقية ، وكذلك الاجتماعية .

ثم جاء الدّوي الأصم للانهيار ـ النقدي والبورصي ، ولسقوط الدولار (الذي لا يزال إلى اليوم هشاً) الذي يزعم التحكم بالاقتصاد العالمي : فكان

ذلك بمثابة فشل لاذع لليبرالية مع تعاظم خطر الانكماش والكساد العالميين، وبالتالي تفاقم البؤس والبطالة. إذن لم يعد جائزاً أن تكنس بقفا اليد انتقاداتنا أو أن تهمل اقتراحاتنا. وقد فقد «ليبراليونا» الكثير من عجرفتهم أيضاً منذ الفشل الذي منوا به في الانتخابات الرئاسية والذي اضطرهم إلى إعمال الفكر بصورة أفضل.

5 ـ السلم، العالم الثالث، البيئة: قواسمنا وثوابتنا:

سبق لي القول إنني صرت منذ عام 1914، وأنا في العاشرة من العمر، نصيراً راسخ الاقتناع للسلم، وإن تجربتي كمهندس زراعي في المغرب والهند الصينية قد جعلتني، منذ عام 1923، عدواً لدوداً للنظام الاستعماري. وإنني إذ أدافع عن الطبقات الفلاحية المستغلّة أطالب لنفسي بنعت «العالمثالثي» (الذي بات مسترذلاً في أدبيات «الحرية بلا حدود». وبصفتي طالباً ثم ممارساً للهندسة الزراعية، فسوف أدافع دوماً عن زراعة تحترم تراث الإنسانية، وهو مبدأ قادني بطبيعة الحال إلى الالتحاق بصفوف أنصار البيئة وإلى ترشيح نفسي باسمهم في الانتخابات الرئاسية (بنجاح غير قليل) عام 1974، وفي الانتخابات التشريعية عام 1988 بأصداء أقل).

إن هذه الكفاحات الثلاثة ـ السلمي والعالمثالثي والبيئوي ـ تخوض معتركها في فرنسا ثلاثة تيارات تتلاقى أحياناً، لكن بدون أن تتوصل إلى توحيد قواها. ولم يفلح في الواقع أي من هذه التيارات ـ المعزولة ثلاثتها ـ في اختراق الساحة السياسية. فالعديدون من أنصار البيئة ما زالوا دوغمائيين أكثر مما ينبغي، ومنقسمين على أنفسهم أكثر مما ينبغي؛ والعديدون منهم أيضاً يرفضون النضال على الصعيد السياسي. ويأبى أصدقائي العالمثالثيون أن يربطوا أنفسهم بأي حزب سياسي، وهو أمر أفهمه. أما أنصار السلم، وهم في الأصل قلة في فرنسا، فقد خانهم الحزب الشيوعي، المرتبط أكثر مما ينبغي بالاتحاد السوفياتي، والحزب الاشتراكي الذي أسهم شارل هرنو[4] في عسكرته (ولكنه لم يجن منذ ذلك غنماً كبيراً). ومع ذلك فإن مناضلي هذه

---

(4) وزير الدفاع في الحكومة الإشتراكية الفرنسية الحالية، وقد اضطر إلى الاستقالة بعد حادثة غرينبيس. «هـ. م».

التيارات الثلاثة يحامون ، بأنشطتهم ، عن اختيارات ترتدي بالضرورة طـابعاً سياسياً . وبتقربهم من بعضهم بعضاً يمكنهم أن يصيروا **قوة سياسية** لا بد أن يحسب حسابها . ولهذا كتبت «**أسباب الغضب**»[5] ، وبهذا الهدف كتبت هذا الكتاب .

إن مــوارد الميـزانيـة محدودة في سيـاق المنـاخ الـدولي القـائم على المـزاحمة الضـاريـة . ولن يكـون في الإمكـان زيـادة «المسـاعـدة» للبلدان المعدمة ، وتمويل حماية البيئة القوميـة والعالميـة ، بدون تخفيض جـوهري للنفقات العسكرية . وهذا ما يوجهنا نحو تصور آخر للدفاع القومي بحيث يبنى أولاً ، كما يقول لنا الأميرال سانغينيتي ، على الأسلحة التقليدية وحدها . وما دام قادتنا السياسيون يهمون ، وقد انتفض فيهم الحس السليم ، بالعزوف عن شن الحرب النووية ، فلنحثهم على تخفيض جميع أنواع السلاح وعلى خوض غمار معركة أشد حسماً بالنسبة إلى مستقبلنا ، هي المعركة الاقتصادية والبيئوية والعالمثالثية ـ أساس دفاع قومي غير عنيف .

6 ـ الديموقراطيات الفتية مهددة بالليبرالية السائدة :

صحيح أن المنظورات المستقبلية الطويلة الأمد ، التي تقوم لهذا الكتاب مقام حجر الزاوية ، قد تحتمل الوصف في بعض جوانبها بأنها **طوباوية** ، وتبدو بالتالي قابلة للنقاش ، ونحن ندعو فعلاً إلى مناقشتها . بيد أنـه لا يجوز أن تنسينا المشكلات السياسية الأكثر ارتباطاً باللحظة الحاضـرة ، والأبعث على القلق على الأخص، نعني مشكلات البلدان الفقيرة والمعدمة . وإننا لنتمنى ، نحن الذين واتانا الحظ لنعيش في ظل النظام الديموقراطي (وإن يكن يتحول إلى مشهـد مسرحي في أثنـاء الانتخابـات) ، أن تعرف البلدان الفقيـرة بدورهـا «حسناته» . وقد تسنى لبعضها مؤخراً في أوروبا الجنوبية ، وعلى نحـو أكثر خجـلاً في أميركـا اللاتينيـة والشرق الأقصى (كـورية، تـايـوان، ولكن ليس الفيليبين) ، أن تذوق «أطايبه» . ولكن في غالبية البلدان الفقيرة الأخرى لا تفتأ المديونية المسرفة ، المرتبطة في الغالب ببرامج التصحيـح الهيكلي ، تلحق

---

(5) ر. ديمون : أسباب الغضب LES RAISONS DE COLÈRE ، منشـورات آنتانت ، باريس 1987 .

أذى شديداً بشروط الوجود . وإذا ما استمر سكان تلك البلاد يلاحظون أن مجيء الديموقراطية يتواقت مع انخفاض مستوى حياتهم، فإن الحماسة لهذا النظام السياسي قد تخف . . .

لقد هيمنت على سياسة الولايات المتحدة، لردح طويل من الزمن، نزعة العداء للشيوعية على نحو تبسيطي ، مما حثها على مساندة الدكتاتوريات العسكرية أو المحافظة (إلا في عهد كارتر) لتصورها أنها أكثر أهلية «لاحتواء» الخطر الشيوعي . وقد أمكن لموريس دوفرجيه أن يتحدث بهذا الخصوص عن «فاشية خارجية» .

واليوم يتأدى الموقف المتصلب «للشيطان الأكبر» في واشنطن ودوغمائيته الليبرالية المسرفة إلى إغراق ديموقراطيات العالم الثالث الفتية في الديون. وإذا لم تسمح الولايات المتحدة لهذه الدول بـ «توزيع» اقتصاداتها وفق أسس تختارها بنفسها ، فإن محاولات الديموقراطية ، الهشة للغاية في الأصل ، لن يكون مآلها إلا إلى فشل .

إن الكفاح في سبيل نشر الديموقراطية في العالم الثالث يمر إذن ـ ولو على مضض من ليبراليتنا ـ بتحسين ملحوظ للأوضاع الاقتصادية لدوله . وهذا ما يستوجب إلغاء ديون البلدان الفقيرة أو تقليصها تقليصاً كبيراً ، مثلما يستوجب بالنسبة إلى البلدان الأخرى معدلاً للتسديد مربوطاً بأسعار المنتجات الأساسية وبطاقة مختلف الاقتصادات ، إلخ . وأخيراً إن قروض التصحيح الهيكلي يجب أن تشرط ليس فقط بالتخفيضات التقليدية للميزانيات (بحيث يُحد من الهدر ومصاريف الفخفخة والحظوة ، وبشرط ألا تمس اعتمادات التربية والصحة) ، بل كذلك بإصلاحات ضريبية وزراعية بغية الحد على نحو أساسي وفعال من التفاوتات الداخلية الصارخة . ولئن قيل لنا إن هذا بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية ، فإن شروط صندوق النقد الدولي لا تفعل إلا هذا . . . وهذا ما يقودنا إلى توسيع مفهوم الديموقراطية الاجتماعية والفعالة ، وهو مفهوم لا يجد مكاناً مناسباً له في إطار الليبرالية المسرفة .

7 ـ الديموقراطية «الحقيقية»: الحق في العمل :

لم يعد بيت القصيد معارضة ما يسميه الشيوعيون «الديموقراطية

الشكلية» ، الديموقراطية التي تضمن الحقوق السياسية التقليدية (حقوق التعبير والإعلام والتجمع والتنقل وانتخاب الممثلين ، إلخ) ، بديموقراطية نسميها «اقتصادية» تحرص على تقليص التفاوتات الاجتماعية . بل علينا من الآن فصاعداً الدفاع عن الديموقراطيتين كلتيهما معاً . فالحقوق السياسية تبقى بالفعل «شكلية» ما دامت الهيمنة لسوء التغذية والأمية والبطالة ونقص العمالة والأجور المتدنية ومدن الصفيح ، إلخ .

إن ديموقراطية تحاول أن تكسب على الجبهتين معاً قد تسنح لها فرصة أكبر بكثير للتقدم والصمود (بشرط أن يأذن بذلك ، بعد ، النظام الاقتصادي السائد) . وربما كان أول تدبير ينبغي اتخاذه تأمين الحق في الأرض للفلاحين وفي حد أدنى من وسائل الإنتاج، ولبقية السكان الحق في العمل، بحيث يتاح للجميع الوصول إلى المعرفة والعناية الصحية ، وبالتالي إلى حياة مليئة . لقد كان يقال : «العمل هو الحرية» ! وهذه الأهداف تتطلب ، كيما يتم البلوغ إليها ، لا ثورات ، بل إصلاحات عميقة . وقد استغرقت الديموقراطية من النمط الاشتراكي الديموقراطي في الشمال الأوروبي قرناً بكامله لتحققها . والحال أن العالم الثالث يواجه، من زوايا شتى ، شروطاً اقتصادية تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي كانت سائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر . وإذا كنا نريد لهذا العالم الثالث أن ينجح ، فلا بد أن نترك للمعنيين أن يختاروا نمط النظام الذي يوائمهم وبالتالي أن نساعد، من خلال حد أدنى من التربية ، على يقظة في الوعي من شأنها وحدها أن تجنبهم نسخ «ديموقراطياتنا البرلمانية» ـ وهي على كل حال شديدة التباين تبعاً للأزمنة والبلدان ـ نسخاً أعمى . ومن واجبنا أيضاً أن نعي خصوصيات الآخرين : ومن هذا القبيل نجد الأخويات الدينية في السنغال تلعب دوراً مغايراً تماماً لذلك الذي لعبته أسقفياتنا في فرنسا العلمانية . فالزعامات والمشيخات والأعراف الجماعية تبقى شديدة الحيوية في العديد من البلدان الإفريقية التي ترمى بأنها متأخرة ، وتمثل من الآن أشكالاً تقليدية من الديموقراطية ، ولا يحق لنا البتة أن نسهم في تقويضها بحجة أنها لا تتفق ومخططاتنا الإيديولوجية . فهنود أمازونيا يحيون في مجتمع غير متراتب هرمياً ، وهو ما لا يصدق على مجتمعنا . وفي أيار/ مايو 1968 كنا نقول : «لنواصل الكفاح» . وذلك ما كان يقال في البرازيل أيضاً . ولكن كيف ؟ إن

دورنا هنا أن نواصل إعمال الفكر، والفهم، وإنارة بعض جوانب ذلك الكفاح.

8 ـ الخروج من «الفوضى الغذائية العالمية» :

إنه عنوان دراسة قيِّمة لجان بول شوفيه[6] تعزِّينا عن العديد من الدراسات التي تدّعي لنفسها الصفة العلمية الصارمة. فهو يوضح لنا كيف أن المفاوضات حول قواعد التجارة الدولية للدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إنما تحامي ، تحت ستار الحياد ، عن الإستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة ، تلك الإستراتيجية المبنية على المزايا المقارنة والتي تهاجم النزعة الحمائية ، وعلى الأخص لدى الاخرين : « في الوضع الراهن للأشياء فإن تطبيق مبدأ المزايا المقارنة سيعود بالفائدة بوجه خاص على البلدان التي تتمتع بتقدم في المجال الزراعي ، وسيحدث مزيداً من الخلل في تنظيم زراعات البلدان الفقيرة ، على حين أن القطاع الأولي في هذه البلدان هو بالتحديد الذي لا يزال يستخدم نسبة واسعة للغاية من السكان القادرين على العمل . . . إن بلدان إفريقيا تغوص أكثر فأكثر في حالة من التبعية إزاء الخارج ، وهي ظاهرة يشجعها الوضع الفوضوي وأسعار الرخصة التي نلقاها اليوم في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية . . . » . ويخلص ج. ب. شوفيه إلى القول على منوالنا : « إن تخفيف دين بلدان العالم الثالث وزيادة حجم المساعدات الممنوحة لها من شأنهما أن يمكناها من توظيف المزيد ومن استيراد ما فيه الكفاية من السلع الغذائية . ويجدر بنا بالفعل ألا يغيب عن نظرنا أنه إذا كان الطلب المليء يلبى بالإجمال ، فإن مشكلتي سوء التغذية ونقص التغذية بعيدتان كل البعد عن الحل على صعيد الكرة الأرضية بتمامها » .

إن الخروج من هذه الفوضى يوجب علينا أن نبحث عن نظام آخر ـ ولطالما عقدت الآمال على «نظام اقتصادي عالمي جديد» لم يجد طريقه بعد إلى التجسد العملي . ومع ذلك فإن البلدان الغنية عرفت في الماضي كيف تنظم «الوحدة الاقتصادية الأوروبية للفحم والفولاذ» كخطوة أولى نحو «الوحدة الاقتصادية» ـ التي تغوص أكثر فأكثر في مستنقع البيروقراطية .

---

(6) ج. ب. شوفيه الفوضى الغذائية العالمية LE DÉSORDRE ALIMENTAIRE MONDIAL ، منشورات باريس 1987 .

إن التنافسية المشتطة ـ مملكة الليبرالية ـ هي مصدر للهدر ، وبالتالي للتلوث ، وكلاهما بات لا يطاق . لنعد قراءة «مستقبلنا المشترك» ، ذلك العمل الضخم الذي يحمل توقيع الأمم المتحدة والذي لم يترجم ـ هنا موضع الاستغراب ـ إلى العديد من لغات العالم (على نحو ما ترجمت في حينه دراسة مماثلة كان عنوانها : «ليس إلا أرض واحدة» بقلم بربارا وارد ورينيه دوبو) ، وربما لأنه يتخذ موقفاً نقدياً من الليبرالية التي يكشف عجزها عن حماية البيئة وعن التغلب في الوقت نفسه على الفقر في البلدان الفقيرة .

9 ـ بعد الاشتراكية الدولانية، الليبرالية هي أيضاً إيديولوجية «خطرة» :

من غانا عام 1957 إلى الموزامبيق بعد ثلاثين سنة ثمة إقرار عام بفشل الاشتراكية في البلدان الفقيرة . ويذكّرني صديقي جاك بونييكور بأن هذه الاشتراكية قد ولدت في باندونغ ، وبأنها تستمد مصدرها بالتالي من العالم الثالث ، على عكس الليبرالية التي فرضت فرضاً من الخارج بواسطة الدول الكبرى المسيطرة . وتزعم الليبرالية أنها تتحكم ، من خلال قوانينها بشكل من الاقتصاد تتغير قاعدته النقدية ، الدولار ، بسرعة كبيرة إلى حد الانتقال من الضعف إلى الضعفين ؛ وهي تقول للفقراء : «تكيفوا» ، كما لو أن التكيف سهل عليهم ! إنها تسوِّي كل شيء من خلال رؤية قصيرة المدى ، مستبعدة الخطط الطويلة الأمد . والشيء الوحيد الذي تعترف به هو ميزان المدفوعات والسوق العالمية ، أي باختصار كل ما يترجم عن نفسه عداً ونقداً وكل ما يجهل ، وبالتالي يسحق ، اقتصاد الكفاف والبنى القبلية والقرى النائية والسكان الذين يعيشون خارج النظام . وهي إذ تتشبث بالمضمار الاقتصادي وحده ، تزعم نفسها محايدة سياسياً ، متظاهرة بنسيان واقع أن ما هو اقتصادي يهيمن على ما هو اجتماعي وثقافي .

إن أطروحاتها ترتكز على مجموعة من الأحكام القاطعة التي لا تستند إلى أسس متينة . فالليبرالية تعد البلدان الفقيرة بأن الانفتاح سيشق لها منفذاً عريضاً إلى السوق العالمية ؛ وفي الواقع ، إن هذه الأخيرة لا تتيح لها أن تزيد اسنهلاكها من المنتجات الأولية ، وتنغلق دون صادراتها الصناعية . وتدعي الليبرالية أن الانفتاح «سيتأدى إلى خفض تكاليف الاستهلاك الشعبي» . وإذا صح هذا في المرحلة الأولى من الإغراق بالبضائع ، فإن المستهلكين سيدفعون

غالياً جداً في طورٍ لاحق ثمن بوار زراعاتهم المحلية ، عندما لا تعود ندرة العملة الصعبة تمكّنهم من الاستيراد . إنها تقول إن حرية المشاريع ستستتبع توظيفات إنتاجية ؛ أما في الواقع فلنا أن نتساءل كم من العاملين اليدويين في صناعة الجلد قد آلت أحوالهم إلى إفلاس وخراب من جراء منافسة منتجات شركة باتا البلاستيكية ، وكم من حاكة محليين قد عضهم الفقر بنابه من جراء منافسة تجارة الرثاث أو الأنسجة المستوردة لهم ؟ إنها تؤكد أن المجتمع سيجد من تلقاء نفسه ، عندما ستزيد الموارد بفعل تراكم الأرباح ، الوسيلة لمساعدة الفقراء : والحال أن التجربة ، ولا سيما في السنين الأخيرة ، تدل على مدى كذب هذا الادعاء ؛ فاقتصاد الربح يجهل ويدمر جميع أشكال تضامن الاقتصاد التقليدي . ويتكشف في البلدان كافة عن أنه عامل أساسي في مفاقمة البطالة والتفاوتات ، بحكم من أنه يتأدى بالضربة نفسها إلى زيادة ثراء الأثرياء .

هذا ما جعلنا نضع الليبرالية «في قفص الاتهام»[7] . لكننا بصفتنا ديموقراطيين نخضع أطروحاتنا لانتقادات القراء ، لأننا لا نزعم ، نحن ، أننا نملك الحقيقة .

10 ـ الهجمة الليبرالية تخفف من شأن البؤس وتنكر البداهة العلمية :

بديهي أن الليبراليين يسعون إلى تمويه التفاوتات وآلام الفقراء الذين تتزايد أعدادهم بسرعة أكبر منذ عام 1980 . فعندما يقارنون معدلات نمو البلدان «المتطورة» و«النامية» يدرجون في فئة البلدان الأخيرة هذه «التنانين الأربعة» الشرق ـ الأقصوية ، مما يرفع كثيراً المعدلات المتوسطة . وهم يقيسون التقدم بنسب مئوية سنوية ، وليس بالقيمة المطلقة ، مع أن هذه الأخيرة هي التي تظهر حجم الفروق والتفاوتات . إن أولئك الليبراليين ينزعون إلى إخفاء نقص التغذية والفاقة ، مع أنهما أشد ظهوراً على الأرض ، أي في القرى ، والحقول ، وحول الآبار ، وفي العمل ، وفي البيوت . وكتلة أولئك الذين يعانون من الجوع تزيد بالقيمة المطلقة منذ عام 1980 ، حتى وإن

---

(7) العنوان الفرعي بالفرنسية لكتاب رينيه ديمون هذا . «هـ. م» .

تناقصت نسبتهم أحياناً . ويصدق هذا على الأميين أيضاً ـ وعلى الفئة الأكبر تعداداً بكثير : أنصاف الأميين . ويصدق هذا أخيراً على الفلاحين الذين لا أرض لهم ، لا في آسيا الجنوبية وأميركا اللاتينية فحسب ـ حيث أكثريتهم ـ بل كذلك في إفريقيا بأسرها ، من المغرب ومصر إلى جنوب القارة .

وما من أحد يستطيع أن ينكر آفة البطالة ـ وهي آفة كونية هذه المرة ـ التي تجرد المستبعدين كافة من الكرامة ، حتى في البلدان الغنية حيث يرمى إليهم بكسرة من الخبز . أما في البلدان الفقيرة فإن نسبة من يتم إحصاؤهم من العاطلين عن العمل تتراوح في الغالب بين 20 % و 40 % ؛ وبالنظر إلى انعدام أي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية، فإن هذا معناه الجوع والعوز، وأحياناً المخدرات والجنوح.

ولو أعرناهم ، ليبراليينا الأشاوس القيِّمين الأوحدين على **الحقيقة** ، آذاناً صاغية ، لكان علينا أن نصدق أن «دولة أقل» من شأنها أن تحل سريعاً مشكلاتنا كافة . ومن المحقق أنه ثمة تدابير نافعة يمكن أن تتخذ في هذا الاتجاه ؛ لكنهم عندما يعلنون بلهجة مظفرة ، ودونما محاولة إثبات ، عن فشل مالتوس ، فإنهم ينسون عن عمد أن يأخذوا في اعتبارهم التدهور العام للبيئة ، في الهند مثلاً . إنهم يرفضون الاعتراف بالتفاوتات المتنامية في كل مكان من العالم ، وبالبؤس المتصاعد لغالبية العالم الثالث . إنهم يحامون إذن عن أصحاب الامتيازات في بلدان العالم قاطبة ، وعن امتيازات مجتمعنا الاستهلاكي المسرف . وهم يتجاهلون ، بفعلهم هذا ، جميع دراسات الأمم المتحدة (التي يتقولون عليها أسوأ الأقوال بغير ما تمييز) ، ويستخفون بنتائج دراسات الأسرة العلمية العالمية التي تنذر بشر مستطير من جراء تزايد ثاني أوكسيد الفحم وتناقص طبقة الأوزون . بل هل هم أصلاً على اطلاع عليها ؟ .

إنني أتحداهم ـ أولئك المحامين عن الأغنياء وعن تبذيرهم ـ بأن يردوا على الدراسات الممتازة التي يقوم بها معهد رصد العالم ، وصديقنا لستر براون وفريقه الكفوء في واشنطن ، وهي الدراسات التي تتردد أصداؤها في جميع جامعات الولايات المتحدة . وأتحداهم أيضاً بأن يردوا على استنتاجات «**مستقبلنا المشترك**» التي نالت مصادقة الأمم المتحدة عليها والتي ربطت بين التنمية والحفاظ على البيئة وبين الديموقراطية والديموغرافية .

11 ـ إلغاء الديون : الحق في الحياة والعمل والتربية :

لم يتهيب الحائزون على جائزة نوبل ، ممن اجتمعوا في كانون الثاني / يناير 1988 لدراسة المخاطر التي تحدق بمستقبلنا ، من اتخاذ موقف في صالح إلغاء الديون . ولقد وددت لو رأيتهم يقترحون أيضاً التنظيم العالمي للأسواق الكبرى للمواد الأولية ، الزراعية والمعدنية والمحروقة . ولا تقولوا لي إن هذا مستحيل ، فالسوق الأوروبية المشتركة قد حققته .

إن ردنا على الفوضى الليبرالية تنظيم إنساني للاقتصاد ، يأتينا بنده الأول من دراسة منظمة اليونيسف عن «التصحيح ذي الوجه الإنساني» . ومن الممكن أن يتمحور ذلك التنظيم حول أول حقوق الإنسان ، الحق في الحياة وفي العمل الإنتاجي ، وهو الحق الذي اقترحنا على الجمهورية الفرنسية أن تضيفه إلى اللائحة العظيمة لحقوق الإنسان التي وضعها أسلافنا . فعلى هذا النحو تكون قد ضُمنت ، بالاستتباع ، جميع الحاجات الأساسية (الغذاء ، الملبس ، المسكن ، التربية) ـ وهذا بالاضافة إلى كرامة المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية . ولنترك لليبراليينا مهمة البرهنة لنا على نفع «الغلمان الذهبيين»[8] الذين يقودونهم إلى هلاكهم .

12 ـ اشتراكية ديموقراطية على المستوى العالمي ؟ :

في عام 1965 ، وفي أثناء إقامة دراسية في السويد ، طلب إلي أولوف بالم (وكان آنئذٍ وزيراً للزراعة قبيل صيرورته رئيساً للوزارة) أن ألاقيه لنتحدث عن العالم الثالث : وكان راجعاً يومئذٍ من الهند . وقد بدا لنا أن تقليص التفاوتات بين البلدان المتطورة والبلدان الأخرى ضروري أخلاقياً ضرورته سياسياً . وقد ساقتنا مناقشاتنا إلى التفكير بصدد أشكال للاشتراكية الديموقراطية على المستوى العالمي عن طريق السعي إلى تقليص مستديم للهوة بين البلدان الغنية والبلدان المعدمة : ضريبة تضامن عالمية ، وعلى الأخص تنظيم الأسواق على أساس مبادلات أقل جوراً ـ ما كان وارداً يومئذٍ حديث الديون .

وإننا لنعلم علم اليقين اليوم أن التنافسية المسعورة كما تقول بها الليبرالية

---

(8) THE GOLDEN BOYS : الشبان من سماسره البورصة . «هـ. م» .

ستقودنا بسرعة إلى موت نظامنا البيئوي . كما نعلم أن الهوة المتعاظمة بين الأغنياء والفقراء تزيد من أخطار المواجهة بين الغرب والشرق . وإنما عن طريق الأسلحة النووية (بما فيها سلاحنا الفرنسي) تحوم أفدح الأخطار حول السلام .

والتقليص الضروري للهوة بين الأغنياء والفقراء يستتبع بالبداهة تقليص تبذيراتنا التي نعمدها باسم مستويات الحياة . وطبيعي أن هذه الفكرة ليست شعبية ، ولكنها من اليوم فصاعداً حيوية .

* * *

إن هذا الكتاب يمثل آخر مجهود لي للتركيب ، محصلة خمس وستين سنة (بدأت في عام 1923 طالباً في المغرب) من الأبحاث الصعبة ، المثيرة للحماسة وللأهواء معاً . يسألني بعضهم : « أفي مقدورك أن تواصل وليس أمامك إلا حظ ضئيل في أن ترى أفكارك واقتراحاتك توضع موضع التطبيق ؟ » . إنني أعلم أن «النجاحات» تبقى جزئية؛ لكن ثمة نجاح واحد على الأقل ، وإن يكن قابلاً للنقاش في نتائجه : إنه نزع الاستعمار . ولا يسعني أن أندم على كوني حذرت في عام 1962 من أن «**إفريقيا أساءت الانطلاق**» ، وفي عام 1966 من أننا «**سائرون نحو المجاعة**» ، وفي عام 1973 من أن الاختيار هو بين «**الطوباوية أو الموت**» ، ومن أنه يتعين بالتالي أن نضع أنفسنا من جديد موضع تساؤل. والاختيار ما زال هو هو ، وهذه هي محاولتي الأخيرة لتبيان أن البحث ، على الصعيد العالمي ، عن ديموقراطية ممدودة إلى الاقتصاد وذات نزوع سلمي راسخ ليس ميئوساً منه . إن تقدماً ـ غير كافٍ بالمرة ـ يحرز كل يوم ، حتى وإن تكن الإخفاقات كثيرة التعداد . واليوم تُقَدَّم شبيبة العالم بأسره ، بما فيه البلدان الغنية ، أضحية على مذبح أساطير الليبرالية ، إذ لا جدال في أن هذه الليبرالية هي التي تعري بني الإنسان ، مع حق العمل ، من كل كرامة . فهل سيقبل أولئك الشبان بهذا الشكل من شبه العبودية ؟ .

لقد كنا نقول في عام 1968 «**لنواصل الكفاح**» ، وقد أضفنا إلى ذلك في عام 1974 قولنا «**عليكم أنتم الاختيار**» . وفي عام 1982 جعلنا العنوان المشترك

لسلسلة من الدراسات : «**وداعاً للغد المشرق**» . ولم ينل في حينه هذا العنوان الرضى ، لكن الفكرة باتت أكثر قبـولاً اليوم . وهـو لم يكن يعني بحال من الأحوال الاستقالة : فالوقت المتبقي لنا قليل لإنقاذ شرف وأمل إنسانية يحدق بها خطر داهم .

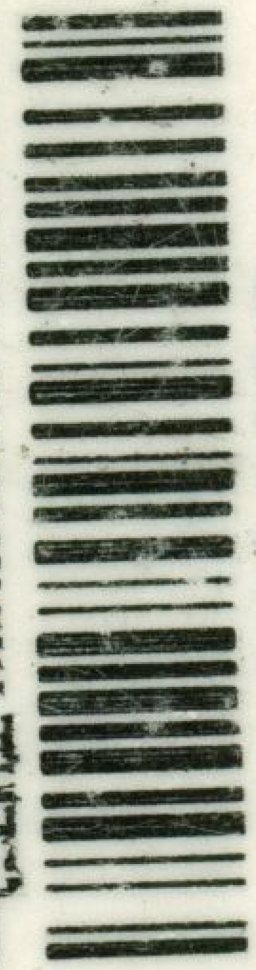
فهرس

هذا الكتاب

بهذا الكتاب تستهل «المؤسسة العربية للنشر والابداع» سلسلتها المترجمة التي تتأمل من خلالها أن تفتح كوى جديدة في الثقافة العربية على مظاهر التقدم في الفكر العالمي .

وليس من قبيل الصدفة أن يحمل هذا الكتاب الأول في السلسلة المترجمة عنوان «**نقد العالم المعاصر**» . فالمنظور الذي تصدر عنه «المؤسسة العربية للنشر والابداع» في أنشطتها كافة ، ولا سيما منها النشرية ، هو منظور المشروع الحضاري العربي

ومن هذا المنظور تحديداً اختارت «المؤسسة العربية للنشر والابداع» أن يكون «**نقد العالم المعاصر**» هو أول عناوين سلسلتها المترجمة ، إذ أن التعاطي النقدي مع «العالم المعاصر» كما صنعته الحداثة ـ التي تحمل إلى حد بعيد بصمة المركزية الاثنية الغربية ـ هو وحده الذي يتيح إمكانية تحاشي موقفين كلاهما مرّ : موقف **الرفض** الذي ليس من شأنه إلا أن يقود إلى العقم الحضاري ، وموقف **التبعية** الذي لا يقود إلى امتلاك جوهر الحضارة وماهيتها ، بل فقط كاريكاتورها .





المؤسسة العربية
للنشر والإبداع